

الامام الموفق ع

عن

رب العالمين

« للشيخ الامام العلامة شمس الدين »

« ابي عبد الله محمد بن ابي بكر »

« المعروف بابن القيم الجوزية »

« المتوفي سنة ٧٥١ »

الجزء الرابع

﴿ عنت بطبعه ونشره وتصحيحه والتعليق عليه ﴾

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد بن عبد الله المشق

(بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١)

﴿ طبع على نفقة شركة من العلماء ﴾

— حقوق الطبع بالتعليق محفوظة الى —

ادارة الطباعة المنيرية

أعلام الموقعين

عن

بزر العقب المبين

« شيخ الامام العلامة شمس الدين »

« محمد بن محمد بن بكر »

« المعروف بابن القيم الجوزية »

« المتوفى سنة ٧٥١ »

الجزء الرابع

(عنيك بطبعه ونشرة وتصحيحه والتعليق عليه)

إدارة الطباعة المنيرة

لصفا ومديها محمد بن عبد الله المشي

(بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١)

طبع على نفقة شركة من العلماء

بحقوق الطبع والتعليق على

إدارة الطباعة المنيرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المثال السادس والستون

تجوز قسمة الدين المشترك بميراث أو عقد أو اتلاف فينفرد كل من الشريكين بخصته
ويختص بما قبضه سواء كان في ذمة واحدة أو في ذمم متعددة فإن الحق لهما فيجوز أن
يتفقا على قسمته أو على بقاءه مشتركا ولا محذور في ذلك ؟ بل هذا أولى بالجواز
من قسمة المنافع بالمهاياة بالزمان أو بالمكان ولا سيما فإن المهاياة بالزمان تقتضي
تقدم أحدهما على الآخر وقد تسلم المنفعة إلى نوبة الشريك وقد بتوى والدين
في الذمة يقوم مقام العين ولهذا تصح المعاوضة عليه من الغريم وغيره وتجب على
صاحبه زكاته إذا تمكن من قبضه ويجب عليه الانفاق على أهله وولده ورقيقه منه ولا يعد
فقيرا معدما فاقسامه يجري مجرى اقتسام الأعيان والمنافع ، فإذا رضي كل من
الشريكين أن يختص بما يخصه من الدين فينفرد هذا برجل يطالبه وهذا برجل
يطالبه ، أو ينفرد هذا بالمطالبة بخصته وهذا بالمطالبة بخصته ، لم يهدم بذلك قاعدة
من قواعد الشريعة ولا استحلال ما حرم الله ولا خالفا نص كتاب الله ولا سنة
رسوله ولا قول صاحب ولا قياسا شهد له الشرع بالاعتبار وغاية ما يقدر عدم
تكافؤ الذمم ووقوع التفاوت فيها : وأن مافي الذمة لم يتعين فلا يمكن قسمته :
وهذا لا يمنع تراضيهما بالقسمة مع التفاوت : فإن الحق لا يعدوها : وعدم تعيين
مافي الذمة لا يمنع القسمة فانه يتعين تقديرا ويكفي في إمكان القسمة التعيين بوجه
فهو معين تقديرا ويتعين بالقبض تحقيقا : وأما قول أبي الوفاء بن عقيل لا تختلف

الرواية عن احمد في عدم جواز قسمة الدين في الذمة الواحدة واختلفت الرواية عنه في جواز قسمته اذا كان في الذمتين فعنه فيه روايتان فليس كذلك : بل عنه في كل من الصورتين روايتان وليس في أصوله ما يمنع جواز القسمة كما ليس في أصول الشريعة ما يمنعها وعلى هذا فلا يحتاج الى حيلة على الجواز : وامام من منع من القسمة فقد تشدد الحاجة اليها فيحتاج الى التحيل عليها (فالحيلة) أن يأذن لشريكه أن يقبض من الغريم ما يخصه : فاذا فعل لم يمكن لشريكه ان يخصه فيه بعد الاذن علي الصحيح من المذهب كما صرح به الاصحاب : وكذلك لو قبض حصته ثم استهلكها قبل المحاسبة لم يضمن لشريكه شيئا وكان المقبوض من ضمانه خاصة : وذلك أنه لما أذن لشريكه في قبض ما يخصه فقد أسقط حقه من المحاسبة فيختص الشريك بالمقبوض : وأما اذا استهلك الشريك ما قبضه فانه لا يضمن لشريكه حصته منه من قبل المحاسبة لانه لم يدخل في ملكه ولم يتعين له بمجرد قبض الشريك له .. ولهذا لو وفي شريكه نظيره لم يقل انتقل الى القابض الاول ما كان ملكا للشريك ، فدل على انه انما يصير ملكا له بالمحاسبة لا بمجرد قبض الشريك .. ومن الاصحاب من فرق بين كون الدين بعقد وبين كونه باتلاف أو أرث .. ووجه الفرق انه اذا كان بعقد فكأنه عقد مع الشريكين فلكل منهما ان يطالب بما يخصه ، بخلاف دين الارث والاتلاف والله أعلم : (المثال السابع والستون) .

اختلف الفقهاء في جواز بيع المغيبات في الارض من البصل والثوم والجزر واللفت والفجل والقلقاس ونحوها على قوانين : (أحدهما) المنع من بيعه كذلك لأنه مجهول غير مشاهد . والورق لا يدل على باطنه بخلاف ظاهر الصبرة . وعند أصحاب هذا القول لا يباع حتي يقلع : (والقول الثاني) يجوز بيعه كذلك علي ما جرت به عادة أصحاب الحقول . وهذا قول أهل المدينة وهو أحد الوجهين في مذهب الامام احمد اختاره شيخنا وهو الصواب المقطوع به . فان في المنع من بيع ذلك حتي يقلع أعظم الضرر والخرج والمشقة مع ما فيه من الفساد الذي

لا تأتي به شريعة . فانه ان قلغه كله في وقت واحد تعرض للتلف والفساد . وان قيل كلما أردت بيع شيء منه فاقلعه كان فيه من المرج والعسر ما هو معلوم . وان قيل أتركه في الأرض حتي يفسد ولا تبعه فيها ، فهذا لا تأتي به شريعة وبالجملة فالمفتون بهذا القول لو بلوا بذلك في حقولهم أو ما هو وقف عليها ونحو ذلك لم يمكنهم الا بيعه في الأرض ولا بد أو اتلافه وعدم الانتفاع به ، وقول القائل ان هذا غرر ومجهول فهذا ليس حظ الفقيه ولا هو من شأنه ، وانما هذا من شأن أهل الخبرة بذلك فان عدوه قمارا أو غررا فهم أعلم بذلك ، وانما حظ الفقيه يحل كذا لان الله اباحه ويحرم كذا لان الله حرمه وقال الله وقال رسوله وقال الصحابة ؟ واما ان هذا يرى هذا خطرا وقمارا أو غررا فليس من شأنه بل أربابه اخبر بهذا منه والمرجع اليهم فيه كما يرجع اليهم في كون هذا الوصف عيبا ام لا وكون هذا البيع مربحا ام لا وكون هذه السلعة نافعة في وقت كذا وبلد كذا ونحو ذلك من الاوصاف الحسية والامور العرفية فالفقهاء بالنسبة اليهم فيها مثلهم بالنسبة الى ما في الاحكام الشرعية ، فان بليت بمن يقول هكذا في الكتاب وهكذا قالوا : (فالحيلة) في الجواز أن تستأجر منه الأرض المشغولة بذلك مدة يعلم فراغه منها ويقر له اقرارا مشهودا له به أن ما في باطن الأرض له لاحق له لا مؤجر فيه ولكن عكس هذه الحياة لو أصابته آفة لم يتمكن من وضع الجائحة عنه : بخلاف ما اذا اشتراه بعد بدو صلاحه فانه كالثمرة علي رؤس الشجر ان أصابته آفة وضعت عنه الجائحة وهذا هو الصواب في المسألتين جواز بيعه ووضع الجوائح فيه والله اعلم (المثال الثامن والستون) اختلف الفقهاء في جواز البيع بما ينقطع به السعر من غير تقدير الثمن وقت العقد : وصورتها البيع ممن يعامله من خباز أو لحام أو سمان أو غيرهم : يأخذ منه كل يوم شيئا معلوما ثم يحاسبه عند رأس الشهر أو السنة على الجميع ويعطيه ثمنه فمنعه الا كثرون وجعلوا القبض به غير ناقل للملك وهو قبض فاسد يجري مجرى المقبوض بالغصب لانه مقبوض بعقد فاسد هذا وكاهم الا من شدد علي

نفسه يفعل ذلك ولا يجد منه بدا وهو يفتي ببطالانه وانه باق علي ملك البائع ولا يمكنه التخلص من ذلك الا بساومته له عند كل حاجة يأخذها قل ثمنها أو كثر : وان كان ممن شرط الايجاب والقبول لفظا فلا بد مع المساومة ان يقرن بها الايجاب والقبول لفظا . (والقول الثاني) وهو الضواب المقطوع به وهو عمل الناس في كل عصر ومصر جواز البيع بما ينقطع به السعر . وهو منصوص الامام أحمد واختاره شيخنا وسمعته يقول هو أطيب لقلب المشتري من المساومة يقول لي أسوة بالناس آخذ بما يأخذ به غيري ، قال والذين يمنعون من ذلك لا يمكنهم تركه بل هم واقعون فيه وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا اجماع الامة ولا قول صاحب ولا قياس صحيح ما يحرمه . ، وقد أجمعت الامة علي صحة النكاح بمهر المثل وأكثرهم يجوزون عقد الاجارة . بأجرة المثل كالنكاح والغسال والخباز والملاح وقيم الحمام والمكاري ، والبيع بثمر المثل كبيع ماء الحمام فغابة البيع بالسعر ان يكون يبعه بثمر المثل فيجوز كما تجوز المعاوضة بثمر المثل في هذه الصورة وغيرها . فهذا هو القياس الصحيح ولا تقوم مصالح الناس الا به . فان بليت باقائل هكذا في الكتاب وهكذا قالوا (فالحيلة) في الجواز ان يأخذ ذلك قرضا في ذمته فيجب عليه للدافع مثله ثم يعاوضه عليه بثمر معلوم . فانه بيع للدين من الغريم وهو جائز . ولكن في هذه الحيلة آفة وهو انه قد يرتفع السعر فيطالبه بالمثل فيتضرر الآخذ . وقد ينخفض فيعطيه المثل فيتضرر الاول . فالطريق الشرعية التي لم يحرمها الله ورسوله أولي بهما والله أعلم : (المثال التاسع والستون) اذا كان له عليه دين وله وقف من غلة دار او بستان فوكل صاحب الدين ان يستوفي ذلك من دينه جاز . فان خاف ان يحتال عليه ويعزله عن الوكالة فايجعلها حوالة على من في ذمته عوض ذلك المثل . فان لم يكن قد آجر الدار أو الارض لاحد (فالحيلة) أن يستأجرها منه صاحب الدين بعوض في ذمته ثم يعاوضه بدينه من ذلك العوض . فان أراد أن يكون هو وكيله في

استيفاء دينه من تلك المنافع لا بطريق الاجارة ولا بطريق الحوالة بل بطريق الوكالة في قبض ما يصير اليه من غلة ذلك الوقف وخاف عزله : ﴿ فالحيلة ﴾ أن يأخذ اقراره ان الواقف شرط ان يقضى ما عليه من الدين أولاً ثم يصرف اليه بعد الدين كذا وكذا . أو أنه وجب لفلان وهو الغريم عليه من الدين كذا وكذا وأنه يستحقه من مغل هذا الوقف مقدماً به علي سائر مصارف الوقف . وانه لا ينتقل الى الموقوف شيء عليه قبل قضاء الدين . وان ولاية أمر هذا الوقف الى فلان حتي يستوفي دينه . فاذا استوفاه فلا ولاية له عليه وان حكم حاكم بذلك كان اوفق ﴿ المثال السبعون ﴾ اذا كان له عليه دين فقال ان مت قبلي فأنت في حل . وان مت قبلك فأنت في حل صح وبريء في الصورتين . فان احدهما وصية والاخرى ابراء معلق بالشرط . ويصح تعليق البراء بالشرط لانه اسقاط كما يصح تعليق العتق والطلاق . وقد نص عليه الامام أحمد في الاحلال من العرض والمال مثله . وقال أصحابنا وأصحاب الشافعي اذا قال ان مت قبلك فأنت في حل هو ابراء صحيح لانه وصية . وان قال ان مت قبلي فأنت في حل لم يصح لانه تعليق للبراء بالشرط . ولم يقيموا شبهة فضلا عن دليل صحيح علي امتناع تعليق البراء بالشرط ولا يدفعه نص ولا قياس ولا قول صاحب . فالصواب صحة البراء في الموضعين وعلى هذا فلا يحتاج الي حيلة فان بلى بمن يقول هكذا في الكتاب وهكذا قالوا (فالحيلة) أن يشهد عليه أنه لا يستحق عليه شيء بعد موته من هذا الدين ولا في تركته وان شاء كتب الفصاين في سجل واحد وضمنه الوصية له به إن مات رب الدين وان مات المدين فلا حق له به قبله فيصح حينئذ مستنداً الي ظاهر الاقرار وهو ابراء في المعنى ﴿ المثال الحادي والسبعون ﴾ لو غلط المضارب أو الشريك وقال ربحت الفأثم أراد الرجوع لم يقبل منه لانه انكار بعد اقرار ولو اقام بينة على الغلط فالصحيح أنها تقبل وقيل لا تقبل لانه مكذب لها (فالحيلة) في استدراكه ما غلط فيه بحيث تقبل منه أن يقول خسرتها بعد أن ربحتها فاقول قوله في ذلك

ولا يلزمه الالف وهكذا الحيلة في استدراك كل أمين لظلامته كالمودع اذا رد الوديعة التي دفعت اليه بيينة ولم يشهد على ردها فهل يقبل قوله في الرد فيه قولان هما روايتان عن الامام احمد فاذا خاف أن لا يقبل قوله (فالحيلة) في تخلصه أن يدعى تلفها من غير تفريط فان حلفه على ذلك فليحلف موريا متأولا أن تلفها من عنده خروجها من تحت يده ونظائر ذلك والله أعلم ﴿ المثال الثاني والسبعون ﴾ ان استغرقت الديون ماله لم يصح تبرعه بما يضر بآرباب الديون سواء حجر عليه الحاكم أو لم يحجر عليه هذا مذهب مالك واختيار شيخنا . وعند الثلاثة يصح تصرفه في ماله قبل الحجر بأنواع التصرف والصحيح هو القول الاول . وهو الذي لا يليق باصول المذهب غيره بل هو مقتضى أصول الشرع وقواعده لان حق الغرماء قد تعلق بماله . ولهذا يحجر عليه الحاكم ولولا تعلق حق الغرماء بماله لم يسع الحاكم الحجر عليه فصار كالمرضى مرض الموت لما تعلق حق الورثة بماله منعه الشارع من التبرع بما زاد على الثلث فان في تمكينه من التبرع بماله ابطال حق الورثة منه . وفي تمكين هذا المديان من التبرع ابطال حقوق الغرماء . والشريعة لا تأتي بمثل هذا فانها انما جاءت بحفظ حقوق آرباب الحقوق بكل طريق وسد الطرق المفضية الي اضعائها وقال النبي ﷺ « من أخذ أموال الناس يريد اداها اداها الله عنه ومن أخذ يريد اتلافها أتلفه الله » ولا ريب أن هذا التبرع اتلاف لها فكيف ينفذ تبرع من دعا رسول الله ﷺ على فاعله . وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله يحكى عن بعض علماء عصره من أصحاب احمد انه كان ينكر هذا المذهب ويضعفه . قال ألى أن بلى بغريم تبرع قبل الحجر عليه فقال والله مذهب مالك هو الحق في هذه المسألة : وتبويب البخارى وترجمته واستدلاله يدل على اختياره هذا المذهب فانه قال في باب من رد أمر السفیه والضعيف وان لم يكن حجر عليه الامام . ويذكر عن جابر ان النبي ﷺ رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه فتأمل هذا الاستدلال . قال عبد الحق أراد به والله أعلم حديث جابر في بيع

المدير ثم قال البخاري في هذا الباب نفسه وقال مالك إذا كان لرجل علي رجل مال وله عبد لا شيء له غيره فاعتقه لم يجز عتقه . ثم ذكر حديث من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدائها الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها اتلافه الله . وهذا الذي حكاه عن مالك هو في كتب أصحابه . وقال ابن الجلاب ولا تجوز هبة الفيلس ولا عتقه ولا صدقته إلا باذن غرمائه : وكذلك المديان الذي لم يفلسه غرمائه في عتقه وهبته وصدقته وهذا القول هو الذي لا يختار غيره : وعلي هذا (فالحيلة) لمن تبرع غريمه بهبة أو صدقة أو وقف أو عتق وليس في ماله سعة له ولدائه أن يرفعه إلى حاكم يرى بطلان هذا التبرع ويسأله الحكم ببطالانه فإن لم يكن في بلده حاكم يحكم بذلك (فالحيلة) أن يأخذ عليه إذا خاف منه ذلك الضمين أو الرهن خان بادر الغريم وتبرع قبل ذلك فقد ضاقت الحيلة على صاحب الحق ولم يبق له غير أمر واحد وهو التوصل إلى إقراره بأن ما في يده أعيان أموال الغرماء فيمتنع التبرع بعد الإقرار فإن قدم تاريخ الإقرار بطل التبرع المتقدم أيضا وليست هذه حيلة على إبطال حق ولا تحقيق باطل بل على إبطال جور وظلم فلا بأس بها والله أعلم ﴿ المثال الثالث والسبعون ﴾ إذا كان له دين ولا يدينه له به وخاف أن يجحده أو له دينه ويخاف أن يبطله (فالحيلة) أن يستدين منه بقدر دينه إن أمكن ولا يضره أن يعطيه به رهنا أو كفيلا فإذا ثبت له في ذمته نظير دينه قاصه به وإن لم يرض على أصح المذاهب فإن حذر غريمه من ذلك وأمكنه أن يشتري منه سلعة ولا يعين الثمن ويخرج النقد فيضعه بين يديه فإذا قبض السلعة وطلب منه الثمن قاصه بالدين الذي عليه وبكل حال فطريق الحيلة أن يجعل له عليه من الدين نظير ماله ﴿ المثال الرابع والسبعون ﴾ إذا خاف العنت ولم يجد طول حرة وكره رق أولاده (فالحيلة) في عتقهم أن يشترط على السيد أن ما ولدته زوجته منه من أولادهم أحرار فكل ولد تله بعد ذلك منه فهو حر ويصبح تعلق العتق بالولادة كما لو قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر قال ابن المنذر ولا احفظ فيه

خلافاً (فان قيل) فهل تجوزون نكاح الامة بدون الشرطين إذا أمن رقبته بهذه.
التعليق قيل هذا محل اجتهاد ولا تأباه أصول الشريعة وليس فيه إلا أن الولد ثبت عليه
الولاء لا يبدو وهو شعبة من الرق ومثل هذا هل ينتهض سبباً لتحريم نكاح الامة أو يقال
وهو أظهر إن الله تعالى منع من نكاح الاماء لانهن في الغالب لا يحجبن حجب الحرائر
وهن في مهنة ساداتهن وحوالتهن وهن برزات لا مخدرات وهذه كانت عادة العرب في
امائهن والى اليوم فصان الله تعالى الأزواج ان تكون زوجاتهم بهذه المثابة مع ما يتبع ذلك
من رق الولد وإباحه لهم عند الضرورة كما أباح الميتة والدم ولحم الخنزير عند المحصنة
وكل هذا منع منه تعالى كنكاح غير المحصنة ولهذا شرط تعالى في نكاحهن ان يكن
محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان أي غير زانية مع من كان ولا زانية
مع خدنها وعشيقتها دون غيره فلم يباح لهم نكاح الاماء الا بأربعة شروط عدم
الطول وخوف العنت واذن سيدها وأن تكون عفيفة غير فاجرة فجوراً عاماً ولا
خاصاً والله أعلم ﴿ المثال الخامس والسبعون ﴾ إذا لم تمكنه امته من نفسها حتي
يعتقها ويتزوجها وهو لا يريد اخراجها عن ملكه ولا تصبر نفسه عنها (فالحيلة)
أن يبيعها أو يهبها لمن يثق به ويشهد عليه من حيث لا تعلم هي : والبيع أجود لانه
لا يحتاج الى قبض ثم يعتقها ثم يتزوجها فإذا فعل استردها من المشتري من حيث
لا تعلم الجارية : فانفسخ النكاح فيطؤها بملك اليمين ولا عدة عليها ﴿ المثال
السادس والسبعون ﴾ إذا أراد من لا يمكن رده على بيع جاريته منه (فالحيلة)
في خلاصه أن يفعل ما ذكرناه سواء ويشهد على عتقها أو نكاحها ثم يستقبله
البيع فيطؤها بملك اليمين في الباطن وهي زوجته في الظاهر ويجوز هذا لانه يدفع
به عن نفسه ولا يسقط به حق ذي حق وان شاء احتال بحياة اخري وهي اقراره
بانها وضعت منه ما يتبين به خلق الانسان فصارت بذلك أم ولد لا يمكن نقل
الملك فيها فان أحب دفع التهمة عنه وانه قصد بذلك التحيل فليبيعها لمن يثق به
ثم يوافق المشتري على أن يدعى عليه أنها وضعت في ملكه ما فيه صورة انسان ويقر

بذلك فينسخ البيع ويكتب بذلك محضرا فانه يتمتع بيعها بعد ذلك في المثال السابع والسبعون) اذا اراد أن يبيع الجارية من رجل بعينه ولم تطب نفسه بأن تكون عند غيره فله في ذلك أنواع من الحيل (اجداهها) أن يشترط عليه أنه ان باعها فهو أحق بها بالثمن كما اشترطت ذلك امرأة عبد الله بن مسعود عليه : ونص الامام احمد على جواز البيع والشرط في رواية على بن سعيد وهو الصحيح فان لم تتم له هذه الحياة لعدم من ينفذها له فليشترط عليه إنك ان بعته لغيري فهي حرة ويصح هذا الشرط وتعتق عليه ان باعها لغيره اما بمجرد الايجاب عند صاحب المغنى وغيره واما بالقبول فيقع العتق عقيبها وينسخ البيع عند صاحب المحرر وهذه طريقة القاضى : قال في كتاب ابطال الحيل اذا قال ان بعتك هذا العبد فهو حر وقال المشتري ان اشتريته فهو حر فباعه عتق على البائع لانه ليس له عند دخوله في ملك الآخر حال استقرار حتي يعتق عليه بنيته التابعة لان خيار المجلس ثابت للبائع فملك المشتري غير مستقر . وقول صاحب المحرر وانسخ البيع تقرير لهذه الطريقة وانه انما يعتق بالقبول ويعتق في مدة الخيار على أحد لوجوه الثلاثة . فان لم تتم له هذه الحياة عند من لا يصحح هذا التعليق ويقول اذا اشتراها ملكها ولا تعتق بالشرط في ملك الغير كما يقوله أبو حنيفة فله حيلة أخرى وهي أن يقول اذا بعته فهي حرة قبل البيع فيصح هذا التعليق ، فاذا باعها حكمنا بوقوع العتق قبل البيع على أحد الوجهين في مذهب الشافعي وأحمد رضي الله عنهما . فاذا لم تتم له هذه الحياة عند من لا يصحح هذا التعليق (فله حيلة أخرى) وهي أن يقول اذا اشتريتها فهي مدبرة فيصح هذا التعليق ويتمتع بيعها عند أبي حنيفة فان التدبير عنده جار مجرى العتق المعلق بصفة فاذا اشتراها صارت مدبرة ولم يمكنه بيعها عنده فان لم تتم له هذه الحياة على قول من لا يجوز تعليق التدبير بصفة (فالحياة) أن يأخذ البائع اقرار المشتري بأنه دبر هذه الجارية بعد ما اشتراها وأنه جعلها حرة بعد موته فان لم تتم له هذه الحياة على قول من

يجوز بيع المدبر وهو الامام احمد ومن قال بقوله ﴿ فالحيلة ﴾ أن يشهد عليه قبل أن يبيعها منه انه كان قد تزوجها من سيدها تزويجاً صحيحاً وأنها ولدت منه ولداً ثم اشتراها بعد ذلك فصارت أم ولده فلا يمكنه بيعها . فان لم تتم له هذه الحيلة علي قول من يعتبر في كونها أم ولد أن تحمل وتضع في ملكه ولا يكفي أن تلد منه في غير ملكه كما هو ظاهر مذهب أحمد والشافعي فقد ضاقت عليه وجوه الخيل ولم يبق له الا حيلة واحدة ﴿ وهي ﴾ أن يتراضى سيد الجارية والمشتري برجل ثقة عدل بينهما فيبيعها هذا العدل بطريق الوكالة عن سيدها بزيادة على ثمنها الذي اتفقا عليه ويزيد ما شاء ويقبض منه الثمن الذي اتفقا عليه ، فان أراد المشتري بيعها طالبه بباقي الثمن الذي أظهره ولو لم يدخل بينهما ثالث اتفقا علي ذلك فقال أبيعك بمائة دينار وأخذ منك أربعين فان بعثها طالبك بباقي الثمن وان لم تبعها لم أطالبك جاز لكن في توسط العدل الذي يثق به المشتري كايه وصاحبه تطيب لقلبه وأمان له من مطالبة البائع له بالثمن الكثير : ﴿ المثال الثامن والسبعون ﴾ اذا حطب منه ولده أو عبده أن يزوجه وخاف أن يلحقه ضرر بالزوجة ويأمره بطلاقها فلا يقبل . (فالحيلة) أن يقول له لا أزوجك إلا أن تجعل أمر الزوجة بيدي فان وثق منه بذلك الوعد قال له بعد التزويج أمرها بيدك . وإن لم يثق منه به وخاف انه اذا قبل العقد لا يفي له بما وعده (فالحيلة) أن لا يأذن له حتي يعلق ذلك بالنكاح فيقول ان تزوجتها فأمرها بيدك . ويصبح هذا التعليق على مذهب أهل المدينة وأهل العراق : فان أراد أن يكون ذلك مجمعاً عليه فليكتب في كتاب الصداق وأقر الزوج المذكور أن أمر الزوجة المذكورة بيد السيد أو الاب . فاذا وقع ما يحذر منه تمكن حينئذ من التطليق عليه والله أعلم : لكن قد يخرج من عن الوكالة بعد ذلك فلا يتم مراده (فالحيلة) أن يشترط عليه أنه متى أخرجه عن الوكالة فهي طالق : ﴿ المثال التاسع والسبعون ﴾ اذا دبر عبده أو امته جازله ببيعه هو يبطل تديره : فان خاف أن يرفعه العبد الى حاكم لا يرى بيع المدبر فيحكم عليه

بالمنع من بيعه (فالحيلة) أن يقول ان مت وأنت في ملكي فأنت حر بعد موتي
 فإذا قال ذلك تم له الامر كما أراد فان أراد بيعه مادام حيا فله ذلك وان مات
 وهو في ملكه عتق عليه : والفرق بين أن يقول أنت حر بعد موتي وبين أن
 يقول ان مت وأنت في ملكي فأنت حر بعد موتي ان هذا تعليق للعتق بصفة
 وذلك لا يمنع بيع العبد كما لو قال ان دخلت الدار فأنت حر فله بيعه قبل وجود
 الصفة بخلاف قوله أنت حر بعد موتي فانه جزم بحريته في ذلك الوقت : ونظيره هذا
 انه لو قال له ان مت قبلي فأنت في حل من الدين الذي عليك فهو ابراء معلق بصفة ولو قال له
 أنت في حل بعد موتي صح ولم يكن تعليقا للابراء بالشرط ونظيره لو قال ان مت فداري
 وقف فانه تعليق للوقف بالشرط ولو قال هي وقف بعد موتي صح والله أعلم :
 ﴿ المثال الثمانون ﴾ لو أن رجلين ضمنا رجلا بنفسه فدفعه أحدهما الى الطالب
 يرى الذي لم يدفع وهذا بمنزلة رجلين ضمنا لرجل مالا فدفعه اليه أحدهما فأنهما
 يبران جميعا لأن المضمون هو احضار واحد فاذا سلمه أحدهما فقد وجد الاحضار
 فالمضمون فبرئا جميعا : قال القاضي وربما ألزمه بعض القضاة الضمان بنفس المطلوب
 ولا يجعل دفع الآخر براءة للذي لم يدفع ﴿ فالحيلة ﴾ أن يضمنا للطالب هذا
 الرجل بنفسه على انه اذا دفعه أحدهما فهما جميعا بريئان فيتخلص على قول الكل
 أو يشهدا أن كل واحد منهما وكيل صاحبه في دفع هذا الرجل الى الطالب والتبري
 عليه فاذا دفعه أحدهما برئا جميعا منه . لانه اذا كان كل منهما وكيل صاحبه كان
 تسليمه كنسليم موكله ﴿ المثال الحادي والثمانون ﴾ قال القاضي في كتاب ابطال
 الحيل اذا كان لرجلين على امرأة مال وهما شريكان فتزوجها أحدهما على نصيبه
 من المال الذي عليها لم يضمن لصاحبه شيئا من المهر لانه لم يجعل نصيبه في ضمانه
 فصار كما لو أبرأه وربما ضمنه بعض الفقهاء ﴿ فالحيلة فيه ﴾ أن يهب لها نصيبه مما
 عليها ثم يتزوجها بعد ذلك على مقدار ما وهبها ثم تهب المرأة للزوج المهر الذي
 تزوجها عليه لأن أحد الشريكين اذا وهب نصيبه من المال المشترك لا يضمن

لكونه متبرعا فإذا تزوجها بعد ذلك على مهر ووهبته له حصل مقصوده وتخلص من أقاويل المختلفين (المثال الثاني والثمانون) لو حلف رجل بالطلاق أنه لا يضمن عن أحد شيئا فحلف آخر بالطلاق لا بد أن تضمن عني، (فالحيلة) في أن يضمن عنه ولا يحنث أن يشاركه ويشتري متاعا يدينه وبين شريكه قال القاضي فانه يضمن عن شريكه نصف الثمن ولا يحنث الخالف في يمينه لأن المحلوف عليه عقد الضمان وما يلزمه في مسألتنا لا يلزمه بعقد الضمان وإنما يلزمه بالوكالة . لأن كل واحد من الشريكين وكيل صاحبه فيما يشتريه فلهذا لم يحنث في يمينه فان كانت بحالها ولم يكن يدينه وبين المحلوف عليه شركة لكنه وكله المحلوف عليه فاشتراها لم يحنث أيضا يدينا (المثال الثالث والثمانون) شريكان شركة عنان ضمنا عن رجل مالا بأمره على أنه إن أدى المال أحد الشريكين رجع به علي شريكه وان أداه الآخر فشريكه منه بريء والمسألة أربع صور : (إحداها) أن يقول أنا أداه رجوع به علي شريكه (الثانية) عكسه (الثالثة) أن يقول ان أديته أنا رجعت به عليك ولا ترجع به علي أن أديته (الرابعة) عكسه فالصورة الاولى والثانية لا تحتاج الى حيلة : وأما الثالثة والرابعة فالحيلة في جوازها أن يضمن أحد الشريكين عن المدين ماعليه لصاحبه ثم يجيء شريكه فيضمن ما لصاحب الحق عليهما فإذا أدى هذا الشريك المال رجع به علي شريكه والاصل وإذا أداه شريكه والاصل لم يرجع علي الشريك بشيء لان شريكه قد صار صاحب الأصل ههنا فلو رجع عليه لرجع هو عليه فمن حيث يثبت يسقط فلا معنى للرجوع عليه (المثال الرابع والثمانون) لا بأس للمظلوم أن يتحيل علي مسببة الناس لظالمه والدعاء عليه والاخذ من عرضه وان لم يفعل ذلك بنفسه: اذ لعل ذلك يردعه ويمنعه من الإقامة علي ظلمه وهذا كما لو أخذ ماله فلبس ارث الثياب بعد أحسنها وأظهر البكاء والنحيب والتأوه: أو آذاه في جواره فخرج من داره وطرح متاعه علي الطريق أو أخذ دابته فطرح حملاه علي الطريق وجلس يبكي ونحو ذلك فكل هذا مما

يَدْعُو النَّاسَ إِلَى لَعْنِ الظَّالِمِ لَهُ وَسَبِّهِ وَالِدَعَاءِ عَلَيْهِ وَقَدْ أُرْشِدَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَظْلُومَ بِأَذْيِ جَارِهِ لَهُ إِلَى نَحْوِ ذَلِكَ فِي السَّنَنِ وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا شَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ جَارِهِ فَقَالَ أَذْهَبَ فَاصْبِرْ فَأَتَاهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَقَالَ أَذْهَبَ فَاطْرَحَ مَتَاعَكَ فِي الطَّرِيقِ فَطَرَحَ مَتَاعَهُ فِي الطَّرِيقِ فَجَعَلَ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ فَيُخْبِرُهُمْ خَبْرَهُ فَجَعَلَ النَّاسُ يَلْعَنُونَهُ فَعَلَ اللَّهُ بِهِ وَفَعَلَ فَجَاءَ إِلَيْهِ جَارُهُ فَقَالَ لَهُ أَرْجِعْ لَا تَرَى مِنِّي شَيْئًا تَكْرَهُهُ» : هَذَا الْفِطْرُ أَبِي دَاوُدَ : (الْمِثَالُ الْخَامِسُ وَالْثَمَانُونَ) مَا ذَكَرَ فِي مَنَاقِبِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ بِاللَّيْلِ فَقَالَ أَدْرَكَنِي قَبْلَ الْفَجْرِ وَالْأُطْلُقْتَ أَمْرًا أَنِي فَقَالَ وَمَا ذَاكَ قَالَ تَرَكْتُ اللَّيْلَةَ كَلَامِي فَقُلْتُ لَهَا أَنْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَلَمْ تَتَكَلَّمْنِي فَأَنْتِ طَائِقٌ ثَلَاثًا وَقَدْ تَوَسَّلْتَ إِلَيَّ بِكُلِّ أَمْرٍ أَنْ تَكَلَّمْنِي فَلَمْ تَفْعَلْ فَقَالَ لَهُ إِذْهَبْ فَمَرَّ مَوْذِنُ الْمَسْجِدِ أَنْ يَنْزِلَ فَيُؤَذِّنُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَعَلَّهَا إِذَا سَمِعَتْهُ أَنْ تَكَلِّمَكَ ، وَإِذْهَبْ إِلَيْهَا وَنَاشِدْهَا أَنْ تَكَلِّمَكَ قَبْلَ أَنْ يُؤَذِّنَ الْمَوْذِنُ فَفَعَلَ الرَّجُلُ وَجَلَسَ يَنَاشِدُهَا وَأَذَّنَ الْمَوْذِنُ فَقَالَتْ قَدْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَتَخَلَّصْتُ مِنْكَ ، فَقَالَ قَدْ كَلَّمْتَنِي قَبْلَ الْفَجْرِ وَتَخَلَّصْتُ مِنَ الْيَمِينِ ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْحِيلِ (الْمِثَالُ السَّادِسُ وَالْثَمَانُونَ) قَالَ بَشَرُ بْنُ الْوَلِيدِ كَانَ فِي جَوَارِ أَبِي حَنِيفَةَ قَتِي يَغْشَى مَجْلِسَهُ فَقَالَ لَهُ يَوْمًا أَنِي أُرِيدُ التَّزَوُّجَ بِامْرَأَةِ بَوَقْدٍ طَلَبُوا مِنِّي مِنَ الْمَهْرِ فَوْقَ طَائِقِي وَقَدْ تَعَلَّقْتُ بِالْمَرْأَةِ ، فَقَالَ لَهُ أَعْطِهِمْ مَا طَلَبُوا مِنْكَ فَفَعَلَ ، فَلَمَّا عَقِدَ الْعَقْدَ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ قَدْ طَلَبُوا مِنِّي الْمَهْرَ فَقَالَ احْتَلْ وَاقْتَرَضْ وَأَعْطِهِمْ فَفَعَلَ ، فَلَمَّا دَخَلَ بِأَهْلِهِ فَقَالَ أَنِي أَخَافُ الْمَطَالِبِينَ بِالْدِّينِ وَلَيْسَ عِنْدِي مَا أَوْفِيهِمْ فَقَالَ أَظْهَرَ أَنَّكَ تَرِيدُ سَفْرًا بَعِيدًا وَأَنَّكَ تَرِيدُ الْخُرُوجَ بِأَهْلِكَ فَفَعَلَ ، وَكَثُرَ جَمَالًا فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى الْمَرْأَةِ وَأَوْلِيَائِهَا . فَجَاءُوا إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ بِأَهْلِهِ حَيْثُ شَاءَ فَقَالُوا نَحْنُ نَرْضِيهِ وَنُرَدُّ إِلَيْهِ مَا أَخَذْنَاهُ مِنْهُ وَلَا يَسَافِرُ فَلَمَّا سَمِعَ الزَّوْجُ طَمَعًا فَقَالَ لَا وَاللَّهِ حَتَّى يَزِيدُونِي . فَقَالَ لَهُ إِنْ رَضِيتَ بِهَذَا وَالْأَقْرَتِ الْمَرْأَةَ أَنْ عَلَيْهَا دِينَارٌ لِرَجُلٍ فَلَا يَمْكُنُكَ أَنْ تُخْرِجَهَا حَتَّى تَوْفِيَهُ . فَقَالَ بِاللَّهِ لَا يَسْمَعُ أَهْلُ الْمَرْأَةِ ذَلِكَ مِنْكَ أَنَا أَرْضِي بِالَّذِي أَعْطَيْتَهُمْ : (الْمِثَالُ الثَّانِي)

السابع والثمانون) قال القاضي أبو يعلى إذا كان لرجل على رجل ألف درهم فصالحه منها على مائة درهم يؤديها إليه في شهر كذا فإن لم يفعل وأخرها إلى شهر آخر فعليه مائتان فهو جائز وقد أبطله قوم آخرون ، قال أما جواز الصلح من ألف على مائة فالوجه فيه ابن التسمية لا يستفيدا بعقد الصلح وإنما استفاداه بعقد المداينة وهو العقد السابق فعلم أنها ليست مأخوذة على وجه المعاوضة وإنما هي على طريق الإبراء عن بعض حقه قال ويفارق هذا إذا كانت له ألف مؤجلة فصالحه على تسعمائة حالة أنه لا يجوز لأنه استفاد هذه التسعمائة بعقد الصلح لأنه لم يكن مالها حالة وإنما كان يملكها مؤجلة فلهذا لم يصح : وأما جوازه على الشرط المذكور وهو أنه إن لم يفعل فعليه مائتان فلان المصالح إنما علق فسخ الإبراء بالشرط والفسخ يجوز تعليقه بالشرط وإن لم يجز تعليق الإبراء بالشرط : ألا ترى أنه لو قال أبيعك هذا الثوب بشرط أن تنقذي الثمن اليوم فإن لم تنقذي الثمن اليوم فلا يبيع بيننا إذ لم ينقد الثمن في يومه انفسخ العقد بينهما كذلك وهنا ومن لم يجوز ذلك يقول هذا تعليق براءة المال بالشرط وذلك لا يجوز قال والوجه في جواز هذا الصلح على مذهب الجميع أن يعجل رب المال حط ثمن مائة يخطها ثم يصالح المطلوب من المائتين الباقيتين على مائة يؤديها إليه في شهر كذا على أنه إن أخرها عن هذا الوقت فلا صلح بينهما فإذا فعل هذا فقد استوثق في قول الجميع لأنه متى صالحه على مائتين وقد حط عنه الباقي يصير كأنه لم يكن عليه من الدين إلا مائتا درهم ثم صالحه عن المائتين الباقيتين على مائة يؤديها إليه في شهر كذا فإن أخرها فلا صلح بينهما فيكون على قول الجميع فسخ العقد معلقا بترك النقد وذلك جائز على ما بيناه في البيع . فإن أراد أن يكتب عبده على ألف درهم يؤديها إليه في سنتين فإن لم يفعل فعليه ألف أخرى فهي كتابة فاسدة لأنه علق إيجاب المال بخطر وتعليق المال بالخطر لا يجوز (والحيلة) في جوازه أن يكتبه على ألفي درهم ويكتب عليه بذلك كتابا ثم يصالحه بعد ذلك

على ألف درهم يؤديها اليه في سنتين فان لم يفعل فلا صلح بينهما فيكون تعاقبا
للفسخ بخاطر وذلك جائز علي ما قدمناه من مسألة البيع فان كان السيد كاتب عبده
على ألفي درهم الي سنتين فأراد العبد ان يصالح سيده على النصف يعجلها له فان
ذلك جائز عندنا ويطلقه غيرنا انتهى كلامه (المثل الثامن والثمانون) قال القاضي
اذا اشترى رجل من رجل دارا بألف درهم فجاء الشفيع يطلب الشفعة فصالحه
المشتري علي أن أعطاه نصف الدار بنصف الثمن جاز لأن الشفيع صالح علي بعض
حقه وذلك جائز كما لو صالح من ألف علي خمسمائة فان صالحه علي بيت من الدار بحصته
من الثمن لم يجز لانه صالح علي شيء مجهول لان ما يأخذه الشفيع يأخذه علي وجه المعاوضة
وحصة المبيع من الثمن مجهولة وجهالة العوض تمنع صحة العقد (فالحيلة) حتى يسلم
البيت للشفيع والدار للمشتري ان يشتري الشفيع هذا البيت من المشتري بثمن مسمى
ثم يسلم الشفيع للمشتري ما بقي من الدار وشراء الشفيع لهذا البيت تسليم للشفعة
ومساومته بالبيت تسليم للشفعة لانه اذا اشتراه بثمن مسمى كان عوض البيت معلوما
ودخوله في شراء البيت تسليم للشفعة فيما بقي من الدار وذلك جائز (فالحيلة)
أن يأخذ البيت بهذا الثمن المسمى من غير أن يكون مسلما للشفعة حتى يجب له
البيت أن يبدأ المشتري فيقول للشفيع هذا البيت ابتعته لك بكذا وكذا درهم
فيقول الشفيع قد رضيت واستوجبت لان المشتري متى ابتداء بقوله هذا البيت
لك بكذا لم يكن للشفيع مسلما للشفعة (المثل التاسع والثمانون) تجوز المغارسة
عندنا على شجر الجوز وغيره بأن يدفع اليه ارضه ويقول اغرسها من الاشجار
كذا وكذا والغرس بيننا نصفان وهذا كما يجوز ان يدفع اليه ماله يتجر
فيه والربح بينهما نصفان وكما يدفع اليه ارضه يزرعها والزرع بينهما وكما يدفع
اليه شجره يقوم عليه والثمر بينهما وكما يدفع اليه بقره أو غنمه أو أبله يقوم
عليها والدر والنسل بينهما وكما يدفع اليه زيتونه يعصره والزيت بينهما وكما يدفع
اليه دابته يعمل عليها والاجرة بينهما وكما يدفع اليه فرسه يغزو عليها وسهمها بينهما

وكما يدفع اليه قناة يستنبط ما فيها والماء بينهما ونظائر ذلك ، فكل ذلك شركة صحيحة قد دل على جوازها النص والقياس واتفاق الصحابة ومصالح الناس وليس فيها ما يوجب تحريمها من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس ولا مصلحة ولا معني صحيح يوجب فسادها ، والذين منعوا ذلك عندهم انهم ظنوا ذلك كله من باب الاجارة فالعوض مجهول فيفسد ، ثم منهم من أجاز المساقاة والمزارعة للنص الوارد فيها والمضاربة للاجماع دون ما عدا ذلك ومنهم من خص الجواز بالمضاربة ومنهم من جوز بعض انواع المساقاة والمزارعة ومنهم من منع الجواز فيما اذا كان بعض الاصل يرجع الى العامل كقفيز الطحان وجوزد فيما اذا رجعت اليه الثمرة مع بقاء الاصل كالدر والنسل : والصواب جواز ذلك كله وهو مقتضي اصول الشريعة وقواعدها فانه من باب المشاركة التي يكون العامل فيها شريك المالك هذا بماله وهذا بعمله وما رزق الله فهو بينهما : وهذا عند طائفة من اصحابنا أولى بالجواز من الاجارة حتى قال الشيخ الاسلام هذه المشاركات أحل من الاجارة : قال لان المستأجر يدفع ماله لو قد يحصل له مقصوده وقد لا يحصل فيفوز المؤجر بالمال والمستأجر على الخطر اذا قد يكمل الزرع وقد لا يكمل بخلاف المشاركة فان الشريكين في الفوز وعدمه على السواء ان رزق الله الفائدة كانت بينهما وان منعها استويا في الحرمان وهذا غاية العدل فلا تأتي الشريعة بحل الاجارة وتحريم هذه المشاركات وقد أقر النبي ﷺ المضاربة على ما كانت عليه قبل الاسلام : فضارب أصحابه في حياته وبعد موته وأجمعت عليها الامة ودفع خيرا الى اليهود يقومون عليها ويعمرونها من اموالهم بشرط ما يخرج منها من ثمر او زرع وهذا كانه رأى عين ثم لم ينسخه ولم ينه عنه ولا امتنع منه خلفاؤه الراشدون وأصحابه بعده بل كانوا يفعلون ذلك باراضيهم واموالهم يدفعونها الى من يقوم عليها بجزء مما يخرج منها وهم مشغولون بالجهاد وغيره ولم ينقل عن رجل واحد منهم المنع الا فيما منع منه النبي ﷺ وهو ما قال الليث بن سعد اذا نظر ذو البصر بالحلال والحرام علم أنه لا يجوز ولو لم تأت هذه النصوص والآثار فلا حرام

ألا ما حرمة الله ورسوله والله ورسوله لم يحرم شيئاً من ذلك وكثير من الفقهاء يمنعون ذلك فإذا بلي الرجل بمن يحتاج في التحريم بأنه هكذا في الكتاب وهكذا قالوا ولا بد له من فعل ذلك إذ لا تقوم مصلحة الأمة إلا به فله أن يحتال على ذلك بكل حيلة تؤدي إليه فانه يحل تؤدي إلى فعل ما أباحه الله ورسوله ولم يحرمه على الأمة وقد تقدم ذكر الحيلة على جواز المسابقة والمزارعة ونظيرها في الاحتيال على المغارسة أن يؤجره الأرض يغرس فيها ما شاء من الأشجار لمدة كذا وكذا سنة بخدمتها وغرس كذا وكذا من الأشجار فيها فإن اتفقاً بعد ذلك أن يجعل لكل منهما غراساً معيناً مقررأجاز وأن أحب أن يكون الجميع شائعاً بينهما (فالحيلة) فإن يقر كل منهما للآخر أن جميع ما في هذه الأرض من الغراس فهو بينهما نصفين أو غير ذلك (والحيلة) في جواز المشاركة على البقر والغنم بجزء من حرها ونسلها أن يستأجره للقيام عليها كذا وكذا سنة للمدة التي يتفقان عليها بنصف الماشية أو أثلاثها على حسب ما يجعل له من الدر والنسل ويقر له بأن هذه الماشية بينهما نصفين أو أثلاثاً فيصير درها ونسلها بينهما على حسب ملكها. فإن خاف رب الماشية أن يدعى عليه العامل بملك نصفها حيث أقر له به (فالحيلة) أن يبيعه ذلك النصف بثمن في ذمته ثم يستره عنه على ذلك الثمن. فإن ادعى المالك بعد هذا طالبه بالثمن. فإن ادعى الأعصار اقتضاه من الرهن (فالحيلة) في جواز تحفيز الطحان أن يملكه جزءاً من الحب والزيتون. أما ربه أو ثلثه أو نصفه فيصير شريكه فيه ثم يطحنه أو يعصره فيكون بينهما على حسب ملكيهما فيه. فإن خاف أن يملك ذلك فيملكه عليه ولا يحدث فيه عملاً (فالحيلة) أن يبيعه أياً من الثمن في ذمته فيصير شريكه فيه فإذا عمل فيه سلم إليه حصته أو أبرأه من الثمن. فإن خاف الاجير أن يطالبه بالثمن ويتسلم الجميع ولا يعطيه أجرته (فالحيلة) في إيمانه من ذلك أن يشهد عليه أن الأصل مشترك بينهما قبل العمل فإذا أحدث فيه العمل فهو على الشركة وهكذا الحيلة في جميع هذا الباب وهي حيلة جائزة

فإنها لا تتضمن إسقاط حق ولا تحريم حلال ولا تحليل حرام (المثال التسعون) إذا خرج المتسابقان في النضال معاً جاز في أصح القولين . والمشهور من مذهب مالك أنه لا يجوز . وعلى القول بجوازه فأصح القولين أنه لا يحتاج إلى محل كما هو مقتضى المنقول عن الصديق وأبي عبيدة بن الجراح واختيار شيخنا وغيره . والمشهور من أقوال الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز إلا بمحال على تفاصيل لهم في المحلل وحكمه وقد ذكرناها في كتابنا الكبير في الفروسية الشرعية . وذكرنا فيه في كتاب بيان الاستدلال على بطلان اشتراط محال السباق والنضال بيان بطلانها من أكثر من خمسين وجهاً وبيننا ضعف الحديث الذي احتج به من اشتراطه وكلام الأئمة في ضعفه وعدم الدلالة منه على تقدير صحته والمقصود هنا بيان وجه الحيلة على الاستغناء عنه عند من يقنع بهذا قالوا وهكذا في الكتاب . فالحيلة على تخلص المتسابقين المخرجين منه إن يك كتاباً للعوضين لثالث يثقان به ويقول الثالث أيكما سبق فالعوضان له وإن جئنا معا فالعوضان بينكما فيعجز هذا العقد وهذه الحيلة ليست حيلة على جواز أمر محرم ولا تتضمن إسقاط حق ولا تدخل في ما ثم فلا بأس بها والله أعلم (المثال الحادي والتسعون) يجوز اشتراط الخيار في البيع فوق ثلاث غلي أصح قول العلماء . وهو مذهب الإمام أحمد ومالك على تفاصيل عند مالك . وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يجوز . وقد تدعو الحاجة إلى جوازه لكون المبيع لا يمكنه استعماله في ثلاث أيام أو لغية من يشاؤه ويشق برأيه أو لغير ذلك . والقياس المحض جوازه كما يجوز تأجيل الثمن فوق ثلاث . والشارع لم يمنع من الزيادة على الثلاثة . ولم يجعلها حداً فاصلاً بين ما يجوز من المدة وما لا يجوز . وإنما ذكرها في حديث حبان بن منقذ وجعلها له بمجرد البيع وإن لم يشترطها لأنه كان يغلب في البيوع فجعل له ثلاثاً في كل سلعة يشترطها سواء شرط ذلك أو لم يشترطه . هذا ظاهر الحديث فلم يتعرض للمنع من الزيادة على الثلاثة بوجه من الوجوه فإن أراد الجواز على قول الجميع

(فالخرج) أن يشترط الخيار ثلاثاً فاذا قارب انقضاء الاجل فسخه ثم اشترط ثلاثاً وهكذا حتي تنقضي المدة التي اتفقا عليها وليست هذه الحيلة محرمة لأنها لا تدخل في باطل ولا تخرج من حق وهذا بخلاف الحيلة علي ايجار الوقف مائة سنة وقد شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فتحيل علي ايجاره أكثر منها يعقود متفرقة في ساعة واحدة كما تقدم ﴿ المثال الثاني والتسعون ﴾ إذا أراد أن يقرض رجلاً مالا ويأخذ منه رهناً فخاف أن يهلك الرهن فيسقط من دينه بقدره عند حاجته يرى ذلك (فالخرج) له أن يشتري العين التي يريد ارتهاً بها بالمال لذاتي يقرضه ويشهد عليه أنه لم يقبضه فان وثق بكونه عند البائع تركه عنده فان تلف تلف من ضمانه وان بقي تمكن من أخذه منه متى شاء وان رد عليه المال أقاله البائع (وأحسن من هذه الحيلة) أن يستودع العين قبل القرض ثم يقرضه وهي عنده فهي في الظاهر وديعة وفي الباطن رهن فان تلفت لم يسقط بهلاكها شيء من حقه فان خاف الراهن أنه اذا وفاه حقه لم يقبله البيع (فالخرج) له أن يشترط عليه الخيار الى المدة التي يعلم أنه يوفيه فيها على قول أبي يوسف ومحمد ومالك وأحمد فان خاف المرتين أن يستحق الرهن أو بعضه (فالخرج) له أن يضمن درك للرهن غير الراهن أو يشهد على من يخشى دعواه الاستحقاق بأنه متى ادعاه كانت دعواه باطلة أو يضمنه الدرك لنفسه ﴿ المثال الثالث والتسعون ﴾ اذا بدا الصلاح في بعض الشجرة جاز بيع جميعها وكذلك يجوز بيع ذلك النوع كله في البستان وقال شيخنا يجوز بيع البستان كله تبعاً لما بدا صلاحه سواء كان من نوعه أو لم يكن تقارب ادراكه وتلاحقه أم تباعد وهو مذهب الليث بن سعد وعلي هذا فلا حاجة الى الاحتياط علي الجواز . وقالت الحنفية اذا خرج بعض الثمرة دون بقيتها أو خرج الجميع وبعضه قد بدا صلاحه دون بعض لا يجوز البيع للجمع بين الوجود والمعدوم والمتقوم وغيره فتصير حصّة الموجود المتقوم مجهولة فيفسد البيع وبعض الشيوخ كان يفتي بجوازه في الثمار والباذنجان ونحوها جملاً للمعدوم

تبعاً للموجود . وأتني محمد بن الحسن بجوازه في الورد لسرعة تلاحقه قال شمس
الائمة السرخسي والاصح المنع . قالوا « فالحيلة » في الجواز ان يشتري الاصول
وهذا قد لا يتأتى غالباً قالوا « فالحيلة » ايضاً ان يشتري الموجود الذي بدا
صلاحه بجميع الثمن ويشهد عليه انه قد اباح له ما يحدث بعد وهذه الحيلة ايضاً
قد تعذر اذ قد يرجع في الاباحة وان جعلت هبة فبها المعدوم لا تصح وان
ساقاه علي الثمرة من كل ألف جزء علي جزء مثلاً لم تصح المساقاة عندهم وتصح
عند ابني يوسف ومحمد وان آجره الشجرة لآخذ ثمرتها لم تصح الاجارة عندهم
وعند غيرهم « فالحيلة » اذا ان يبيعه الثمرة الموجودة ويشهد عليه ان ما يحدث
بعدها فهو حادث علي ملك المشتري لا حق للبائع فيه ولا يذكر سبب الحدوث
ولهم حيلة أخرى فيما اذا بدت الثمار ان يشتريها بشرط القطع او يشتريها ويطلق
ويكون القطع هو موجب العقد ثم يتفقان على التبقية الي وقت الكمال ولا ريب
ان المخرج يبيعها اذا بدا صلاح بعضها او باجارة الشجر او بالمساقاة أقرب الي
النص والقياس وقواعد الشرع من ذلك كما تقدم تقريره (المثال الرابع والتسعون) اذا وكله
ان يشتري له بضاعة وتلك البضاعة عند الوكيل وهي رخيصة تساوي أكثر
حما اشتراها به ولا تسمح نفسه ان يبيعها بما اشتراها به (فالحيلة) ان يبيعها بما
تساويه يبعها تماماً صحيحاً لاجنبى ثم أن شاء اشتراها من الاجنبى لموكله ولكن
تدخل هذه الحيلة سدا للذرائع اذ قد يتخذ ذلك ذريعة الي أن يبيعها بأكثر مما
تساوى فيكون قد غش الموكل ويظهر هذا اذا اشتراها بعينها دون غيرها فيكون قد
غش الموكل فان كان الموكل لو اطلع على الحال لم يكره ذلك ولم يره غوراً فلا
بأس به وان كان لو اطلع عليه لم يرضه لم يحز والله أعلم (المثال الخامس والتسعون)
اذا اشترى منه داراً وخاف احتيال البائع عليه بأن يكون قد ملكها لبعض ولده
فتركها في يده مدة ثم يدعيها عليه ويحسب سكتانها بثمنها كما يفعله المخادعون
الماكرون (فالحيلة) ان يحتال لنفسه بانواع من الحيل (منها) أن يضمن من

يخاف منه الدرك (ومنها) ان يشهد عليه أنه ان ادعى هو أو وكيله في الدار كانت دعوى باطلة وكل بينة يقيمها زور (ومنها) أن يضمن الدرك لرجل معروف يتمكن من مطالبته (ومنها) أن يجعل ثمنها اضعاف ما اشتراها به فان استحققت رجع عليه بالثمن الذي أشهد به مثاله أن يتفقا على أن الثمن ألف فيشترى بها عشرة آلاف ثم يبيعه بالعشرة آلاف سلعة ثم يشتريها منه بالالف وهى الثمن فيأخذ الف ويشهد عليه أن الثمن عشرة آلاف وانه قبضه وبريء منه المشتري فان استحققت رجع عليه بالعشرة آلاف وبالجملة فمقابلة الفاسد بالفاسد والمكر بالمكر والخداع بالخداع وقد يكون حسناً بل مأموراً به وأقل درجاته أن يكون جائزاً كما تقدم بيانه (المثال السادس والتسعون) اذا اشترى العبد نفسه من سيده بمال اليه فأدى اليه معظمه ثم جحد السيد أن يكون باعه نفسه وللسيد في يد العبد مال يؤديه اذن له في التجارة به (فالحيلة) أن يشهد العبد في السر أن المال الذي في يده لرجل اجنبي فان وفى له سيده بما عافده عليه وفى له العبد وسلمه ماله وان غدر به تمكن العبد من الغدر به واخراج المال عن يده وهذه الحيلة لا تتأني علي أصل من يمنع مسئلة الظفر ولا علي قول من يجيزها فان السيد اذا ظلمه بجحده حقه لم يكن له ان يظلمه بمنعه ماله وان يحول بينه وبينه فيقابل الظلم بالظلم ولا يرجع اليه منه فائدة ولكن فائدة هذه الحيلة ان السيد متى علم بصورة الحال وانه متى جحده البيع حال بينه وبين ماله بالاقرار الذي يظهره منعه ذلك من حجود البيع فكون بمنزلة رجل امسك ولد غيره ليقتله فظفر هو بولده قبل القتل فامسكه . وأراه انه ان قتل ولده قتل هو ولده أيضاً ونظائر ذلك : وكذلك ان كان السيد هو الذى يخاف من العبد ان لا يقر له بالمال ويقربه لغيره يتوطأن عليه (فالحيلة) ان يبدأ السيد فيبيع العبد لاجنبي في السر ويشهد على بيعه ثم يبيع العبد من نفسه . فاذا قبض المال فأظهر العبد اقرارا بأن مافى يده لاجنبي أظهر السيد ان يبيعه لنفسه كان باطلا وان فلانا الاجنبي قد اشتراه . فاذا علم العبد

أن عتقه يبطل ولا يحصل مقصوده امتنع من التحيل على اخراج مال السيد عنه الى أجنبي ونظير هذه الحيلة اذا أراد ظالم أخذ داره بشراء أو غيره ﴿فالحيلة﴾ ان يملكها لمن يثق به ثم يشهد علي ذلك وانها خرجت عن ملكه ثم يظهر انه وقفها على الفقراء والمساكين ولو كان في بلده حاكم يرى صحة وقف الانسان على نفسه وصحة استثناء الغلة له وحده مدة حياته وصحة وقفه لما بعد موته فحكم له بذلك .
استغني عن هذه الحيلة : وحيل هذا الباب ثلاثة أنواع حيلة علي دفع الظلم والمكر حتى لا يقع (وحيلة) على رفعه بعد وقوعه (وحيلة) على مقابله بمثله حيث لا يمكن رفعه : فالنوعان الاولان جائزان وفي الثالث تفصيل : فلا يمكن القول بجوازه علي الاطلاق ولا بالمنع منه علي الاطلاق : بل ان كان المتحيل به حراما لحق الله لم يجز مقابله بمثله كما لو جرعه الخمر أو زني بحرمته : وان كان حراما لكونه ظلما له في ماله وقدر علي ظلمه بمثل ذلك فهي مسألة الظفر : وقد توسع فيها قوم حتي أفرطوا وجوزوا قلع الباب ونقب الحائط وخرق السقف ونحو ذلك لمقابله بأخذ نظير ماله ﴿ ومنعها ﴾ قوم بالكلية وقالوا لو كان عنده وديعة أوله عليه دين لم يجزله ان يستوفي منه قدر حقه الا باعلامه به ﴿وتوسط﴾ آخرون وقالوا ان كان سبب الحق ظاهرا كالزوجة والابوة والبنوة وملاك اليمين الموجب للاتفاق فله أن يأخذ قدر حقه من غير اعلامه : وان لم يكن ظاهرا كالقرض وضمن المبيع ونحو ذلك لم يكن له الاخذ الا باعلامه : وهذا أعدل الاقوال في المسئلة وعليه تدل السنة دلالة صريحة والقائلون به أسعد بها وبالله التوفيق : وان كان بهتا له وكذبا عليه أو قذفا له أو شهادة عليه بالزور لم يجز له مقابله بمثله : وان كان دعاء عليه أو لعنا أو مسبة فله مقابله بمثله علي أصح القولين وان منعه كثير من الناس . وان كان اتلاف مال له فان كان محترما كالعبد والحيوان لم يجز له مقابله بمثله وان كان غير محترم فان خاف تعديه فيه لم يجز له مقابله بمثله كما لو حرق داره لم يجز له ان يحرق داره . وان لم يتعدني به بل كان يفعل به نظير

مافعل به سواء كما لو قطع شجرته او كسر اناءه او فتح قفصاً عن طائره او حل وكاء
مائم له او أرسل الماء على مسطاحه فذهب بما فيه ونحو ذلك وامكنه مقابلته
يمثل مافعل سواء فهذا محل اجتهد لم يدل على المنع منه كتاب ولا سنة ولا إجماع
ولا قياس صحيح . بل الادلة المذكورة تقتضي جوازه كما تقدم بيانه في أول
الكتاب . وكان شيخنا رضى الله عنه يرجح هذا ويقول هو أولى بالجواز من
اتلاف طرفه بطرفه والله أعلم (المثال السابع والتسعون) الضمان والكفالة من
العقود اللازمة ولا يمكن الضامن والكفيل ان يتخلص متى شاء . ولا سيما عند
من يقول ان الكفالة توجب ضمان المال اذا تعذر احضار المكفول به مع
بقائه كما هو مذهب الامام أحمد ومن وافقه . وطريق التخلص من وجوه (أحدها)
ان يؤقتها بمدة فيقول ضمنته او تكفلات به شهراً أو جمعة ونحو ذلك فيصح
(الثاني) ان يقيد بها بمكان دون مكان . فيقول ضمنته أو تكفلت به مادام في
هذا البلد اوفى هذا السوق (الثالث) أن يعلقها على شرط فيقول ضمننت
أو كفلت ان رضي فلان او يقول ضمننت ماعليه ان كفل فلان بوجهه ونحو ذلك
(الرابع) ان يشترط في الضمان أنه لا يطالبه حتى يتعذر مطالبة الأصل فيجوز
هذا الشرط بل هو حكم الضمان في أشهر الروايتين عن مالائ فلا يطالب
الضامن حتى يتعذر مطالبة الاصيل وان لم يشترطه حتى لو شرط ان يأخذ من
أيهما شاء كان الشرط باطلاً عند ابن القسيم واصبغ (الخامس) أن يقول كفلات بوجهه على
آتي برىء مما عليه . فلا يلزمه ماعليه اذا لم يحضره بل يلزمه باحضاره اذا تمكن منه (السادس)
ان يطالب المضمون عنه باداء المال الى ربه ليبرأ هو من الضمان اذا كان قد
ضمن بأذنه ويكون خصماً في المطالبة وهذا مذهب مالائ . فان ضمنه بغير اذنه
لم يكن له عليه مطالبة باداء المال الى ربه فان اداه عنه فله مطالبة به حينئذ . (المثال
الثامن والتسعون) اذا كان له داران فاشترى منه احدهما علي أن استحققت
هنا الدار الاخرى له بالثمن فهذا جائز اذ غايته تعليق البيع بالشرط وليس في شيء

من الأدلة الشرعية ما يمنع صحته : وقد نص الامام احمد علي جوازه فيمن باع جارية وشرط علي المشتري انه ان باعها فهو أحق بها بائناً : ونعاه بنفسه كما رهن نعله وشرط للمرتهن انه ان جاءه بفنكا كما الى وقت كذا والا فهي له بما عليه ونص علي جواز تعليق النكاح بالشرط فالبيع أولى : ونص علي جواز تعليق التولية بالشرط كما نص عليه صاحب الشرع نصاً لا يجوز مخالفته : وقد تقدم تقرير ذلك وكثير من الفقهاء يبطل البيع المذكور (فالحيلة) في جوازه عند الكل أن يشتري منه المشتري الدار الاخرى التي لا يريد شراءها ويقبضها منه ثم يشتري بها الدار التي يريد شراءها ويسلمها اليه ويتسلم داره فان استحققت هذه الدار عليه رجع في ثمنها وهو الدار الاخرى وهذه حيلة لطيفة جائزة لا تتضمن ابطال حق ولا دخولا في باطل وهي مثال لما كان من جنسها من هذا النوع مما يخاف استحقاقه ويشترط علي البائع أخذ ما يقابله من حيوان أو رقيق أو غير ذلك (المثال التاسع والتسعون) رجل أراد أن يشتري جارية أو سلعة من رجل غريب فلم يأمن أن تستحق أو تخرج معيبة فلا يمكنه الرجوع ولا الرد فان قال له البائع أنا أوكل من تعرفه فيما تدعى به من عيب أو رجوع لم يأمن أن يحتال عليه ويعزله فيذهب حقه (فالحيلة) في التوثق ان يكون الوكيل هو الذي يتولى البيع بنفسه ويضمن له صاحب الساعة الدرك ويكون وكيلاً لهذا الذي تولى البيع فيمكن المشتري حينئذ مطالبة هذا الذي تولى البيع بنفسه ويأمن ما يحذر (المثال الموفى مائة) رجل قال لغيره اشتر هذه الدار أو هذه السلعة من فلان بكذا وكذا وأنا أربحك فيها كذا وكذا فخاف ان اشتراها أن يبدو للآمر فلا يريدوها ولا يتمكن من الرد (فالحيلة) أن يشتريها علي أنه بالخيار ثلاثة أيام أو أكثر ثم يقول الأمر قد اشتريتها بما ذكرت فان أخذها منه والا تمكن من ردها علي البائع بالخيار فان لم يشتريها الأمر الا بالخيار (فالحيلة) ان يشترط له خياراً أنقص من مدة الخيار التي اشترطها هو علي البائع ليتسع له زمن الرد ان

ردت عليه . ﴿ المثال الحادى بعد المائة ﴾ إذا اشترى منه جارية أو سلعة ثم اطلع على عيب بها فخاف أن ادعى أنه اشتراها بكذا وكذا أن ينكر البائع قبض الثمن ويسأل الحاكم الحكم عليه باقراره أو ينكر البيع ويسأله تسليم الجارية اليه (فالحيلة) التي تخلصه أن يردها عليه أولا فيما بينه وبينه . ثم يدعى عليه عند الحاكم باستحقاق ثمنها ولا يعين السبب فان اقر فلا اشكال وان أنكر لم يلزم المشتري الثمن فاما ان يقيم عليه بينة أو يحلفه ﴿ المثال الثاني بعد المائة ﴾ إذا كان له عليه مال حال فإني أن يقر له به حتى يصلح له على بعضه أو يؤجله ولا بينة له فاراد حيلة يتوسل بها الي أخذ ماله كله حالا ويبطل الصلح والتأجيل (فالحيلة) له أن يواطىء رجلا يدعى عليه بالمال الذي له علي فلان عند حاكم فيقر له به ويصح اقراره بالدين الذي له على الغير فانه قد يكون المال مضاربة فيصير ديونا علي الناس . فلو لم يصح اقراره به له لضاع ماله : واما قول أبي عبد الله بن أحمد ان في الرعاية ولو قال ديني الذي على زيد لعمر و احتل الصحة والبطلان اظهر فهذا انما هو فيما اذا اضاف الدين اليه ثم قال هو لعمر و فيصير نظير ما لو قال ملكي كله لعمر و اوداري هذه له : فان هذا لا يصح اقرارا علي أحد الوجهين للتناقض ويصح به : فاما اذا قال هذا الدين الذي على زيد لعمر و يستحقه دوني صح ذلك قول واحد كما لو قال هذه الدار له او هذا الثوب له : علي أن الصحيح صحة الاقرار ولو اضاف الدين او العين الى نفسه ولا تناقض : لان الاضافة تصدق مع كونه ملبا للمقر له فانه يصح ان يقال هذه دار فلان اذا كان ساكنها بالاجرة ويقول المضارب ديني علي فلان وهذا الدين لفلان يعنى انه يستحق المطالبة به والمخاصمة فيه : فالاضافة تصدق بدون هذا : ثم يأتي صاحب المال الى من هو في ذمته فيصلحه علي بعضه أو يؤجله ثم يجي المقر له فيدعى علي من عليه المال بجملة حال فاذا اظهر كتاب الصلح والتأجيل قال المقر له هذا باطل فانه تصرف فيما لا يملك المصالح فان كان الغريم انما اقر باستحقاق غريمه الدين مؤجلا او بذلك القدر منه فقط بطلت هذه الحيلة :

ونظير هذه الحيلة حيلة ايداع الشهادة وصورتها أن يقول له الخصم لا اقر لك حتي تبرئني من نصف الدين أو ثلثه واشهد عليك أنك لا تستحق علي بعد ذلك شيئا : فيأتي صاحب الحق الى رجلين فيقول اشهدا اني علي طلب حتى كله من فلان واني لم ابرئه من شيء منه واني أريد أن أظهر مصالحته علي بعضه لا توصل بالصلح الي أخذ بعض حتى : واني اذا أشهدت اني لا استحق عليه سوى ما صالحني عليه فهو اشهاد باطل : واني انما أشهدت علي ذلك توصلا الي أخذ بعض حتى : فهذه تعرف بمسألة ايداع الشهادة : فاذا فعل ذلك جاز له أن يدعي بقاءه علي حقه ويقيم الشهادة بذلك هذا مذهب مالك : وهو مطرد علي قياس مذهب احمد وجار علي أصوله . فان له التوصل الي حقه بكل طريق جائزة بل لا يقتضي المذهب غير ذلك فان هذا مظلوم توصل الي أخذ حقه بطريق لم يسقط بها حقا لاحد ولم يأخذ بها مالا يحل له أخذه فلا خرج بها من حق ولا دخل بها في باطل . و (نظير) هذا أن يكون للمرأة علي رجل حق فيجحدده ويأبى أن يقربه حتي تقر له بالزوجة (فطريق الحيلة) أن تشهد علي نفسها انها ليست امرأة فلان واني أريد أن أقر له بالزوجة اقرارا كاذبا لاحقيقة له لا توصل بذلك الي أخذ مالي عنده . فاشهدوا أن اقراراي بالزوجة باطل أتوصل به الي أخذ حتى و (نظيره) أيضا أن ينكر نسب أخيه ويأبى ان يقر له به حتي يشهد أنه لا يستحق في تركه أبيه شيئا وأنه قد ابرأه من جميع ماله في ذمته منها أو أنه وهب له جميع ما يخصه منها أو انه قبضه أو اعتاض عنه أو نحو ذلك فيودع الشهادة عدلين انه باق علي حقه وانه يظهر ذلك الاقرار توصلا الي اقرار اخيه بنسبه . وأنه لم يأخذ من ميراث أبيه شيئا ولا ابرأ اخاه ولا عاوضه ولا وهبه . وهذا يشبه اقرار المضطهد الذي قد اضطهد ودفع عن حقه حتى يسقط حقا آخر : والسلف كانوا يسمون مثل هذا مضطهدا كما قال حماد بن سلمة حدثنا حميد عن الحسن أن رجلا تزوج امرأة واراد سفرا فاخذنه أهلها فجعلها طالقا ان لم يبعث بنفقتها الي شهر فجاء الاجل ولم يبعث اليها بشيء

فلما قدم خاصموه الى أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه فقال اضطهدتموه حتى جعلها طالقاً
فردّها عليه : ومعلوم انه لم يكن هناك اكراه بضرب ولا أخذ مال وانما طالبوه
بما يجب عليه من نفقتها وذلك ليس باكراه ولكن لما تعنتوه فأثر عمله
بالمين جعله مضطهداً لانه عقد المين ليتوصل الى قصده من السفر فلم يكن حلفه
عن اختيار بل هو كالمحمول عليه : والفرق بينه وبين المكره أن المكره قاصد
لدفع الضرر باحتمال ما أكره عليه وهذا قاصد للوصول الى حقه بالانزاع ما طالب
منه وكلاهما غير راض ولا مؤثر لما التزمه وليس له وطرفيه : فتأمل هذا ونزله
على قواعد الشرع ومقاصده وهذا ظاهر جداً في ان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
كرم الله وجهه لم يكن يرى الحلف بالطلاق موقعاً للطلاق اذا حنث به وهو
قول شريح وطاوس وعكرمة وأهل الظاهر وأبي عبد الرحمن الشافعي وهو أجل
أصحابه على الاطلاق : قال بعض الحفاظ ولا يعلم لعل مخالفة من الصحابة
وسياقي الكلام في المسألة ان شاء الله اذ المقصود ان من اقرا حلفاً أو وهب أو
صالح لا عن رضا منه ولكن منع حقه الا بذلك فهو بالمكره أشبه منه بالختار
ومثل هذا لا يلزمه ما عقده من هذه العقود ومن له قدم راسخ في الشريعة
ومعرفة بمصادرها ومواردها وكان الانصاف أحب اليه من التعصب والهوى
والعلم : والحجة آثر عنده من التقليد لم يكذب بخفى عليه وجه الصواب والله
الموفق وهذه المسألة من نفائس هذا الكتاب والجاهل الظالم لا يرى الاحسان
الا اساءة ولا الهدى الا ضلالة *

فقل للعيون الرمد للشمس أعين * سواك تراها في مغيب ومطلع

وسامح نفوساً بالقشور قد ارتضت * وليس لها لب من متطلع

المثال الثالث بعد المائة : يختلف الفقهاء هل يملك البائع حبس السلعة

على ثمنها وهل يملك المستأجر حبس العين بعد العمل على الاجرة على ثلاثة أقوال

أحدها : يملكه في الموضعين وهو قول مالك وأبي حنيفة وهو المختار والثاني

لا يملكه في الموضعين وهو المشهور من مذهب احمد عند اصحابه (والثالث)
 يملك حبس العين المستأجرة على عملها ولا يملك حبس المبيع على ثمنه : والفرق بينهما ان
 العمل يجري مجرى الاعيان ولهذا يقابل بالعوض فصار كأنه شريك لمالك العين بعمله
 فأثر عمله قائم بالعين فلا يجب عليه تسليمه قبل أن يأخذ عوضه بخلاف المبيع فانه قد دخل
 في ملك المشتري وصار الثمن في ذمته ولم يبق للبائع تعلق بالعين : ومن سوي
 بينهما قال الاجرة قد صارت في الذمة ولم يشترط رهن العين عليها فلا يملك حبسها
 وعلى هذا (فالحياة) في الحبس في الموضعين حتي يصل الي حقة أن يشترط عليه
 رهن العين المستأجرة على أجرته فيقول رهنك هذا الثوب على أجرته وهي كذا وكذا
 ويمكن في المبيع يشترط على المشتري رهنه على ثمنه حتى يسلمه اليه ولا محذور
 في ذلك أصلا ولا معنى ولا مأخذ قوي يمنع صحة هذا الشرط والرهن وقد اتفقوا
 انه لو شرط عليه رهن عين أخرى على الثمن جاز فما الذي يمنع جواز رهن المبيع
 على ثمنه ولا فرق بين أن يقبضه أولا يقبضه على اصح القولين وقد نص الامام احمد
 على جواز اشتراط رهن المبيع على ثمنه وهو الصواب ومقتضي قواعد الشرع وأصوله
 (وقال القاضي وأصحابه) لا يصح وعلة ابن عقيل بان المشتري رهن مالا يملك
 فلم يصح كالمو شرط أن يرهنه عبدا لغيره يشترط ويرهنه وهذا تعليل باطل فانه انما
 حصل الرهن بعد ملكه واشترطه قبل الملك لا يكون بمنزلة رهن الملك (والفرق)
 بين هذه المسألة وبين اشتراط رهن عبد زيد أن اشتراط رهن عبد زيد غرر قد
 يمكن وقد لا يمكن بخلاف اشتراط رهن المبيع على ثمنه فانه ان تم العقد صار
 المبيع رهنا وان لم يتم تبينا انه لا ثمن يحبس عليه الرهن فلا غرر البتة فالمنصوص
 افقه واصح وهذا على أصل من يقول للبائع حبس المبيع على ثمنه الزم وهو مذهب
 مالك وابي حنيفة واحد قولي الشافعي وبعض أصحاب الامام احمد وهو الصحيح
 وان كان خلاف منصوص احمد لان عقد البيع يقتضي استواءهما في التسليم والتسليم
 ففي اجبار البائع على التسليم قبل حضور الثمن وتمكينه من قبضه اضرار به فاذا

ملك حبسه علي ثمنه من غير شرط فلأن يملكه مع الشرط أولى وأحرى : فقول القاضي وأصحابه مخالف لنص احمد والقياس : فان شرط أن يقبض المشتري المبيع ثم يرهنه علي ثمنه عند بائعه فأولى بالصحة (وقال ابن عقيل) في الفصول والرهن أيضا باطل لأنها شرطا رهنه قبل ملكه وقد عرفت مافيه وعلاه أيضا بتعليل آخر فقال اطلاق البيع يقتضي تسليم الثمن من غير المبيع والرهن يقتضي استيفاءه من عينه ان كان عينا او ثمنه ان كان عرضا فاختزادا وهذا التعليل أقوى من الاول وهو الذي أوجب له القول بطلان الرهن قبل القبض وبعده فيقال المحذور من التضاد انما هو التدافع بحيث يدفع كل من المتضادين المتنافيين الآخر فأما اذا لم يدفع أحدهما الآخر فلا محذور ، والبائع انما يستحق ثمن المبيع والمشتري أن يؤديه ايام من عين المبيع ومن غيره فان له أن يبيعه ويقبضه ثمنه منه وغاية عقد الرهن أن يوجب ذلك فأى تدافع وأى تناف هنا: وأما قوله اطلاق العقد يقتضي التسليم للثمن من غير المبيع فيقال بل اطلاقه يقتضي تسليم الثمن من أى جهة شاء المشتري حتي لو باعه قفيز حنطة بقفيز حنطة وسلمه اليه ملك أن يوفيه اياه ثمنا كما استوفاه مبيعا كما لو اقترض منه ذلك ثم وفاه اياه بعينه ثم قال ابن عقيل وقد قال الامام احمد في رواية بكر بن محمد عن أبيه اذا حبس السلعة ببقية الثمن فهو غاصب ولا يكون رهنا الا ان يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن فظاهر هذا انه ان شرط كون المبيع رهنا في حال العقد صح ، قال وليس هذا الكلام علي ظاهره ومعناه الا ان يشترط عليه في نفس البيع رهنا غير المبيع لأن اشتراط رهن البيع اشتراط تعويق التسليم في المبيع (قلت) ولا يخفى منافاة ما قاله لظاهر كلام الامام احمد فان كلام احمد المستثنى والمستثنى منه في صورة حبس المبيع علي ثمنه فقال هو غاصب الا أن يكون شرط عليه في نفس البيع الرهن أي فلا يكون غاصبا بحبس السلعة بمقتضي شرطه . ولو كان المراد ما حمله عليه لكان معنى الكلام اذا حبس السلعة ببقية الثمن فهو

غاصب الا أن يكون قد شرط له رهنا آخر غير المبيع يسلمه اليه . وهذا كلام لا يرتبط أوله بآخره ولا يتعلق به فضلا عن أن يتدخل في الاول ثم يستثنى منه ولهذا جعله ابو البركات ابن تيمية نصا في صحة هذا الشرط ثم قال وقال القاضي لا يصح (واما قوله) ان اشترط رهن المبيع تعويق للتسليم في المبيع فيقال واشترط التعويق اذا كان لمصلحة البائع وله فيه غرض صحيح وقد قدم عليه المشتري فأى محذور فيه ثم هذا يبطل باشتراط الخيار فان فيه تعويقا للمشتري عن التصرف في المبيع وباشتراط المشتري تأجيل الثمن فان فيه تعويقا للبائع عن تسلمه ايضا ويبطل على أصل الامام احمد وأصحابه باشتراط البائع انتفاعه بالمبيع مدة يستثنىها فان فيه تعويقا للتسليم ويبطل ايضا ببيع العين المؤجرة : (فان قيل) اذا اشترط أن يكون رهنا قبل قبضه تدافع موجب البيع والرهن . فان موجب الرهن أن يكون تلفه من ضمان مالكه لانه أمانة في يد المرتهن وموجب البيع أن يكون تلفه قبل التمكين من قبضه من ضمان البائع فاذا تلف هذا الرهن قبل التمكين من قبضه فمن ضمان ايها يكون (قيل) هذا السؤال أقوى من السؤالين المتقدمين والتدافع فيه أظهر من التدافع في التعليل الثاني : وجواب هذا السؤال أن الضمان قبل التمكين من القبض كان على البائع كما كان ولا يزيل هذا الضمان الا تمكن المشتري من القبض : فاذا لم يتمكن من قبضه فهو مضمون على البائع كما كان : وحجبه إياه على ثمنه لا يدخله في ضمان المشتري ويجعله مقبوضا له كما لو حبسه بغير شرط (فان قيل) فأحمد رحمه الله تعالى قد قال انه اذا حبسه على ثمنه كان غاصبا الا أن يشترط عليه الرهن . وهذا يدل على انه قد فرق في ضمانه بين ان يحبسه بشرط أو يحبسه بغير شرط وعندكم هو مضمون عليه في الحالين وهو خلاف النص (فالجواب) ان الامام احمد رحمه الله تعالى إنما جعله غاصبا بالحبس والغاصب عنده يضمن العين بقيمتها أو مثلمها ثم يستوفي الثمن أو بقيته من المشتري واما اذا تلف قبل قبضه فهو من ضمان البائع بمعنى انه يفسخ العقد فيه ولا يملك مطالبة المشتري بالثمن

وان كان قد قبضه منه أعاده اليه فهذا الضمان شيء وضمان الغاصب شيء آخر (فان قيل) فكيف يكون رهنا وضمانه علي المرتهن قيل لم يضمنه المرتهن من حيث هو رهن وإنما ضمنه من حيث كونه مبيعاً لم يتمكن مشريه من قبضه فحق توفيته بعد علي بائه . (فان قيل) فما تقولون لو حبس البائع السلعة لاستيفاء حقه منها وهذا يكون في صور (أحداها) ان يبيعه داراً له فيها متاع لا يمكن نقله في وقت واحد (والثانية) ان يستثنى البائع الانتفاع بالمبيع مدة معلومة علي أصلكم أو نحو ذلك فاذا تلفت في يد البائع قبل تمكن المشتري من القبض في هاتين الصورتين هل تكون من ضمانه أو من ضمان البائع (الثالثة) ان يشترط الخيار ويمنعه من تسليم المبيع قبل انقضاء الخيار (قيل) الضمان في هذا كله علي البائع لانه لم يدخل تحت يد المشتري ولم يتمكن من قبضه فلا يكون مضموناً عليه (فان قيل) فهل يكون من ضمانه بالثمن أو بالقيمة (قيل) بل يكون مضموناً عليه بالثمن بمعنى أن العقد ينفسخ بتلفه فلا يلزم المشتري تسليم الثمن (المثال الرابع بعد المائة) قرار المريض لو ارثه بدين باطل عند الجمهور للثمة فلو كان له عليه دين ويريد أن تبرأ ذمته منه قبل الموت وقد علم ان اقراره له باطل فكيف الحيلة في براءة ذمته ووصول صاحب الدين الى ماله فهنا وجوه (أحدها) ان يأخذ اقرار باقي الورثة بأن هذا الدين علي الميت : فان الاقرار انما بطل لحقهم فاذا اقرؤا به لزمهم : فان لم تتم له هذه الحيلة (فله وجه ثان) وهو ان يأتي برجل اجنبي يثق به يقر له بالمال فيدفعه الاجنبي الي ربه : فان لم تتم له هذه الحيلة (فله وجه ثالث) وهو ان يشتري منه سلعة بقدر دينه ويقر المريض بقبض الثمن منه أو يقبض منه الثمن بمحضر الشهود ثم يدفعه اليه سرا فان لم تتم له هذه الحيلة فليجعل الثمن وديعة عنده فيكون امانة فيقبل قوله في تلفه ويتأول أو يدعى رده اليه والقول قوله (واه وجه آخر) وهو أن يحضر الوارث شيئاً ثم يبيعه من موروثة بحضور الشهود ويسلّم اليه فيقبضه

ويصير ماله ثم يهبه الموروث لاجنبي ويقبضه منه ثم يهبه الاجنبي للوارث : فاذا فعلت هذه الحيلة ليصل المريض الى براءة ذمته والوارث الى أخذ دينه جاز ذلك والا فلا (المثال الخامس بعد المائة) اذا اُحال بدينه على رجل يخاف أن يتوى (١) ماله على المحال عليه فلا يتمكن من الرجوع على المحيل لان الحوالة تحول الحق وتنقله فيه ثلاث حيل (احداها) أن يقول انا لا احتال ولكن اكون وكيلاً لك في قبضه فاذا قبضه فان استنفقه ثبت له ذلك في ذمة الوكيل وله في ذمة الموكل نظيره في قبضه : فان خاف الموكل أن يدعى الوكيل ضياع المالك من غير تفريط فيعود يطالبه بحقه (فالحيلة) له ان يأخذ اقراره بانه متى ثبت قبضه منه فلا شيء له على الموكل : وما يدعى عليه بسبب هذا الحق او من جهته فدعواه باطلة : وليس هذا ابراء معلقا بشرط حتى يتوصل الى ابطاله بل هو اقرار بانه لا يستحق عليه شيئا في هذه الحالة (الحيلة الثانية) أن يشترط عليه أنه أن توى المال رجع عليه . ويصح هذا الشرط على قياس المذهب . فان المحتال انما قبل الحوالة على هذا الشرط فلا يجوز ان يازم بها بدون الشرط كما لو قبل عقد البيع بشرط الرهن او الضمين او التأجيل او الخيار . او قبل عقد الاجارة بشرط الضمين للاجرة او تأجيلها : او قبل عقد النكاح بشرط تأجيل الصداق : او قبل عقد الضمان بشرط تأجيل الدين الحال على الضامن . او قبل عقد الكفالة بشرط ان لا يلزمه من المال الذي عليه شيء او قبل عقد الحوالة بشرط ملأه المحال عليه وكونه غير محجوب ولا مماتل واضعاف أضعاف ذلك من الشروط التي لا تحل حراما ولا تحرم حلالا فانها جائز اشتراطها لازم الوفاء بها كما تقدم تقريره نصا وقياسا وقد صرح أصحاب أبي حنيفة بصحة هذا الشرط في الحوالة فقالوا واللفظ للخصاف يجوز ان يحتال الطالب بالمال على غريم المطلوب على أن هذا الغريم ان لم يوف الطالب هذا المال الي كذا وكذا فالمطلوب ضامن لهذا المال على حاله وللطالب أخذه بذلك وتقع الحوالة على هذا الشرط فان وفاه الغريم الي أجل الذي

يشترطه والارجع الى المطلوب وأخذه بالمال ثم حكى عن شيخه قال قلت وهذا جائز قال نعم (الحيلة الثالثة) أن يقول طالب الحق للمحال عليه ضمن لى هذا الدين الذى على غريمى ويرضى منه بذلك بدل الحوالة : فاذا ضمنه تمكن من مطالبة أيهما شاء وهذه من أحسن الحيل والطفها (المثال السادس بعد المائة) اذا كان له عليه دين حال فاتفقا على تأجيله وخاف من عليه الدين ان لا يفي له بالتأجيل (فالحيلة) فى لزومه أن يفسخ العقد الذى هو سبب الدين الحال ثم يعقده عليه مؤجلا فان كان عن ضمان أو كان بدل متلف أو عن دية وقد حلت أو نحو ذلك : (فالحيلة) فى لزومه التأجيل أن يبيعه سلعة بمقدار هذا الدين ويؤجل عليه ثمنها ثم يبيعه المدين تلك السلعة بالدين الذى أجله عليه أولا فيبرأ منه ويثبت فى ذمته نظيره مؤجلا فان خاف صاحب الحق أن لا يفي له من عليه بادائه عند كل نجم كما أجله : (فالحيلة) أن يشترط عليه انه ان حل نجم ولم يؤده قسطه فجميع المال عليه حال فاذا نجمه على هذا الشرط جاز وتمكن من مطالبته به حالا ومنجما عند من يرى لزوم تأجيل الحال ومن لا يراه : ما من لا يراه فظاهر : واما من يراه فإنه يجوز تأجيله لهذا الشرط كما صرح به أصحاب ابى حنيفة والله أعلم (المثال السابع بعد المائة) اذا أراد المريض الذى لا وارث له أن يوصي بجميع أمواله فى أبواب البر فهل له ذلك على قولين : أصحهما أنه يملك ذلك لانه انما منعه الشارع فيما زاد على الثلث وكان له ورثة فمن لا وارث له لا يعترض عليه فيما صنع فى ماله فان خاف أن يبطل ذلك حاكم لا يراه (فالحيلة) له أن يقر لانسان يثق بدينه وأمانته بدين يحيط بماله كله ثم يوصيه اذا أخذ ذلك المال أن يضعه فى الجهات التى يريد فان خاف المقر له أن يلزم يمين باستحقاقه لما أقر له به المريض اشترى منه المريض عرضا من العروض بماله كله ويسلم العرض فاذا حلف المقر له حلف بارا فان خاف المريض ان يصح فياخذه البائع بثمن العرض (فالحيلة) ان يشتريه بشرط الخيار سنة فان مات بطل الخيار وان عاش فسخ العقد : فان كان المال ارضا

(٣ م ج ٤)

أو عقارا أو أراد أن يوقفه جميعه على قوم يستغلونه ولا يمكن ابطاله (فالحيلة)
أن يقر ان واقفا وقف ذلك جميعه عليه ومن بعده على الجهات التي يعينها ويشهد
علي اقراره بان هذا العقار في يده على جهة الوقف من واقف كان ذلك العقار
ملكاً له الى حين الوقف : أو يقر بانه واقفا معيناً وقفه على تلك الجهات وجعله
ناظراً عليه فهو في يده على هذا الوجه : وكذلك الحياة اذا كان له بنت أو ام أو
وارث بالفرض لا يستغرق ماله ولا عصبه له ويريد أن لا يتعرض له السلطان
فله أنواع من الخارج : ﴿ منها ﴾ أن يبيع الوارث تلك الاعيان ويقر بقبض الثمن
منه وان أمكنه أن يشهد على قبضه بان يحضر الوارث مالا يقبضه اياه ثم يعيده
اليه سرا فهو أولى : ﴿ ومنها ﴾ ان يشتري المريض من الوارث سلعة بمقدار التركة
من الثمن ويشهد على الشراء ثم يعيد اليه تلك السلعة وبرهنه المال كله على الثمن
فاذا اراد السلطان مشاركته قال وفوني حتى وخذوا ما فضل : ﴿ ومنها ﴾ ان
يبيع ذلك لاجنبى يثق به ويقر بقبض الثمن منه او يقبضه بحضرة الشهود ثم يأذن للاجنبي
في تملكه للوارث أو وقفه عليه : ﴿ ومنها ﴾ ان يقر لاجنبى يثق به بما يريد ثم يأمره بدفع
ذلك الى الوارث : ولكن في هذه الحيل وامثالها أمران مخوفان (احدهما) انه
قد يصح في حال بينه وبين ماله (الثاني) ان الاجنبى قد يدعى ذلك لنفسه ولا
يسلمه الى الوارث . فلا خلاص من ذلك الا بوجه واحد وهو ان يأخذ اقرار
الاجنبى ويشهد عليه في مكتوب ثان انه متى ادعى لنفسه او لمن يخاف ان يواطئه
علي المريض أو وارثه هذا المال أو شيئاً منه أو حقاً من حقوقه كانت دعواه
باطلة وان اقام به بينة فهي بينة زور وانه لاحق له قبل فلان بن فلان ولا وارثه
بوجه ما ويمسك الكتاب عنده فيأمن هو والوارث ادعاء ذلك لنفسه والله
أعلم ﴿ المثال الثامن بعد المائة ﴾ رجل يكون له الدين ويكون عليه الدين فيوكل
وكيلاً في اقتضاء ديونه ثم يتوارى عن غريمه فلا يمكنه اقتضاء دينه منه فاراد
الغريم ممن له الدين علي هذا الرجل حياة يتنهي بها دينه منه ولا يضره توارى

من عليه الدين (فالحيلة) أن يأتي هذا الذي له الدين الى من عليه الدين فيقول له وكتكت قبض مالي على فلان وبالحصومة فيه وكتكت أن تجعل ما عليك قصاصا بمالي عليه واجزت أمرك في ذلك وما عملت فيه من شيء فيقبل الوكيل ويشهد على الوكالة على هذا الوجه شهودا ثم يشهدهم الوكيل انه قد جعل الالف درهم التي لفلان عليه قصاصا بالالف التي لموكله على فلان . فيصير الالف قصاصا ويتحول ما كان للرجل المتواري على هذا الرجل للرجل الذي وكله ، وهذه الحيلة جائزة لان الموكل أقام الوكيل مقام نفسه والوكيل يقول مطالبتي لك بهذا الدين كمطالبة موكلتي به فأنا أطالبك بألف وأنت تطالبني به ، فأجعل الالف الذي تطالبني به عوضا عن الالف الذي أطالبك به ، ولو كانت الالف لي لحصلت المقاصة اذ لا معنى لقبضك للالف مني ثم أدائها الي ، وهذا بعينه فيما اذا طالبتك بها لموكلتي انا استحق عليك ان تدفع الي الالف وأنت تستحق علي ان أدفع اليك ألفا فتقاص في الالفين : (المثال التاسع بعد المائة) رجل له على رجل مال فغاب الذي عليه المال فاراد الرجل ان يثبت ما له عليه حتى يحكم له الحاكم عليه وهو غائب فليرفعه الى حاكم يرى الحكم على الغائب ، فان كان حاكم البلد لا يرى الحكم على الغائب (فالحيلة) ان يجيء رجل فيضمن لهذا الذي له المال جميع ماله على الرجل الغائب ويسميه وينسبه ولا يذكر مبلغ المال بل يقول ضمنت له جميع ما صح له في ذمته ويشهد على ذلك ثم يقدمه الى القاضي ، فيقر الضامن بالضمان ويقول لا أعرف له على فلان شيئا ، فيسأل القاضي المضمون له هل لك بينة فيقول نعم ، فيأمره باقامتها فاذا شهدت ثبت الحق على الغائب وحكم على الضمين بالمال ويجعله خصما عن الغائب لانه قد ضمن ما عليه ، ولا ينفذ حكمه على الضامن بثبوت المال على وجه الضمان حتى يحكم على الغائب المضمون عنه بالثبوت لانه هو الاصل والضامن فرع ، وثبوت الفرع بذون أصله ممتنع ، وهو جائز على أصل أهل العراق حيث يجوزون الحكم على الغائب اذا اتصل القضاء بحاضر محكوم عليه كوكيل الغائب وكما لو ادعى انه

اشترى من غائب مافيه شفعة فانه يقضي عليه بالبيع وبالشفعة علي المدعى وكهذه المسئلة ما لو ادعت زوجة غائب ان له عند فلان وديعة فانه يفرض لها مافي يديه : (المثال العاشر بعد المائة) ليس للمرتهن ان ينتفع بالرهن الا باذن الراهن فان أُذِن له كان اباحة أو عارية له الرجوع فيها متى شاء ويقضي له بالاجرة من حين الرجوع في أحد الوجهين (فالحيلة) في انتفاع المرتهن بالرهن آمنة من الرجوع ومن الاجرة ان يستأجره منه للمدة التي يريد الانتفاع به فيها ثم يرثه من الاجرة أو يقر بقبضها ويجوز ان يرد عقد الاجارة علي عقد الرهن ولا يبطله كما يجوز ان يرهنه ما استأجره ، فيرد كل من العقدين علي الآخر وهو في يده أمانة في الموضعين وحقه متعلق به فيهما الا ان الانتفاع بالمرهون مع الاجارة والرهن بجائه : (المثال الحادي عشر بعد المائة) اذا كان له علي رجل مال وبالمال رهن فادعى صاحب الرهن به عند الحاكم فخاف المرتهن ان يقر بالرهن فيقول الراهن قد أقررت بأن لي رهنا في يدك وادعيت الدين فينزعه من يده ولا يقر له بالدين فقد ذكروا انه حيلة تحرز حقه ، وهي أن لا يقر به حتى يقر له صاحبه بالدين ، فان ادعاه وسأل إحلافه أنكر وحلف وعرض في يمينه بأن ينوي ان هذا ليس له قبل ملكه أو اذا باعه أو ليس له عاريا عن تعلق الحق به ونحو ذلك (وأحسن من هذه الحيلة) أن يفصل في جواب الدعوي فيقول ان ادعيته رهنا في يدي علي الف لي عليك فأنا مقربه وان ادعيته علي غير هذا الوجه فلا اقر لك وينفعه هذا الجواب كما قالوا فيما اذا ادعى عليه الف فقال ان ادعيته من ثمن مبيع لم أقبضه منك فأنا مقر والا فلا وهذا مثله سواء فان كان الغريم هو المدعى للمال فخاف الراهن أن يقر بالمال فيجحد المرتهن الرهن فيلزم الراهن المال ويذهب رهنه (فالحيلة) في امنه من ذلك أن يقول ان ادعيت هذا المال وانك تستحقه من غير رهن لي عندك فلا أقر به وان ادعيته مع كوني رهنتك به كذا وكذا فأنا مقربه ولا يزيد علي هذا «وقالت الحنفية» الحيلة

أن يقر منه بدرهم فيقول لك على درهم ولي عندك رهن كذا وكذا فإذا سأل الحاكم المدعى عن الرهن فأما أن يقر به وأما أن ينكر فإن أقر به فليقر له خصمه بياقي دينه وإن أنكره وحلف عليه وسع الآخرا أن يجحد باقي الدين ويحلف عليه أن كان الرهن بقدر الدين أو أكثر منه، وإن كان أقل منه لزمه أن يعطيه ما زاد على قيمة الرهن من حقه قالوا الآن الرهن إن كان قد تلف بغير تفريطه سقط ما يقابله من الدين وإن كان قد فرط فيه صارت قيمته دينا عليه فيكون قصاصا بالدين الذي له. وهذا بناء على أصليين لهم (أحدهما) أن الرهن مضمون على المرتهن بأقل الأمرين من قيمته أو قدر الدين (والثاني) جواز الاستيفاء في مسألة الظفر: (المثال الثاني عشر بعد المائة) إذا قال لامرأته إن لم أطأك الليلة فانت طالق ثلاثا فقلت إن وطئتني الليلة فأنتي حرة (فالتخاص) من ذلك أن تبيعه الجارية فإذا وطئها بعد ذلك لم تعتق لأنها خرجت من ملكها ثم تستردها . فإن خافت أن يطأ الجارية علي قول من لا يري على الرجل استبراء الأمة التي يشتريها من امرأته كما ذهب إليه بعض الشافعية والمالكية (فالحيلة) أن تشتريها منه عقيب الوطاء . فإن خافت أن لا يرد إليها الجارية وتقيم على ملكها فلا تصل إليها (فالحيلة) لها أن تشترط عليه أنه إن لم يرد الجارية إليها عقيب الوطاء فهي حرة . فإن خافت أن يملكها لغيره تاجئة فلا يصح تعايق عتقها (فالحيلة) لها أن تشترط عليه أنه إن لم يرد لها إليها عقيب الوطاء فهي طالق فهذا تضيق غليل الحيل في استدامة ملكها ولم يجد بداً من مفارقة أحدهما : (المثال الثالث عشر بعد المائة) إذا أراد الرجل أن يخالع امرأته الحامل علي سكنها ونفقتها جاز ذلك وبريء منهما هذا منصوص أحمد : وقال الشافعي لا يصح الخلع ويجب مهر المثل واحتج له بأن النفقة لم تجب بعد فاتها إنما تجب بعد الإبانة وقد خالعا بمعدوم فلا يصح كما لو خالعا علي عوض شيء يتلفه عليها وهذا اختيار أبي بكر عبد العزيز : وقال أصحاب أبي حنيفة إذا خالعا علي أن لا سكني لها ولا نفقة فلا نفقة لها وتستحق عليه السكنى ، قالوا

لأن النفقة حق لها وقد أسقطته والسكنى حق الشارع فلا تسقط باسقاطها فيلزمه
 اسكانها قالوا (فالخيلة) على سقوط الاجرة عنه ان يشترط الزوج في الخلع ان
 لا يكون عليه مؤنة السكنى وان مؤنتها تلزم المرأة في مالها وتجب أجرة المسكن
 عليها : ﴿ فان قيل ﴾ لو أبرأت المرأة زوجها عن النفقة قبل ان تصير ديناً في
 ذمته لم تصح ولو شرط في عقد الخلع براءة الزوج عن النفقة صح : (قيل)
 الفرق بينهما ان البراء اذا شرط في الخلع كان ابراء بعوض ، فالإبراء بعوض
 استيفاء لما وقعت البراءة عنه لان العوض قائم مقام ما وقعت البراءة عنه ، والاستيفاء
 يجوز قبل الوجوب بدليل مالو تسلفت نفقة شهر جملة ، واما الإبراء من النفقة
 في غير خلع قبل ثبوتها فهو اسقاط لما لم يجب فلا يسقط كما لو اسقطت حقها من
 القسم فان لها ان ترجع فيه متى شاءت ، وأما قول صاحب المحرر وقيل ان أوجبنا
 نفقة الزوجة بالعقد صح والا فهو خلع بمعدوم وقد بينا حكمه يعني ان قلنا ان
 نفقة الحامل نفقة زوجة وان النفقة لها من أجل الحمل وانها تجب بالعقد فيكون
 خلعا بشيء ثابت وان قلنا ان النفقة انما تجب بالتمكين فقد زال التمكين بالخلع
 وصارت النفقة نفقة قريب ، فالخلع بنفقة الزوجة حينئذ خلع بمعدوم ، هذا أقرب
 ما يتوجه به كلامه وفيه ما فيه والله أعلم ﴿ المثال الرابع عشر بعد المائة ﴾ اذا
 وقع الطلاق الثلاث بالمرأة وكان دينها ودين واياها وزوجها المطلق اعز عليهم من
 التعرض لعنة الله ومقتته بالتحليل الذي لا يحلها ولا يطيبها بل يزيد لها خبثاً فلو
 أنها أخرجت من مالها ثمن مملوك فوهبته لبعض من تثق به فاشتري به مملوكا
 ثم خطبها على مملوكه فزوجها منه فدخل بها المملوك ثم وهبها اياه انفسخ النكاح
 ولم يكن هناك تحليل مشروط ولا منوي ممن تؤثر نيته وشرطه وهو الزوج فانه
 لا أثر لنية الزوجية ولا الولي . وانما التأثير لنية الزوج الثاني فانه اذا نوى التحليل
 كان محلاً فيستحق اللعنة ثم يستحقها الزوج المطلق اذا رجعت اليه بهذا النكاح
 الباطل ، فاما اذا لم يعلم الزوج الثاني ولا الاول بما في قلب المرأة أو واياها من

نية التحليل لم يضر ذلك العقد شيئاً . وقد علم النبي ﷺ من امرأة رفاعة انها كانت تريد أن ترجع اليه ولم يجعل ذلك مانعاً من رجوعها اليه ، وانما جعل المانع عدم وطء الثاني فقال « حني تذوق عسيلته ويدوق عسيلتك » وقد صرح أصحابنا بأن ذلك يحلها فقال صاحب المغنى فيه فان تزوجها بمملوك ووطئها أحلها وبذلك قال عطاء ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم لهم مخالفاً (قلت) هذه الصورة غير الصورة التي منع منها الامام احمد فانه منع من حلها اذا كان الزوج المطلق قد اشترى العبد وزوجه بها باذن وليها ليحلها . فهذه حيلة لا تجوز عنده .

واما هذه المسئلة فليس للزوج الاول ولا للثاني فيها نية ومع هذا فيكره لانها نوع حيلة (المثل الخامس عشر بعد المائة) قال عبد الله بن أحمد في مسأله سألت أبي عن رجل قال لامرأته انت طالق ان لم أجامعك اليوم وانت طالق انت اغتسلت منك اليوم فقال يصلي العصر ثم يجامعها فاذا غابت الشمس اغتسل ان لم يكن أراد بقوله اغتسلت المجامعة . ونظير هذا أيضا ما نعن عليه في رجل قال لامرأته انت طالق ان لم أطأك في رمضان فسافر مسيرة أربعة أيام أو ثلاثة ثم ووطئها فقال لا يعجبني لانها حيلة ولا يعجبني الحيلة في هذا ولا في غيره . وقال القاضي انما كره الامام أحمد هذا لان السفر الذي يبيح الفطر لا بد أن يكون سفراً مقصوداً مباحاً وهذا لا يقصد به غير حل اليمين . قال الشيخ ابو محمد المقدسي والصحيح أن هذا تنحل به اليمين ويباح له الفطر فيه لانه سفر بعيد مباح لقصد صحيح وإرادة حل يمينه من المقاصد الصحيحة . وقد أبحنا لمن له طريقان قصيرة لا يقصر فيها وبعيدة ان يسلك البعيدة ايقصر فيها الصلاة ويفطر مع أنه لا قصد له سوى الترخص فنهنا أولى (قلت) وبؤيد اختيار الشيخ قدس الله روحه ما رواه الخطيب في كتاب الفقيه والمتفقه ، أنبأ الازهرى انبأ سهل بن أحمد ثنا محمد بن محمد الاشعث الكوفي حدثني موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سنوات الله عليهم ثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد

عن أبيه علي عليه السلام في رجل حلف فقال امرأته طالق ثلاثاً أن لم يطأها في شهر رمضان
 ثمّ هارا قال يسافر ثم يجامعها بهارا ثم المثل السادس عشر بعد المائة في الخارج
 من الوقوع في التحليل الذي لعن رسول الله ﷺ من غير وجه فاعله والمطلق
 المحال له فأى قول من أقوال المسلمين خرج به من لعنة رسول الله ﷺ كان
 أعذر عند الله ورسوله وملائكته وعباده المؤمنين من ارتكابه لما يلعن عليه ومبائه
 باللعنة . فان هذه الخارج التي نذكرها دائرة بين ما دل عليه الكتاب والسنة
 أو أحدهما أو أفتى به الصحابة بحيث لا يعرف عنهم فيه خلاف . أو أفتى به
 بعضهم أو هو خارج عن أقوالهم أو هو قول جمهور الأمة أو بعضهم أو امام من
 الأئمة الأربعة أو أتباعهم أو غيرهم من علماء الاسلام ولا تخرج هذه القاعدة التي
 نذكرها عن ذلك فلا يكاد يوصل الى التحليل بعد مجاوزة جميعها الا في اندر
 النادر ولا ريب ان من نصح لله ورسوله وكتابه ودينه ونصح نفسه ونصح
 عباده ان ايا منها ارتكب فهو أولى من التحليل (المخرج الاول) ان يكون المطلق
 او الحالف زائل العقل اما مجنون أو اغماء أو شرب دواء أو شرب مسكر
 يعذر به أولاً يعذر او وسوسة وهذا المخلص مجمع عليه بين الأمة الا في
 شرب مسكر لا يعذر به ، فان المتأخرين من الفقهاء اختلفوا فيه والثابت عن
 الصحابة الذي لا يعلم فيه خلاف بينهم انه لا يقع طلاقه . (قال البخاري) في
 صحيحه باب الطلاق في الاغلاق والمكره والسكران والمجنون وأمرها والغلط
 والنسيان في الطلاق والشك لقول النبي ﷺ « الاعمال بالنية ولكل امرئ ما
 نوى » وتلا الشعبي (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) وما لا يجوز من اقرار
 الموسوس وقال النبي ﷺ للذي أقر على نفسه « أبك جنون » وقال علي بقر
 حمزة خواصر شارفي (١) فطلق النبي ﷺ يولم حمزة فاذا حمزة قد عمل محرمة عيناه
 ثم قال حمزة هل أنتم الا عبيد لا باني فعرف النبي ﷺ انه قد عمل فخرج وخرجت

(١) قوله بقر بفتح الباء وتخفيف القاف اي شق : وشارفي تشية شارف هو السنة من
 النوق : وقوله عمل بفتح التاء وكسر الميم أى قد أخذ الشراب :

معه (وقال عثمان) ليس لمجنون ولا لسكران طلاق (وقال ابن عباس) طلاق السكران والمستكره ايس بجائز . (وقال عقبة بن عامر) لا يجوز طلاق الموسوس هذا لفظ الترجمة : ثم ساق بقية الباب ولا يعرف عن رجل من الصحابة انه خالف عثمان وابن عباس في ذلك ، ولذلك رجع الامام احمد الى هذا القول بعد أن كان يفتى بنفوذ طلاقه . فقال أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافى والزاد قال أبو عبد الله في رواية الميموني قد كنت أقول ان طلاق السكران يجوز حتي تبينه فغلب علي أنه لا يجوز طلاقه لانه لو أقر لم يلزمه ولو باع ولم يحز بيعه قال والزمه الجناية وما كان من غير ذلك فلا يلزمه قال أبو بكر وبهذا أقول : وفي مسائل الميموني سألت أبا عبد الله عن طلاق السكران فقال أ أكثر ما عندي فيه أنه لا يلزمه الطلاق قلت اليس كنت مرة تخاف أن يلزمه ؟ قال بلى ولكن أكثر ما عندي فيه أنه لا يلزمه الطلاق قلت لاني رأيته ممن لا يعقل قلت السكر شيء أدخله على نفسه فذلك يلزمه قال قد يشرب رجل البنج أو الدواء فيذهب عقله ا قلت فبيعه وشرأؤه واقاراره قال لا يجوز وقال في رواية أبي الحرث ارفع شيء فيه حديث الزهري عن ابن بن عثمان عن عثمان (ليس لمجنون ولا سكران طلاق) وقال في رواية أبي طالب والذي لا يأمر بالطلاق فانما آتي خصلة واحدة والذي يأمر بالطلاق قد آتي خصلتين حرما عليه وأحلها لغيره فهذا خير من هذا وانا اتقى جميعها (ومن) ذهب الى القول بعدم نفوذ طلاق السكران من الحنفية أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن الكرخي وحكاه صاحب النهاية عن أبي يوسف وزفر ومن الشافعية المزني وابن شريح وجماعة ممن اتبعهما وهو الذي اختاره الجويني في النهاية . والشافعي نص على وقوع طلاقه ونص في احد قوله علي انه لا يصح ظهاره . فمن اتباعه من نقل عن الظهار قولا الى الطلاق وجعل المسألة على قولين ومنهم من قرر حكم النصين ولم يفرق بطائل (والصحيح) انه لا عبرة باقواله من طلاق ولا عتاق ولا بيع ولا هبة ولا وقف ولا اسلام ولا ردة ولا اقرار لبضعة عشر دليلا . ليس هذا موضع ذكرها ويكفي منها قوله تعالى (يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا

الصلاة واتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) وأمر النبي ﷺ باستنكاه ما عز
لما أقر بالزنا بين يديه وعدم أمر النبي ﷺ حمزة بتجديد إسلامه لما قال في
سكره انتم عبيد لآبائي وفتوي عثمان وابن عباس ولم يخالفهما أحد من الصحابة
والقياس الصحيح المحض علي زائل العقل بدواء او بنج او مسكر هو فيه
معذور بمقتضي قواعد الشريعة فان السكران لا قصد له فهو أولى بعدم المؤاخذه
من اللاغى ومن جرى اللفظ علي لسانه من غير قصد له وقد صرح اصحاب ابي
حنيفة بأنه لا يقع طلاق الموسوس وقالوا لا يقع طلاق المعتوه وهو من كان
قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون *

فصل

(المخرج الثاني) ان يطلق او يحلف في حال غضب شديد قد حال بينه
وبين كمال قصده وتصوره فهذا لا يقع طلاقه ولا عتقه ولا وقفه ولو بدرت منه كلمة
الكفر في هذا الحال لم يكفر وهذا نوع من الغلق والاغلاق الذي منع رسول
الله ﷺ وقوع الطلاق والعتاق فيه نص على ذلك الامام احمد وغيره قال
ابو بكر بن عبد العزيز في كتاب زاد المسافر له باب في الاغلاق في الطلاق قال
احمد في رواية حنبل وحديث عائشة رضي الله عنها انها سمعت النبي ﷺ يقول « لا
طلاق ولا عتاق في اغلاق » يعني الغضب وبذلك فسرہ ابو داود في سننه عقب ذكره
الحديث فقال والغلاق اظنه الغضب . وقسم شيخ الاسلام ابن تيمية قدس
الله روحه الغضب الى ثلاثة أقسام (قسم) يزيل العقل كالسكر فهذا لا يقع معه
طلاق بلا ريب . (وقسم) يكون في مبادئه بحيث لا يمنعه من تصور ما يقول وقصده
فهذا يقع معه الطلاق . (وقسم) يشتد بصاحبه ولا يبلغ به زوال عقله بل يمنعه
من التثبت والتردي ويخرجه عن حال اعتداله فهذا محل اجتهاد . (والتحقيق)
ان الغلق يتناول كل من انغلق عليه طريق قصده وتصوره كالسكران والمجنون

والمبرسم والمكروه والغضبان فحال هؤلاء كلهم حال اغلاق . والطلاق إنما يكون عن وطر فيكون عن قصد من المطلق وتصور لما يقصده : فان تخلف أحدهما لم يقع طلاق : وقد نص مالك والامام أحمد في إحدى الروايتين عنه فيمن قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ثم قال أردت أن أقول ان كلمت فلانا أو خرجت من بيتي بغير اذني ثم بدا لي فتركت اليمين ولم أرد التنجيز في الحال انه لا تطلق عليه وهذا هو الفقه بعينه لانه لم يرد التنجيز ولم يتم اليمين : (وكذلك) لو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق لسانه فقال أنت طالق لم يقع طلاقه لا في الحكم الظاهر ولا فيما بينه وبين الله تعالى ، نص عليه الامام أحمد في إحدى الروايتين والثانية لا يقع فيما بينه وبين الله ويقع في الحكم وهذا إحدى الروايتين عن أبي يوسف وقال ابن أبي شيبة ثنا محمد بن مروان عن عمارة سئل جابر بن زيد عن رجل غلط بطلاق امرأته فقال ليس على المؤمن غلط : ثنا وكيع عن اسرائيل عن عامر بن رجل أراد أن يتكلم في شيء فغلط فقال الشعبي ليس بشيء * .

فصل

(المخرج الثالث) أن يكون مكرها على الطلاق : أو الحلف به عند جمهور الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهو قول أحمد ومالك والشافعي وجميع أصحابهم على اختلاف بينهم في حقيقة الاكراه وشروطه : قال الامام أحمد في رواية أبي طالب يمين المستكره اذا ضرب ابن عمرو وابن الزبير لم يرياه شيئا : وقال في رواية أبي الحرث اذا طلق المكروه لم يلزمه الطلاق فاذا فعل به كما فعل بثابت بن الاحنف فهو مكروه لان ثابتا عصروا رجله حتي طلق نأتي ابن عمر وابن الزبير فلم يريا ذلك شيئا : وكذا قال الله تعالى (الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان) وقال الشافعي رضي الله عنه قال الله عز وجل (الا من أكره وقلبه مطمئن بالايمان) والكفر أحكام نالما وضعها الله تعالى عنه سقطت أحكام الاكراه عن القول كله لان الاعظم

إذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه : وفي سنن ابن ماجه وسنن البيهقي من حديث بشر بن بكر عن الازاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي ﷺ « أن الله وضع عن أمتي » : وقال البيهقي « تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » : وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « إن الله تجاوز لأمتي ما توسوس به صدورها ما لم تعمل به أو تتكلم به » زاد ابن ماجه (وما استكرهوا عليه) وقال الشافعي روى حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن علياً كرم الله وجهه قال : لاطلاق لمكره . وذكر الازاعي عن يحيى بن أبي كثير وابن عباس لم يجز طلاق المكره : وذكر أبو عبيد عن علي وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء وعبد الله بن عبيد الله ابن عمير أنهم كانوا يرون طلاقه غير جائز . وقال ابن أبي شيبة ثنا عبد الله بن أبي طلحة عن أبي يزيد المدني عن ابن عباس قال ليس على المكره ولا المضطهد طلاق : وحدثنا أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن ثابت مولى أهل المدينة عن ابن عمر وابن الزبير كانا لا يريان طلاق المكره شيئاً : ثنا وكيع عن الازاعي عن رجل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لم يره شيئاً (قلت) قد اختلف على عمر فقال اسماعيل بن أبي أويس حدثني عبد الملك بن قدامة بن إبراهيم الجمحي عن أبيه أن رجلاً تدلى يشتر عسلاً في زمن عمر رضي الله عنه فجاءته امرأته فوقفت على الحبل فخلفت لتقطعه أو لتطلقني ثلاثاً فذكرها الله والاسلام فأبت إلا ذلك فطلقها ثلاثاً . فلما ظهر آتي عمر فذكر له ما كان منها إليه ومنه إليها فقال ارجع إلى أهلك فليس هذا بطلاق : تابعه عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الملك وهو المشهور عن عمر . وقال أبو عبيد حدثني يزيد عن عبد الملك بن قدامة عن أبيه عن عمر بهذا لكنه قال فرغ إلى عمر فأبانها منه : قال أبو عبيد وقد روى عن عمر خلافة ولم يصح عن أحد من الصحابة تنفيذ طلاق المكره سوى هذا الأثر عن عمر : وقد اختلف فيه عنه والمشهور أنه ردها

اليه ولو صح إبانته منه لم يكن صريحاً في الوقوع بل لعنه رأي من المصلحة
التفريق بينهما وإتصافيان بعد ذلك فالزومه بإبانتها ولكن الشعبي وشریح
وابراهيم يجيزون طلاق المكره حتي قال ابراهيم لو وضع السيف على مفرقه ثم
طلق لأجزت طلاقه ، وفي المسئلة مذهب ثالث : قال ابن أبي شيبة ثنا ابن
ادريس عن حصين عن الشعبي في الرجل يكره علي أمر من أمر العتاق أو
الطلاق فقال اذا أكرهه السلطان جاز واذا أكرهه اللصوص لم يجز ولهذا
القول غور وفقه دقيق لمن تأمله *

فصل

واختلفوا في المكره يظن أن الطلاق يقع به فينويه ، هل يلزمه ؟ علي قولين
وهما وجهان للشافعية ، فمن ألزمه رأي أن النية قد قارنت اللفظ وهو لم يكره علي
النية فقد آتي بالطلاق المنوي اختياراً فلزمه : ومن لم يلزمه به رأي أن لفظ
المكره لغو لا عبرة به فلم يبق الا مجرد النية وهي لا تستقل بوقوع الطلاق *

﴿ فصل ﴾ واختلف في مالو أمكنه التورية فلم يور والصحيح انه لا يقع به
الطلاق وان تركها : فان الله تعالى لم يوجب التورية علي من أكره علي كلمة
الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان مع ان التورية هناك أولى : ولكن المكره إنما لم يعتبر
لفظه لانه غير قاصد لمعناه ولا يريد لموجبه وإنما تكلم به فداء لنفسه من ضرر
الا كراه فصار تكلمه باللفظ لغوا بمنزلة كلام المجنون والنائم ومن لا قصد له
سواء وري أو لم يور وأيضاً فاشتراط التورية إبطال لرخصة التكلم مع الا كراه
ورجوع الي القول بنفوذ طلاق المكره فانه لو وري بغير اكره لم يقع طلاقه ،
والتأثير اذا إنما هو للتورية لا للا كراه وهذا باطل وأيضاً فان المورى إنما لم يقع
طلاقه مع قصده للتكلم باللفظ لانه لم يقصد مدلوله وهذا المعنى بعينه ثابت في
الا كراه فالمعنى الذى منع من النفوذ في التورية هو الذى منع النفوذ في الا كراه

فصل

(المخرج الرابع) أن يستثنى في يمينه أو طلاقه وهذا موضع اختلف فيه الفقهاء . فقال الشافعي وأبو حنيفة يصح الاستثناء في الايقاع والحلف ، فإذا قال أنت طالق ان شاء الله أو أنت حرة ان شاء الله وان كلمت فلانا فأنت طالق ان شاء الله أو الطلاق يلزمني لا فعلن كذا ان شاء الله أو أنت على حرام والحرام يلزمني ان شاء الله نفعه الاستثناء ولم يقع به طلاق في ذلك كله . ثم اختلفا في الموضع يعتبر فيه الاستثناء فاشتراط أصحاب أبي حنيفة اتصاله بالكلام فقط سواء نواه من أوله أو قبل الفراغ من كلامه أو بعده . وقال أصحاب الشافعي : ان عقد اليمين ثم عن له الاستثناء لم يصح وان عن له الاستثناء في أثناء اليمين فوجهان : أحدهما يصح والثاني لا يصح . وان نوى الاستثناء مع عقد اليمين صح وجهاً واحداً : وقد ثبت بالسنة الصحيحة أن سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام قال لأطوفن الليلة على كذا وكذا امرأة تحمل كل امرأة منهن غلاماً يقاتل في سبيل الله : فقال له الملك الموكل به قل ان شاء الله فلم يقل : فقال النبي ﷺ « والذي نفسي بيده لو قالها لقاتلوا في سبيل الله فرساناً أجمعون » وهذا صريح في نفع الاستثناء المقصود بعد عقد اليمين : وثبت في السنن عنه ﷺ انه قال « والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً والله لأغزون قريشاً ثم سكت قليلاً ثم قال « ان شاء الله ثم لم يغزهم » . رواه أبو داود . وفي جامع الترمذي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ « من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه » وقد قال تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت) : فهذه النصوص الصحيحة لم يشترط في شيء منها النية في صحة الاستثناء ونفعه أن ينويه مع الشروع في اليمين ولا قبائها بل حديث سليمان صريح

في خلافه. وكذلك حديث لا غزون قریشا وحديث ابن عمر متناول لكل من قال ان شاء الله بعد يمينه سواء نوي الاستثناء قبل الفراغ أو لم ينوه. والآية دالة على نفع الاستثناء مع النسيان أظهر دلالة. ومن شرط النية قبل الفراغ لم يكن لذكر الاستثناء بعد النسيان عنده تأثير. وأيضا فالكلام بآخره وهو كلام واحد متصل بعبءه ببعض ولا معنى لاشتراط النية في أجزائه وأبعاضه: وأيضا فان الرجل قد يستحضر بعد فراغه من الجملة ما يرفع بعضها ولا يذكر ذلك في حال تكلمه بها فيقول لزيد عندي ألف درهم ثم في الحال يذكر أنه قضاه منها مائة فيقول الا مائة فلو اشترط نية الاستثناء قبل الفراغ لتعذر عليه استدراك ذلك والرجوع الى الاقرار بما لا يلزمه والكذب فيه. واذا كان هذا في الاخبار فمثله في الانشاء سواء: فان الخالف قد يبدو له فيعلق اليمين بمشيئة الله وقد يذهل في اول كلامه عن قصد الاستثناء أو يشغله شاغل عن نيته، فلو لم ينفعه الاستثناء حتي يكون ناويا له من أول يمينه لفات مقصود الاستثناء وحصل الخرج الذي رفعه الله تعالى عن الامة به، ولما قال لرسوله اذا نسيه (واذ كر ربك اذا نسيت) وهذا متناول لذكره اذا نسي الاستثناء قطعا فانه سبب النزول ولا يجوز اخراجه وتخصيصه لانه مراد قطعا وأيضا فان صاحب هذا القول ان طرده لزمه ألا يصح مخصص من صفة أو بدل أو غاية أو استثناء بالا ونحوها حتي ينويه المتكلم من أول كلامه. فاذا قال له علي ألف مؤجلة الى سنة هل يقول عالم انه لا يصح وصفها بالتأجيل حتي يكون منويا من أول الكلام؟ وكذلك اذا قال بعثك هذا بعشرة فقال اشتريته على أن لي الخيار ثلاثة أيام يصح هذا الشرط وان لم ينوه من أول كلامه بل عن له الاشتراط عقيب القبول. ومثله لو قال وقفت داري على أولادي أو غيرهم بشرط كونهم فقراء مسلمين أو متساهلين. وعلي انه من مات منهم فنصيبه لولده أو للباقين صح ذلك وان عن له ذكر هذه الشروط بعد تلفظه بالوقف، ولم يقل أحد لا تقبل منه هذه الشروط

الا أن يكون قد نواها قبل الوقف أو معه : ولم يقع في زمن من الزمن من الازمنة قط سؤال الواقفين عن ذلك . وكذلك لو قال له علي مائة درهم الا عشرة فانه يصح الاستثناء وينفعه ولا يقول له الحاكم ان كنت نويت الاستثناء من أول كلامك لزمك تسعون وان كنت انما نويته بعد الفراغ لزمك مائة ، ولو اختلف الحال لبين له الحاكم ذلك ولساغ له أن يسأله بل يحلفه انه نوى ذلك قبل الفراغ اذا طلب المقر نه ذلك : وكذلك لو ادعى عليه أنه باعه أرضاً فقال نعم بعت هذه الأرض الا هذه البقعة لم يقل أحد أنه قد أقر ببيع الأرض جميعها الا أن يكون قد نوى استثناء البقعة في أول كلامه : وقد قال النبي ﷺ عن مكة « انه لا يختلي خلاها » فقال له العباس الا الاذخر فسكت رسول الله ﷺ ثم قال « الا الاذخر » وقال في أسرى بدر « لا ينقات أحد منهم الا بفداء أو ضربة غنق فقال له ابن مسعود الاسهيل بن بيضاء فقال « الا سهيل ابن بيضاء » ومعلوم انه لم ينو واحدا من هذين الاستثنائين في أول كلامه بل استثناه لما ذكر به كما أخبر عن سليمان بن داود صلي الله عليهما انه لو انشأ بعد أن ذكره به الملك نفعه ذلك وشبهة من اشترط ذلك أنه اذا لم ينو الاستثناء من أول كلامه فقد لزمه موجب كلامه فلا يقبل منعه رفعه ولا رفع بعضه بعد لزومه : وهذه الشبهة لو صحت لما نفع الاستثناء في طلاق ولا عتاق ولا اقرار البتة نواه أو لم ينو في لانه اذا لزمه موجب كلامه لم يقبل منه رفعه ولا رفع بعضه بالاستثناء : وقد طرد هذا بعض الفقهاء فقالوا لا يصح الاستثناء في الطلاق توها لصحة هذه الشبهة : (وجوابها) انه انما يلزمه موجب كلامه اذا اقتصر عليه : فاما اذا أوصله بالاستثناء أو الشرط ولم يقتصر علي مادونه فان موجب كلامه مادل عليه سياقه وتماه من تقييد باستثناء أو صفة أو شرط أو بدل أو غاية . فتكليفه نية ذلك التقييد من أول الكلام والغاؤه ان لم ينو أولا تكليف مالا يكلفه الله به ولا رسوله ولا يتوقف صحة الكلام عليه وبالله التوفيق *

فصل

وقال مالك لا يصح الاستثناء في ايقاعهما ولا الحلف بهما ولا الظهار ولا الحلف به ولا النذر ولا في شيء من الايمان الا في اليمين بالله تعالى وحده .
واما الامام احمد فقال ابو القاسم الخرقى واذا استثنى في العتاق والطلاق فاكثر الروايات عن ابي عبد الله أنه توقف عن الجواب ، وقد قطع في مواضع أخر انه لا ينفعه الاستثناء ، فقال في رواية ابن منصور من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث وليس له استثناء في الطلاق ولا العتاق . وقال في رواية ابي طالب اذا قال أنت طالق ان شاء الله لم تطلق وقال في رواية الحارث اذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله الاستثناء انما يكون في الايمان . قال الحسن وقتادة وسعيد بن المسيب ليس له ثنيا في الطلاق . وقال قتادة وقوله ان شاء الله قد شاء الله الطلاق حين اذن فيه وقال في رواية حنبل من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث وليس له استثناء في الطلاق والعتاق . قال حنبل لأنهما ليسا من الايمان . وقال صاحب المغنى وغيره وعنه ما يدل على أن الطلاق لا يقع وكذلك العتاق فعلي هذا يكون عنه في المسألة ثلاث روايات الوقوع وعدمه والتوقف فيه وقد قال في رواية الميموني اذا قال لامرأة أنت طالق يوم أتزوج بك ان شاء الله ثم تزوجها لم يلزمه شيء ولو قال لامة أنت حرة يوم اشتريك ان شاء الله صارت حرة فلعل أبا حامد الاسفرائيني وغيره ممن حكى عن احمد الفرق بين أنت طالق ان شاء الله فلا تطلق وأنت حرة ان شاء الله فتعتق استند الي هذا النص وهذا من غلطه علي أحمد بل هذا تفريق منه بين صحة تعاق العتق علي المالك وعدم صحة تعاق الطلاق علي النكاح وهذا قاعدة مذهبه والفرق عنده أن المالك قد شرع سبباً لحصول العتق كلاك ذى الرحم المحرم وقد يعقد البيع سبباً لحصول العتق اختياراً كإسراء من يريد عتقه في كفارة أو قرابة أو فداء كإسراء قريبه ولم يشرع الله النكاح سبباً لازالته البتة
(م ٤ ج ٤)

فهذا فقهه وفرقه فقد أطلق القول بانه لا ينفع الاستثناء في ايقاع الطلاق والعتاق وتوقف في أكثر الروايات عنه فتخرج المسئلة علي وجهين صرح بهما الاصحاب وذكروا وجها ثالثا وهو أنه أن قصد التعليق وجهل استحالة العلم بالمشيئة لم نطلق وان قصد التبرك أو التأدب طلقت ، وقيل عن احمد يقع العتق دون الطلاق ولا يصح هذا التفريق عنه بل هو خطأ عليه ﴿ قال شيخنا ﴾ وقد روى في الفرق حديث موضوع على معاذ بن جبل يرفعه فلو علق الطلاق على فعل يقصد به الحض أو المنع كقوله انت طالق ان كملت فلانا ان شاء الله فروايتان منصوصتان عن الامام احمد ﴿ احدهما ﴾ ينفعه الاستثناء ولا تطلق ان كملت فلانا وهو قول ابي عبيدة ، لانه بهذا التعليق قد صار حالفا وصار تعليقه يميناً باتفاق الفقهاء فصح استثناؤه فيها لعموم النصوص المتأولة للاستثناء في الحلف واليمين (والثانية) لا يصح الاستثناء وهو قول مالك كما تقدم لان الاستثناء انما ينفع في الايمان المكفرة فالتكفير والاستثناء متلازمان ويمين الطلاق والعتاق لا يكفران فلا ينفع فيهما الاستثناء ومن هنا خرج شيخنا علي المذهب اجزاء التكفير فيهما لان أحمد رضي الله عنه نص على ان الاستثناء انما يكون في اليمين المكفرة : ونص على ان الاستثناء ينفع في اليمين بالطلاق والعتاق فيخرج من نصه اجزاء الكفارة في اليمين بهما وهذا تخريج في غاية الظهور والصحة : ونص أحمد علي الوقوع لا يبطل صحة هذا التخريج كسائر نصوصه ونصوص غيره من الأئمة أي يخرج منها على مذهبه خلاف ما نص عليه وهذا أكثر وأشهر من ان يذكر ومن أصحابه من قال ان أعاد الاستثناء الى الفعل نفعه قولاً واحداً وان أعاده الى الطلاق فعلي روايتين (ومنهم) من جعل الروايتين علي اختلاف حالين فان أعاده الى الفعل نفعه وان أعاده الى قوله انت طالق لم ينفعه (وايضاح) ذلك أنه اذا قال ان دخلت اندار فانت طالق ان شاء الله فانه تارة يريد فانت طالق ان شاء الله طلاقك وتارة يريد ان شاء الله تعليق اليمين بمشيئة الله أي ان شاء الله عقد هذه اليمين فهي معتودة فيصير كقوله

والله لأقومن أن شاء الله فإذا قام علمنا أن الله قد شاء القيام وإن لم يقم علمنا أن الله لم يشأ قيامه فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فلم يوجد الشرط فلم يحث فينقل هذا بعينه إلى الحلف بالطلاق فإنه إذا قال الطلاق يلزمني لأقومن أن شاء الله القيام فلم يقم لم يشأ الله له القيام فلم يوجد الشرط فلم يحث فهذا الفقه بعينه

فصل

فإن قال أنت طالق إلا أن يشاء الله فاختلف الذين يصححون الاستثناء في قوله أنت طالق إن شاء الله ههنا هل ينفعه الاستثناء ويمنع وقوع الطلاق أولا ينفعه على قواين : وهما وجهان لأصحاب الشاذلي والصحيح عندهم أنه لا ينفعه الاستثناء ويقع الطلاق ، وإثاني ينفعه الاستثناء ولا تطلق وهو قول أصحاب أبي حنيفة والذين لم يصححوا الاستثناء احتجوا بأنه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم إذ المعنى قد وقع عليك الطلاق إن شاء الله رفعه وهذا يقتضي وقوعاً منجزاً ورفعاً معاقاً بالشرط والذين صححوا الاستثناء قولهم أفقه فإنه لم يوقع طلاقاً منجزاً وإنما أوقع طلاقاً معاقاً على المشيئة فإن معني كلامه أنت طالق إذا شاء الله طلاقك فإن شاء عدمه لم تطلق بل لا تطلقين إلا بمشيئته فهو داخل في الاستثناء من قوله إن شاء الله . فإنه جعل مشيئة الله لطلاقها شرطاً فيه وههنا أضاف إلى ذلك جعله عدم مشيئته مانعاً من طلاقها (والتحقيق) أن كل واحد من الأمرين يستلزم الآخر فقوله إن شاء الله يدل على الوقوع عند وجود المشيئة صريحاً وعلى انتفاء الوقوع عند انتفائها لزوماً . وقوله إلا أن يشاء الله يدل على عدم الوقوع عند عدم المشيئة صريحاً وعلى الوقوع عندها لزوماً . فتأمله فالصورتان سواء كما سوى بينهما أصحاب أبي حنيفة وغيرهم من الشافعية . وقولهم أنه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم فهذا بعينه يحتاج به عليهم من قال أن الاستثناء لا ينفع في الإيقاع بحال فإن صحت هذه الحجة بطل الاستثناء في الإيقاع جملة وإن لم يصح لم يصح الفرق

وهو لم يوقعه مطلقا وإنما علقه بالمشيئة نفيًا وإثباتًا كما قررناه . فالطلاق مع الاستثناء ليس بايقاع وعلى هذا فإذا قال ان شاء الله وهو لا يعلم معناها أصلا فهل ينفعه هذا الاستثناء ؟ قال أصحاب أبي حنيفة إذا قال أنت طالق ان شاء الله ولا يدرى أى شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق . قالوا لان الطلاق مع الاستثناء ليس بايقاع فعلمه وجهه سواء قالوا ولهذا لما كان سكوت البكر رضا استوى فيه العلم والجهل حتي لو زوجها أبوها فسكتت وهي لا تعلم أن السكوت رضا صح النكاح ولم يعتبر جهلها . ثم قالوا فلو قال لها أنت طالق فخرى علي لسانه من غير قصد ان شاء الله وكان قصده ايقاع الطلاق لم يقع الطلاق لان الاستثناء قد وجد حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون ايقاعا . وهذا القول في طرف وقول من يشترط نية الاستثناء في أول الكلام أو قبل الفراغ منه في طرف آخر: وبينهما أكثر من بعد المشرقين . فلو قال أنت طالق ان لم يشأ الله أو ما لم يشأ الله فهل يقع الطلاق في الحال أو لا يقع علي قوانين وهما وجهان في مذهب احمد فمن أوقعه احتج بأن كلامه تضمن أمرين محالا وممكنا فالمكن التطبيق والمحال وقوعه علي هذه الصفة وهو اذا لم يشأ الله فان ما شاء الله وجب وقوعه فيلغو هذا التقييد المستحيل ويسلم أصل الطلاق فينفذ (والوجه الثاني) لا يقع ولهذا القول مأخذان (أحدهما) ان تعليق الطلاق علي الشرط المحال يمنع من وقوعه كما لو قال انت طالق ان جمعت بين الضدين أو ان شربت ماء الكوز ولا ماء فيه لعدم وقوع شرطه فهكذا اذا قال أنت طالق ان لم يشأ الله فهو تعليق للطلاق علي شرط مستحيل وهو عدم مشيئة الله فلو طلقت لطلقت بمشيئته وشرط وقوع الطلاق عدم مشيئته (والمأخذ الثاني) وهو أنه استثناء في المعنى وتعليق علي المشيئة والمعنى ان لم يشأ الله عدم طلاقك فهو كقوله الا أن يشأ الله سواء كانت عدم بيانه *

فصل

(قال الموقعون) قال ابراهيم بن يعقوب الجوزجاني ثنا خالد بن يزيد بن

أسد القسري ثنا جميع بن عبد الحميد الجعفي عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري وابن عمر قال كنا معاشر أصحاب رسول الله ﷺ نرى الاستثناء جائزا في كل شيء إلا في الطلاق والعتاق . قالوا وروي أبو حفص ابن شاهين بأسناده عن ابن عباس قال إذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء الله فهي طالق وكذلك روى عن أبي بردة قالوا ولأنه استثناء يرفع جملة الطلاق فلم يصح كقوله أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا (قالوا) ولأنه انشاء حكم في محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح قالوا ولأنه إزالة ملك فلم يصح تعاقبه على مشيئة الله تعالى كما لو قال ابرأتك ان شاء الله . قالوا ولأنه تعليق على ما لا سبيل الى العلم به فلم ينفع وقوع الطلاق كما لو قال أنت طالق ان شاءت السموات والارض (قالوا) وان كان لنا سبيل الى العلم بالشرط صحح الطلاق لوجود شرطه ويكون الطلاق حينئذ معاقبا على شرط تحقق وجوده بمباشرة الآدمي سببه قال قتادة قد شاء الله حينئذ ان تطلق (قالوا) ولأن الله تعالى وضع لايقاع الطلاق هذه اللفظة شرعا وقدرنا فإذا أتى بها المكلف فقد أتى بما شاءه الله فانه لا يكون شيء قط إلا بمشيئة الله عز وجل والله شاء الامور بأسبابها فإذا شاء تكوين شيء وإيجاده شاء سببه فإذا أتى المكلف بسببه فقد أتى به بمشيئة الله ومشيئة السبب مشيئة المسبب فانه لو لم يشأ وقوع الطلاق لم يمكن المكلف ان يأتي به فإن ما لم يشأ الله يمتنع وجوده كما أن ما شاءه وجب وجوده : قالوا وهذا في القول نظير المشيئة في الفعل فلو قال أنا أفعل كذا ان شاء الله تعالى وهو متلبس بالفعل صح ذلك ومعني كلامه ان فعلي هذا انما هو بمشيئة الله كما لو قال حال دخوله الدار أنا أدخلها ان شاء الله أو قال من تخلص من شر تخلصت ان شاء الله وقد قال يوسف لايه واخوته (ادخلوا مصر ان شاء الله آمين) في حال دخولهم والمشيئة راجعة الى الدخول المقيد بصيغة الامر فالمشيئة متناولة لهما جميعا . قالوا ولو أتى بالشهادتين ثم قال عقيبهما ان شاء الله أو قال أنا مسلم ان شاء الله فان ذلك لا يؤثر في صحة اسلامه شيئا ولا يجعله اسلاما معلقا على شرط . قالوا ومن المعلوم قطعا ان الله قد شاء

تكلمه بالطلاق فقوله بعد ذلك ان شاء الله تحقيق لما قد علم قطعاً ان الله شاء
فهو بمنزلة قوله أنت طالق ان كان الله أباح الطلاق وأذن فيه ولا فرق بينهما
وهذا بخلاف قوله أنت طالق ان كلمت فلانا فانه شرط في طلاقها ما يمكن وجوده
وعدمه . فاذا وجد الشرط وقع ما علق به ووجود الشرط في مسألة المشية انما
يعلم بمباشرة العبد سببه فاذا باشره علم أن الله قد شاءه قالوا وأيضا فالكفارة
أقوي من الاستثناء لانها ترفع حكم اليمين والاستثناء يمنع عقدها والرافع أقوى
من المانع : وأيضا فانها تؤثر متصلة ومنفصلة والاستثناء لا يؤثر مع الانفصال
ثم الكفارة مع قوتها لا تؤثر في الطلاق والعنان فان لا يؤثر فيه الاستثناء أولى
وأخرى قالوا وأيضا فقوله ان شاء الله ان كان استثناء فهو رافع لجملة المستثنى
منه فلا يرتفع وان كان شرطا فاما ان يكون معناه ان كان الله قد شاء طلاقك
وان شاء الله أن أوقع عليك في المستقبل طلاقا غير هذا فان كان المراد
هو الاول فقد شاء الله طلاقها بمشيته لسببه وان كان المراد هو الثاني فلا سبيل
للمكلف الى العلم بمشيته تعالى فقد علق الطلاق بمشيته من لا سبيل الى العلم
بمشيته فيلغو التعليق ويبقى أصل الطلاق فينفذ : قالوا ولانه علق
الطلاق بما لا يخرج عنه كائن فوجب نفوذه كما لو قال أنت طالق ان
علم الله أو ان قدر الله أو ان سمع أو ان رأى : (يوضحه) انه حذف
مفعول المشيئة ولم ينو مفعولا معينا فحقيقة لفظه أنت طالق ان كان الله مشيئة
او ان تباء اى شيء كان ولو كانت نيته ان شاء الله هذا الحادث المعين
وهو الطلاق لم يمنع جعل المشيئة المطلقة الى هذا الحادث فرداً من افرادها
شرطا في الوقوع ولهذا لو سئل المستثنى عما أراد لم يفصح بالمشيئة الخاصة بل
لعلها لا تخطر بباله وانما تكلم بهذا اللفظ بناء على ما اعتاده الناس من قول
هذه الحكامة عند اليمين والنذر والوعد . (قالوا) ولان الاستثناء انما بابه
الايمان كقوله من حلف فقال ان شاء الله فان شاء فعل وان شاء ترك وايس
له دخول في الاخبار ولا في الانشاءات فلا يقاوم زيد ان شاء الله ولا قم

ان شاء الله ولا لا تقم ان شاء الله ولا بعث ولا قبلت ان شاء الله . وإيقاع الطلاق والعناق من انشاء العقود التي لا تعلق على الاستثناء فان زمن الانشاء مقارن له فعقود الانشاءات تقارن بها ازميتها فلماذا لا تعلق بالشروط (قالوا) والذي يكشف سر المسئلة ان هذا الطلاق المعلق على المشيئة اما ان يريد به طلاقا ماضيا او مقارنا للتكلم به او مستقبلا فان أراد الماضي او المقارن وقع لانه لا يعلق على الشرط . وان اراد المستقبل ومعنى كلامه ان شاء الله ان تكوني في المستقبل طالقا فانت طالق وقع ايضا لان مشيئة الله بطلاقها الآن يوجب طلاقها في المستقبل فيعود معنى الكلام الي اني ان ظلمتك الآن بمشيئة الله فانت طالق وقد طلقها بمشيئته فتطلق فهنا ثلاث دعاوي (احداها) انه طلقها (والثانية) ان الله شاء ذلك (والثالثة) انها قد طلقت فان صحت الدعوي الاولى صحت الاخرى . وبيان صحتها انه تكلم بلفظ صالح للطلاق فيكون طلاقا وبيان الثانية انه حادث فيكون بمشيئة الله فقد شاء الله طلاقها فتطلق فهذا غاية ما تمسك به الموقعون (قال المانعون) انتم معاشر الموقعين قد ساعدتمونا على صحة تعليق الطلاق بالشرط ولستم ممن يبطله كالظاهرية وغيرهم كابى عبد الرحمن الشافعي فقد كفيتمونا نصف المؤنة وحلتم عنا كلفة الاحتجاج بذلك فبقى الكلام معكم في صحة هذا التعليق المعين هل هو صحيح ام لا فان ساعدتمونا على صحة التعليق قرب الامر وقطعنا نصف المسافة الباقية . ولا ريب ان هذا التعليق صحيح اذ لو كان محالا لما صح تعليق اليمين والوعد والنذر وغيرها بالمشيئة، ولكن ذلك لغوا لا يفيد وهذا بين البطلان عند جميع الامة ، فصح التعليق حينئذ فبقى بيننا وبينكم منزلة أخرى وهي انه هل وجود هذا الشرط ممكن أم لا ؟ فان ساعدتمونا على الامكان ولا ريب في هذه المساعدة قربت المسألة جداً وحصلت المساعدة على انه طلاق معلق صح تعليقه على شرط ممكن ، فبقيت منزلة أخرى، وهي ان تأثير الشرط وعمله يتوقف على الاستقبال أم لا يتوقف عليه بل يجوز تأثيره في الماضي والحال والاستقبال؟

فان ساعدتمونا على توقف تأثيره على الاستقبال وانه لا يصح تعاقبه بماض ولا حال وأنتم بحمد الله على ذلك مساعدون بقى بيننا وبينكم منزلة واحدة وهى انه هل لنا سبيل الى العلم بوقوع هذا الشرط فيتزتب المشروط عليه عند وقوعه أم لا سبيل لنا الى ذلك البتة فيكون التعليق عليه تعليقا على ما لم يجعل الله لنا طريقة الى العلم به ؟ فهنا معترك النزال ودعوة الابطال فنزال نزال : (فنقول) من أقبح القبائح وأبين الفضائح التى تشتمز منها قلوب المؤمنين وتنكرها فطر العالمين ما تمسك به بعضكم وهذا لفظه بل حروفه : قال لنا انه علق الطلاق بما لا سبيل لنا اليه فوجب ان يقع : لان أصله الصفات المستحيلة مثل قوله أنت طالق ان شاء الحجر أو ان شاء الميت أو ان شاء هذا المجنون المطبق الآن فيا لك من قياس ما أفسده وعن طريق الصواب ما أبعده : وهل يستوي فى عقل أو رأي أو نظر أو قياس مشيئة الرب جل جلاله ومشية الحجر والميت والمجنون عند أحد من عقلاء الناس ؟ وأقبح من هذا والله المستعان وعليه التكلان وعباذا به من الخذلان ونزغات الشيطان تمسك بعضهم بقوله علق الطلاق بمشيئة من لا تعلم مشيئته فلم يصح التعليق كما لو قال أنت طالق ان شاء أبليس فسبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وعباذا بوجهك الكريم من هذا الخذلان العظيم ، يا سبحان الله ! لقد كان لكم فى نصرته هذا القول غنى عن هذه الشبهة الملعونة فى ضروب الاقيسة وأنواع المعاني والازمات فسحة ومتسع والله شرف نفوس الائمة الذين رفع الله قدرهم وشاد فى العالمين ذكرهم حيث يأنفون لأنفوسهم ويرغبون بها عن أمثال هذه الهذيان التى تسود بها الوجوه قبل الاوراق وتحل بقمر الايمان المحاق. وعند هذا (فنقول) : علق الطلاق بمشيئة من جميع الحوادث مستندة الى مشيئته وتعلم مشيئته عند وجود كل حادث انه انما وقع بمشيئته. فهذا التعليق من أصح التعليقات : فاذا أنشأ المعلق طلاقا فى المستقبل تبينا وجود الشرط بانشائه فوقع فهذا أمر معقول شرعاً وفطرة وقدرًا وتعليق مقبول يبينه ان قوله ان شاء الله

لا يريد به ان شاء الله طلاقها ماضيا قطعاً بل إما أن يريد به هذا الطلاق الذي تلفظ به أو طلاقاً مستقبلاً غيره فلا يصح أن يراد به هذا الملقوظ . فانه لا يصح تعليقه بالشرط اذ الشرط انما يؤثر في الاستقبال ، فحقيقة هذا التعليق أنت طالق ان شاء الله طلاقك في المستقبل ، ولو صرح بهذا لم تطلق حتي ينشيء لها طلاقاً آخر ويقرره بلفظ آخر : (فنقول) علقه بمشيئة من له مشيئة صحيحة معتبرة فهو أولى بالصحة من تعليقه بمشيئة آحاد الناس . بيده انه لو علقه بمشيئة رسول الله ﷺ في حياته لم يقع في الحال ، ومعلوم ان ما شاء الله فقد شاءه رسوله . فلو كان التعليق بمشيئة الله موجبا للوقوع في الحال لكان التعليق بمشيئة رسوله في حياته كذلك وبهذا يبطل ما عولم عليه ، وأما قولكم ان الله تعالى قد شاء الطلاق حين تكلم المكاف به فنعلم اذا لكان شاء الطلاق المطلق أو المعاق ومعلوم انه لم يقع منه طلاق مطلق بل الواقع منه طلاق معلق على شرط ، فمشيئة الله تعالى لا تكون مشيئة للطلاق المطلق . فاذا طلقها بعد هذا علمنا ان الشرط قد وجد وان الله قد شاء طلاقها فطلقت . وعند هذا فنقول لو شاء الله أن ينطق العبد لأنطقه بالطلاق مطلقاً من غير تعليق ولا استثناء فلما أنطقه به مقيداً بالتعليق والاستثناء علمنا انه لم يشأه الطلاق المنجز فان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . (ومما يوضح هذا الامر ان مشيئة اللفظ لا تكون مشيئة للحكم حتى يكون اللفظ صالحاً للحكم . ولهذا لو تلفظ المسكره أو زائل العقل أو الصبي أو المجنون بالطلاق فقد شاء الله منهم وقوع هذا اللفظ ولم يشأ وقوع الحكم فانه لم يرتب على ألفاظ هؤلاء أحكامها لعدم ارادتهم لاحكامها فكذا المعلق طلاقه بمشيئة الله يريد ان لا يقع طلاقه وان كان الله قد شاء له التلفظ بالطلاق وهذا في غاية الظهور لمن أنصف ، ويزيده وضوحاً ان المعنى الذي منع الاستثناء عقد اليمين لاجله هو بعينه في الطلاق والعتاق ، فانه اذا قال والله لا فعلن اليوم كذا ان شاء الله فقد التزم فعله في اليوم ان شاء الله له ذلك فان فعله فقد علمنا مشيئة الله له وان لم يفعله علمنا ان الله لم

يشاء اذ لو شاءه لوقع ولا بد ، ولا يكفي في وقوع الفعل مشيئة الله للعبد ان شاءه فقط ، فان العبد قد يشاء الفعل ولا يقع فان مشيئته ليست موجبة ولا تلزمه بل لا بد من مشيئة الله له ان يفعل وقد قال تعالى في المشيئة الاولى (وما تشاؤون الا ان يشاء الله ان الله كان عليا حكيم) (وما تشاؤون الا ان يشاء الله رب العالمين) وقال في المشيئة الثانية (ان هذه تذكرة فمن شاء ذكره وما يذكرون الا ان يشاء الله) : واذا كان تعليق الحلف بمشيئته تعالى يمنع من انعقاد اليمين وكذلك تعليق الوعد فاذا قال أفعل ان شاء الله ولم يفعل لم يكن مخلفا كما لا يكون في اليمين حائثا وهكذا اذا قال أنت طالق ان شاء الله فان طلقها بعد ذلك علمنا ان الله قد شاء الطلاق فوقع وان لم يطلقها تبين ان الله لم يشأ الطلاق فلا تطلق فلا فرق في هذا بين اليمين والايقاع فان كلا منهما انشاء والزام معلق بالمشيئة : قالوا واما الاثران اللذان ذكرتموهما عن الصحابة فما أحسنهما لو ثبتا ولكن كيف يثبتهما وعطية ضعيف وجميع بن عبد الحميد مجهول وخالد بن يزيد ضعيف : قال ابن عدي أحاديثه لا يتابع عليها وأثر ابن عباس لا يعلم حال اسناده حتى يقبل أو يرد علي ان هذه الآثار مقابلة بآثار أخر لا تثبت أيضا : (فمنها) ما رواه البيهقي في سننه من حديث اسماعيل بن عياش عن حميد بن مالك عن مكحول عن معاذ بن جبل قال قال لي رسول الله ﷺ « يا معاذ ما خلق الله شيئا على وجه الارض أبغض اليه من الطلاق وما خلق الله شيئا على وجه الارض أحب اليه من العتاق فاذا قال الرجل لمملوكه أنت حر ان شاء الله فهو حر ولا استثناء له واذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله فله استثناءؤه ولا طلاق عليه » ثم ساقه من طريق محمد بن مصفى ثنا معاوية بن حفص عن حميد عن مالك اللخمي حدثني مكحول عن معاذ بن جبل رضى الله عنه انه « سأل رسول الله ﷺ عن رجل قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله فقال له استثناءؤه فقال رجل يا رسول الله وان قال لعلامه أنت حر ان شاء الله تعالى قال يعتق لان الله يشاء العتق ولا يشاء الطلاق » . ثم

ساق من طريق اسحاق بن أبي نجیح عن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال « من قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله أو اغلامه أنت حر ان شاء الله أو عليه المشي الي بيت الله الحرام ان شاء الله فلا شيء عليه ثم ساق من طريق الجارود بن يزيد عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعاً في الطلاق وحده انه لا يقع ولو كنا ممن يفرح بالباطل ككثير من المصنفين الذين يفرح أحدهم بما وجدته مؤيداً لقوله لفرحنا بهذه الآثار . ولسكن ليس فيها غنية فانها كلها آثار باطلة موضوعة على رسول الله ﷺ أما الحديث الاول ففيه عدة بلايا (أحداها) حميد بن مالك ضعفه أبو زرعة وغيره (الثانية) ان مكحولاً لم يلق معاذاً قال أبو زرعة مكحول عن معاذ منقطع (الثالثة) انه قد اضطرب فيه حميد هذا الضعيف فمرة يقول عن مكحول عن معاذ ومرة يقول عن مكحول عن خالد بن معدان عن معاذ وهو منقطع أيضاً وقيل مكحول عن مالك بن يخامر عن معاذ قال البيهقي ولم يصح (الرابعة) ان اسماعيل ابن عياش ليس ممن يقبل تفرد به مثل هذا . ولهذا لم يذهب أحد من الفقهاء الى هذا الحديث : وما حكاه أبو حامد الاسفرائيني عن أحمد من القول به فباطل عنه لا يصح البتة : وكل من حكاه عن أحمد فمستنده حكاية أبي حامد الاسفرائيني أو من تلقاها عنه (وأما الأثر الثاني) فاسناده ظلمات بعضها فوق بعض حتي انتهى أمره الى الكذاب اسحق بن نجیح اللطى (وأما الأثر الثالث) فالجارود ابن يزيد قد ارتقى من حد الضعف الى حد الترك والمقصود ان الآثار من الطرفين لا مستراح فيها *

فصل

وأما قولكم انه استثناء يرفع جملة الطلاق فلم يصح كقوله أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً فما أوردنا من حجة فان الاستثناء لم يرفع حكم الطلاق بعد

وقوعه وإنما منع من انعقاده منجزاً بل انعقد معلقاً كقوله أنت طالق إن شاء
فلان فلم يشأ فلان فأنها لا تطلق ولا يقال إن هذا الاستثناء رفع جملة
الطلاق (وأما قولكم) أنه إنشاء حكم في محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح
فأبرد من الحجة التي قبلها فإن البيع والنكاح لا يصح تعاقبهما بالشرط بخلاف
الطلاق (وأما قولكم) إزالة ملك فلم يصح تعليقه على مشيئة الله كالإبراء
فكذلك أيضاً فإن الإبراء لا يصح تعليقه على الشرط مطلقاً عندكم سواء كان
الشرط مشيئة الله أو غيرها فلو قال أبرأتك إن شاء زيد لم يصح ولو قال أنت
طالق إن شاء زيد صح (وأما قولكم) أنه تعليق على مالا سبيل إلى العلم به
فليس كذلك بل هو تعليق على مالا سبيل إلى علمه فانه إذا أوقعه في المستقبل
علمنا وجود الشرط قطعاً وأن الله قد شاءه (وأما قولكم) إن الله قد شاءه
بتكلم المطلق به فالذي شاءه الله إنما هو طلاق معلق والطلاق المنجز لم يشأه
الله إذ لو شاءه لوقع ولا بد فما شاءه الله لا يوجب وقوع الطلاق في الحال وما
يوجب وقوعه في الحال لم يشأه الله (وأما قولكم) إن الله تعالى وضع لايقاع
الطلاق هذه اللفظة شرعاً وقدرأ فنع وضع تعالى المنجز لايقاع المنجز والمعلق
لوقوعه عند وقوع معلق به (وأما قولكم) لو لم يشأ الطلاق لم يأذن للمكلف
في التكلم به فنع شاء المعلق وأذن فيه والكلام في غيره . (وقولكم) إن هذا
نظير قوله وهو متلبس بالفعل أنا أفعل إن شاء الله فهذا فصل النزاع في المسألة
فاذا أراد بقوله أنت طالق إن شاء الله هذا التطليق الذي صدر مني لزمه الطلاق
قطعاً لوجود الشرط وإيس كلامنا فيه وإنما كلامنا فيما إذا أراد إن شاء الله طلاقاً
مستقبلاً أو أطلق ولم يكن له نية فلا ينبغي النزاع في القسم الأول ولا يظن أن
أحداً من الائمة ينازع فيه فانه تعليق على شرط مستقبل ممكن فلا يجوز
إلغاؤه كما لو صرح به فقال إن شاء الله أن أطلقك غداً فانت طالق إلا أن
يستروح إلى ذلك المسلك الوخيم أنه علق الطلاق بالمستحيل فلما التعليق كمشيئة

الحجر والميت . وأما اذا أطلق ولم يكن له نية فيحمل مطلق كلامه على مقتضى الشرط لغة وشرعا وعرفا وهو اقتضاؤه للوقوع في المستقبل (وأما استدلالكم) بقول يوسف لآيينه واخوته (ادخلوا مصر ان شاء الله آمين) فلا حجة فيه فان الاستثناء ان عاد الى الامر المطلوب دوامه واستمراره فظاهر ، وان عاد الى الدخول المقيد به فمن أين لكم انه قال لهم هذه المقالة حال الدخول أو بعده ؟ يواظف انما قالها عند تلقيه لهم ويكون دخولهم عليه في منزل اللقاء فقال لهم حينئذ ادخلوا مصر ان شاء الله آمين فهذا محتمل . وان كان انما قال لهم ذلك بعد دخولهم عليه في دار مملكته فالمعنى ادخلوها دخول استيطان واستقرار آمين ان شاء الله : (وأما قولكم) انه لو آتي بالشهادتين ثم قال ان شاء الله او قال أنا مسلم ان شاء الله صح اسلامه في الحال فنعم اذن فان الاسلام لا يقبل التعليق بالشرط . فاذا علقه بالشرط تنجز كالمعلق الردة بالشرط . فانه تنجز وأما الطلاق فانه يصح تعليقه بالشرط (وأما قولكم) انه من المعلوم قطعا ان الله قد شاء تكلمه بالطلاق فقوله بعد ذلك ان شاء الله تحقيق لما علم ان الله قد شاء . فقد تقدم جوابه وهو ان الله انما شاء بالطلاق المعلق فمن أين لكم انه شاء المنجز ولم تذكروا عليه دليلا . (وقولكم) انه بمنزلة قوله أنت طالق ان كان الله اذن في الطلاق أو أباحه ولا فرق بينهما . فما أعظم الفرق بينهما وأبين حقيقة ولغة وذلك ظاهر عن تكلف بيانه فان بيان الواضحات نوع من العي بل نظير ذلك أن يقول أنت طالق ان كان الله قد شاء تلفظي بهذا اللفظ فهذا يقع قطعا (وأما قولكم) ان الكفارة أقوى من الاستثناء لانها ترفع حكم الممين والاستثناء يمنع عقدها واذا لم تدخل الكفارة في الطلاق والعناق فالاستثناء أولى فما أوهنها من شبهة . وهي عند التحقيق لا شيء ، فان الطلاق والعناق اذا يوقعا لم تؤثر فيهما الكفارة شيئا ولا يمكن حلها بالكفارة بخلاف الايمان فان حلها بالكفارة ممكن وهذا تشريع شرعه شارع الاحكام هكذا فلا يمكن تغييره . فبالطلاق والعناق لا يقبل الكفارة كما لم تقبلها سائر العقود كالوقف والبيع والهبة

والاجارة والخلع ، فالكفارة مختصة بالايان وهي من أحكامها التي لا تكون لغيرها واما الاستثناء فيشرع في اعم من اليمين كالوعد والوعيد والخبر عن المستقبل كقول النبي ﷺ « وانا ان شاء الله بكم لاحقون » وقوله عن أمية بن خلف « بل أنا اقتله ان شاء الله » وكذا الخبر عن المال نحو انا مؤمن ان شاء الله ولا تدخل الكفارة في شيء من ذلك فليس بين الاستثناء والتكفير تلازم ، بل تكون الكفارة حيث لا استثناء والاستثناء حيث لا كفارة ، والكفارة شرعت تحلة لليمين بعد عقدها والاستثناء شرع لمعنى آخر وهو تأكيد التوحيد وتعليق الامور بمشيئة من لا يكون شيء الا بمشيئته ؟ فشرع للعبد أن يفوض الامر الذي عزم عليه وحلف على فعله أو تركه الى مشيئة الله ويعقد نطقه بذلك فهذا شيء والكفارة شيء آخر (وأما قولكم) ان الاستثناء ان كان رافعا فهو رافع لجملة المستثنى منه فلا يرتفع فهذا كلام عار عن التحقيق فان هذا ليس باستثناء بأداة الا وأخواتها التي يخرج بها بعض المذكور ويبقى بعضه حتى يلزم ما ذكرتم وانما هو شرط ينتفي المشروط عند انتفائه كسائر الشروط ثم كيف يقول هذا القائل في قوله انت طالق ان شاء زيد اليوم ولم يشأ فوجب دليله أن هذا لا يصح (فان قيل) فلو أخرجه بأداة الا فقال انت طالق الا أن يشاء الله كان رفعا لجملة المستثنى منه (قيل) هذه مغالطة ظاهرة فان الاستثناء ههنا ليس اخراج جملة ما تناوله المذكور ليلزم ما ذكرت وانما هو تقييد لمطلق الكلام الاول بجملة أخرى مخصصة لبعض احوالها أي انت طالق في كل حالة الا حالة واحدة وهي حالة لا يشاء الله فيها الطلاق ، فاذا لم يقع منه طلاق بعد هذا علمنا بعدم وقوعه أن الله تعالى لم يشأ الطلاق اذ لو شاءه لوقع ثم ينتقض هذا بقوله الا أن يشاء زيد والا أن تقومي ونحو ذلك فان الطلاق لا يقع اذا لم يشأ زيد واذا لم تقم وسمى هذا التعليق بمشيئة الله تعالى استثناء في لغة الشارع كقوله تعالى (اذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ولا يستثنون) أي لم يقولوا ان شاء الله فمن حلف فقال ان شاء الله فقد

استثني فان الاستثناء استفعال من تثبت الشيء كأن المستثنى بالا قد عاد علي كلامه فثني
 آخره علي أوله باخراج ما أدخله أولا في لفظه وهكذا التقييد بالشرط سواء فان المتكلم به
 قد ثني آخر كلامه علي أوله فقيده ما أطلقه أولا وأما تخصيص الاستثناء بالا واخواتها
 فعرف خاص للنجاة (وقولكم) ان كان شرطا ويراد به إن كان الله قد شاء
 طلاقك في المستقبل فينفذ لمشيئة الله بمشيئته لسببه وهو الطلاق المذكور ، وان
 أراد به ان شاء الله أن أطلقك في المستقبل فقد علقه بالسبيل الى العلم به فيلغو
 التعليق ويبقى أصل الطلاق فهذا هو أكبر عمدة الموقعين ولا ريب انه ان أراد
 بقوله أنت طالق ان كان الله قد شاء تكلم بهذا اللفظ أو شاء طلاقك بهذا اللفظ طلقت
 ولكن المستثنى لم يرد هذا بل ولا خطر علي بانه فبقى القسم الآخر وهو
 أن يريد ان شاء الله وقوع الطلاق عليك فيما يأتي فهذا تعليق صحيح معقول
 يمكن العلم بوجود ما علق عليه بوجود سببه كما تقدم بيانه (وأما قولكم) انه
 علق الطلاق بما لا يخرج عنه كائن فوجب نفوذه كما لو قال أنت طالق ان علم الله
 وان قدر الله أو سمع الله الي آخره فما أبطلها من حجة فانها لو صحت لبطل حكم
 الاستثناء في الايمان لما ذكرتموه بعينه ولا نفع الاستثناء في موضع واحد
 ومعلوم ان المستثنى لم يخطر هذا علي باله وانما أراد تفويض الامر الى مشيئة الله
 وتعليقه به وانه ان شاءه نفذ وان لم يشأه لم يقع ولذلك كان مستثنيا أي وان
 كنت قد التزمت اليمين أو الطلاق أو العتاق فانما التزمه بعد مشيئة الله وتبعالها
 فان شاءه فهو تعالي ينفذه بما يحدته من الاسباب ولم يرد المستثنى ان كان الله
 مشيئة أو علم أو سمع أو بصرف أنت طالق ولم يخطر ذلك بباله البتة (يوضحه) ان هذا
 مما لا يقبل التعليق ولا سيما باداة ان التي للجائز الوجود والعدم ولو شك في هذا
 لكان ضالا بخلاف المشيئة الخاصة فانها يمكن أن تتعاق بالطلاق وان لا تتعلق به وهو شاك
 فيها كما يشك العبد فيما يمكن ان يفعله الله به وان لا يفعله هل شاءه أم لا فهذا هو المعقول
 الذي في فطر المالفين والمستثنين : وحذف من قول المشيئة لم يكن لما ذكرتم وهو عدم

إرادة مفعول معين بل للعلم به ودلالة الكلام عليه وتعين ارادته اذا معنى ان شاء الله طلاقك فانت طالق كما لو قال والله لا سافرن ان شاء الله أي ان شاء الله سفري وليس مراده ان كان الله صفة هي المشيئة فالذي قدرتموه من المشيئة المطابقة هو الذي لم يخطر ببال الخالف والمطابق وانما الذي لم يخطر بباله سواء هو المشيئة المعينة الخاصة : بقولكم ان المستثنى لو سئل عما أراد لم يفصح بالمشيئة الخاصة بل تكلم بمنظ الاستثناء بناء على ما اعتاده الناس من التكلم بهذا اللفظ كلام غير سديد فانه لو صح لما نفى الاستثناء في يمين قط ولهذا نقول ان قصد التحقيق والتأكيد بذكر المشيئة ينجز الطلاق ولم يكن ذلك استثناء (واما قولكم) ان الاستثناء باب به الايمان ان اردتم به اختصاص الايمان به فلم تذكروا على ذلك دليلا وقوله صلواته « من حلف فقال ان شاء الله فقد استثنى » وفي لفظ آخر « من حلف فقال ان شاء الله فهو بالخيار فان شاء فعل وان لم يفعل » فحديث حسن ولكن لا يوجب اختصاص الاستثناء بالمشيئة باليمين وقد قال الله تعالى « ولا تقنن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله » وهذا ليس بيمين . ويشرع الاستثناء في الوعد والوعيد والخبر عن المستقبل كقوله غداً أفعل ان شاء الله . وقد عتب الله على رسوله صلواته حيث قال لمن سأل من أهل الكتاب عن أشياء غدا أخبركم ولم يقل ان شاء الله فاحتبس الوحي عنه شهراً ثم نزل عليه (ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله واذكر ربك اذا نسيت) أى اذا نسيت ذلك الاستثناء عقيب كلامك فاذكره به اذا ذكرت هذا معنى الآية وهو الذى اراده ابن عباس بصحة الاستثناء المتراخى ولم يقل ابن عباس قط ولا من هو دونه ان الرجل اذا قال لامرأته أنت طالق أو لعبده أنت حر ثم قال بعد سنة ان شاء الله انها لا تطلق ولا يعتق العبد واخطأ من نقل ذلك عن ابن عباس أو عن أحد من أهل العلم البتة ولم يفهموا مراد ابن عباس : والمقصود ان الاستثناء لا يختص باليمين لا شرعاً ولا عرفاً ولا لغة وان اردتم بكون باب به الايمان كثرته فيها فهذا لا ينفي

دخوله في غيرها « و قولكم » انه لا يدخل في الاخبارات ولا في الانشاءات فلا يقال قام زيد ان شاء الله ولا قم ان شاء الله ولا بعث ان شاء الله فكذا لا يدخل في قوله أنت طالق ان شاء الله فليس هذا بتمثيل صحيح والفرق بين البابين ان الامور الماضية قد علم أنها وقعت بمشيئة الله والشرط انما يؤثر في الاستقبال فلا يصح أن يقول قمت أمس ان شاء الله فلو اراد الاخبار عن وقوعها بمشيئة الله أتى بغير صيغة الشرط فيقول فعلت كذا بمشيئة الله وعونه وتأيدته ونحو ذلك بخلاف قوله غداً أفعل ان شاء الله (وأما قوله) قم ان شاء الله ولا تقم ان شاء الله فلا فائده في هذا الكلام اذ قد علم انه لا يفعل الا بمشيئة الله فأى معنى نقوله ان شاء الله لك القيام قم وان لم يشأه فلا تقم ، نعم لو أراد بقوله قم او لا تقم الخبر وأخرجه مخرج الطلب تأكيذاً اى تقوم ان شاء الله صح ذلك كما اذا قال مت علي الاسلام ان شاء الله ولا تمت الا على توبة ان شاء الله ونحو ذلك: وكذا ان أراد بقوله قم ان شاء الله رد المشيئة الى معنى خبرى اى ولا تقوم الا ان يشاء الله فهذا صحيح مستقيم لفظاً ومعنى . وأما بعث ان شاء الله واشترت ان شاء الله فان أراد به التحقيق صح وانعقد العقد وان أراد به التعليق لم يكن المذكور انشاء وتنافى الانشاء والتعليق اذ زمن الانشاء يقارن وجود معناه وزمن توقع المعلق يتأخر عن التعليق فتناها (وأما قولكم) ان هذا الطلاق المعلق على المشيئة اما ان يريد طلاقاً ماضياً او مقارناً او مستقبلاً الى آخره فجوابه ما قد تقدم من اراء أنه ان أراد به المشيئة الى هذا اللفظ المذكور وان الله ان كان قد شاءه فأنت طالق طلقت ولا ريب ان المستثنى لم يرد هذا وانما أراد ألا يقع الطلاق فبرده الى مشيئة الله وأن الله ان شاءه بعد هذا وقع فنكأه قال لا أريد طلاقك ولا إرب لي فيه الا أن يشاء الله ذلك فينفذ رضيت أم سخطت ، كما قال نبي الله شعيب عليه السلام (وما يكون لنا ان نعود فيها الا أن يشاء الله ربنا) اى نحن لا نعود في ملتكم ولا نختار ذلك الا ان يشاء الله ربنا شيئاً فينفذ ما شاءه: وكذلك

قال ابراهيم (ولا أخاف ماشركون به الا أن يشاء ربي شيئاً وسع ربي كل شيء .
 علماً) أي لا يقع بي مخوف من جهة أمتكم أبداً الا ان يشاء ربي شيئاً فينفذ
 ما شاءه فرد الانبياء ما أخبروا الا يكون الى مشيئة الرب تعالى والى علمه استدراكا
 واستثناء اي لا يكون ذلك أبداً ولكن ان شاء الله تعالى كان فانه تعالى عالم
 بما لا نعلمه نحن من الامور التي تقتضيها حكمته وحده *

فصل

فالتحقيق في المسألة ان المستثنى اما ان يقصد بقوله ان شاء الله التحقيق أو
 التعليق ، فان قصد به التحقيق والتأكيد وقع الطلاق وان قصد به التعليق وعدم
 الوقوع في الحال لم تطلق ، هذا هو الصواب في المسألة وهو اختيار شيخنا وغيره
 من الاصحاب وقال ابو عبد الله بن حمدان في رعايته (قلت) ان قصداً تأكيداً
 والتبرك وقع وان قصد التعليق وجهل استحالة العلم بالمشيئة فلا : وهذا قول آخر
 غير الاقوال الاربعة المحكية في المسألة وهو انه انما ينفعه الاستثناء اذا قصد
 التعليق وكان جاهلاً باستحالة العلم بمشيئة الله تعالى فلو علم استحالة العلم بمشيئته
 تعالى لم ينعقد الاستثناء : والفرق بين علمه بالاستحالة وجهله بها انه اذا جهل
 استحالة العلم بالمشيئة فقد علق الطلاق بما هو ممكن في ظنه فيصح تعليقه واذا لم
 يجهل استحالة العلم بالمشيئة فقد علقه على محال يعلم استحالاته فلا يصح التعليق وهذا
 احد الاقوال في تعليقه بالمحال (قلت) وقولهم ان العلم بمشيئة الرب محال خطأ
 محض فان مشيئة الرب تعلم بوقوع الاسباب التي تقتضي مسبباتها فان مشيئة
 المسبب مشيئة لحكمه فاذا وقع عاينها بعد ذلك طلاقاً علمنا ان الله قد شاء طلاقها
 فهذا تقرير الاحتجاج من الجانبين ولا يخفى ما تضمنه من رجحان أحد القولين والله أعلم

فصل

وقد ائدنا اختلاف الفقهاء في اشتراط نية الاستثناء وزمنها وان اضيق
 الاقوال قول من يشترط النية من اول الكلام : واوسع منه قول من يشترطه

قبل فراغه . وأوسع منه قول من يجوز انشاءها بعد الفراغ من الكلام كما يقوله اصحاب احمد وغيرهم : وأوسع منه قول من يجوزه بالقرب ولا يشترط اتصاله بالكلام كما نص عليه احمد في رواية المروزي فقال حديث ابن عباس ان النبي ﷺ قال « والله لا أغزون قريشاً والله لا أغزون قريشاً » ثم سكت ثم قال « ان شاء الله » اذ هو استثناء بالقرب ولم يخلط كلامه بغيره وقال اسماعيل بن سعيد الشالنجي سألت احمد بن حنبل عن الاستثناء في اليمين فقال من استثنى بعد اليمين فهو جائز على مثل فعل النبي ﷺ اذ قال « والله لا أغزون قريشاً » ثم سكت ثم قال « ان شاء الله » ولم يبطل ذلك ، قال ولا أقول فيه بقول هؤلاء يعني من لم ير ذلك الا متصلاً هذا لفظ الشالنجي في مسائله : وأوسع من ذلك قول من قال ينفعه الاستثناء ويصح مادام في المجلس نص عليه الامام احمد في إحدى الروايات عنه وهو قول الاوزاعي كما سند كره . وأوسع منه من وجه قول من لا يشترط النية بحال كما صرح به اصحاب ابي حنيفة وقال صاحب الذخيرة في كتاب الطلاق في الفصل السادس عشر منه ولو قال لها انت طالق ان شاء الله ولا يدرى اى شيء شاء الله لا يقع الطلاق لأن الطلاق مع الاستثناء ليس بايقاع فعله وجهله يكون سواء ولو قال لها انت طالق فجرى على لسانه من غير قصد ان شاء الله وكان قصده ايقاع الطلاق لا يقع الطلاق لان الاستثناء قد وجد حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون ايقاعاً (وقال) الجوزجاني في مترجمه حدثني صفوان ثنا عمر قال سئل الاوزاعي رحمه الله عن رجل حلف والله لأفعلن كذا وكذا ثم سكت ساعة لا يتكلم ولا يحدث نفسه بالاستثناء فيقول له انسان الي جانبه قل ان شاء الله فقال ان شاء الله أيكفر عن يمينه فقال اراه قد استثنى : وبهذا الاسناد عن الاوزاعي انه سئل عن رجل وصله قريبه بدرام فقال والله لا آخذها فقال قريبه والله لتأخذنها فلما سمعه قال والله لتأخذنها استثنى في نفسه فقال ان شاء الله وليس بين قوله والله لا آخذها وبين قوله ان شاء الله

كلام الا انتظاره مايقول قريبه ايكفر عن يمينه ان هو أخذها فقال لم يحنث لانه قد استثنى : ولا ريب أن هذا أفقه وأصح من قول من اشترط نيته مع الشروع في اليمين فان هذا القول موافق للسنة الصحيحة فعلا عن النبي ﷺ وحكاية عن أخيه سليمان أنه لو قال ان شاء الله بعد ما حلف وذكركه الملك كان نائعا له وموافقا للقياس ومصالح العباد ومقتضي الحنيفية السمحة : ولو هتبر ما ذكر من اشتراط النية في أول الكلام والاتصال الشديد لزال رخصة الاستثناء وقل من انتفع بها إلا من قد درس على هذا القول وجعله منه على بال وقد ضيق بعض المالكية في ذلك فقال لا يكون الاستثناء نائعا الا وقد اراده صاحبه قبل أن يتسم اليمين كما قال بعض الشافعية : وقال ابن المواز شرط نفعه أن يكون مقارنا ولو لا آخر حرف من حروف اليمين : ولم يشترط مالك شيئا من ذلك بل قال في موطنه وهذا اللفظ روايته قال عبدالله بن يوسف أحسن ما سمعت في الثنيافي اليمين أنها لصاحبها ما لم يقطع كلامه وما كان نسقا يتبع بعضه بعضا قبل أن يسكت فاذا سكت وقطع كلامه فلا ثنيا له انتهى . ولم أر عن أحد من الأئمة قط اشتراط النية مع الشروع ولا قبل الفراغ وانما هذا من تصرف الاتباع *

فصل

وهل من شرط الاستثناء أن يتكلم به أو ينفع اذا كان في قلبه وان لم يتلفظ به فالمشهور من مذاهب الفقهاء أنه لا ينفعه حتي يتلفظ به ونص عليه احمد فقال في رواية ابن منصور لا يجوز له أن يستثنى في نفسه حتي يتكلم به وقد قال أصحاب احمد وغيرهم لو قال نسائي طوالق واستثنى بقلبه الا فلانة صح استثناءؤه ولم تطلق ولو قال نسائي الاربع طوالق واستثنى بقلبه الا فلانة لم ينفعه وفرقوا بينهما بان الاول ليس نصا في الاربع فجاز تخصيصه بالنية بخلاف الثاني ويلزمهم على هذا الفرق ان يصبح تقييده بالشرط بالنية لان غايته أنه تقييد مطلق

فصل النية فيه أولى من عملها في تخصيص العام لأن العام متناول للأفراد وضعا والمطلق لا يتناول جميع الأحوال بالوضع فتقيده بالنية أولى من تخصيص العام بالنية (وقد قال صاحب المغنى) وغيره إذا قال أنت طالق ونوى بقلبه من غير نطق أن دخلت الدار أو بعد شهر أنه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحكم على روايتين وقد قال الإمام أحمد في رواية اسحق بن إبراهيم فيمن حلف لا يدخل الدار وقال نويت شهرا قبل منه أو قال إذا دخلت دار فلان فأنت طالق ونوى تلك الساعة أو ذلك اليوم قبلت نيته قال والرواية الأخرى لا تقبل فإنه قال إذا قال لامرأته أنت طالق ونوى في نفسه إلى سنة تطلق ليس ينظر إلى نيته وقال إذا قال أنت طالق وقال نويت أن أدخلت الدار لا يصدق : قال الشيخ ويمكن أن يجمع بين هاتين الروايتين بأن يحمل قوله في القبول على أنه يدين وقوله في عدم القبول على الحكم فلا يكون بينهما اختلاف قال والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها يعني مسألة نسائي طوالت وأراد بعضهن أن ارادة الخاص بالعام شائع كثير و ارادة الشرط من غير ذكره غير شائع وهو قريب من الاستثناء . ويمكن أن يقال هذه كلمة من جملة التخصيص انتهى كلامه : وقد تضمن أن الحالف إذا أراد الشرط دين وقبل في الحكم في أحدي الروايتين ولا يفرق فقيه ولا محصل بين الشرط بمشيئة الله حيث يصح وينفع وبين غيره من الشروط : وقد قال الإمام أحمد في رواية حرب أن كان مظلوما فاستثنى في نفسه رجوت أنه يجوز إذا خاف على نفسه . ولم ينص على خلاف هذا في المظلوم وإنما أطلق القول . وخاص كلامه ومقيدته يقضي على مطلقه وعامه فهذا مذهبه *

فصل

وهل يشترط أن يسمع نفسه أو يكفي تحريك لسانه بالاستثناء وإن كان بحيث لا يسمعه ؟ فاشترط أصحاب أحمد وغيرهم أنه لا بد وإن يكون بحيث يسمعه هو أو غيره . ولا دليل على هذا من لغة ولا عرف ولا شرع وليس في المسألة إجماع :

قال أصحاب أبي حنيفة واللفظ لصاحب الذخيرة : وشرط الاستثناء ان يتكلم بالحروف سواء كان مسموعا أو لم يكن عند الشيخ أبي الحسن الكرخي . وكان الفقيه أبو جعفر يقول لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يفتي الشيخ أبو بكر محمد ابن الفضل . وكان شيخ الاسلام ابن تيمية يميل الى هذا القول وبالله التوفيق . وهذا بعض ما يتعلق بمخرج الاستثناء ولعلك لا تظفر به في غير هذا الكتاب *

فصل

(المخرج الخامس) ان يفعل المحلوف عليه ذاهلا أو ناسيا أو مخطئا أو جاهلا أو مكرها أو متأولا أو معتقدا انه لا يحنث به تقليدا لمن أفتاه بذلك أو مغلوبا على عقله أو ظنا منه ان أمراته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناء على ان المرأة أجنبية فلا يؤثر فعل المحلوف عليه في طلاقها شيئا . فمثال الذهول ان يحلف انه لا يفعل شيئا هو معتاد لفعله فيغلب عليه الذهول والغفلة فيفعله . والفرق بين هذا وبين الناسي ان الناسي يكون قد غاب عنه اليمين بالكلية فيفعل المحلوف عليه ذاكرا له عامدا لفعله ثم يتذكر انه كان قد حلف على تركه : وأما الغافل والذاهل واللاهى فليس بناس ليمينه ولكنه لها عنها أو ذهل كما يذهل الرجل عن الشيء في يده أو حجره بحديث أو نظر الى شيء أو نحوه كما قال تعالى (وأما من جاءك يسعى وهو يخشي فانت عنه تلهى) يقال لها عن الشيء يلهى كغشى يغشى اذا غفل ولها به يلهو اذا لعب : وفي الحديث فلها رسول الله ﷺ بشيء كان في يديه أى اشتغل به : ومنه الحديث الآخر اذا استأثر الله بشيء فآله عنه . وسئل الحسن عما يجده الرجل من البلة بعد الوضوء والاستنجاء فقال آله عنه وكان ابن الزبير اذا سمع صوت الرعد لها عن حديثه . وقال عمر رضى الله عنه لرجل بعثه بمال الى ابي عبيدة ثم قال للرسول آله عنه ثم انظر ماذا يصنع به ومنه قول كعب بن زهير وقال كل صديق كنت آمله * لا ألهينك اني عنك مشغول

أي لا أشغلك عن شأنك وأمرك وفي المسند سألت ربي أن لا يعذب اللاهين من تأمى وهم البله الغافلون الذين لم يتعمدوا الذنوب وقيل هم الاطفال الذين لم يقتروا ذنبا.

فصل

وأما الناسي فهو ضربان ناس لليمين وناس للمخوف عليه فالاول ظاهر والثاني كما إذا حلف على شيء فعله وهو ذا كر ليمينه لكن نسي أن هذا هو المخوف عليه بعينه : وهذا كما لو حلف لا يأكل طعام كذا وكذا فنسيه ثم أكله وهو ذا كر ليمينه : ثم ذكر أن هذا هو الذي حلف عليه فهذا إذا كان يعتقد أنه غير المخوف عليه ثم بان أنه هو فهو خطأ : فان لم يخطر بباله كونه المخوف عليه ولا غيره فهو نسيان : والفرق بين الجاهل بالمخوف عليه والمخطيء ان الجاهل قصد الفعل ولم يظنه المخوف عليه والمخطيء لم يقصده كما لو رمى طائرا فاصاب انسانا والمكروه نوعان : (احدهما) له فعل اختياري لكن محمول عليه (والثاني) حاجبا لا فعل له بل هو آلة محضة والمتأول كمن يحلف انه لا يكلم زيدا وكاتبه يعتقد ان مكاتبته ليست تكليفا : وكمن حلف انه لا يشرب خمرافشرب نبيذا مختلفا فيه متاولا وكمن حلف لا يراي فباع بالعينه أولا يطاء فرجا حراما فوطيء في نكاح تحليل مختلف فيه ونحو ذلك ، والتأويل ثلاث درجات قريب وبعيد ومتوسط ولا تنحصر افراده . والمعتقد انه لا يحنث بفعله تقليدا سواء كان المقتي مصيبا أو مخطئا كمن قال لامرأته ان خرجت من بيتي فانت طالق أو الطلاق يلزمني لا تخرجين من بيتي فأفتاه مفت بان هذه اليمين لا يلزم بها الطلاق بناء على ان الطلاق المعلق لغو كما يقوله بعض أصحاب الشافعي كابن عبد الرحمن الشافعي وبعض أهل الظاهر كما صرح به صاحب المحلى فقال والطلاق بالصفة عندنا كما اطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم : (والمغلوب علي عقله) كمن يفعل المخوف عليه في حال سكر أو جنون أو زوال عقل بشرب دواء أو بنج أو غضب شديد

ونحو ذلك والذي يظن ان امرأته طلقت فيفعل المحلوف عليه بناء على انه لا يؤثر في الحنث . كما اذا قال ان كلمت فلانا فانت طالق ثلاثا ثم قال ان فعلت كذا فامرأتي طالق ثلاثا . فقول له ان امرأتك قد كلمت فلانا فاعتقد صدق القائل وانها قد بانت منه ففعل المحلوف عليه بناء على ان العصمة قد انقطعت ثم بان له ان المخبر كاذب . وكذلك لو قيل له قد كلمت فلانا فقال طلقت مني ثلاثا ثم بان له انها لم تسكاه : ومثل ذلك لو قيل له ان امرأتك قد مسكت تشرب الخمر مع فلان فقال هي طالق ثلاثا ثم ظهر كذب المخبر وان ذلك لم يكن منه شيء . فاختلاف الفقهاء في ذلك اختلافا لا ينضبط به فذكر أقوال من أفنى بعدم الحنث في ذلك اذ هو الصواب بلا ريب وعليه تدل الأدلة الشرعية الفاظها وأقيستها واعتبارها وهو مقتضى قواعد الشريعة . فان البر والحنث في اليمين نظير الطاعة والمعصية في الامر والنهي . وان فعل المكلف ذلك في أمر الشارع ونهيه لم يكن عصيا فاولى في باب اليمين ان لا يكون حائثا : (يوضحه) انه انما عقد يمينه على فعل ما يملكه ، والنسيان والجهل والخطأ والاكرام غير داخل تحت قدرته ، فما فعله في تلك الاحوال لم يتناوله يمينه ولم يقصد منع نفسه منه : (يوضحه) ان الله تعالى قد رفع المؤاخذه عن المخطيء والناسي والمسكر فالزامه بالحنث أعظم مؤاخذه لما تجاوز الله عن المؤاخذه به كما انه تعالى لما تجاوز للامة عما حدثت به أنفسهم لم تتعلق به المؤاخذه في الاحكام : (يوضحه) ان فعل الناسي والمخطيء بمنزلة فعل النائم في عدم التكليف به ولهذا هو عفو لا يكون به مطيعا ولا عاصيا (يوضحه) ان الله تعالى انما رتب الاحكام على الالفاظ لدلائلها على قصد التكلم بها وادارته فاذا تيقنا انه قصد كلامها ولم يقصد معانيها ولم يقصد مخالفتها التزمه ولا الحنث فان الشارع لا يازمه بما لم يقصده بل قد رفع المؤاخذه عنه بما لم يقصده من ذلك : (يوضحه) ان اللفظ داليل على القصد فاعتبر لدلالته عليه فاذا علمنا يقينا خلاف المدلول لم يجوز ان نجعله دليلا على ما تيقنا خلافه وقد رفع الله المؤاخذه

عن قتل المسلم المعصوم بيده مباشرة إذا لم يقصد قتله بل قتله خطأ ولم يلزمه شيئا من ديته بل حملها غيره فكيف يؤاخذ بالخطأ والنسيان في باب الإيمان ؟ هذا من الممتنع على الشارع (وقد رفع) النبي ﷺ المؤاخذة عن أكل أو شرب في نهار رمضان ناسيا لصومه مع أن أكاه وشربه فعل لا يمكن تداركه . فكيف يؤاخذ بفعل المحلوف عليه ناسيا ويطلق عليه امرأته ويخرب بيته ويشنت شمله وشمل أولاده وأهله وقد عفى له عن لاكل والشرب في نهار الصوم ناسيا ، (وقد عفا) عن أكل أو شرب في نهار الصوم عمداً غير ناس لما تأول الخيط الأبيض والخيط الأسود بالجلين المعروفين فجعل يأكل حتى تبينا له وقد طلع النهار . (وعفا له) عن ذلك ولم يأمره بالقضاء لتأويله فما بال الخالف المتأول لا يعفى له عن الحنث بل يخرب بيته ويفرق بينه وبين حبيته ويشنت شمله كل مشنت : (وقد عفا) عن التكلم في صلاته عمدا ولم يأمره بالاعادة لما كان جاهلا بالتحريم لم يعتمد مخالفة حكمه فالغى كلامه ولم يجعله مبطلا للصلاة فكيف لا يقتدى به ويلغى قول الجاهل وفعله في باب الإيمان ولا يحنثه كما لم يؤممه الشارع : (وإذا كان) قد عفا عن قدم شيئا أو أخره من أعمال الناسك من الحاق والرمى والنحر نسيانا أو جهلا فلم يؤاخذ بترك ترتيبها نسيانا فكيف يحنث من قدم ما حلف على تأخيرها أو أخر ما حلف على تقديمه ناسيا أو جاهلا : (وإذا كان) قد عفا عن حمل القنر في الصلاة ناسيا أو جاهلا به فكيف يؤاخذ الخالف ويحنث به وكيف تكون أوامر الرب تعالي ونواهيها دون ما التزمه الخالف بالطلاق والعناق ؟ وكيف يحنث الشارع من لم يعتمد الحنث ؟ وهل هذا إلا بمنزلة تأثيمه من لم يعتمد الأثم وتكفيره من لم يعتمد الكفر . وكيف يطلق أو يعتق على من لم يعتمد الطلاق والعناق ولم يطلق على المازل إلا لعدمه فانه يعتمد الهزل ولم يرد حكمه وذلك ليس إليه بل إلى الشارع فليس المازل معذورا بخلاف الجاهل والمخطئ والناسي : (وبالمجلة فتواعد الشريعة وأصولها تقتضي ألا يحنث الخالف في

جميع ما ذكرنا ولا يطرد على القياس ويسلم من التناقض الا هذا القول : وأما يحنثه
 فى جميع ذلك فان صاحبه وان سلم من التناقض لكن قوله مخالف لاصول الشريعة
 وقواعدها وأدلتها . ومن حنث فى بعض ذلك دون بعض تناقض ولم يطرد
 له قول ولم يسلم له دليل عن المعارضة : وقد اختلفت الرواية عن الامام احمد
 فى ذلك ففيه ثلاث روايات (احداها) أنه لا يحنث فى شيء من الايمان بالنسيان ولا
 الجهل بفعل المحلوف عليه مع النسيان سواء كانت من الايمان المكفرة أو غيرها وعلى هذه
 الرواية فيمينه باقية لم تنحل بفعل المحلوف عليه مع النسيان والجهل . لان اليمين
 كما لم يتناول حالة الجهل والنسيان بالنسبة الى الحنث لم يتناولهما بالنسبة الى البراذ
 لو كان فاعلا للمحلوف عليه بالنسبة الى البر لكان فاعلا له بالنسبة الى الحنث .
 وهذه الرواية اختيار شيخ الاسلام وغيره وهي أصح قولى الشافعى اختاره جماعة من
 أصحابه (والثانية) يحنث فى الجيمه وهي مذهب ابى حنيفة ومالك (والثالثة) يحنث فى
 اليمين التي لا تكفر كالطلاق والعتاق ولا يحنث فى اليمين المكفرة وهي اختيار
 القاضي واصحابه . والذين خشيوه مطلقا نظروا الى صورة الفعل وقالوا قد وجدت
 المخالفة . والذين فرقوا قالوا الحلف بالطلاق والعتاق من باب التعليق على الشرط
 فاذا وجد الشرط وجد المشروط سواء كان مختارا لوجوده أو لم يكن . كما لو قال
 ان قدم زيد فانت طالق ففعل المحلوف عليه فى حال جنونه فهل هو كالنائم
 فلا يحنث او كالناسى فيجربى فيه الخلاف على وجهين فى مذهب الامام احمد
 والشافعى اصحهما أنه كالنائم لانه غير مكلف . ولو حلف على من يقصد منعه
 كعبده وزوجته وولده واجيره ففعل المحلوف عليه ناسيا او جاهلا فهو كالوحنث
 على فعل نفسه ففعله ناسيا او جاهلا هو على الروايات الثلاث وكذلك هو على
 القولين فى مذهب الشافعى فان منعه لمن يتمتع . يمينه كمنعه لنفسه . فلو حلف لا يسلم
 على زيد فسلم على جماعة هو فيهم ولم يعلم فانه لم يحنث الناسى فهذا أولى بعدم
 الحنث لانه لم يقصده والناسى قد قصد التسليم عليه وان يحنثا الناسى هل

يبحث هذا على روايتين (أحدهما) يبحث لانه بمنزلة الناسي اذ هو جاهل بكونه معهم (والثانية) وهي أصح أنه لا يبحث . قاله أبو البركات وغيره وهذا يدل على أن الجاهل اعذر من الناسي وأولي بعدم البحث . وصرح به أصحاب الشافعي في الايمان ولكن تناقضوا كلهم في جعل الناسي في الصوم اولى بالعذر من الجاهل ففطروا الجاهل دون الناسي وسوي شيخنا بينهما وقال الجاهل اولى بعدم الفطر من الناسي فسلم من التناقض . وقد سورا بين الجاهل والناسي فيمن حمل النجاسة في الصلاة ناسيا أو جاهلا ولم يعلم حتي فرغ منها فجعلوا الروايتين والقوانين في الصورتين سواء : وقد سوى الله تعالى بين المخطيء والناسي في عدم المؤاخذه وسوي بينهم النبي ﷺ في قوله «ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان» فالصواب التسوية بينهما *

فصل

وأما اذا فعل المحلوف عليه مكرها فعن أحمد روايتان منصوصتان (أحدهما) يبحث في الجميع (والثانية) لا يبحث في الجميع وهما قولان للشافعي . وخرج أبو البركات رواية ثالثة انه يبحث باليمين بالطلاق والعتاق دون غيرها من الايمان من نصه على الفرق في صورة الجاهل والناسي فان ألجىء أو حمل أو فتح فمه وأوجر ما حلف انه لا يشربه فان لم يقدر على الامتناع لم يبحث . وان قدر على الامتناع فوجهان : واذا لم يبحث فاستدام ما ألجىء عليه كما لو ألجىء الى دخول دار حلف انه لا يدخلها فهل يبحث فيه وجهان : ولو حلف على غيره ممن يقصد منه علي ترك فعل ففعله مكرها أو مائجا فهو على هذا الخلاف سواء *

فصل

(وأما المتأويل) فالصواب انه لا يبحث كما لم يأت في الامر النهي وقد صرح به الاصحاب فيما لو حلف انه لا يفارق غريمه حتي يقبض حقه فأحاله به ففارقه

يظن أن ذلك قبض وأنه بر في يمينه فحكوا فيه الروايات الثلاث : وطرد هذا كل متأول ظن أنه لا يحنث بما فعله فان غايته ان يكون جاهلا بالحنث وفي الجاهل الروايات الثلاث : واذا ثبت هذا في حق المتأول فكذلك في حق المقلد أولى فاذا حلف بالطلاق الا يكلم فلانا أو لا يدخل داره فافتاه مفت بعدم وقوع الطلاق في هذه اليمين اعتقادا لقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وطاوس وشريح : أو اعتقادا لقول أبي حنيفة والقفال في صيغة الالتزام ذون صيغة الشرط أو اعتقادا لقول أشهب وهو أجل أصحاب مالك انه اذا علق الطلاق بفعل الزوجة انه لم يحنث بفعلها أو اعتقادا لقول أبي عبد الرحمن الشافعي أجل أصحاب الشافعي ان الطلاق المعلق لا يصح كما لا يصح النكاح والبيع والوقف المعاق وهو مذهب جماعة من أهل الظاهر لم يحنث في ذلك كله ولم يقع الطلاق ولو فرض فساد هذه الأقوال كلها فانه إنما فعل المحلوف عليه متأولا مقلدا ظاناً أنه لا يحنث به فهو أولى بعدم الحنث من الجاهل والناسي . وغاية ما يقال في الجاهل انه مفطر حيث لم يستقص ولم يسأل غير من أفتاه . وهذا بعينه يقال في الجاهل أنه مفطر حيث لم يبحث ولم يسأل عن المحلوف عليه فلو صح هذا الفرق لبطل عذر الجاهل البتة فكيف والمتأول مطيع لله مأجور إما اجرا واحداً أو اجرين والنبي ﷺ لم يؤاخذ خالداً في تأويله حين قتل بني جذيمة بعد اسلامهم ولم يؤاخذ اسامة حين قتل من قال لا اله الا الله لاجل التأويل ولم يؤاخذ من أكل نهارة في الصوم عمداً لاجل التأويل . ولم يؤاخذ أصحابه حين قتلوا من سلم عليهم واخذوا غنيمته لاجل التأويل ولم يؤاخذ المستحاضة بتركها الصوم والصلاة لاجل التأويل . ولم يؤاخذ عمر رضي الله عنه حين ترك الصلاة لما اجنب في السفر ولم يجد ماء . ولم يؤاخذ من تمعك في التراب كتعك الدابة وصلي لاجل التأويل وهذا أكثر من أن يستقصي . واجمع أصحاب رسول الله ﷺ علي أن كل ما أودم أصيب بتأويل القرآن فهو هدر في قتالهم في الفتنة . قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله

ﷺ كلهم متوافرون فاجمعوا على أن كل مال أو دم أصيب بتأويل القرآن فهو
 هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية ولم يؤاخذ النبي ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 حين رمى حاطب ابن أبي بلتعة المؤمن البدرى بالنفاق لأجل التأويل . ولم يؤاخذ
 أسيد بن حضير بقوله لسعد سيد الخزرج أنك منافق تجادل عن المنافقين لأجل
 التأويل : ولم يؤاخذ من قال عن مالك بن الدخشم ذلك منافق نرى وجهه
 وحديثه إلى المنافقين لأجل التأويل . ولم يؤاخذ عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه حين ضرب صدر أبي هريرة حتي وقع علي الأرض وقد ذهب للتبليغ
 عن رسول الله ﷺ بأمره فمنعه عمر وضربه وقال ارجع وأقره رسول الله ﷺ
 على فعله ولم يؤاخذ لأجل التأويل : وكما رفع مؤاخذه التأثيم في هذه الأمور
 وغيرها رفع مؤاخذه الضمان في الأموال والقضاء في العبادات . فلا يحل لأحد
 أن يفرق بين رجل وامرأته لأمر يخالف مذهبه وقوله الذي قلده فيه بغير حجة
 فإذا كان الرجل قد تأول وقلده من أفتاه بعدم الحنث فلا يحل له أن يحكم عليه بأنه
 حانث في حكم الله ورسوله ولم يعتمد الحنث بل هذه فرية علي الله ورسوله وعلي
 الخالف وإذا وصل الهوى إلي هذا الحد فصاحبه تحت الدرك وله مقام وأي مقام
 بين يدي الله يوم لا ينفعه شيخه ولا مذهبه ومن قلده والله المستعان : وإذا قال
 للرجل لا امرأته أنت طالق ثلاثا لأجل كلامك لزيد وخروجك من بيتي فبان
 أنها لم تكلمه ولم تخرج من بيته لم تطلق صريح به الأصحاب : قال ابن أبي موسى
 في الإرشاد فان قال أنت طالق ان دخلت الدار بنصب الالف والخالف من
 أهل اللسان فان كان تقدم لها دخول إلى تلك الدار قبل اليمين طلقت في الحال
 لان ذلك لهاضى من الفعل دون المستقبل وان كانت لم تدخلها قبل اليمين بحال
 لم تطلق وان دخلت الدار بعد اليمين اذا كان الخالف قصد يمينه الفعل الماضي
 دون المستقبل لان معنى ذلك ان كنت دخلت الدار فأنت طالق وان كان
 الخالف جاهلا باللسان وإنما أراد باليمين الدخول المستقبل فمتي دخلت الدار بعد

اليمين طالت بما حاف به قولاً واحداً وان كان تقدم لها دخول الدار قبل اليمين فهل
 يحنث بالدخول الماضي أم لا على وجهين أصحهما لا يحنث * (والمقصود) أنه
 إذا علل الطلاق بعلّة ثم تبين انتفاؤها فذهب أحد انه لا يقع بها الطلاق وعند
 شيخنا لا يشترط ذكر التعليل بلفظه ولا فرق عنده بين أن يطلقها لعلّة مذكورة
 في اللفظ أو غير مذكورة فإذا تبين انتفاؤها لم يقع الطلاق وهذا هو الذي لا
 يليق بالمذهب غيره ولا تقتضي قواعد الأئمة غيره فاذا قيل له امرأتك قد شربت
 مع فلان أوباتت عنده فقال اشهدوا علي أنها طالق ثلاثاً ثم علم أنها كانت تلك
 الليلة في بيتها قائمة تصلي فإن هذا الطلاق لا يقع به قطعاً وليس بين هذا
 وبين قوله ان كان الامر كذلك فهي طالق ثلاثاً فرق البتة لا عند الخالف ولا في
 العرف ولا في الشرع فايقاع الطلاق بهذا وهم محض اذ يقطع بانه لم يرد طلاق من
 ليست كذلك وإنما أراد طلاق من فعلت ذلك : وقد أتت جماعة من الفقهاء من
 أصحاب الامام أحمد والشافعي منهم الغزالي والقفال وغيرهما الرجل يمر على
 المكاس برقيق له فيطالبه بمكسهم فيقول هم أحرار ليتخلص من ظلمه ولا غرض
 له في عتقهم أنهم لا يعتقدون وبهذا أفتينا نحن تجار اليمن لما قدموا منها ومروا على
 المكاسين فقال لهم ذلك وقد صرح به أصحاب الشافعي في باب الكناية بما
 اذا دفع اليه العوض فقال اذهب فانت حر بناء على انه قد سلم له العوض فظهر
 العوض مستحقاً ورجع به عليه صاحبه انه لا يعتق وهذا هو الفقه بعينه وصرحوا
 أن الرجل لو علق طلاق امرأته بشرط فظن أن الشرط قد وقع فقال اذهبي
 فأنت طالق وهو يظن أن الطلاق قد وقع بوجود الشرط فإن ان الشرط لم يوجد
 لم يقع الطلاق ونص على ذلك شيخنا قدس الله روحه : ومن هذا القبيل ما قال
 حلفت بطلاق امرأتي ثلاثاً الا أفعل كذا وكان كاذباً ثم فعله لم يحنث ولم تطلق
 عليه امرأته قال الشيخ في المغنى اذا قال حلفت ولم يكن حلف فقال الامام أحمد
 هي كذبة ليس عليه يمين وعنه عليه الكفارة لانه أقر على نفسه والاول هو

للمذهب لانه حكم فيما بينه وبين الله تعالى فانه كذب في الخبر به كما لو قال ماصليت
وقد صلى (قلت) قال أبو بكر عبد العزيز باب القول في إخبار الانسان بالطلاق
واليمين كاذبا قال في رواية الميموني اذا قال حلفت يميني ولم يكن حلف فعليه
كفارة يمين فان قال قد حلفت بالطلاق ولم يكن حلف بها يلزمه الطلاق ويرجع الى
رأيه في الواحدة والثلاث وقال في رواية محمد بن الحكم في الرجل يقول قد حلفت ولم
يكن حلف فهي كذبة ليس عليه يمين فاختلف أصحابنا على ثلاث طرق * (أحداها) أن
ثلاثة على روايتين : (والثانية) وهي طريقة أبي بكر قال عقيب حكاية الروايتين قال
عبد العزيز في الطلاق يلزمه وفيما يكون من الايمان لا يلزمه : (والطريقة الثالثة)
انه حيث ألزمه أراد به في الحكم وحيث لم يلزمه بقي فيما بينه وبين الله وهذه
الطريقة أفقه وأطرد على أصول مذهبه والله أعلم *

فصل

وأما مذهب مالك في هذا الفصل فالمشهور فيه التفريق بين النسيان والجهل
والخطأ وبين الاكراه والعجز ونحن نذكر كلام أصحابه في ذلك (قالوا) من
حلف الا يفعل حنث بحصول الفعل عمداً أو سهواً أو خطأ واختار أبو القاسم
السيوري ومن تبعه من محقق الاشياخ انه لا يحنث اذا نسي اليمين وهذا اختيار
القاضي أبي بكر بن العربي قالوا ولو أكره لم يحنث *

(فصل) في تعذر فعل المحلوف عليه وعجز الخالف عنه . قال أصحاب
مالك من حلف على شيء ليفعله فحيل بينه وبين فعله فان أجل أجلا فامتنع الفعل
لعدم المحل وذهاب كوت العبد المحلوف على ضربه أو الحماة المحلوف على ذبحها
فلا حنث عليه بلا خلاف منصوص وان امتنع الفعل لسبب منع الشرع كن
حلف ليطأن زوجته أو أمته فوجدتها حائضا فاقبل لا شيء عليه (قالت) وهذا هو
الصواب لانه إنما حلف على وطء يملكه ولم يقصد الوطء الذي لم يملكه الشارع

أياه فان قصده حنث وهذا هو الصواب لأنه إنما حلف على وطء يملكه وهكذا في صورة العجز الصواب أنه لا يحنث فانه إنما حلف على شيء يدخل تحت قدرته ولم يلتزم بفعل مالا يقدر عليه فلا تدخل حالة العجز تحت يمينه وهذا بعينه قد قالوه في المكروه والناسي والمخطيء: والتفريق تناقض ظاهر فالذي يليق بقواعد أحمد وأصوله أنه لا يحنث في صورة العجز سواء كان العجز لمنع شرعي أو منع كوني قدرى كما هو قوله فيما لو كان العجز لا كراه مكروه ونصه على خلاف ذلك لا يمنع أن يكون عنده رواية مخرجة من أصوله المذكورة وهذا من أظهر التخريج فلو وطئ مع الحيض وعصى فهل يتخلص من الحنث فيه وجهان في مذهب مالك وأحمد: (أحدهما) يتخلص وإن أم بالوطء كما لو حلف بالطلاق ليشرن هذه الخرف فشرها فانه لا تطلق عليه زوجته (والثاني) لا يبر لانه إنما حلف على فعل ووطء مباح فلا تتناول يمينه المحرم فيقال إذا كان إنما حلف على وطء مآذون فيه شرعا لم تتناول يمينه المحرم فلا يحنث بتركه بعين ما ذكرتم من الدليل وهذا ظاهر: وحرف المسألة أن يمينه لم تتناول المعجوز عنه لا شرعا ولا قدرا فلا يحنث بتركه وإن كان الامتناع بمنع ظالم كالغاصب والسارق أو غير ظالم كالمستحق فهل يحنث أم لا قال أشهب لا يحنث وهو الصواب لما ذكر وقال غيره من أصحاب مالك يحنث لأن المحل باق وإنما حيل بينه وبين الفعل فيه: وللشافعي في هذا الأصل قولان قال أبو محمد الجويني ولو حلف ليشرن ما في هذه الأداة غداً فارق قبل الغد بغير اختياره فعلي قولي الأكره قال والأولى أن لا يحنث وإن حنثنا المكروه لعجزه عن الشرب وقدرة المكروه على الامتناع فجعل الشيخ أبو محمد العاجز أولى بالعدر من المكروه وسوى غيره بينهما ولا ريب أن قواعد الشريعة وأصولها تشهد بهذا القول فان الأمر والنهي من الشارع نظائر الحض والمنع في اليمين وكما أن أمره ونهييه منوط بالقدرة فلا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة فكذلك الحض والمنع في اليمين إنما هو مقيد بالقدرة (يوضحه) أن الحالف يعلم سر نفسه أنه لم يلتزم بفعل المحلوف عليه

مع المعجز عنه وإنما التزمه مع قدرته عليه ولهذا لم يحث المغلوب على الفعل بنسيان
 أو إكراه ولا من لا قصد له إليه كالمغنى عليه وزائل العقل وهذا قول جمهور
 الفقهاء من المالكية والشافعية والحنفية وهو مقتضى أصول الإمام أحمد وإن كان
 المنصوص عنه خلافه فإنه قال في رواية ابنه صالح إذا حلف أن يشرب هذا
 كلاماً الذي في هذا الثناء فانصب فقد حث ولو حلف أن يأكل رغيفاً فجاء كلب
 يتأكله فقد حث لأن هذا لا يقدر عليه : وقال في رواية جعفر بن محمد إذا حلف
 للرجل على غريمه أن لا يفارقه حتى يستوفى منه ماله فهرب منه مخافة فإنه يحث
 بهذا وأمثاله من نصوصه بناء على قوله في المكره والناسي والجاهل أنه يحث
 كما نص عليه فإنه قال في رواية أبي الحرث إذا حلف أن لا يدخل الدار فحمل
 كرها فادخل فإنه لا يحث : وكذلك نص على حث الناسي والجاهل فقد جعل
 الناسي والجاهل والمكره والعاجز بمنزلة : ونص في رواية أبي طالب إذا حلف
 أن لا يدخل الدار فحمل كرها فادخل فلا شيء عليه : وقد قال في رواية أحمد
 بن القاسم والذباب يدخل حلق الصائم والرجل يرمى بالشئ فيدخل حلق الآخر
 وكل أمر غلب عليه فليس عليه قضاء ولا غيره : وتواترت نصوصه فيمن أكل في
 رمضان أو شرب ناسياً فلا قضاء عليه فقد سوي بين الناسي والمغلوب وهذا
 من محض القياس والفقه ومقتضى ذلك التسوية بينهما في باب الإيمان كما نص عليه
 في المكره فتخرج مسألة العاجز والمغلوب على الروايتين بل المغلوب والعاجز أولى
 بعدم الحث من الناسي والجاهل كما تقدم بيانه وبالله التوفيق *

فصل

(المخرج السادس) أخذ بقول من يقول إن التزام الطلاق لا يلزم ولا يقع
 به طلاق ولا حث وهذا إذا أخرجه بصيغة الالتزام كقوله الطلاق يلزمني أو
 يلزم لي أو ثابت علي أو حتى علي أو واجب علي أو متعين علي إن فعلت أو إن
 (٦٦٤ هـ ٤)

لم أفعله وهذا مذهب أبي حنيفة وبه أفتي جماعة من مشايخ مذهبه وبه أفتي القفال في قوله الطلاق يلزمني ونحن نذكر كلامهم بحروفه : قال صاحب النخيرة من الحنفية لو قال لها طلاقك علي واجب أو لازم أو فرض أو ثابت ذكر أبو الليث خلافا بين المتأخرين * (فمنهم) من قال يقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو * (ومنهم) من قال لا يقع نوى أو لم ينو * (ومنهم) من قال في قوله واجب يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وإن نوى وعلى هذا الخلاف إذا قال ان فعلت كذا فطلاقك علي واجب أو لازم أو ثابت ففعلت وذكر القدوري في شرحه ان علي قول أبي حنيفة لا يقع الطلاق في الكل وعند أبي يوسف ان نوى الطلاق يقع في الكل وعن محمد أنه يقع في قوله لازم ولا يقع في قوله واجب ثم ذكر من اختار من المشايخ الوقوع ومن اختار عدمه فقال وكان الامام ظهير الدين المرغيناني يفتي بعدم الوقوع في الكل وقال القفال في فتاويه اذا قال الطلاق يلزمني فليس بصريح ولا كناية حتي لا يقع به وإن نواه ولهذا القول مأخذان (أحدهما) ان الطلاق لا بد فيه من الاضائة الى المرأة ولم تتحقق الاضائة ههنا ولهذا لو قال انا منك طالق لم تطلق ولو قال لها طلقي نفسك فقالت أنت طالق لم تطلق (والمأخذ الثاني) وهو مأخذ أصحاب أبي حنيفة انه التزام لحكم الطلاق وحكمه لا يلزمه الا بعد وقوعه وكأنه قال فعلي ان أطلقك وهو لو صرح بهذه لم تطلق بغير خلاف فهكذا المصدر. وسر المسألة ان ذلك التزام لان يطلق أو التزام لطلاق واقع فان كان الالتزام لان يطلق لم تطلق وإن كان التزاما لطلاق واقع فكأنه قال ان فعلت كذا فانت طالق طلاقا يلزمني طلقت اذا وجد الشرط ولمن رجح هذا ان يحيل فيه على العرف فان اختلف لا يقصد الا هذا ولا يقصد التزام التطليق، وعلى هذا فيظهر ان يقال ان نوى بذلك التزام التطليق لم تطلق وإن نوى وقوع الطلاق طلقت، وهذا قول أبي يوسف وقول جمهور أصحاب الشافعي، ومن جعله صريحا في وقوع الطلاق حكم فيه بالعرف وغلبة

استعمال هذا اللفظ في وقوع الطلاق وهذا قول أبي المحاسن انرويانى والوجوه الثلاثة في مذهب الشافعى حكاهما شارح التنبيه وغيره. وفي المسألة قولان آخران وهما للحنفية (أحدهما) انه ان قال فالطلاق علي واجب يقع نواه أو لم ينوه وان قال فالطلاق لي لازم لا يقع نواه أو لم ينوه. ووجه هذا الفرق ان قوله لازم التزام لان يطلق فلا تطلق بذلك وقوله واجب اخبار عن وجوبه عليه ولا يكون واجبا الا وقد وقع. ولمن سوى بينهما ان يقول هو ايجاب للتطبيق واخبار عن وقوع الطلاق ولا ريب ان اللفظ محتمل لهما كاحتمال قوله الطلاق يلزمني سواء. وهذا هو الصواب والفرق تحكم (والثاني) قول محمد بن الحسن وهو عكس هذا اتقول ان الطلاق يقع بقوله الطلاق لي لازم أو يلزمني ولا يقع بقوله هو علي واجب وعلى هذا الخلاف قوله ان فعلت كذا فالعتق يلزمني أو فعلي العتق أو فالعتق لازم لي أو واجب علي *

فصل .

(المخرج السابع) أخذه بقول أشهب من أصحاب مالك بل هو أفقههم على الاطلاق، فانه قال اذا قال الرجل لامرأته ان كلمت زيدا أو خرجت من بيتي بغير أذني ونحو ذلك مما يكون من فعلها فانت طالق وكلمت زيدا أو خرجت من بيته تقصد ان يقع عليها الطلاق لم تطلق، حكاه أبو الوليد بن رشد في كتاب الطلاق من كتاب المقدمات له وهذا القول هو الفقه بعينه ولا سيما علي أصول مالك وأحمد في مقابلة العبد بنقيض قصده كحرمان القاتل ميراثه من المقتول وحرمان الموصي له وصية من قتله بعد الوصية وتوريث امرأة من طلقها في مرض موته فراراً من ميراثها وكما يقوله مالك وأحمد في احدي الروايتين عنهما وقبلهما عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيمن تزوج في العدة وهو يعلم يفرق بينهما ولا تحل له أبداً ونظائر ذلك كثيرة، فمعاينة المرأة ههنا بنقيض قصدها هو محض القياس

والفقه، ولا ينتقض هذا على أشهب بمسئلة المحيزة ومن جعل طلاقها بيدها لان الزوج قد ملكها ذلك وجعله بيدها بخلاف الحالف فإنه لم يقصد طلاقها بنفسه ولا جعله بيدها باليمين حتى لو قصد ذلك فقال ان أعطيتني ألفاً فأنت طالق أو ان أبرأتني من جميع حقوقك فأنت طالق فأعطته أو أبرأته طلقت ولا ريب أن هذا الذي قال أشهب آفة من القول بوقوع الطلاق فإن الزوج إنما قصد حضنها ومنعها ولم يقصد تفويض الطلاق إليها ولا خطر ذلك بقلبه ولا قصد وقوع الطلاق عند المخالفة، ومكان أشهب من العلم والامامة غير مجهول : فذكر أبو عمر ابن عبد البر في كتاب الانتقاء عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال أشهب آفة من ابن القاسم مائة مرة وانكر ابن كنانة ذلك قال ليس عندنا كما قال محمد وإنما قاله لان أشهب شيخه ومعلمه قال أبو عمر أشهب شيخه ومعلمه وابن القاسم شيخه وهو أعلم بهما لكثرة مجالسته لهما واخذ عنهما *

فصل

(المخرج الثامن) اخذ بقول من يقول ان الحلف بالطلاق لا يلزم ولا يقع على الخائن به طلاق ولا يلزمه كفارة ولا غيرها وهذا مذهب خلق من السلف والخلف صح ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال بعض فقهاء المالكية وأهل الظاهر ولا يعرف لعلي في ذلك مخالف من الصحابة هذا اللفظ أبي القاسم التيمي في شرح أحكام عبد الحق وقاله قبله أبو محمد بن حزم وضح ذلك عن طاوس أجل أصحاب ابن عباس رضي الله عنه وأفقهم على الاطلاق قال عبد الرزاق في مصنفه أنبأنا ابن جريج قال أخبرني ابن طاوس عن أبيه انه كان يقول الحلف بالطلاق ليس شيئاً (قلت) أكان يراه يميناً قال لا أدري وهذا أصح اسناد عن هو من أجل التابعين وأفقهم وقد وافقه أكثر من اربعمئة عالم ممن بني فقهه علي نصوص الكتاب والسنة دون القياس ومن آخرهم أبو محمد بن حزم قال في كتابه المحلى

مسألة اليمين بالطلاق لا يلزم سواء برأ وحنت لا يقع به طلاق ولا طلاق الا كما
أمر الله تعالى ولا يمين الا كما شرع الله تعالى على لسان رسوله ثم قرر ذلك
وساق اختلاف الناس في ذلك ثم قال فهو لا، علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
وشريح وطاوس لا يقضون بالطلاق علي من حلف به فحنت ولا يعرف في ذلك
لعلي كرم الله وجهه مخالف من الصحابة رضي الله عنهم. (قلت) أما أثر علي رضي
الله عنه فرواه حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن رجلاً تزوج امرأة وأراد
يسفراً فأخذه أهل امرأته فجعلها طالقاً ان لم يبعث بنفقتها الى شهر فجاء الاجل
ولم يبعث اليها بشيء فلما قدم خاصموه الى علي فقال علي كرم الله وجهه اضطهدتموه
حتى جعلها طالقاً فردها عليه ولا متعلق لهم بقوله اضطهدتموه لانه لم يكن هناك
اكره فانهم انما طالبوه بحق نفقتها فقط، ومعلوم ان ذلك ليس باكره على الطلاق
ولا علي اليمين، وليس في القصة انهم اكرهوه بالقتل أو بالضرب أو بالحبس
أو أخذ المال على اليمين حتى يكون يمين مكره، والسائلون لم يقولوا اهل شيئاً من
ذلك البتة وانما خاصموه في حكم اليمين فقط فنزل على كرم الله وجهه ذلك منزلة
المضطهد حيث لم يرد طلاق امرأته وانما أراد التخلص الى سفرة بالخلف فالحال
والمضطهد كل منهما لم يرد طلاق امرأته فالمضطهد محمول على الطلاق فيكلم به
ليتخلص من ضرر الاكره وانما حلف به ليتوصل الي غرضه من الخوض أو
المنع أو التصديق أو التكذيب، ولو اختلف حال الخالف بين أن يكون مكرهاً أو
مختاراً لسانه علي كرم الله وجهه عن الاكره وشروطه وحقيقته وبأى شيء اكره
وهذا ظاهر بمحمد الله فارض للمقلد بما رضي لنفسه (وأما أثر شريح) ففي مصنف
عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح انه خوصم اليه
في رجل طلق امرأته ان أحدث في الاسلام حدثاً فاكثرى بغلاً الى حمام أعين فتعدي
به الى اصبهان فباعه واشتري به خمراً فقال شريح ان شتم شهدتم عليه أنه
طلقها فجعلوا يرددون عليه القصة ويرد عليهم فلم يره حدثاً ولا متعلقاً بقول

الراوى اما محمد واما هشام فلم يره حدثا فانما ذلك ظن منه قال ابو محمد وأي حدث أعظم ممن تعدي من حمام اعين وهو علي مسيرة أميال يسيرة من الكوفة الي اصبهان ثم باع بغل مسلم ظلما واشترى به خمرا (قلت) والظاهر ان شريح لما ردت عليه المرأة ظن من شاهد القصد أنه لم يرد ذلك حدثا اذ لو رآه حدثا لا وقع عليها الطلاق، وشريح انما ردها لانه علم أنه لم يقصد طلاق امرأته وانما قصد اليمين فقط فلم يلزمه بالطلاق فقال الراوى فيهم فلم يرد ذلك حدثا وشريح أفقه في دين الله أن لا يرى مثل هذا حدثا. ومن يروى عنه عدم وقوع الطلاق على الخالف اذا حدث عكرمة مولي ابن عباس كما ذكره سنيد بن داود في تفسيره في أول سورة النور عنه بالسند انه سئل عن رجل خاف بالطلاق انه لا يكلم أخاء فكلمه فلم يرد ذلك طلاقا ثم قرأ (ولا تتبعوا خطوات الشيطان) ومن تأمل المنقول عن السلف في ذلك وجده أربعة انواع: صريح في عدم الوقوع وصريح في الوقوع وظاهر في عدم الوقوع وتوقف عن الطرفين. فالمنقول عن طاوس وعكرمة صريح في عدم الوقوع : وعن علي عليه السلام وشريح ظاهر في ذلك : وعن ابن عينة صريح في التوقف وأما الصريح بالوقوع فلا يؤثر عن صحابي واحد الا فيما هو محتمل لارادة الوقوع عند الشرط كالمنقول عن أبي ذر بل الثابت عن الصحابة عدم الوقوع في صورة العتق الذي هو أولي بالنفوذ من الطلاق ولهذا ذهب اليه أبو ثور وقال القياس ان الطلاق مثله الا أن تجمع الامة عليه فتوقف في الطلاق لتوهم الاجماع وهذا عن رأي أكثر الموقعين للطلاق وهو ظنهم أن الاجماع علي الوقوع مع اعترافهم انه ليس في الكتاب والسنة والقياس الصحيح ما يقتضي الوقوع : واذا تبين أنه ليس في المسئلة اجماع تبين أن لا دليل أصلا يدل على الوقوع، والادلة الدالة علي عدم الوقوع في غاية القوة والكثرة وكثير منها لا سبيل الي دفعه فكيف يجوز معارضتها بدعوى اجماع قد علم بطلانه قطعا، فليس بأيدي الموقعين آية من كتاب أو سنة ولا أثر عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه ولا

تقياس صحيح والقائلون بعدم الوقوع لو لم يكن معهم الا الاستصحاب الذي لا يجوز
 الانتقال عنه الا لما هو أقوى منه لكان كافياً فكيف ومعهم الاقيسة التي أكثرها من باب
 قياس الأولي والباقي من القياس المساوي وهو قياس النظير علي نظيره والآثار
 والعمومات والمعاني الصحيحة والحكم والمناسبات التي شهد لها الشرع بالاعتبار ما
 لم يدفعهم منازعهم عنهم بحجة أصلاً وقولهم وسط بين قولين متباينين غاية
 التباين (أحدهما) قول من يعتبر التعليق فيوقع به الطلاق علي كل حال سواء كان
 تعليقا قسما يقصد به الخالف منع الشرط والجزاء أو تعليقا شرطيا يقصد به حصول
 الجزاء عند حصول الشرط (والثاني) قول من يقول أن هذا التعليق كله لغو لا
 يصح بوجه ما ولا يقع الطلاق به البتة كما سندكره في المخرج الذي بعد هذا
 إن شاء الله. فهؤلاء توسطوا بين الفريقين وقالوا يقع الطلاق في صورة التعليق
 المقصود به وقوع الجزاء ولا يقع في صورة التعليق القسمي : وحجتهم قائمة على
 الفريقين وإيس لاحد منهما حجة صحيحة عليهم بل كل حجة صحيحة احتج بها
 الموقعون فأنما تدل على الوقوع في صورة التعليق المقصود. وكل حجة احتج بها
 الممانعون صحيحة فأنما تدل على عدم الوقوع في صورة التعليق القسمي، فهم قائلون
 بمجموع حجج الطائفتين وجامعون للحق الذي مع الفريقين ومعارضون قول كل من
 الفريقين وحججهم بقول الفريق الآخر وحججهم *

فصل

(المخرج التاسع) أخذه بقول من يقول أن الطلاق المعلق بالشرط لا يقع ولا
 يصح تعليق الطلاق كما لا يصح تعليق النكاح وهذا اختيار أبي عبد الرحمن أحمد
 ابن يحيى بن عبد العزيز الشافعي أحد أصحاب الشافعي الأجلة أو أجلهم وكان
 الشافعي يجله ويكرمه ويكنيه ويعظمه وأبو ثور وكانا يلزمانه وكان بصره ضعيفا
 فكان الشافعي يقول لا تدفعوا إلى أبي عبد الرحمن الكتاب يعارض به فإنه يخطيء

وذكره أبو اسحق الشيرازي في طبقات أصحاب الشافعي، ومحل الرجل من العلم والتضلع منه لا يدفع وهو في العلم بمنزلة أبي ثور في تلك الطبقة وكان رفيق أبي ثور وهو أجل من جميع أصحاب الوجوه من المنتسبين إلى الشافعي فإذا نزل بطبقة إلى طبقة أصحاب الوجوه كان قواه وجهاً وهو أقل درجاته . وهذا مذهب لم ينفرد به بل قد قال به غيره من أهل العلم قال أبو محمد بن حزم في المحلى والطلاق بالصفة عندنا كما هو الطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم وبالله التوفيق ولا يكون طلاقاً الا كما أمر الله تعالى وعلمه وما عداه فباطل وتعد حدود الله تعالى * وهذا القول وإن لم يكن قوياً في النظر فإن الموقعين للطلاق لا يمكنهم إبطاله البتة لتناقضهم، وكان أصحابه يقولون لهم قولنا في تعليق الطلاق بالشرط كقولكم في تعليق الإبراء أو الهبة والوقف والبيع والنكاح سواء، فلا يمكنكم البتة أن تفرقوا بين ما صح تعليقه من عقود التبرعات والمعاوضات والاسقاطات بالشروط وما لا يصح تعليقه، فلا تبطلوا قول منازعكم في صحة تعليق الطلاق بالشرط بشيء إلا كان هو بعينه حجة عليكم في إبطال قولكم في منع صحة تعليق الإبراء والهبة والوقف والنكاح فما الذي أوجب الغاء هذا التعليق وصحة ذلك التعليق؟ فإن فرقتم بالمعاوضة وقتلتم إن عقود المعاوضات لا تقبل التعليق بخلاف غيرها انتقض عليكم طردها بالجمالة وعكساً بالهبة والوقف فانتقض عليكم الفرق طردها وعكساً، وإن فرقتم بالتمايك والاسقاط فقتلتم عقود التملك لا تقبل التعليق بخلاف عقود الاسقاط انتقض أيضاً طرده بالوصية وعكسه بالإبراء فلا طرد ولا عكس، وإن فرقتم بالادخال في ملكه والاخراج عن ملكه فصحتم التعليق في الثاني دون الأول انتقض أيضاً فرقكم، فإن الهبة والإبراء إخراج عن ملكه ولا يصح تعليقهما عندكم. وإن فرقتم بما يحتمل الغرر وما لا يحتمله فما يحتمل الغرر والاختار يصح تعليقه بالشرط كالطلاق والعقود والوصية وما لا يحتمله لا يصح تعليقه كالبيع والنكاح والإجارة انتقض عليكم بالوكالة فانها لا تقبل التعليق عندكم وتحتل

الخطر ولهذا يصح أن يوكفه في شراء عبد ولا يذكر قدره ولا وصفه ولا سنه ولا ثمنه بل يكفي ذكر جنسه فقط ، أو أن يوكفه في شراء دار ويكتفي بذكر محلها وسكنها فقط وأن يوكفه في الزوج بامرأة فقط ولا يزيد على كونها امرأة ولا يذكر له جنس مهرها ولا قدره ولا وصفه ، وأي خطر فوق هذا ومع ذلك منعم من تعليقها بالشرط ، وطرد هذا الفرق يوجب عليكم صحة تعليق النكاح بالشرط فانه يحتمل من الخطر مالا يحتمل غيره من العقود فلا يشترط فيه رؤية الزوجة ولا صفتها ولا تعيين العوض جنسا ولا قدرا ولا وصفا ويصح مع جهالة وجهالة المرأة ولا يعلم عقد يحتمل من الخطر ما يحتمله فهو أولى بصحة التعليق من الطلاق والعتاق أن صح هذا الفرق. وقد نص الشافعي على صحة تعليقه فيما لو قال ان كانت جاريتي ولدت بنتا فقدزوجتكها وهذا وإن لم يكن تعليقا على شرط مستقبل فليس بمنزلة قوله متي ولدت جارية فقدزوجتكها لان هذا فيه خطر ليس في صورة النص وهذا فرق صحيح ولكن لم يوفوه حقه ولم يطرد فقهه فلو قال ان كان ابني مات وورثت منه هذا المتاع فقد بعتهك أبطئتموه وقلتم هو بيع معلق على شرط والبطالان ههنا في غاية البعد من الفقه ولا معنى تحته ولا خطر هناك ولا غرر البتة وقد نص الامام أحمد علي صحة تعليق النكاح على الشرط قال صاحب المستوعب واما اذا علق انعقاد النكاح علي شرط مثل ان يقول زوجتك اذا جاء رأس الشهر او اذا رضيت امها ففيه روايتان احدهما يبطل النكاح من أصله والاخري يصح. وذكر في هذا الفصل أنه اذا تزوجها بشرط الخيار وان جاءها بالمهر الي وقت كذا والا فلا. نكاح بينهما ففيه روايتان احدهما يبطل النكاح من أصله والثانية يبطل الشرط ويصح العقد نص عليه في رواية الاثرم وقد ذكر القماضي رواية عنه انه اذا تزوجها بشرط الخيار يصح العقد والشرط جميعا فصار عنه ثلاث روايات صحة العقد والشرط وبطلانها وصحة العقد وفساد الشرط لكن هذا فيما اذا اشترط الخيار او ان جاءها بالمهر الي وقت كذا. والا فلا.

نكاح بينهما. واما اذا قال زوجتك ان رضيت أمها فنص علي صحة العقد اذا رضيت أمها وقال هو نكاح : وقال في رواية عبد الله وصالح وخبيل نكاح المتعة حرام وكل نكاح فيه وقت او شرط فاسد. والمقصود ان المفرقين بين ما يقبل التعليق بالشروط وما لا يقبله الي الآن لم يستقر لهم ضابط في الفرق فمن قال من أهل الظاهر وغيرهم ان الطلاق لا يصح تعليقه بالشرط لم يتمكن من الرد عليه من قوله مضطرب فيما يعلق ومالا يعلق ولا يرد عليه بشيء الا تمكن من رده عليهم بمثله او أقوى منه. وان ردوا عليه بمخالفته لآثار الصحابة رد عليهم بمخالفة النصوص المرفوعة في صور عديدة قد تقدم ذكر بعضها. وان فرقوا طال بهم بضابط ذلك اولا وتأثير الفرق شرعا ثانيا فان الوصف الفارق لا بد ان يكون مؤثرا كالوصف الجامع فانه لا يصح تعليق الاحكام جمعا وفرقا بالوصف التي لا يعلم ان الشارع اعتبرها فانه وضع شرع لم يأذن به الله. وبالجملة فليس بطلان هذا القول اظهر في الشريعة من بطلان التحليل بل العلم بفساد نكاح التحليل أظهر من العلم بفساد هذا القول فاذا جاز التقرير علي التحليل وترك انكاره مع ما فيه من النصوص والآثار التي اتفق عليها أصحاب رسول الله ﷺ على المنع منه ولعن فاعله وذمه فالتقرير علي هذا القول أجود وأجوز . هذا مالا يستريب فيه عالم منصف وان كان الصواب في خلاف القولين جميعا ولكن أحدهما أقل خطأ وأقرب الى الصواب والله أعلم *

فصل

﴿ المخرج العاشر ﴾ مخرج زوال السبب وقد كان الاولى تقديمه علي هذا المخرج لقوته وصحته فان الحكم يدور مع علته وسببه وجودا وعدما ولهذا اذا علق الشارع حكما بسبب أو علة زال ذلك الحكم بزوالهما كالخمر علق بها حكم التنجيس ووجوب الحد لو صفت الاسكار فاذا زال عنها وصارت خلا زال الحكم. وكذلك وصف الفسق علق عليه المنع من قبول الشهادة والرواية فاذا زال

الوصف زال الحكم الذي علق عليه. وكذلك السفه والصغر والجنون والاعماء
 تنزول الاحكام المعلقة عليها بزوالها والشرعية مبنية على هذه القاعدة فهكذا
 الخالف اذا حلف على امر لا يفعله لسبب فزال السبب لم يحنث بفعله لان يمينه
 تعلقت به لذلك الوصف فاذا زال الوصف زال تعلق اليمين فاذا دعى الى شراب
 مسكر ليشربه فخاف أن لا يشربه فانقلب خلا فشربه لم يحنث فان منع نفسه
 منه نظير منع الشارع فاذا زال منع الشارع باثقلابه خلا وجب أن يزول منع
 نفسه بذلك والتفريق بين الامرين تحكم محض لا وجه له . فاذا كانت التحريم
 والتنجيس ووجوب الازالة ووجوب الحد وثبوت الفسق قد زال بزوال سببه
 فما الموجب لبقاء المنع في صورة اليمين وقد زال سببه؟ وهل يقتضي محض الفقه
 الا زوال حكم اليمين؟ (يوضحه) ان الخالف يعلم من نفسه أنه لم يمنعها من شرب
 غير المسكر ولم يخطر بباله، فازامه ببقاء حكم اليمين وقد زال سببها الزام بما لم
 يألزمه هو ولا ألزمه به الشارع . وكذلك لو حلف على رجل أن لا يقبل
 له قولا ولا شهادة لما يعلم من فسقه ثم تاب وصار من خيار الناس فانه يزول حكم
 المنع باليمين كما يزول حكم المنع من ذلك بالشرع وكذلك اذا حلف أن لا يأكل
 هذا الطعام أو لا يلبس هذا الثوب أو لا يكلم هذه المرأة ولا يطأها لكونه
 لا يحل له ذلك فملك الطعام والثوب وتزوج المرأة فأكل الطعام ولبس الثوب
 ووطئ المرأة لم يحنث لان المنع يمينه كالمنع بمنع الشارع ومنع الشارع يزول
 بزوال الاسباب التي ترتب عليها المنع وكذلك منع الخالف. وكذلك اذا حلف
 لا دخلت هذه الدار وكان سبب يمينه أنها تعمل فيها المعاصي وتشرب الخمر فزال
 ذلك وعادت مجعما للصالحين وقراءة القرآن والحديث، أو قال لا أدخل هذا
 المكان لاجل ما أرى فيه من المنكر فصار بيتا من بيوت الله تقام فيه الصلوات لم
 يحنث بدخوله. وكذلك اذا حلف لا يأكل افلان طعاما وكان سبب اليمين انه
 يأكل الربا أو يأكل أموال الناس بالباطل فتاب وخرج من المظالم وصار طعامه من

كسب يده أو تجارة مباحة لم يحنث بأكل طعامه ويزول حكم منع اليمين كما يزول حكم منع الشارع وكذلك لو حلف لا بايعت فلانا وسبب يمينه بكونه مفلساً أو سفيفاً فزال الافلاس والنسفه فبايعه لم يحنث وأضعاف أضعاف هذه المسائل كما إذا اتهم بصحبة مريب فحلف لا أصاحبه فزالت الريبة وخلفها ضد هانصاحبه لم يحنث: وكذلك لو حلف المريض لا يأكل لحماً أو طعاماً وسبب يمينه بكونه يزيد في مرضه فصيح وصار الطعام نافعا له لم يحنث بأكله وقد صرح الفقهاء بمسائل من هذا الجنس ﴿فمنها﴾ لو حلف لو أن لا أفارق البلد إلا بأذنك فعزل فقارق البلد بغير اذنه لم يحنث: ﴿ومنها﴾ لو حلف على زوجته لا تخرجين من بيتي إلا بأذني أو على عبده لا يخرج إلا بإذنه ثم طلق الزوجة وأعتق العبد فخرجتا بغير اذنه لم يحنث ذكره أصحاب الامام احمد قال صاحب المغني لان قرينة الحال تنقل حكم الكلام الى نفسها وهو يملك منع الزوجة والعبد مع ولايته عليهما فكأنه قال مادمتاني ملكي ولان السبب يدل على النية في الخصوص كدلالة عليها في العموم: وكذلك لو حلف لقاض أن لا أرى منكرا الا رفعتك اليك فعزل لم يحنث بعدم الرفع اليه بعد العزل وكذلك اذا حلف لامرأته الا ابيت خارج بيتك أو خارج هذه الدار فماتت أو طلقها لم يحنث اذا بات خارجها: وكذلك اذا حلف على ابنه الا يبيت خارج البيت لخوفه عليه من الفساق لكونه أمر دقاتحي وصار شيخا لم يحنث بميئته خارج الدار وهذا كله مذهب مالك واحمد فانهما يعتبران النية في الأيمان وبسائط اليمين وسببها وما هيجهما فيحملان اليمين على ذلك وقال (أبو عمر) بن عبد البر في كتاب الايمان من كتابه الكافي في مذهب مالك والاصل في هذا الباب مراعاة ما نواذ الحائف فان لم تكن له نية نظر الى بساط قصته وما أثاره على الحلف ثم حكم عليه بالاغلب من ذلك في نفوس أهل وقته * (وقال صاحب الجواهر) المقتضيات للبر والحنث أمور: (الاول) لنية اذا كانت مما يصلح أن يراد اللفظ بها سواء كانت مطابقة له أو زائدة فيه أو ناقصة عنه بتقييد مطلقه وتخصيص عامه (الثاني) السبب المثير لليمين يتعرف منه ويعبر عنه بالبسائط أيضاً وذلك أن القاصد لليمين

لا بد أن تكون له نية وإنما يذكرها في بعض الاوقات وينساها في بعضها فيكون
 المحرك على اليمين. وهو البساط دليلا عليها لكن قد يظهر مقتضي المحرك ظهورا
 لا إشكال فيه وقد يخفى في بعض الحالات وقد يكون ظهوره وخفاؤه بلاضافة
 وكذلك أصحاب الامام أحمد صرحوا باعتبار النية وحمل اليمين على مقتضاها
 فان عدت رجع الى سبب اليمين وما هيجهما فحمل اللفظ عليه لانه دليل على النية
 حتي صرح أصحاب مالك فيمن دفن مالا ونسي مكانه فبحث عنه فلم يجده
 فخلف على زوجته أنها هي التي أخذته ثم وجده لم يبحث قالوا لان قصده ونيته إنما
 هو ان كان المال قد ذهب فأنت التي أخذته فتأمل كيف جعلوا القصد والنية في
 حقوة الشرط وهذا هو محض الفقه * (ونظير) هذا ما لو دعي الى طعام فظنه
 حراما فخلف لا أطعمه ثم ظهر انه حلال لا شبهة فيه فانه لا يبحث بأكله
 لان يمينه إنما تعلقت به ان كان حراما وذلك قصده * ومثله لو مر به
 رجل فسلم عليه فخلف لا يرد عليه السلام لظنه انه مبتدع أو ظالم أو فاجر
 فظهر انه غير ذلك الذي ظنه لم يبحث بالرد عليه . ومثله لو قدمت له دابة
 ليركبها فظنها قطوفا أو جروحا أو متعسرة الركوب فخلف لا يركبها فظهرت له بخلاف
 ذلك لم يبحث بركوبها ، (وقال ابو القاسم) الخرق في مختصره ويرجع في
 الايمان الى النية فان لم ينو شيئا رجع الى سبب اليمين وما هيجهما. وقال أصحاب
 الامام أحمد اذا دعي الى غداء فخلف ان لا يتغدى أو قيل له اقعد فخلف ان لا يقعد
 اختصت يمينه بذلك الغداء وبالقعود في ذلك الوقت لان عاقلا لا يقصد ان
 لا يتغدى ابداً ولا يقعد أبداً (ثم قال) صاحب المغنى ان كان له نية فيمينه على
 مانوى وان لم تكن له نية فكلام احمد يقتضي روايتين (احدهما) ان اليمين
 محمولة على العموم لان احمد سئل عن رجل حلف أن لا يدخل بلدا لظلم زاه فيه
 فزال الظلم قال احمد النذر يوفى به يعني لا يدخله: ووجه ذلك أن لفظ الشارع اذا
 كان عاما اسيب خاص وجب الأخذ بعموم اللفظ دون خصوص السبب

كذلك يمين الحالف . ونازعه في ذلك شيخنا فقال انما منعه أحمد من دخول
البلد بعد زوال الظلم لانه نذر لله ألا يدخلها وأكد نذره باليمين والنذر قرينة
فقد نذر التقرب الى الله بهجران ذلك البلد فلزمه الوفاء بما نذره . هذا هو الذي
فيه الامام احمد وأجاب به السائل حيث قال النذريون به ولهذا منع النبي
ﷺ المهاجرين من الإقامة بمكة بعد قضاء نسكهم فوق ثلاثة أيام لانهم تركوا
ديارهم لله فلم يكن لهم العود فيها وان زال السبب الذي تركوها لاجله وذلك
نظير مسألة ترك البلد للظلم والفواحش التي فيه اذا نذره الناذر فهذا سر جوابه
والا فمذهبه الذي عليه نصوصه وأصوله اعتبار النية والسبب في اليمين وحمل كلام
الحالف على ذلك وهذا في نصوصه أكثر من أن يذكر فليُنظر فيها : (وأما)
مذهب اصحاب أبي حنيفة فقال في كتاب الذخائر في كتاب الايمان الفصل السادس
في تقييد الايمان المطلقة بالدلالة اذا أرادت المرأة الخروج من الدار فقال الزوج
ان خرجت من الدار فأنت طالق فجلست ساعة ثم خرجت لا تطلق (وكذلك) لو
أراد رجل ان يضربه فخلف آخر ان لا يضربه فهذا على تلك الضربة حتى لو مكث ساعة
ثم ضربه لا يحنث ويسمى هذا يمين الفور . وهذا لان الخرجة التي قصد والضربة
التي قصد هي المقصودة بالمنع منها عرفا وعادة فيتعين ذلك بالعرف والعادة . واذا
دخل الرجل على الرجل فقال تعال تغد معي فقال والله لا أتغدي فذهب الى بيته وتغدي
مع أهله لا يحنث وكذلك اذا قال الرجل لغيره كل مع فلان فقال والله لا آكل
ثم ذكر تقرير ذلك بأنه جواب لقول الأمر له والجواب كالمعاد في السؤال فانه
يتضمن ما فيه قال وايس كابتداء اليمين لان كلامه لم يخرج جوابا لتقييد بل خرج
ابتداء وهو مطلق عن القيد فيصرف الى كل غداء . قال واذا قال لغيره كلم لي زيدا
اليوم في كذا فقال والله لا أكلمه فهذا يختص باليوم لانه خرج جوابا عن الكلام السابق
وعلى هذا اذا قال إيتني اليوم فقال امرأته طالق ان أتاك وقد صرح أصحاب أبي حنيفة
بأن النية تعمل في اللفظ لتعين ما احتمله اللفظ فاذا تعين باللفظ ولم يكن اللفظ محتملا له

نوى لم تؤثر النية فيه فانه حينئذ يكون الاعتبار بمجرد النية ومجرد النية لا أثر لها في اثبات الحكم فاذا احتملها اللفظ فعينت بعض محتملاته أثرت حينئذ. قالوا ولهذا لو قال ان لبست ثوبا أو أكلت طعاما أو شربت شرابا أو كلمت امرأة فامرأته طالق ونوى ثوبا أو طعاما أو شرابا أو امرأة معينادين فيما بينه وبين الله وقبلت نيته بغير خلاف، ولو حذف المفعول واقتصر على الفعل فكذلك عند أبي يوسف في رواية عنه والخصاف وهو قول الشافعي وأحمد ومالك * (والمقصود) أن النية تؤثر في اليمين تخصيصا وتعميما وإطلاقا وتقييدا والسبب يقوم مقامها عند عدمها ويدل عليها فيؤثر ما يؤثره وهذا هو الذي يتعين الافتاء به ولا يحمل الناس على ما يقطع آهم لم يريدوه بإيمانهم فكيف اذا علم قطعا أنهم أرادوا خلافه والله أعلم. والتعليل يجري مجرى الشرط فاذا قال أنت طالق لاجل خروجك من الدار فإن انها لم تخرج لم تطلق قطعا صرح به صاحب الارشاد فقا وان قال أنت طالق أن دخلت الدار بنصب الالف والخالف من أهل اللسان ولم يتقدم لها دخول قبل اليمين بحال لم تطلق ولم يذكر فيه خلافا وقد قال الاصحاب وغيرهم أنه اذا قال أنت طالق وقال أردت الشرط دين فكذلك اذا قال لاجل كلامك زيدا او خروجك من داري بغير اذني فانه يدين ثم ان تبين انها لم تفعل لم يقع الطلاق ومن أفي بغير هذا فقد وهم على المذهب والله أعلم *

فصل

(المخرج الحادي عشر) خلع اليمين عند من يجوز كاصحاب الشافعي وغيرهم وهذا وان كان غير جائز على قول أهل المدينة وقول الامام احمد وأصحابه كلهم فاذا دعت الحاجة اليه أو الى التحليل كان أولى من التحليل من وجوه عديدة (أحدها) ان الله تعالى شرع الخلع رفعا لمفسدة المشاقة الواقعة بين الزوجين وتخلص كل منهما من صاحبه فاذا شرع الخلع رفعا لهذه المفسدة التي هي بالنسبة الى

مفسدة التحليل كتفلة في بحر فتسويغه لدفع مفسدة التحليل أولى (يوضحه الوجه الثاني) أن الخيل المحرمة إنما منع منها لما يتضمنها من الفساد الذي اشتملت عليه تلك المحرمات التي يتحيل عليها بهذه الخيل، وأما حياة ترفع مفسدة هي من أعظم المفاسد فإن الشارع لا يحرّمها (يوضحه الوجه الثالث) أن هذه الحيلة تتضمن مصلحة بقاء النكاح المطلوب للشارع بقاؤه ودفع مفسدة التحليل التي بالغ الشارع كل المبالغة في دفعه والمنع منه وأمن أصحابه فحيلة تحصل المصلحة المطلوب إيجادها وتدفع المفسدة المطلوب إعدامها لا يكون ممنوعاً منها (الوجه الرابع) أن ما حرّمه الشارع فإنما حرّمه لما يتضمنه من المفسدة الخالصة أو الراجعة، فإذا كانت مصلحة خالصة أو راجعة لم يحرمه البتة وهذا الخلع مصلحة أرجح من مفسدته: (الوجه الخامس) أن غاية ما في هذا الخلع اتفاق الزوجين ورضاها بفسخ النكاح بغير شقاق واقع بينهما وإذا وقع الخلع من غير شقاق صح وكان غايته الكراهية لما فيه من مفسدة المفارقة وهذا الخلع أريد به لم يثبت النكاح بخصول عقد بعده يتمكن الزوجان فيه من المعاشرة بالمعروف وبدونه لا يتمكنان من ذلك بل إما خراب البيت وفراق الأهل وإما التعرض للعنة من لا يقوم لعنته شيء وأما التزام ما حلف عليه وإن كان فيه فساد دنياء وأخراه كما إذا حلف ليقتلن ولده اليوم أو يشربن هذا الخمر أو ليطأن هذا الفرج الحرام أو حلف أنه لا يأكل ولا يشرب ولا يستظل بسقف ولا يعطى فلانا حقه ونحو ذلك فإذا دار الأمر بين مفسدة التزام المحلوف عليه أو مفسدة الطلاق وخراب البيت وشتات التمثل أو مفسدة التزام لعنة الله بارتكاب التحليل وبين ارتكاب الخلع المخلص من ذلك جميعه لم يخف على العاقل أي ذلك أولى: (الوجه السادس) أنهما لو اتفقا على أن يطلقها من غير شقاق بينهما بل ليأخذ غيرها لم يمنع من ذلك فإذا اتفقا على الخلع ليكون سبباً إلى دوام اتصالهما كان أولى وأحرى (يوضحه الوجه السابع) أن الخلع ان قيل أنه طلاق فقد اتفقا على الطلاق بعوض لمصلحة

لحما في ذلك فما الذي يحرمه ؟ وان قيل إنه فسخ فلا ريب أن النكاح من العقود باللازمة والعقد اللازم اذا اتفق المتعاقدان علي فسخه ورفع لم يمنع من ذلك الا أن يكون العقد حقا لله والنكاح محض حقهما فلا يمنع من الاتفاق علي فسخه .
 (الوجه الثامن) أن الآية اقتضت جواز الخلع اذا خاف الزوجان ألا يقيما حدود الله فكان الخلع طريقا الي تمكينا من اقامة حدود الله وهي حقوقه الواجبة عليهما في النكاح . فاذا كان الخلع مع استقامة الحال طريقا الي تمكينا من اقامة حدوده التي تعطل ولا بد بدون الخلع تعين الخلع حينئذ طريقا الي اقامتها . فان قيل لا يتعين الخلع طريقا بل ههنا طريقان آخران * (أحدهما) مفارقتها .
 (والثاني) عدم الزام الطلاق بالحنث اذا أخرجه مخرج اليمين اما بكفارة أو بدونها كما هي ثلاثة أقوال للساف معروفة صرح بها ابو محمد بن حزم وغيره قيل نعم هذان طريقان ولكن اذا احكم سدهما غاية الاحكام ولم يمكنه سلوك أحدهما .
 واهما سلك ترتب عليه غاية الضرر في دينه ودنياه لم يحرم عليه والحالة هذه سلوك طريق الخلع وتعين في حقه طريقان إما طريق الخلع وإما سلوك طريق أبواب اللعنة وهذه المواضع وأمثالها لا تحتملها الا العقول الواسعة التي لها اشراف علي أسرار الشريعة ومقاصدها وحكمها . وأما عقل لا يتسع لغير تقليد من اتفق له تقليده وترك جميع أقوال أهل العلم لقوله فليس الكلام معه * (الوجه التاسع) أن غاية ما منع المانعون من صحة هذا الخلع أنه حيلة والحيل باطلة ومنازعهم ينازعونهم في كلتي المقدمتين : فيقولون الاعتبار في العقود بصورها دون نياتها ومقاصدها فليس لنا أن نسأل الزوج اذا أراد خلع امرأته ما أردت بالخلع وما السبب الذي حملك عليه هل هو المشاقة أو التخلص من اليمين بل نجري حكم التخلص علي ظاهره ونكمل سرائر الزوجين الي الله * قالوا ولو ظهر لنا قصد الحيلة فالشأن في المقدمة الثانية فليس كل حيلة باطلة محرمة وهل هذا الفصل الطويل الذي نحن فيه الا في أقسام الحيل . والحيلة المحرمة الباطلة هي التي تتضمن

تحليل ما حرّمه الله أو تحريم ما أحله الله أو إسقاط ما أوجبه . وأما حيلة تتضمن
 الخلاص من الآصار والأغلال والتخلص من لعنة الكبير المتعال فأهلا بها من
 حيلة وبامثالها (والله يعلم المنفذ من المصلح) والمقصود تنفيذ أمر الله ورسوله
 بحسب الامكان والله المستعان * (الوجه العاشر) أنه ليس القول بطلان . خلع
 اليمين أولى من القول بلزوم الطلاق للحالف به غير القاصد له . فلهم نحاكمكم الي
 كتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة رضي الله عنهم وقواعد الشريعة المطهرة
 وإذا وقع التحاكم تبين أن القول بعدم لزوم الطلاق للحالف به أقوى أدلة وأصح
 أصولا وأطراد قياسا وأوفق لقواعد الشرع وأنتم معترفون بهذا شئتم أم أبيتم
 فإذا ساغ لكم العدول عنه الى القول المتناقض المخالف للقياس ولما افق به
 الصحابة ولما تقتضيه قواعد الشريعة واصولها فلأن يسوغ لنا العدول عن قواكم
 بطلان خلع اليمين الى ضده تحصيل المصلحة الزوجين ولما لثمت النكاح وتعطيل
 المفسدة التحليل وتخلصا لا مراين مسلمين من لعنة الله ورسوله أولى وأحرى والله اعلم *

فصل

(المخرج الثاني عشر) أخذه بقول من يقول الحلفا بالطلاق من الايمان
 الشرعية التي تدخاها الكفارة وهذا أحد الاقوال في المسئلة حكاه ابو محمد بن
 حزم في كتاب مراتب الاجماع له فقالوا واختلفوا فيمن حلف بشيء غير أسماء
 الله أو بنحر ولده أو هديه أو أجنبي أو بالمصحف أو بالقرآن أو بنذر أخرجه
 مخرج اليمين أو بأنه مخالف لدين المسلمين أو بطلاق أو بظهار أو تحريم شيء من
 ماله ثم ذكر صوراً أخر ثم قال فاختلّفوا في جميع هذه الأمور افيها
 كفارة أم لا ثم قال واختلفوا في اليمين بالطلاق أهو طلاق فيلزم أم
 هو يمين فلا يلزم حكي في كونه طلاقاً لازماً أو يميناً لا يلزم طلاقاً قوانين
 وحكي قبل ذلك هل فيه كفارة أم لا على قوانين واختار هو ألا يلزم ولا كفارة فيه

وهذا اختيار شيخنا أبي محمد ابن تيمية أخى شيخ الاسلام : (قال شيخ الاسلام) والقول بأنه يمين مكفرة هو مقتضى القول عن الصحابة فى الحلف بالعتق بل بطريق الاول فانهم اذا أفتوا من قال ان لم أفعل كذا فكل مملوك لى حر بأنه يمين تكفر فالخائف بالطلاق أولى . قال وقد علق القول به أبو ثور فقال ان لم تجمع الامة على لزومه فهو يمين تكفر وقد تبين ان الامة لم تجمع على لزومه وحكام شيخ الاسلام عن جماعة من العلماء الذين سمتهم وشرفت نفوسهم فارتفعت عن حضيض التقليد المحض الى أوج النظر والاستدلال . ولم يكن مع خصومه ما يردون به عليه أقوى من الشكاية الى السلطان فلم يكن له برد هذه الحججة قبل . وأما ما سواها فبين فساد جميع حججهم وتقضها أبلغ نقض وصنف فى المسئلة ما بين مطول ومتوسط ومختصر ما يقارب ألفى ورقة . وبلغت الوجوه التى استدلت بها عليها من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والقياس وقواعد إمامه خاصة وغيره من الأئمة زهاء أربعين دليلا . وصار الى ربه وهو مقيم عليها داع اليها مباهل لمازعيه باذل نفسه وعرضه وأوقاته لمستفتيه . فكان يقضى فى الساعة الواحدة فيها بقلمه ولسانه أكثر من أربعين فتيا . فعطلت لفتاواه مصانع التحليل وهدمت صوامعه وبيعه وكسدت سوقه . وتفشعت سحائب اللعنة عن المحللين والمحلل لهم من المطابقين . وقامت سوق الاستدلال بالكتاب والسنة والآثار السلفية . وانتشرت مذاهب الصحابة والتابعين وغيرهم من أئمة الاسلام للطالبيين . وخرج من حبس تقليد المذهب المعين به من كرمت عليه نفسه من المتبصرين . فقامت قيامة أعدائه وحساده ومن لا يتجاوز ذكر أكثرهم باب داره أو محلته . وهجنوا ما ذهب اليه بحسب المستحيين لهم غاية الترهجين . فمن استخفوه من الطعام واشباه الانعام قالوا هذا قد رفع الطلاق بين المسلمين . وكثر أولاد الزنا فى العالمين . ومن صادفوا عنده مسكة عقل واب قالوا هذا قد أبطل الطلاق المعلق بالشرط . وقالوا لمن تعلقوا به من الملوك والولاة هذا قد حل بيعة السلطان من أعناق الخالفين . ونسوا

أنهم هم الذين حلوها بخلع اليمين. وأما هو فصرح في كتبه أن أيمان الخالفين لا تغير شرائع الدين. فلا يحل لمسلم حل بيعة السلطان بفتوي أحد من المفتين ومن أفتي بذلك كان من الكاذبين المقترين على شريعة أحكم الحاكمين. ولعمرك الله لقدمني من هذا بما مني به من سلف من الأئمة المرضيين. فما أشبه الليلة بالبارحة للناظرين. فهذا مالك بن أنس توصل أعداؤه إلى ضربه بأن قالوا للسلطان إنه يحل عليك إيمان البيعة بفتواه إن يمين المسكره لا تعتقد وهم يحلفون مكرهين غير طائعين. فمنعه السلطان فلم يمتنع لما أخذه الله من الميثاق علي من آتاه الله علما أن يبينه للمسترشدين (ثم تلاه) على أثره محمد بن إدريس الشافعي فوشى به أعداؤه إلى الرشيد أنه يحل إيمان البيعة بفتواه أن اليمين بالطلاق قبل النكاح لا تعتقد ولا تطلق إن تزوجها الخالف وكانوا يحلفونهم في جملة الأيمان وإن كل امرأة تزوجها فهي طالق (وتلاهما) على أثرهما شيخ الإسلام فقال حساده هذا ينقض عليكم إيمان البيعة فما فت ذلك في عضد أئمة الإسلام ولا ثنى عزوماتهم في الله وهمهم ولا صدم ذلك عما أوجب الله عليهم اعتقاده والعمل به من الحق الذي أدام إليه اجتهادهم بل مضوا لسبيلهم وصارت أقوالهم أعلاما يهتدى بها المهتدون بتحقيقا لقوله تعالى (وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما عبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) *

فصل

ومن له اطلاع وخبرة وعناية بأقوال العلماء يعلم أنه لم يزل في الإسلام من عصر الصحابة من يفتي في هذه المسألة بعدم اللزوم وإلى الآن (فأما الصحابة) فقد ذكرنا فتاواهم في الخالف بالعتق بعدم اللزوم وأن الطلاق أولى منه وذكرنا فتوي علي بن أبي طالب كرم الله وجهه بعدم لزوم اليمين بالطلاق وأنه لا يخالف له من الصحابة (وأما التابعون) فذكرنا فتوي طاوس بأصح اسناد عنه وهو من أجل التابعين وأفتى عكرمة وهو من أغزر أصحاب ابن عباس علما على ما أفتى به

طاوس سواء قال سنيد بن داود في تفسيره المشهور في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر) حدثنا اسماعيل بن ابراهيم عن سليمان التيمي عن أبي مجلز في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان فإنه يأمر بالفحشاء والمنكر) قال النذير في المعاصي * حدثنا عباد بن عباد المهلب عن عاصم الاحول عن عكرمة في رجل قال لغلामه إن لم أجلك مائة سوط فامرأته طالق قال لا يجلد غلامه ولا تطلق امرأته هذا من خطوات الشيطان * وأما من بعد التابعين فقد حكى المعتنون بمذاهب العلماء كابى محمد بن حزم وغيره ثلاثة أقوال في ذلك للعلماء وأهل الظاهر لم يزالوا متوافرين على عدم لزوم الطلاق للحالف به ولم يزل منهم الأئمة والفقهاء والمصنفون والمقلدون لهم وعندنا بامانيد صحيحة لا مطعن فيها عن جماعة من أهل العلم الذين هم أهل في عصرنا وقبله أنهم كانوا يفتون بها أحيانا فاخبرني صاحبنا الصادق محمد بن شهبان قال أخبرني شيخنا الذي قرأت عليه القرآن وكان من أصدق الناس الشيخ محمد بن المحلى قال أخبرني شيخنا الامام خطيب جامع دمشق عز الدين الفاروقى قال كان والدي يرى هذه المسألة ويفتى بها ببغداد: وأما أهل المغرب فتواتر عنى يعتنى بالحديث ومذاهب السلف منهم انه كان يفتى بها وأودى بعضهم على ذلك وضرب وقد ذكرنا فتوى القفال في قوله الطلاق يلزمنى انه لا يقع به طلاق وان نواه. وذكرنا فتاوى أصحاب أبي حنيفة في ذلك وحكايتهم اياه عن الامام نصا وذكرنا فتوى أشهب من المالكية فيمن قال لامرأته ان خرجت من دارى أو كلمت فلانا ونحو ذلك نأنت طالق ففعلت لم تطلق ولا يختلف عالمان متحليان بالانصاف ان اختيارات شيخ الاسلام لا تنقاصر عن اختيارات ابن عقيل وأبي الخطاب بل وشيخهما أبي يعلى. فاذا كانت اختيارات هؤلاء وأمثالهم وجوها يفتى بها في الاسلام ويحكم بها الحكام فلاختيارات شيخ الاسلام اسوة بها ان لم ترجح عليها والله المستعان وعليه التكلان *

فصل

في جواز الفتوي بالآثار السلفية والفتاوي الصحابية وانها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم وأن قربها الى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وان فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين وهم جبراء. وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب. وهذا حكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد فرد من المسائل كما أن عصر التابعين وان كان أفضل من عصر تابعيهم فاعماهم بحسب الجنس لا بحسب كل شخص شخص. ولكن المفضلون في العصر المتقدم أكثر من المفضلين في العصر المتأخر وهكذا الصواب في أقوالهم أكثر من الصواب في أقوال من بعدهم. فان التفاوت بين علوم المتقدمين والمتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين واعماله لا يسع المفتي والمحكم عند الله ان يفتي ويحكم بقول فلان وفلان من المتأخرين من مقلدي الأئمة ويأخذ برأيه وترجيحه ويترك الفتوي والحكم بقول البخاري واسحاق بن راهويه وعلي ابن المديني ومحمد بن نصر المروزي وأمثالهم بل يترك قول ابن المبارك والاوزاعي وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحامد بن زيد وحامد بن سلمة وأمثالهم بل لا يلتفت الى قول ابن أبي ذئب والزهري والليث بن سعد وأمثالهم. بل لا يعد قول سعيد بن المسيب والحسن والقاسم وسالم وعطاء وطاوس وجابر بن زيد وشريح وأبي وائل وجعفر بن محمد واضرابهم مما يسوغ الأخذ به بل يرى تقديم قول المتأخرين من أتباع من قلده علي فتوي أبي بكر الصديق وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبادة بن الصامت وأبي موسى الأشعري واضرابهم فلا يدرى ماعذره غدا عند الله اذا سوي بين اقوال اولئك

وفتاويهم وأقوال هؤلاء وفتاويهم فكيف اذا رجحها عليها فكيف اذا عين الاخذ
 بها حكما وإفتاء ومنع الاخذ بقول الصحابة واستجاز عقوبة من خالف المتأخرين
 لها وشهد عليه بالبدعة والضلالة ومخالفة اهل العلم وانه يكيد الاسلام . تالله لقد
 أخذ بالمثل المشهور (رمتني بدائها وانسلت) وسمى وراثته الرسول باسمه هو وكسبهم
 اثوابه وربما هم بدائه . وكثير من هؤلاء يصرخ ويصيح ويقول ويعلم انه يجب على
 الامة كلهم الاخذ بقول من قلده ديننا ولا يجوز الاخذ بقول ابي بكر وعمر وعثمان
 وعلى وغيرهم من الصحابة . وهذا كلام من أخذ به وتقلده ولا والله ما تولى ويجزيه
 عليه يوم القيمة الجزاء الأوفى . والذي ندين الله به ضد هذا القول والرد عليه
 . (فنقول) اذا قال الصحابي قولا فاما أن يخالفه صحابي آخر اولا يخالفه فان
 خالفه مثله لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر . وان خالفه أعلم منه كما اذا خالف
 الخلفاء الراشدون أو بعضهم غيرهم من الصحابة في حكم فهل يكون الشق الذي
 فيه الخلفاء الراشدون أو بعضهم حجة على الآخرين . فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن
 الامام أحمد والصحيح أن الشق الذي فيه الخلفاء أو بعضهم أرجح وأولى ان يؤخذ به من
 الشق الآخر فان كان الاربعة في شق فلا شك أنه الصواب وان كان أكثرهم في شق
 فالصواب فيه أغلب وان كانوا اثنين واثنين فشق أبو بكر وعمر أقرب الى الصواب . فان
 اختلف أبو بكر وعمر فالصواب مم أبي بكر . وهذه جملة لا يعرف تفصيلها الا من له خبرة
 واطلاع على ما اختلف فيه الصحابة وعلي الراجح من اقوالهم . ويكفي في ذلك معرفة
 رجحان قول الصديق في الجد والاخوة وكون الطلاق الثلاث بفم واحد مرة واحدة
 وان تلفظ فيه بالثلاث وجواز بيع أمهات الاولاد . واذا نظر العالم المنصف في ادلة
 هذه المسائل من الجانبين تبين له ان جانب الصديق أرجح وقد تقدم بعض
 ذلك في مسألة الجد والطلاق الثلاث بفم واحد ولا يحفظ للصديق خلاف نص
 واحد ابدا ولا يحفظ له فتوي ولا حكم مأخذها ضعيف ابدا وهو تحقيق لكون
 خلافته خلافة نبوة *

فصل

وان لم يخالف الصحابي صحابيا آخر فاما ان يشتهر قوله في الصحابة اولا يشتهر . فان اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء انه اجماع وحجة وقالت طائفة منهم هو حجة وليس باجماع: وقالت شرذمة من المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرين لا يكون اجماعا ولا حجة وان لم يشتهر قوله او لم يعلم هل اشتهر أم لا فاختلف الناس هل يكون حجة أم لا فالذي عليه جمهور الامة أنه حجة هذا قول جمهور الحنفية صرح به محمد بن الحسن وذكر عن ابي حنيفة نصا وهو مذهب مالك واصحابه وتصرفه في موطنه دليل عليه وهو قول اسحق ابن راهويه وابي عبيد وهو منصوص الامام احمد في غير موضع عنه واختيار جمهور اصحابه وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد أما القديم فاصحابه مقرون به وأما الجديد فكثير منهم يحكي عنه فيه انه ليس بحجة . وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جدا فانه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد ان قول الصحابي ليس بحجة : وغاية ما يتعلق به من نقل ذلك أنه يحكي أقوالا للصحابة في الجديد ثم يخالفها ولو كانت عنده حجة لم يخالفها وهذا تعلق ضعيف جدا فان مخالفة المجتهد الدليل المعين لما هو أقوى في نظره منه لا يدل على أنه لا يراه دليلا من حيث الجملة بل خالف دليلا لدليل أرجح عنده منه وقد تعلق بعضهم بأنه يراه في الجديد اذا ذكر أقوال الصحابة موافقا لها لا يعتمد عليها وحدها كما يفعل بالنصوص بل يعضدها بضروب من الاقيسة فهو تارة يذكرها ويصرح بخلافها . وتارة يوافقها . ولا يعتمد عليها بل يعضدها بدليل آخر: وهذا أيضا تعلق أضعف من الذي قبله فان تضافر الأدلة وتعاضدها وتناسرها من عادة أهل العلم قديما وحديثا . ولا يدل ذكرهم دليلا ثانيا وثالثا على أن ما ذكره قبله ليس بدليل وقد صرح الشافعي في الجديد من رواية الربيع عنه بأن قول الصحابة حجة يجب المصير اليه فقال المحدثات من الامور ضربان * (أحدهما) ما أحدث يخالف كتابا أو سنة أو اجماعا أو أثرا . فهذه البدعة الضلالة . والربيع انما أخذ عنه بمصر وقد جعل مخالفة الأثر الذي ليس

بكتاب ولا سنة ولا اجماع ضلالة وهذا فوق كونه حجة: وقال البيهقي في كتاب مدخل السنن له باب ذكر أقاويل الصحابة اذا تفرقوا قال الشافعي أقاويل الصحابة اذا تفرقوا فيها نصير الي ما وافق الكتاب والسنة أو الاجماع اذا كان أصح في القياس واذا قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلاف صرت الى اتباع قوله اذا لم أجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا ولا شيئا في معناه يحكم له بحكمه أو وجد معه قياس. قال البيهقي وقال في كتاب اختلافه مع مالك ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر على من سمعه مقطوع الا باتيانه فان لم يكن ذلك صرنا الى أقاويل الصحابة أو واحد منهم ثم كان قول الائمة أبي بكر وعمر وعثمان اذا صرنا الى التقليد أحب الينا وذلك اذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة فنتبع القول الذي معه الدلالة. لان قول الامام مشهور بأنه يلزم الناس ومن لزم قوله الناس كان اشهر ممن يفتي الرجل او نفر وقد يأخذ بفتياه ويدعها واكثر المفتين يفتون الخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا يعتنى العامة بما قالوا عنايتهم بما قال الامام: وقد وجدنا الائمة ينتدبون فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة فيما أراد وان يقولوا فيه ويقولون فيخبرون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر ولا يستنكفون عن ان يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم فاذا لم يوجد عن الائمة فاصحاب رسول الله ﷺ في الدين في موضع الامانة أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم. قال الشافعي رضي الله عنه والعلم طبقات (الاولى) الكتاب والسنة (الثانية) الاجماع فيما ليس كتابا ولا سنة (الثالثة) ان يقول صحابي فلا يعلم له مخالف من الصحابة (الرابعة) اختلاف الصحابة (الخامسة) القياس هذا كله كلامه في الجديد: قال البيهقي بعد ان ذكر هذا وفي الرسالة القديمة للشافعي بعد ذكر الصحابة وتعظيمهم قال وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم، وآراؤهم لنا أحمد وأولي من رأينا ومن ادركنا ممن يرضي او حكى لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا فيه

سنة إلى قولهم أن اجتمعوا أو قول بعضهم أن تفرقوا: وكذا نقول ولم نخرج من أقوالهم كلهم. قال وإذا قال الرجلان منهم في شيء قواين نظرت فإن كان قول أحدهما أشبه بالكتاب والسنة أخذت به لأن معه شيئاً قوياً. فإن لم يكن على واحد من القولين دلالة بما وصفت كان قول الأئمة أبي بكر وعمر وعثمان أرجح عندنا من واحد لو خالفهم غير أنهم قال البيهقي وقال في موضع آخر فإن لم يكن على القول دلالة من كتاب ولا سنة كان قول أبي بكر وعمر وعثمان أحب إلى من قول غيرهم: فإن اختلفوا صرنا إلى القول الذي عليه دلالة وقلمنا يخلو اختلافهم من ذلك. وإن اختلفوا بلا دلالة نظرنا إلى الأكثر فإن تكافؤوا نظرنا أحسن أقوالهم مخرجاً عندنا. وإن وجدنا المفتين في زماننا أو قبله إجماعاً في شيء تبعناه. فإذا نزلت نازلة لم نجد فيها واحداً من هذه الأمور فليس إلا اجتهد الرأي فهذا كلام الشافعي رحمه الله ورضي عنه بنصه. ونحن نشهد بالله أنه لم يرجع عنه بل كلامه في الجديد مطابق لهذا موافق له كما تقدم ذكر لفظه. وقد قال في الجديد في قتل الراهب أنه القياس عنده ولكن أتركه لقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقد أخبرنا أنه ترك القياس الذي هو دليل عنده لقول صاحب فكيف يترك موجب الدليل لغير دليل؟ وقال في الضلع بعير قاته تقليداً لعمر: وقال في موضع آخر قلته تقليداً لعثمان وقال في الفرائض هذا مذهب تلقيناء عن زيد: ولا تستوحش من لفظة التقليد في كلامه وتظن أنها تنفي كون قوله حجة بناء على ما تلقينته من اصطلاح المتأخرين أن التقليد قبول قول الغير بغير حجة فهذا اصطلاح حادث. وقد صرح الشافعي في موضع من كلامه بتقليد خبر الواحد فقال قلت هذا تقليداً للخبر. وأئمة الإسلام: كلهم على قبول قول الصحابي قال نعيم بن حماد ثنا ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول إذا جاء عن النبي ﷺ فعلي الرأس والعين وإذا جاء عن الصحابة نختار من قولهم وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم. وذهب بعض المتأخرين من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة وأكثر المتكلمين إلى أنه ليس بحجة وذهب

بعض الفقهاء الى أنه ان خالف القياس فهو حجة والا فلا قالوا لانه اذا خالف القياس لم يكن الا عن توقيف وعلى هذا فهو حجة وان خالفه صحابي آخر، والذين قالوا ليس بحجة قالوا لان الصحابي مجتهد من المجتهدين يجوز عليه الخطأ فلا يجب تقليده ولا يكون قوله حجة كسائر المجتهدين، ولان الادلة الدالة على بطلان التقليد تعم تقليد الصحابة ومن دونهم، ولان التابعي اذا أدرك عصر الصحابة اعتد بخلافه عند أكثر الناس فكيف يكون قول الواحد حجة عليه؟ ولان الادلة قد انحصرت في الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستصحاب. وقول الصحابي ليس واحدا منها. ولان امتيازه بكونه أفضل وأعلم وأتقى لا يوجب وجوب اتباعه علي مجتهد آخر من علماء التابعين بالنسبة الى من بعدهم فنقول الكلام في مقامين * (أحدهما) في الادلة الدالة على وجوب اتباع الصحابة (الثاني) في الجواب عن شبه النفاة تأما الاول فمن وجوه (أحدها) ما احتج به مالك وهو قوله تعالى (والسابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الانهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم) فوجه الدلالة ان الله تعالى أثنى على من اتبعهم فاذا قالوا قولاً فاتبعهم متبع عليه قبل ان يعرف صحته فهو متبع لهم. فيجب ان يكون محموداً على ذلك وأن يستحق الرضوان. ولو كان اتباعهم تقليداً محضاً كتقايد بعض المفتين لم يستحق من اتبعهم الرضوان الا ان يكون عامياً فاما العلماء المجتهدون فلا يجوز لهم اتباعهم حينئذ (فان قيل) اتباعهم هو ان يقول ما قالوا بالدليل وهو سلوك سبيل الاجتهاد. لانهم انما قالوا بالاجتهاد: والدليل عليه قوله (باحسان) ومن قلدهم لم يتبعهم باحسان لانه لو كان مطلق الاتباع محموداً لم يفرق بين الاتباع باحسان أو بغير احسان وايضا فيجوز ان يراد به اتباعهم في أصول الدين وقوله باحسان أى بالتزام الفرائض واجتهاب المحارم ويكون المقصود ان السابقين قد وجب لهم الرضوان وان اساءوا لقوله

عليه السلام « وما يدريك ان الله قد اطاع على اهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم » وأيضا فالثناء على من اتبعهم كلهم وذلك اتباعهم فيما اجمعوا عليه. وأيضا فالثناء على من اتبعهم لا يقتضي وجوبه وانما يدل على جواز تقليدهم وذلك دليل على جواز تقليد العالم كما هو مذهب طائفة من العلماء أو تقليدا لأعلم كقول طائفة أخرى . أما الدليل على وجوب اتباعهم فليس في الآية ما يقتضيه (فالجواب) من وجوه (أحدها) ان الاتباع لا يستلزم الاجتهاد لوجوه (أحدها) ان الاتباع المأمور به في القرآن كقوله (فاتبعوني يحببكم الله - واتبعوه لعلمكم تهتدون - ويتبع غير سبيل المؤمنين) ونحوه لا يتوقف على الاستدلال على صحة القول مع الاستغناء عن القائل (الثاني) انه لو كان المراد اتباعهم في الاستدلال والاجتهاد لم يكن فرق بين السابقين وبين جميع الخلائق لان اتباع موجب الدليل يجب أن يتبع فيه كل أحد فمن قال قولا بدليل صحيح وجب موافقته فيه (الثالث) انه اما ان تجوز مخالفتهم في قولهم بعد الاستدلال او لا تجوز. فان لم تجز فهو المطلوب وان جازت مخالفتهم فقد خولفوا في خصوص الحكم واتبعوا في احسن الاستدلال فليس جعل من فعل ذلك متبعا لموافقتهم في الاستدلال باولى من جعله مخالفا لمخالفته في عين الحكم (الرابع) أن من خالفهم في الحكم الذي أفتوا به لا يكون متبعاهم أصلا بدليل أن من خالف مجتهدا من المجتهدين في مسألة بعد اجتهاده لا يصح أن يقال اتبعه ، وان اطلق ذلك فلا بد من تقييده بأن يقال اتبعه في الاستدلال أو الاجتهاد (الخامس) ان الاتباع افعال من اتبع وكون الانسان تابعا لغيره نوع افتقار اليه ومشى خلفه ، وكل واحد من المجتهدين المستدلين ليس تبعه للآخر ولا مفتقرا اليه بمجرد ذلك حتي يستشعر موافقته والانقياد له . ولهذا لا يصح أن يقال لمن وافق رجلا في اجتهاده أو فتواه اتفاقا انه متبع له (السادس) ان الآية قصد بها مدح السابقين والثناء عليهم وبيان استحقاتهم ان يكونوا أثمة متبوعين وبتقدير الا يكون قولهم موجبا للموافقة ولا مانعا من المخالفة بل انما يتبع القياس مثلا لا يكون لهم هذا المنصب ولا يستحقون هذا المدح والثناء

(السابع) ان من خالفهم في خصوص الحكم فلم يتبعهم في ذلك الحكم ولا فيما استدلوا به على ذلك الحكم فلا يكون متبعا لهم بمجرد مشاركتهم في صفة عامة هو مطلق الاستدلال والاجتهاد لا سيما وتلك الصفة العامة لا اختصاص لها به لان ما ينفي الاتباع أخص مما يثبت. واذا وجد الفارق الأخص والجامع العام وكلاهما مؤثر كان التفريق رعاية للفارق أولى من الجمع رعاية للجامع : وأما قوله (باحسان) فليس المراد به أن يجتهدوا وفق أو خالف لانه اذا خالف لم يتبعهم فضلا عن أن يكون باحسان . ولان مطلق الاجتهاد ليس فيه اتباع لهم لكن الاتباع لهم اسم يدخل فيه كل من وافقهم في الاعتقاد والقول. فلا بد مع ذلك ان يكون المتبع محسنا باداء الفرائض واجتناب المحارم لئلا يقع الاعتراض بمجرد الموافقة قولاً وأيضاً فلا بد أن يحسن المتبع لهم القول فيهم ولا يقدر فيهم اشتراط الله ذلك لعلمه بان سيكون أقوام ينالون منهم. وهذا مثل قوله تعالى بعد أن ذكر المهاجرين هو الانصار (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالآيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا) وأما تخصيص اتباعهم بأصول الدين دون فروعه فلا يصح لان الاتباع عام ولان من اتبعهم في أصول الدين فقط لو كان متبعاً لهم على الإطلاق لكان متبعين للمؤمنين من أهل الكتاب ولم يكن فرق بين اتباع السابقين من هذه الأمة وغيرها. وأيضاً فانه اذا قيل فلان يتبع فلانا واتباع فلانا وأنا متبع فلانا ولم يقيد ذلك بقريظة لفظية ولا حالية فانه يقتضي اتباعه في كل الامور التي يتأتى فيها الاتباع. لان من اتبعه في حال وخالفه في أخرى لم يكن وصفه بأنه متبع أولى من وصفه بأنه مخالف. ولان الرضوان حكم يتعلق بانباعهم فيكون الاتباع سبباً له لان الحكم المعلق بما هو مشتق يقتضي ان ما منه الاشتقاق سبب : واذا كان اتباعهم سبباً للرضوان اقتضى الحكم في جميع موارد ولا اختصاص للاتباع بحال دون حال ولان الاتباع يوزن بكون الانسان تبعاً لغيره وفرعاً عليه وأصول الدين ليست كذلك ولان الآية تتضمن الثناء عليهم وجعلهم أئمة لمن بعدهم فلو لم يتناول الا اتباعهم في أصول

الذين دون الشرائع لم يكونوا أثمة في ذلك لأن ذلك معلوم مع قطع النظر عن اتباعهم

فصل

وأما قولهم إن الثناء على من اتبعهم كلهم فنقول الآية اقتضت الثناء على من اتبع كل واحد واحد منهم كما أن قوله (والسابقون الأولون والذين اتبعوهم) يقتضي حصول الرضوان لكل واحد من السابقين والذين اتبعوهم في قوله (رضي الله عنهم ورضوا عنه وأجمع لهم جنات تجري) وكذلك في قوله (اتبعوهم) لأنه حكم علق عليه في هذه الآية فقد تناولهم مجتمعين ومنفردين. وأيضا فإن الأصل في الأحكام المتعلقة بأسماء عامة ثبوتها لكل فرد فرد من تلك المسميات كقوله (أقيموا الصلاة) وقوله (لقد رضي الله عن المؤمنين) وقوله تعالى (اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) وأيضا فإن الأحكام المتعلقة على المجموع يؤتى فيها باسم يتناول المجموع دون الأفراد كقوله (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) وقوله (كنتم خير أمة أخرجت للناس) وقوله (ويتبع غير سبيل المؤمنين) فإن لفظ الأمة ولفظ سبيل المؤمنين لا يمكن توزيعه على أفراد الأمة وأفراد المؤمنين بخلاف لفظ السابقين فإنه يتناول كل فرد من السابقين * وأيضا فالآية تعم اتباعهم مجتمعين ومنفردين في كل ممكن فمن اتبع جماعتهم إذا اجتمعوا واتبع آحادهم فيما وجد عنهم مما لم يخالفه فيه غيره منهم فقد صدق عليه أنه اتبع السابقين. أما من خالف بعض السابقين فلا يصح أن يقال اتبع السابقين لوجود مخالفته لبعضهم لا سيما إذا خالف هذا مرة وهذا مرة: وبهذا يظهر الجواب عن اتباعهم إذا اختلفوا: فإن اتباعهم هناك قول بعض تلك الأقوال باجتهاد واستدلال: إذ هم مجتمعون على تسوية كل واحد من الأقوال لمن أدى اجتهاده إليه فقد قصد اتباعهم أيضا. أما إذا قال الرجل قولا ولم يخالفه غيره فلا يعلم أن السابقين سوغوا خلاف ذلك القول * وأيضا فالآية تقتضي اتباعهم مطلقا فلو فرضنا أن الطالب وقف على نص يخالف قول الواحد منهم فقد علمنا أنه لو ظفر بذلك النص لم يعدل عنه: أمة

اذا رأينا رأياً فقد يجوز ان يخالف ذلك الرأي . وأيضاً لو لم يكن اتباعهم الا فيما أجمعوا عليه كلهم لم يحصل اتباعهم الا فيما قد علم انه من دين الاسلام بلاضطرار . لان السابقين الاولين خلق عظيم ولم يعلم انهم اجمعوا الا علي ذلك فيكون هذا الوجه هو الذي قبله وقد تقدم بطلانه اذ الاتباع في ذلك غير مؤثر . وأيضاً فجميع السابقين قد مات منهم أناس في حياة رسول الله ﷺ وحينئذ فلا يحتاج في ذلك الوقت الى اتباعهم للاستغناء عنه بقول رسول الله ﷺ . ثم لو فرضنا أحداً يتبعهم اذ ذاك لكان من السابقين فحاصله أن التابعين لا يمكنهم اتباع جميع السابقين . وأيضاً فان معرفة قول جميع السابقين كالتعذر فكيف يتبعون كلهم في شيء لا يكاد يعلم ، وأيضاً فانهم انما استحقوا منصب الامامة والاقتداء بهم بكونهم هم السابقين وهذه صفة موجودة في كل واحد منهم فوجب أن يكون كل منهم اماماً المتقين كما استوجب الرضوان والجنة *

فصل

وأما قوله ليس فيها ما يوجب اتباعهم فنقول الآية تقتضي الرضوان عن اتباعهم باحسان وقد قام الدليل علي أن القول في الدين بغير علم حرام فلا يكون اتباعهم قولاً بغير علم بل قولاً بعلم وهذا هو المقصود وحينئذ فسواء يسمى تقليداً أو اجتهاداً ، وأيضاً فان كان تقليد العالم للعالم حراماً كما هو قول الشافعية والحنابلة فاتباعهم ليس بتقليد لأنه مرضى . وأن كان تقليدهم جائزاً أو كان تقليدهم مستثنى من التقليد المحرم فلم يقل احدان تقليد العلماء من موجبات الرضوان : فعلم ان تقليدهم خارج عن هذا لان تقليد العالم وان كان جائزاً فتركه الى قول غيره او الى اجتهاد جائز ايضاً بالاتفاق والشيء المباح لا يستحق به الرضوان : (وايضاً) فان رضوان الله غاية المطالب التي لا تنال الا بأفضل الاعمال : ومعلوم ان التقليد الذي يجوز خلافه ليس بأفضل الاعمال بل الاجتهاد افضل منه فعلم ان اتباعهم هو افضل

ما يكون في مسألة اختلفوا فيها هم ومن بعدهم وان اتباعهم دون من بعدهم هو
الموجب لرضوان الله فلا ريب ان رجحان احد القولين يوجب اتباعه وقولهم
ارجح بلا شك ومسائل الاجتهاد لا يتخير الرجل فيها بين القولين: وايضا فان الله
أثنى على الذين اتبعوه هم باحسان والتقليد وظيفة العامة فأما العلماء فاما ان يكون مباحا
لهم أو محرما اذ الاجتهاد افضل منه لهم بغير خلاف او هو واجب عليهم فلو
اريد بانباعهم التقليد الذي يجوز خلافه لكان للعامة في ذلك النصيب الاوفا
وكان حظ علماء الامة من هذه الآية أن يحس الحفظ ومعلوم ان هذا فاسد: وايضا
فالرضوان عن اتباعهم دليل على ان اتباعهم صواب ليس بخطأ فانه لو كان خطأ
لكان غاية صاحبه ان يعنى له عنه فان الخطيئة الي ان يعنى عنه اقرب منه الي
ان يرضى عنه: واذا كان صوابا وجب اتباعه لان خلاف الصواب خطأ والخطأ
يحرم اتباعه اذا علم انه خطأ وقد علم انه خطأ بكون الصواب خلافه: وايضا فاذا
كان اتباعهم موجب الرضوان لم يكن ترك اتباعهم موجب الرضوان لان الجزاء
لا يقتضيه وجود الشيء وضده ولا وجوده وعدمه لانه يبقى عديم الاثر في ذلك
الجزاء واذا كان في المسألة قولان احدهما يوجب الرضوان والاخر لا يوجبه كان الحق
ما يوجبوه وهذا هو المطلوب: وايضا فان طلب رضوان الله واجب لانه اذا لم يوجد رضوانه
فاما سخطه او عفوه والعفو انما يكون مع انعقاد سبب الخطيئة وذلك لا تباح مباشرة
الا بالنص: واذا كان رضوانه انما هو في اتباعهم واتباع رضوانه واجب كان اتباعهم
واجبا: وايضا فانه انما أثني على المتبع بالرضوان ولم يصرح بالوجوب لان ايجاب
الاتباع يدخل فيه الاتباع في الافعال ويقتضي تحريم مخالفتهم مطلقا فيقتضى ذم
الخطيئة وليس كذلك أما الاقوال فلا وجه لمخالفتهم فيها بعد ما ثبت ان فيها رضا
الله تعالى وايضا فان القول اذا ثبت ان فيه رضا الله لم يكن رضا الله في ضده بخلاف
الافعال فقد يكون رضا الله في الافعال المختلفة وفي الفعل والترك بحسب قصد
وحالين اما الاعتقادات والافعال فليست كذلك فاذا ثبت ان في قولهم رضوان

الله تعالى لم يكن الحق والصواب الا هو فوجب اتباعه (فان قيل) السابقون هم الذين صلوا الى القبلتين أو هم أهل بيعة الرضوان ومن قبلهم فما الدليل على اتباع من أسلم بعد ذلك (قيل) اذا ثبت وجوب اتباع أهل بيعة الرضوان فهو اكبر المقصود على أنه لا يقابل بالفرق وكل الصحابة سابق بالنسبة الى من بعدهم *

فصل

(الوجه الثاني) قوله تعالى (اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون) هذا قصه الله سبحانه وتعالى عن صاحب ياسين على سبيل الرضاء بهذه المقالة بالثناء على قائلها والاقرار له عليها ، وكل واحد من الصحابة لم يسألنا اجرا وهم مهتدون بدليل قوله تعالى خطابا لهم (وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون) ولعل من الله واجب: وقوله تعالى (ومنهم من يستمع اليك حتى اذا خرجوا من عندك قالوا للذين اوتوا العلم ما اذا قال آنا اولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم والذين اهتدوا تزداهم هدي وآثامهم تقواهم) وقوله تعالى (والذين قاتلوا في سبيل الله فلن يضل أعمالهم سيهديهم) وقوله تعالى (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) وكل منهم يجادل في سبيل الله وجاهد اما يده أو بلسانه فيكون الله قد هداهم وكل من هداه فهو مهتد فيجب اتباعه بالآية (الوجه الثالث) قوله تعالى (واتبع سبيل من أناب الى) وكل من الصحابة منيب الى الله فيجب اتباع سبيله وأقواله واعتقاداته من اكبر سبيله، والدليل على أنهم منيبون الى الله تعالى أن الله تعالى قد هداهم وقد قال (ويهدي اليه من ينيب) (الوجه الرابع) قوله تعالى (قل هذه سبيلي ادعوا الى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني) فاخبر تعالى أن من اتبع الرسول يدعوا الى الله ومن دعا الى الله على بصيرة وجب اتباعه لقوله تعالى فيما حكاه عن الجن ورضيه (يا قومنا أجيئوا داعي الله

(٨٢ ج ٤)

وآمنوا به) ولأن من دعا إلى الله على بصيرة فقد دعا إلى الحق عالما به والدعاء إلى أحكام الله دعاء إلى الله لأنه دعاء إلى طاعته فيما أمر ونهى ، واذن فالصحابة رضوان الله عليهم قد اتبعوا الرسول ﷺ فيجب اتباعهم إذا دعوا إلى الله ﴿الوجه الخامس﴾ قوله تعالى (قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى) قال ابن عباس في رواية أبي مالك هم أصحاب محمد ﷺ والدايل عليه قوله تعالى (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا) وحقيقة الاصطفاء افتعال من التصفية فيكون قد صفاهم من الأكدار والخطأ من الأكدار فيكونون مصفين منه ولا ينتقض هذا بما إذا اختلفوا لأن الحق لم يعد لهم فلا يكون قول بعضهم كدرا لأن مخالفته الكدر وبيانه يزيل كونه كدرا بخلاف ما إذا قال بعضهم قولا ولم يخالف فيه فلو كان قولا باطلا ولم يرد راد كان حقيقة الكدر وهذا لأن خلاف بعضهم لبعض بمنزلة متابعة النبي ﷺ في بعض أموره فأنها لا تخرجه عن حقيقة الاصطفاء * ﴿الوجه السادس﴾ أن الله تعالى شهد لهم بأنهم أوتوا العلم بقوله (ويرى الدين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق) وقوله (حتى إذا أخرجوا من عندك قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفا) وقوله (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) واللام في العلم ليست للاستغراق وإنما هي للعهد أي للعالم الذي بعث الله به نبيه ﷺ وإذا كانوا قد أوتوا هذا العلم كان اتباعهم واجبا ﴿الوجه السابع﴾ قوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) شهد لهم الله تعالى بأنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، فلو كانت الحادثة في زمانهم لم يفت فيها إلا من أخطأ منهم لم يكن أحد منهم قد أمر فيها بمعروف ولا نهى فيها عن منكر ، إذ الصواب معروف بلا شك والخطأ منكر من بعض الوجوه ولولا ذلك لما صح التمسك بهذه الآية على كون الإجماع حجة ، وإذا كان هذا باطلا علم أن خطأ من يعلم منهم في العلم أنه لم يخالفه غيره ممتنع وذلك يقتضي أن قوله حجة ﴿الوجه الثامن﴾ قوله تعالى

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) قال غير واحد من السلف
 هم أصحاب محمد ﷺ ولا ريب أنهم أئمة الصادقين وكل صادق بعدهم فيهم
 يأتى في صدقه بل حقيقة صدقه اتباعه لهم وكونه معهم، ومعلوم أن من خالفهم في
 شيء وإن وافقهم في غيره لم يكن معهم فيما خالفهم فيه، وحينئذ فيصدق عليه أنه
 ليس معهم فتنتفى عنه المعية المطلقة، وأن ثبت له قسط من المعية فيما وافقهم فيه فلا
 يصدق عليه أنه معهم بهذا القسط وهذا كما نفي الله ورسوله الإيمان المطلق عن
 الزاني والشارب والسارق والمنتهب بحيث لا يستحق اسم المؤمن وإن لم ينتف عنه
 مطلق الاسم الذى يستحق لأجله أن يقال معه شيء من الإيمان، وهذا كما أن
 اسم الفقيه والعالم عند الإطلاق لا يقال لمن معه مسألة أو مسألتان من فقه وعلم
 وإن قيل معه شيء من العلم ففرق بين المعية المطلقة ومطلق المعية ومعلوم أن الأمور
 به الأولى لا الثانى: فإن الله تعالى لم يرد منا أن نكون معهم في شيء من الأشياء
 وأن نحصل من المعية ما يطلق عليه الاسم وهذا غلط عظيم في فهم مراد الرب
 تعالى من أوامره. فإذا أمرنا بالتقوى والبر والصدق والعفة والامر بالمعروف
 والنهى عن المنكر والجهاد ونحو ذلك لم يرد منا أن نأتى من ذلك بأقل ما يطلق
 عليه الاسم وهو مطلق الماهية للأمور بها بحيث نكون ممتثلين لأمره إذا أتينا بذلك
 ونمام تقرير هذا الوجه بما تقدم في تقرير الامر بمتابعتهم سواء * (الوجه التاسع)
 قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون
 الرسول عليكم شهيدا) ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى أخبر أنه جعلهم أمة
 خيارا عدولا هذا حقيقة الوسط فهم خير الامم وأعدلها في أقوالهم وأعمالهم وأراد أنهم
 ونياتهم وبهذا استحقوا أن يكونوا شهداء للرسول على أممهم يوم القيامة والله تعالى
 يقبل شهادتهم عليهم فهم شهداؤه ولهذا نوه بهم ورفع ذكرهم وأثنى عليهم. لانه
 تعالى لما اتخذهم شهداء أعلم خلقه من الملائكة وغيرهم بحال هؤلاء الشهداء وأمر
 ملائكته أن تصلى عليهم وتدعو لهم وتستغفر لهم والشاهد المقبول عند الله هو

الذي يشهد بعلم وصدق فيخبر بالحق مستنداً الى علمه به كما قال تعالى (الا من شهد بالحق وهم يعلمون) فقد يخبر الانسان بالحق انفاً من غير علمه به وقد يعلمه ولا يخبر به فالتشاهد المقبول عند الله هو الذي يخبر به عن علم فلو كان علمهم ان يفتي أحدهم بفتوى وتكون خطأ مخالفة لحكم الله ورسوله ولا يفتي غيره بالحق الذي هو حكم الله ورسوله إمام مع اشتجار فتوي الاول أو بدون اشتجارها كانت هذه الامة العدل الخيار قد اطبقت على خلاف الحق بل اتقسموا قسمين قسمًا افتي بالباطل وقسمًا سكبت عن الحق، وهذا من المستحيل فان الحق لا يعدوهم ويخرج عنهم الي من بعدهم قطعاً، ونحن نقول لمن خالف اقوالهم لو كان خيراً ما سبقونا اليه ﴿الوجه العاشر﴾ أن قوله تعالى (وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس) فاخبر تعالى انه اجتباهم والاجتباء كالاصطفاء وهو افتعال من اجتبي الشيء يجتبيه اذا ضمه اليه وحازه الي نفسه فهم المجتوبون الذين اجتباهم الله اليه وجعلهم أهله وخاعسته وصفوته من خلقه بعد النبيين والمرسلين، ولهذا أمرهم تعالى أن يجاهدوا فيه حق جهاده فيبدلوا له أنفسهم ويفردوه بالمحبة والعبودية ويختاروه وحده الهاً معبوداً محبوباً على كل ما سواه كما اختارهم، على من سواهم فيتخذونه وحده الههم ومعبودهم الذي يتقربون اليه بالسنتهم وجوارحهم وقلوبهم ومحبتهم وارادتهم فيؤثرونه في كل حال على من سواه، كما اتخذهم عبيده وأولياءه وأحباءه وأثرهم بذلك على من سواهم، ثم اخبرهم تعالى انه يسر عليهم دينه غاية التيسير ولم يجعل عليهم فيه من حرج البتة لكمال محبته لهم ورأفته ورحمته وحنانه بهم ثم امرهم بلزوم ملة امام الخلفاء أيهم إبراهيم وهي إفراده تعالى وحده بالعبودية والتعظيم والحب والخوف والرجاء والتوكل والانابة والتنويض والاستسلام، فيكون تعلق ذلك من قلوبهم به وحده لا بغيره، ثم اخبر تعالى انه نوه بهم واتى عليهم قبل وجودهم وسماهم عباده المسلمين قبل أن يظهرهم ثم نود بهم

وسامهم كذلك بعد أن أوجدتهم اعتناء بهم ورفعة شأنهم واعلاء قدرهم ثم أخبر تعالى أنه فعل ذلك ليشهد عليهم رسوله ويشهدواهم على الناس فيكونون مشهودا لهم بشهادة الرسول شاهدين على الامم بقيام حجة الله عليهم، فكان هذا التنويه وإشارة الذكر لهذين الأمرين الجليين وهما تين الحكمتين العظيمتين، والمقصود أنهن إذا كانوا بهذه المنزلة عنده تعالى فمن المحال أن يحرمهم كلهم الصواب في مسألة فيفتى فيها بعضهم بالخطأ ولا يفتى فيها غيره بالصواب ويظفر فيها بالهدى من بعدهم والله المستعان ﴿الوجه الحادي عشر﴾ قوله تعالى (ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم) ووجه الاستدلال بالآية أنه تعالى أخبر عن المعتصمين به بأنهم قد هدوا إلى الحق فنقول الصحابة رضوان الله عليهم معتصمون بالله فهم مهتدون فاتباعهم واجب، أما المقدمة الأولى فتقريرها من وجوه ﴿أحدها﴾ قوله تعالى (واعتصموا بالله هو مولاكم فاعلموا أني نعم المولى ونعم النصير) ومعلوم كل تولى الله تعالى لهم ونصره إياهم أتم نصره وهذا يدل على أنهم اعتصموا به أتم اعتصام فهم مهديون بشهادة الرب لهم بلا شك واتباع المهدي واجب شرعا وعقلا وفطرة بلا شك، وما يرد على هذا الوجه من أن المتابعة لا تستلزم المتابعة في جميع أمورهم فقد تقدم جوابه * ﴿الوجه الثاني عشر﴾ قوله تعالى عن أصحاب موسى (وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون) فأخبر تعالى أنه جعلهم أئمة ياتم بهم من بعدهم لصبرهم ويقينهم إذ بالصبر واليقين تنال الإمامة في الدين، فإن الداعي إلى الله تعالى لا يتم له أمره إلا بيقينه للحق الذي يدعو إليه وبصيرته به وصبره على تنفيذ الدعوة إلى الله باحتمال مشاق الدعوة وكف النفس عما يوهن عزمه ويضعف إرادته: فمن كان بهذه المثابة كان من الأئمة الذين يهدون بأمره تعالى. ومن المعلوم أن أصحاب محمد ﷺ أحق وأولى بهذا الوصف من أصحاب موسى فهم أكمل يقينا وأعظم صبرا من جميع الامم فهم أولى بمنصب هذه الإمامة. وهذا أمر ثابت بلا شك بشهادة

الله لهم وثنائه عليهم وشهادة الرسول لهم بأنهم خير القرون وأنهم خيرة الله وصفوته، ومن المحال على من هذا شأنهم أن يخطئوا كما هم الحق ويظفر به المتأخرون، ولو كان هذا ممكناً لا تقلبت الحقائق وكان المتأخرون أئمة لهم يجب عليهم الرجوع إلى فتاويهم وأقوالهم، وهذا كما أنه محار حساً وعقلاً فهو محال شرعاً وبالله التوفيق»

(الوجه الثالث عشر) قوله تعالى (والذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين واجعلنا للمتقين إماماً) وإمام بمعنى قدوة، وهو يصلح للواحد والجمع. كالامة والاسوة، وقد قيل هو جمع أم كصاحب وصحاب وراجل ورجال وتاجر وتجار، وقيل هو مصدر كقتال وضرب أى ذوامهم والصواب الوجه الأول فكل من كان من المتقين وجب عليه أن يأتهم بهم والتقوى واجبة والائتمار بهم واجب ومخالفتهم فيما افتوا به مخالف للائتمار بهم، وإن قيل نحن نأتم بهم في الاستدلال وأصول الدين فقد تقدم من جواب هذا ما فيه كفاية (الوجه الرابع عشر)

مأثبت عن النبي ﷺ في الصحيح من وجوه متعددة أنه قال «خير القرون القرن الذي بعثت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» فأخبر ﷺ أن خير القرون قرنه مطلقاً وذلك يقتضى تقديمهم في كل باب من أبواب الخير والألو كانوا خيراً من بعض الوجوه فلا يكونون خير القرون مطلقاً، فلو جاز أن يخطئ الرجل منهم في حكم وسائرهم لم يفتوا بالصواب وإنما ظفر بالصواب من بعدهم وأخطأوا هم لزم أن يكون ذلك القرن خيراً منهم من ذلك الوجه لأن القرن المشتمل على الصواب خير من القرن المشتمل على الخطأ في ذلك الفن، ثم هذا يتعدد في مسائل عديدة لأن من يقول قول الصحابي ليس بحجة يجوز عنده أن يكون من بعدهم أصاب في كل مسألة قال فيها الصحابي قولاً ولم يخالفه صحابي آخر وفات هذا الصواب الصحابة، ومعلوم أن هذا يأتي في مسائل كثيرة تفوق العد والاحصاء فكيف يكونون خيراً من بعدهم وقد امتاز القرن الذي بعدهم بالصواب فيما يفوق العد والاحصاء ما أخطأوا فيه. ومعلوم أن فضيلة

العلم ومعونة الصواب ! كمل الفضائل واشترفها (فيما سبحانه الله) اي وصية اعظم من ان يكون الصديق او الفاروق او عمان او علي او ابن مسعود او سلمان الفارسي او عبادة بن الصامت واضرابهم رضي الله عنهم قد اخبر عن حكم الله انه كيت وكيت في مسائل كثيرة وأخطأ في ذلك ولم يشتمل قرنهم على تعلق بالصواب في تلك المسائل حتى تبع من بعدهم فعرفوا حكم الله الذي جهله أولئك بالسنادة وأصابوا الحق الذي أخطأه أولئك الأئمة ؟ تتبعناك هذا بهتان عظيم *
 (الوجه الخامس عشر) ما زوى مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري « قال صلى الله عليه وسلم فقلنا لو جلسنا حتى نضلي معه العشاء فجلسنا فخرج علينا فقال ما زلتُم ههنا فقلنا يا رسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نضلي معك العشاء قال أحسنتم وأصبتم ورفع رأسه الى السماء وكان كثيرا ما يرفع رأسه الى السماء فقال النجوم أمانة للسماء فاذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد وانا أمانة لأصحابي فاذا ذهبت آتي أصحابي ما يوعدون واصحابي أمانة لآمتي فاذا ذهب اصحابي آتي آمتي ما يوعدون ». ووجه الاستدلال بالحديث انه جعل نسبة اصحابه الى من بعدهم كنسبته الى اصحابه وكنسبة النجوم الى السماء ، ومن المعلوم ان هذا التشبيه يعطى من وجوب اهتداء الامة بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم صلى الله عليه وسلم ونظير اهتداء اهل الارض بالنجوم وايضا فانه جعل بقاءهم بين الامة امانة لهم وحرز امن الشر واسبابه فلو جاز ان يخطئوا فيما افتوا به ويظفر به من بعدهم لكان الظافرون بالحق امانة للصحابة وحرزا لهم ، وهذا من المحال (الوجه السادس عشر) ما رواه ابو عبد الله بن بطة من حديث الحسن عن انس « قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مثل اصحابي في آمتي كمثل الملح في الطعام لا يصلح الطعام الا بالملح » قال الحسن قد ذهب ملحنا فكيف نصلح ، وزوى ابن بطة ايضا باسنادين الى عبد الرزاق اخبرنا معمر عن سميع الحسن يقول « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل اصحابي في الناس كمثل الملح في الطعام » ثم يقول الحسن

هيئات ذهب ملح لقوم، وقال الامام احمد حدثنا حسين بن علي الجعفي عن
ابي موسى يعني اسرائيل عن الحسن قال قال رسول الله ﷺ « مثل اصحابي
كمثل الملح في الطعام » قال يقول الحسن هل يطيب الطعام الا بالملح ويقول الحسن
فكيف بقوم ذهب ملحهم؟ ووجه الاستدلال انه شبه اصحابه في صلاح دين الامة بهم
بالملاح الذي صلاح الطعام به فلو جاز ان يفتوا بالخطأ ولا يكون في عصرهم من يقتي
بالصواب ونظفر به من بعدهم لكان من بعدهم ملحا لهم وهذا محال (يوضعه) ان
الملح كما ان به صلاح الطعام فالصواب به صلاح الاتام فلو اخطئوا فيما افتوا به
لاحتاج ذلك الى ملح يصلحه فاذا اتي من بعدهم بالحق كان قد اصلح خطاهم
فكان ملحا لهم (الوجه السابع عشر) ما روى البخاري في صحيحه من حديث
الاعمش قال سمعت ابا صالح يحدث عن ابي سعيد قال قال رسول الله ﷺ
« لا تسبوا اصحابي فلوان احدثكم انفق مثل احد ذهب ما بلغ مد احدهم ولا نصفه »
وفي لفظ « فوالذي نفسي بيده » وهذا خطاب منه لخالد بن الوليد ولا قرانه من
مسلمة الحديبية والفتح فاذا كان مد احد اصحابه او نصفه افضل عند الله من مثل احد
ذهبا من مثل خالد واضرا به من اصحابه فكيف يجوز ان يحزمهم الله الصواب
في الفتاوى ويظفر به من بعدهم؟ هذا من ايمن المحال (الوجه الثامن عشر)
ما روى الحميدي ثنا محمد بن طلحة قال حدثني عبد الرحمن بن سالم بن عبد
الرحمن بن عويم بن ساعدة عن ابيه عن جده ان النبي ﷺ قال « ان الله اختارني واختار لي
اصحابا فجعل لي منهم وزراء وانشارا واصهارا » الحديث، ومن المحال ان يحرم
الله الصواب من اختارهم لرسوله وجعلهم وزراء وانشاره واصهاره ويعطيه من
بعدهم في شيء من الاشياء (الوجه التاسع عشر) ما روى ابو داود الطيالسي ثنا مسعودي
عن عاصم عن ابي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال ان الله نظر في قلوب
العباد فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فبعثه برسالة ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد
فوجد قلوب اصحابه خير قلوب العباد فاخترهم لخدمة نبيه ونصرة دينه فمراة المسلمون

حسنا فهو عند الله حسن ومبارآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح، ومن المحال ان يخطئ
 الحق في حكم الله خير قلوب العباد بعد رسول الله ﷺ ويظفر به من بعدهم،
 وأيضا فان ما أفتي به أحدهم وسكت عنه الباقيون كلهم فاما ان يكونوا قد رأوه
 حسنا أو يكونوا قد رأوه قبيحا فان كانوا قد رأوه حسنا فهو حسن عند الله وان كانوا
 قد رأوه قبيحا ولم ينكروه لم تكن قلوبهم من خير قلوب العباد وكان من أنكره
 بعدهم خيرا منهم وأعلم وهذا من ايين المحال (الوجه العشرون) ما رواه الامام
 احمد وغيره عن ابن مسعود رضى الله عنه قال من كان متأسيا فليتأس باصحاب
 رسول الله ﷺ فانهم كانوا أبر هذه الامة قلوبا وأعماقها علما وأقلمها تكلمة
 وأقومها هديا / وأحسنها حالا. قوم إختارهم الله لصيابة نبيه واقامة دينه فاعرفوا
 لهم فضلهم واتبعوا آثارهم. فانهم كانوا على الهدى المستقيم. ومن المحال أن يجرم
 الله أبر هذه الامة قلوبا وأعماقها علما وأقلمها تكلمة وأقومها هديا الصواب في
 أحكامه ويوفق له من بعدهم (الوجه الحادى والعشرون) ما رواه الطبراني
 وأبو نعيم وغيرهما عن حذيفة بن اليمان انه قال يا عشر القراء خذوا طريق من
 كان قبلكم فوالله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقا بعيدا ولئن تركتموه يمينا وشمالا
 لقد ضلتم ضلالا بعيدا. ومن المحال أن يكون الصواب في غير طريق من سبق
 الى كل خير على الاطلاق (الوجه الثانى والعشرون) ما قاله جندب بن عبد
 الله لفرقة دخلت عليه من الخوارج فقالوا ندعوك الى كتاب الله فقال أتم؟ قالوا
 نحن قال انتم؟ قالوا نحن فقال يا أخايث خلق الله فى اتباعنا تختارون الضلالة أم فى
 غير سنتنا تلتمسون الهدى اخرجوا عنى، ومن المعلوم أن من جوز ان تكون الصحابة
 اخطأوا فى فتاويهم فمن بعدهم وخالفهم فيها فقد اتبع الحق فى غير سنتهم وقد دعاهم
 الى كتاب الله فان كتاب الله انما يدعو الى الحق وكفى ذلك ازراء على نفوسهم
 وعلى الصحابة (الوجه الثالث والعشرون) ما رواه الترمذي من حديث
 العرباض بن سارية «قال وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة ذرفت منها العيون

ووجلت منها القلوب فقال قائل يا رسول الله كأنها موعظة مودع فماذا تعهد
 إلينا فقال « عليكم بالسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي كان رأسه زبية
 وعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا
 عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة
 ضلالة » وهذا حديث حسن أسنده لا بأمن به فقرن سنة خلفائه
 بسنته وأمر باتباعها كما أمر باتباع سنته وبالنسبة في الأمر بما احتج أمر بأن يعرض عليها
 بالنواجذ وهذا يتناول ما أفتوا به وسنوه للامة وإن لم يتقدم من نبيهم فيه شيء
 والإكراه ذلك سنته ويتناول ما أفتى به جميعهم أو أكثرهم . أو يغضبهم لانه علق
 ذلك بما سنه الخلفاء الراشدون ومعلوم أنهم لم يسنوا ذلك وهم خلفاء في آن واحد
 فعلم أن ماسنه كل واحد منهم في وقته فهو من سنة الخلفاء الراشدين . ورواه الامام
 أحمد في مسنده من حديث عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن ضمرة
 ابن حبيب عن عبد الرحمن بن عمر والسلي بن شعيب عن الرباض بن سارية عن ذكر
 بحوه (الوجه الرابع والعشرون) ما رواه الترمذي من حديث الثوري عن عبد
 الملك بن عمير عن هلال مولى ربيع بن حراش عن ربيع عن حذيفة « قال قال
 رسول الله ﷺ اقتدوا بالذين من بعدى ابي بكر وعمر واهتدوا بهدي عمار
 وتمسكوا بهدي ابن ام عبد » قال الترمذي هذا حديث حسن . ووجه الاستدلال
 به ما تقدم في تقدير المتابعة (الوجه الخامس والعشرون) ما رواه مسلم في صحيحه
 من حديث عبد الله بن رباح عن ابي قتادة ان النبي ﷺ قال « أن يطع القوم أبا
 بكر وعمر يرشدوا » وهو في حديث الميضة الطويل فجعل الرشد معلقا بطاعتها
 فلو أفتوا بالخطأ في حكم وأصابه من بعدهم لكان الرشد في خلافهما (الوجه
 السادس والعشرون) ان النبي ﷺ قال لا ابي بكر وعمر في شأن تأمير القمقام
 ابن حكيم والاقرع بن حابس لو انفقما على شيء لم اخالفكما . فهذا من قول الله ﷻ
 يخبر أنه لا يخالفهما لو اتفقا ومن يقول قولهما ليس بحجة يجوز مخالفتها وبعض

غلاتهم يقول لا يجوز الاخذ بقولهما ويجب الاخذ بقول امامنا الذي قلناه وذلك موجود في كتبهم (الوجه السابع والعشرون) أن النبي ﷺ نظر الى ابي بكر وعمر فقال «هذان السمع والبصر» اي هما مني بمنزلة السمع والبصر، أو هما من الدين بمنزلة السمع والبصر، ومن المحال أن يحرم سماع الدين وبصره الصواب ويظفر به من بعدهما (الوجه الثامن والعشرون) ما رواه أبو داود وابن ماجه من حديث ابن اسحق عن مكحول عن غضيف بن الحرث عن أبي ذر قال مررتي على عمر رضي الله عنه فقال عمر نعم الفتى قال فتبعه أبو ذر فقال يا فتى استغفر لي فقال يا أبا ذر استغفر لك وأنت صاحب رسول الله ﷺ؟ قال استغفر لي قال لا أو تخبرني قال أنك حررت على عمر فقال نعم الفتى واني سمعت النبي ﷺ يقول «ان الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه» ومن المحال ان يكون الخطأ في مسألة أفتي بها من جعل الله الحق على لسانه وقلبه حظه ولا ينكره عليه أحد من الصحابة ويكون الصواب فيها حظ من بعده هذا من أبين المحال (الوجه التاسع والعشرون) ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها «قالت قال رسول الله ﷺ قد كان فيمن خلا من الامم اناس يحدثون فان يكن في أمتي أحد فهو عمر» وهو في المسند والترمذي وغيرهما من حديث أبي هريرة، والمحدث هو المتكلم الذي يلقى الله في روعه الصواب يحدثه به الملك عن الله، ومن المحال أن يختلف هذا ومن بعده في مسألة ويكون الصواب فيها مع المتأخر دونه فان ذلك يستلزم أن يكون ذلك الغير هو المحدث بالنسبة الى هذا الحكم دون أمير المؤمنين رضي الله عنه وهذا وان أمكن في اقرانه من الصحابة فإنه لا يخلو عصرهم من الحق اما على لسان عمر واما على لسان غيره منهم. وانما المحال ان يفتي أمير المؤمنين المحدث يفتوى أو يحكم بحكم ولا يقول أحد من الصحابة غيره ويكون خطأ ثم يوفق له من بعدهم فيصيب الحق ويخطئه الصحابة (الوجه الثلاثون) ما رواه الترمذي

من حديث بكر بن عمر وعن مشرح بن عاهان عن عقبة بن عامر «قال سمعت رسول الله ﷺ يقول لو كان بعدي نبي لكان عمر» وفي لفظ «لو لم أبعث فيكم لبعث فيكم عمر» قال الترمذي حديث حسن ومن المحال ان يختلف من هذه شأنه ومن بعده من المتأخرين في حكم من أحكام الدين ويكون حظ عمر منه الخطأ وحظ ذلك المتأخر منه الصواب * (الوجه الحادي والثلاثون) ما روى اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن عليا كرم الله وجهه قال ما كنا نبعد أن السكينة تنطق علي لسان عمر ومن المحال أن يكون من بعده من المتأخرين أسعد بالصواب منه في أحكام الله تعالى ورواه عمرو بن ميمون عن زر عن علي : (الوجه الثاني والثلاثون) ما رواه واصل الأحمد عن أبي وائل عن ابن مسعود رضي الله عنه قال ما رأيت عمرا لا وكأنا بين عينيه ملكا يسدده. ومعلوم قطعا أن هذا أولى بالصواب ممن ليس بهذه المثابة (الوجه الثالث والثلاثون) ما رواه الأعمش عن شقيق قال قال عبد الله والله لو أن علم عمر وضع في كفة ميزان وجعل علم أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر فذكرت ذلك لأبراهيم النخعي فقال قال عبد الله والله أني لأحسب عمر ذهب بتسعة أعشار العلم: أو من أبعد الأمور أن يكون المخالف لعمر بعد انقراض عصر الصحابة أولى بالصواب منه في شيء من الأشياء : (الوجه الرابع والثلاثون) ما رواه ابن عينة عن عبيد الله بن أبي يزيد قال كان ابن عباس اذا سئل عن شيء وكان في القرآن أو السنة قال به والا قال بما قال به أبو بكر وعمر فان لم يكن قال برأيه فهذا ابن عباس واتباعه للدليل وتحكيمه للحجة معروف حتي انه يخالف لما قام عنده من الدليل أكابر الصحابة يجعل قول أبي بكر وعمر حجة يؤخذ بها بعد قول الله ورسوله ولم يخالفه في ذلك أحد من الصحابة (الوجه الخامس والثلاثون) ما رواه منصور عن زيد بن وهب عن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ «رضيت لأمتي ما رضي لها ابن عبد» كذا رواه يحيى بن يعلى المحاربي عن زائدة عن

منصور والصواب ما رواه إسرائيل وسفيان عن منصور عن القاسم بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ مرسلًا ولكن قد روى جعفر بن عوف عن المسعود عن جعفر بن عمرو بن حريش عن أبيه « قال قال النبي ﷺ لعبد الله بن مسعود اقرأ على قال اقرأ عليك انزل، قال اني احب أن أسمع من غيري فافتتح سورة النساء حتي اذا بلغ (فكيف اذا جئنا من كل أمة بشييد وجئنا بك علي هؤلاء شهيدا) فاضت عينا رسول الله ﷺ وكف عبد الله بن مسعود فقام رسول الله ﷺ وتكلم فحمد الله وأثنى عليه في أول كلامه وأثنى علي الله وصلي علي نبيه ﷺ وشهد شهادة الحق وقال رضيونا بالله رباً وبالإسلام ديناً ورضيت لكم عماري لنكم ابن ام عبد » ومن قال ليس بقوله بحجة واذا خالفه غيره ممن بعده يجوز أن يكون الصواب في قول المخالف له لم يرض للامة ماضيهم لهم ابن ام عبد ولا ماضيهم رسول الله ﷺ : (الوجه السادس والثلاثون) ما رواه أبو اسحاق عن حارثة بن مضرب قال كتب عمر رضي الله عنه الى اهل الكوفة قد بعث اليكم عمار بن ياسر أميراً وعبد الله بن مسعود معلماً ووزيراً وهما من النجباء من أصحاب محمد ﷺ من أهل بدر فاقتدوا بهما واسمعوا قولهما وقد آثرتكم بعبد الله علي نفسي فهذا عمر قد أمر أهل الكوفة ان يقتدوا بعمار وابن مسعود ويسمعوا قولهما ومن لم يجعل قولهما حجة يقول لا يجب الاقتداء بهما ولا سماع أقوالهما الا فيما أجمعت عليه الامة ومعلوم أن ذلك لا اختصاص لهما به بل لافرق فيه بينهما وبين غيرهما من سائر الامة . (الوجه السابع والثلاثون) ما قاله عبادة بن الصامت وغيره بايعنا رسول الله ﷺ علي أن نقول بالحق حيث كنا ولا نخاف في الله لومة لائم ونحن نشهد بالله انهم وفوا بهذه البيعة وقالوا بالحق وصدقوا به ولم تأخذهم في الله لومة لائم ولم يكتموا شيئاً منه مخافة سوط ولا عصا ولا أمير ولا وال كما هو معلوم لمن تأمله من هديهم وسيرتهم فقد أنكر أبو سعيد علي مروان وهو أمير علي المدينة : وأنكر عبادة بن الصامت علي معاوية وهو خليفة :

وأنكر ابن عمر على الحجاج مع سطوته وبأسه : وأنكر علي عمرو بن سعيد وهو أمير علي المدينة وهذا كثير جداً من انكارهم علي الأمراء والولاة اذا خرجوا عن العدل لم يخافوا سوطهم ولا عقوبتهم ومن بعدهم لم تكن لهم هذه المنزلة بل كانوا يتركون كثيراً من الحق خوفاً من ولاة الظلم وأمراء الجور فمن المحال أن يوفق هؤلاء للصواب ويحرمه أصحاب رسول الله ﷺ (الوجه الثامن والثلاثون) ما ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد الخدري « أن رسول الله ﷺ رقي المنبر فقال ان عبداً خيرهُ الله بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عند الله فبني أبو بكر وقال بل نفديك بأبائنا وأمهاتنا فعجبنا لبكائه أن يخبر النبي ﷺ عن رجل خير فكان الخير رسول الله ﷺ وكان أبو بكر أعلمنا به : وقال النبي ﷺ ان أمن الناس علينا في صحبته وذات يده أبو بكر ولو كنت متخذاً من اهل الارض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ولكن اخوة الاسلام ومودته لا يبقى في المسجد باب الا سد الا باب أبي بكر » ومن المعلوم ان فوت الصواب في الفتوى لا أعلم الا مة برسول الله ﷺ ولجميع الصحابة معه وظفر فلان وفلان من المتأخرين بهذا من محل المحال ومن لم يجعل قوله حجة يجوز ذلك بل يحكم بوقوعه والله المستعان (الوجه التاسع والثلاثون) ما رواه زائدة عن عاصم عن زر عن عبد الله قال لما قبض رسول الله ﷺ قالت الانصار منا امير ومنكم امير فأتاهم عمر قال أستم تعلمون ان رسول الله ﷺ امر ابا بكر ان يؤم الناس قالوا بلى قال فأيكم تطيب نفسه ان يتقدم ابا بكر فقالوا نعوذ بالله ان نتقدم ابا بكر ونحن نقول لجميع المفتين ايكم تطيب نفسه ان يتقدم ابا بكر اذا اُفتي بفتوى وافى من قلدنموه بغيرها ولا سيما من قال من زعمائكم انه يجب تقليد من قلدناه ديننا ولا يجوز تقليد ابي بكر الصديق رضي الله عنه اللهم انا نشهدك ان انفسنا لا تطيب بذلك ونعوذ بك ان تطيب به نفسنا (الوجه الرابعون) ما ثبت في الصحيح من حديث الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابيه عن رسول الله ﷺ « قال بينا انا نائم اذ

أتيت بقدرح ابن قنيل لي اشرب فشربت منه حتى اني لأرى الرى يجرى في
اظفارى ثم اعطيت فضلى عمر قالوا فما اولت ذلك قال العلم . ومن ابعد الاشياء
ان يكون الصواب مع من خالفه في فتيا او حكم لا يعلم ان احداً من الصحابة
خالفه فيه وقد شهد له رسول الله ﷺ بهذه الشهادة (الوجه الحادى والاربعون) ما
ثبت في الصحيح من حديث عبد الله بن ابي يزيد عن ابن عباس رضي الله عنهما
أنه وضع للنبي ﷺ وضوءاً فقال من وضع هذا قالوا ابن عباس فقال اللهم فقهم في
الدين « وقال عكرمة ضمنى اليه رسول الله ﷺ فقال اللهم علمه الحكمة » .
ومن المستبعد جداً بل المستع ان يفتى حبر الامة وترجمان القرآن الذي دعا له
رسول الله ﷺ بدعوة مستجابة قطعاً ان يفقهه في الدين ويعلمه الحكمة ولا
تخالفه فيها أحد من الصحابة ويكون فيها علي خطأ ويفتى واحد من المتأخرين
بعده بخلاف فتواه ويكون الصواب معه فيظفر به هو ومقلدوه ويحرمه ابن عباس
والصحابه (الوجه الثانى والاربعون) ان صورة المسئلة ما اذا لم يكن في الواقعة
حديث عن النبي ﷺ ولا اختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم وانما قال بعضهم
فيها قولاً وافتى بفتيا ولم يعلم ان قوله وفتياه اشهر في الباقين ولا انهم خالفوه .
وحينئذ فنقول: من تأمل المسائل الفقيهية والحوادث الفرعية وتدريب بمسالكها
وتصرف في مداركها وسلك سبلها ذللاً وارتوى من موارد علمها عللاً ونها علم قطعاً ان
كثيراً منها قد تشبه فيها وجوه الرأي بحيث لا يوثق فيها بظاهر مراد او قياس صحيح
ينشرح له الصدر ويثلج له الفؤاد بل تتعارض فيها الظواهر والاقيسى على وجه يقف
المجتهد في اكثر المواضع حتى لا يبقى للظن رجحان بين . لا سيما اذا اختلف الفقهاء فان
عقولهم من أكل العقول وأوفرها . فاذا تلددوا وتوقفوا ولم يتقدموا ولم يتأخروا
لم يكن ذلك في المسئلة طريقة واضحة ولا حجة لائحة . فاذا وجد فيها قول
لاصحاب رسول الله ﷺ ورضي الله عنهم الذين هم سادات الامة وقادة
الاثمة واعلم الناس بكتاب ربهم تعالى وسنة نبيهم ﷺ وقد شاهدوا التنزيل

وعرفوا التأويل ونسبة من بعدهم في العلم اليهم كنسبتهم اليهم في الفضل والدين
كان الظن والحالة هذه بأن الضوابط في جهتهم والحق في جانبهم من أقوى
الظنون وهو أقوى من الظن المستفاد من كثير من الاقيسة هذا مالا يمتري
فيه عاقل منصف. وكان الرأي الذي يوافق رأيهم هو الرأي السداد الذي لا رأي سواه
واذا كان المطلوب في الحادثة انما هو ظن راجح ولو استند الى استصحاب او قياس علة
او دلالة او شبه او عموم بخصوص او محفوظ مطلق او وارد على سبب فلا شك
ان الظن الذي يحصل لنا بقول الصحابي الذي لم يخالف ارجح من كثير من
الظنون المستندة الى هذه الامور او اكثرها. وحصول الظن الغالب في القلب
ضروري كحصول الامور الوجدانية ولا يخفى على العالم امثلة ذلك في الوجه
الثالث والأربعون ان الصحابي اذا قال قولاً او حكم بحكم او آفتي بفتياً فله
مدارك ينفرد بها عنا ومدارك تشاركه فيها. فاما ما يختص به فيجوز ان يكون
سمعه من النبي ﷺ شفاها او من صحابي آخر عن رسول الله ﷺ فان ما انفردوا
به من العلم عنا اكثر من ان يحاط به، فلم يرو كل منهم كل ما سمعوا من ما سمعه
الصديق رضي الله عنه والفاروق وغيرها من كبار الصحابة رضي الله عنهم
الى ما رووه فلم يرو عنه صديق الامة مائة حديث وهو لم يغيب عن النبي ﷺ في شيء
من مشاهدته بل صحبه من حين بعث بل قبل البعث الى ان توفي وكان اعلم الامة به
ﷺ وبقوله وفعله وهديه ومسيرته وكذلك اجلة الصحابة روايتهم قليله جدا
بالنسبة الى ما سمعوه من نبيهم وشاهدوه ولوروا كل ما سمعوه وشاهدوه ل زاد
على رواية ابي هريرة اضعافاً مضاعفة فانه انما صحبه نحو اربع سنين وقدرى عنه الكثير
فقول القائل لو كان عند الصحابي في هذه الواقعة شيء عن النبي ﷺ لذكره قول
من لم يعرف سيرة القوم واحوالهم فانهم كانوا يهابون الرواية عن رسول
الله ﷺ ويعظمونها ويقالونها خوف الزيادة والنقص ويحدثون بالشيء الذي
سمعوه من النبي ﷺ مراراً ولا يصرحون بالسمع ولا يقولون قال رسول الله

ﷺ فتلك الفتوى التي يفتى بها أحدهم لا تخرج عن ستة أوجه (أحدها) أن يكون سمعها من النبي ﷺ (الثاني) أن يكون سمعها ممن سمعها منه (الثالث) أن يكون فهمها من آية من كتاب الله فهمها خفي علينا (الرابع) أن يكون قد اتفق عليها سملؤهم ولم ينقل إلينا إلا قول المفتي بها وحده (الخامس) أن يكون لكمال علمه باللغة ودلالة اللفظ على الوجه الذي انفرد به عنا أولقرائين حالية اقترنت بآثار الخطاب أو لمجموع أمور فهموها على طول الزمان من رؤية النبي ﷺ ومشاهدة أفعاله وأحواله وسيرته وسماع كلامه والعلم بمقاصده وشهود تنزيل الوحي ومشاهدة تأويله بالفعل فيكون فهم ما لا نفهمه نحن . وعلى هذه التقادير الخمسة تكون فتواه بحجة يجب اتباعها (السادس) أن يكون فهم ما لم يردده الرسول ﷺ وأخطأ في فهمه والمراد غير ما فهمه وعلى هذا التقدير لا يكون قوله حجة ومعلوم قطعا أن وقوع احتمال من خمسة أغلب على الظن من وقوع احتمال واحد معين هذا ما لا يشك فيه عاقل وذلك يفيد ظنا غالباً قويا على أن الصواب في قوله دون ما خالفه من أقوال من بعده وليس المطلوب إلا الظن الغالب والعمل به متعين .

ويكفي العارف هذا الوجه *

فصل

هذا فيما انفردوا به عنا أما المدارك التي شاركناهم فيها من دلالات الالفاظ والاقيسة فلا ريب أنهم كانوا أبر قلوباً وأعمق علماً وأقل تكلفاً وأقرب إلى أن يوفقوا فيها لما لم نوفق له نحن لما خصهم الله تعالى به من توقد الاذهان وفصاحة اللسان . وسعة العلم وسهولة الاخذ . وحسن الادراك وسرعته وقلة المعارض أو عدمه وحسن القصد وتقوى الرب تعالى . فالعربية طبيعتهم وسليقةتهم : والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرتهم وعقولهم . ولا حاجة بهم إلى النظر في الاسناد وأحوال الرواة أو علل الحديث والجرح والتعديل : ولا إلى النظر في قواعد الأصول وأوضاع

الاصوليين بل قد أغنوا عن ذلك كله فليس في حقهم الا امران ﴿أحدهما﴾ قال
الله تعالى كذا وقال رسوله كذا ﴿والثاني﴾ معناه كذا وكذا وهم أسعد الناس
بهاتين المقدمتين وأحظى الأمة بهما فقواهم متوفرة مجتمعة عاينها: وأما المتأخرون
فقواهم متفرقة وهمهم متشعبة فالعربية وتوابعها قد أخذت من قوى اذهانهم
شعبة. والاصول وقواعدها قد أخذت منها شعبة وعلم الاسناد واحوال الرواة قد
أخذ منها شعبة: وفكرهم في كلام مصنفهم وشيوخهم على اختلافهم وما أرادوا
به قد أخذ منها شعبة الى غير ذلك من الأمور فاذا وصلوا الى النصوص النبوية ان كان لها
هم تسافر اليها وصلوا اليها بقلوب واذهان قد كلت من السير في غيرها وأوهن قواهم
مواصلة السرى في سواها فأدركوا من النصوص ومعانيها بحسب تلك القوة
وهذا أمر يحس به الناظر في مسألة اذا استعمل قوي ذهنه في غيرها ثم صار
اليها وانماها بذهن كال وقوة ضعيفة وهذا شأن من استفرغ قواه في الاعمال غير
المشروعة تضعف قوته عند العمل المشروع كن استفرغ قوته في السماع الشيطاني
فاذا جاء قيام الليل قام الى ورده بقوة كالة وعزيمة باردة: وكذلك من صرف قوى
حبه وارادته الى الصور او المال أو الجاه فاذا طالب قلبه بمحبة الله فان انجذب
معه انجذب بقوة ضعيفة قد استفرغها في محبة غيره فمن استفرغ قوى فكره في
كلام الناس فاذا جاء الى كلام الله ورسوله جاء بفكرة كالة نأعطى بحسب
ذلك والمقصود ان الصحابة أغناهم الله تعالى عن ذلك كله فاجتمعت قواهم على
تينك المقدمتين فقط هذا الى ما خصوا به من قوى الاذهان وصفاتها وصحتها
وقوة ادراكها وكمله وكثرة المعاون وقلة المعارق وقرب العهد بنور النبوة والتلقي
من تلك المشكاة النبوية فاذا كان هذا حالها وحالهم فيما تميزوا به علينا وما شاركناهم
فيه فكيف نكون نحن أو شيوخنا أو شيوخهم أو من قلدها أسعد بالصواب منهم
في مسألة من المسائل ومن حدث نفسه بهذا فليعزلها من الدين والعلم والله المستعان:
﴿الوجه الرابع والاربعون﴾ ان النبي ﷺ قال «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين

على الحق » وقال على كرم الله وجهه ورضي عنه لن تخلو الارض من قائم لله بحجة لكيلا تبطل حجج الله وبياناته فلو جاز أن يخطئ الصحابي في حكم ولا يكون في ذلك العصر ناطق بالصواب في ذلك الحكم لم يكن في الامة قائم بالحق في ذلك الحكم لانهم بين ساكت ومخطئ ولم يكن في الارض قائم لله بحجة في ذلك الامر ولا من يأمر فيه بمعروف أو ينهى فيه عن منكر حتي نبغت نابغة فقامت بالحجة وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر ، وهذا خلاف ما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع : ﴿ الوجه الخامس والاربعون ﴾ انهم اذا قالوا قولاً او بعضهم ثم خالفهم مخالف من غيرهم كان مبتدئاً لذلك القول ومبتدعاً له وقد قال النبي ﷺ « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة » وقول من جاء بعدهم يخالفهم من محدثات الامور فلا يجوز اتباعهم ﴿ وقال ﴾ عبد الله بن مسعود اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة (وقال ايضاً) انا تقتدى ولا تبتدى وتبع ولا تبتدع ولن نضل ما تمسكنا بالآثر (وقال ايضاً) اياكم والتبدع واياكم والتنطع واياكم والتعدي وعليكم بالدين العتيق (وقال ايضاً) انا لغير الدجال أخوف عليكم من الدجال امور تكون من كبرائكم فأبما مرية او رجيل ادرك ذلك الزمان فالسمت الاول فالسمت الاول فأنا اليوم علي السنة (وقال ايضاً) واياكم والمحدثات فان شر الامور محدثاتها وكل بدعة ضلالة (وقال ايضاً) اتبع ولا تبتدع فانك لن تضل ما أخذت بالآثر (وقال) ابن عباس كان يقال عليكم بالاستقامة والآثر واياكم والتبدع (وقال) شريح انما اقتني الآثر فما وجدت قد سبقنا اليه غيركم حدثكم به (وقال) ابراهيم النخعي لو بلغني عنهم يعني الصحابة انهم لم يجاوزوا بالوضوء ظفراً ما جاوزته به وكفى على قوم وزرا أن يخالف اعمالهم اعمال اصحاب نبيهم ﷺ : (وقال) عمر بن عبد العزيز انه لم

يبتدع الناس بدعة الا وقد مضى فيها ما هو دليل وعبرة منها والبسنة ما أسنتها
 الا من علم ما في خلافتها من الخطأ والزال والحق والتعمق فارض لنفسك ما رضي
 القوم (وقال) ايضاً قف حيث وقف القوم وقل كما قالوا واسكت كما سكثوا فانهم
 عن علم وقفوا ويبصر ناقد كفوا وهم على كشفها كانوا أقوى وبالفضل لو كان
 فيها أخرى. أي فلان كان الهدى ما أنتم عليه فلقد سبقتهم اليه . ولئن قلتم
 حدث بعدهم فما أحدثه الا من سلك غير سبيلهم ورغب بنفسه عنهم ، وانهم لم
 السابقون ولقد تكلموا منه بما يكره ووصفوا منه ما يشفي . فما دونهم مقصر ولا
 فوقهم مجسر ولقد قصر عنهم قوم فجفوا وطمح آخرون عنهم فغلوا وانهم فيما بين
 ذلك اهل هدى مستقيم (وقال) ايضاً كلما كان مالك بن انس وغيره من
 الأئمة يستحسنونه ويحدثون به دائماً قال من رسول الله ﷺ وولاية الامر
 بعده سندا الاخذ بها تصديق لكتاب الله واستكمال لطاعته وقوة على دينه ليس لاحد
 تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في رأي من خالفها فمن اقتدى بما سنها فقد اهتدى
 ومن استنصر بها منصور ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاد الله ما تولى
 وأصله جهنم وساءت مصيرا : ومن هنا أخذ الشافعي الاحتجاج بهذه الآية على
 أن الاجماع حجة . (وقال) الشعبي عليك بآثار من سلف وان رفضك الناس
 واياك وأراء الرجال وان زخرفوها لك بالقول : وقال ايضاً ما حدثوك به عن
 أصحاب محمد ﷺ فخذ وما حدثوك به عن رأيهم فانبذه في الحش (قال)
 الاوزاعي اصبر نفسك على السنة وقف حيث وقف القوم واسلك سبيل سلفك
 الصالح فانه يسمعك ما وسعهم وقل بما قالوا وكن عما كفوا ولو كان هذا خيراً
 ما خصصتم به دون أسلافكم فانهم لم يدخر عنهم خير خبيء لكم دونهم افضل
 عندكم وهم أصحاب رسول الله ﷺ الذين اختارهم له وبعثه فيهم ووصفهم
 فقال (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) الآية (الوجه
 السادس والاربعون) انه لم يزل اهل العلم في كل عصر ومصر يحتجون بما هذا

سبيله من فتاوي الصحابة وأقوالهم ولا ينكره منكر منهم وتصانيف العلماء شاهدة بذلك ومناظراتهم ناطقة به قال بعض علماء المالكية أهل الأعصار مجمعون على الاحتجاج بما هذا سبيله وذلك مشهور في رواياتهم وكتبهم ومناظراتهم واستدلالاتهم ويمتنع والحالة هذه أطباق هؤلاء كلهم على الاحتجاج بما لم يشرع الله ورسوله الاحتجاج به ولا نصبه دليلاً للامة فأى كتاب شئت من كتب السلف والخلف المتضمنة للحكم والدلائل وجدت فيه الاستدلال بأقوال الصحابة ووجدت ذلك طرازها وزينتها ولم تجد فيها قط ليس قول أبي بكر وعمر حجة ولا يحتج بأقوال أصحاب رسول الله ﷺ وفتاويهم ولا ما يدل على ذلك وكيف يطيب قلب عالم يقدم على أقوال من وافق ربه تعالى في غير حكم فقال وأفتي بحضرة الرسول ونزل القرآن بواقفة ما قال لفظاً ومعنى قول متأخر بعده ليس له هذه الرتبة ولا يدانيها وكيف يظن أحد أن الظن المستفاد من آراء المتأخرين أرجح من الظن المستفاد من فتاوى السابقين الأولين الذين شاهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التأويل وكان الوحي ينزل خلال بيوتهم وينزل على رسول الله ﷺ وهو بين أظهرهم (قال) جابر والقرآن ينزل على رسول الله ﷺ وهو يعرف تأويله فما عمل به من شيء علمنا به في حديث حجة الوداع فستندهم في معرفة مراد الرب تعالى من كلامه ما يشاهدونه من فعل رسوله وهدية الذي هو يفصل القرآن ويفسره فكيف يكون أحد من الائمة بعدهم أولى بالصواب منهم في شيء من الأشياء؟ هذا عين المحال (فان قيل) فإذا كان هذا حكم أقوالهم في احكام الحوادث فما تقولون في أقوالهم في تفسير القرآن؟ هل هي حجة يجب المصير اليها؟ (قيل) لا ريب أن أقوالهم في التفسير أصوب من أقوال من بعدهم وقد ذهب بعض أهل العلم الى ان تفسيرهم في حكم المرفوع قال ابو عبد الله الحاكم في مستدركه وتفسير الصحابي عندنا في حكم المرفوع ومراده أنه في حكمه في الاستدلال به والاحتجاج لا أنه إذا قال الصحابي في الآية قولاً فلنا ان تقول

هذا القول قول رسول الله ﷺ أو قال رسول الله ﷺ وله وجه آخر وهو أن يكون في حكم المرفوع بمعنى أن رسول الله ﷺ بين لهم معاني القرآن وفسره لهم كما وصفه تعالى بقوله (لتبين للناس ما نزل إليهم) فبين لهم القرآن بيانا شافيا كافيا وكان إذا أشكل على أحد منهم معني سأله عنه فأوضحه له كما سأله الصديق عن قوله تعالى (من يعمل سوءا يجز به) فبين له المراد وكما سأله الصحابة عن قوله تعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) فبين لهم معناها وكما سأله أم سلمة عن قوله تعالى (فسوف يحاسب حسابا يسيرا) فبين لها أنه العرض وكما سأله عمر عن الكلالة فأحاله على آية الصيف التي في آخر السورة وهذا كثير جدا فإذا ثقلوا لتفسير القرآن فتارة ينقلونه عنه بلفظه وتارة بمعناه فيكون ما فسرؤا بالفاظهم من باب انرواية بالمعنى كما يروون عنه السنة تارة بلفظها وتارة بمعناها وهذه أحسن الوجهين والله أعلم (فان قيل) فنحن نجد لبعضهم اقوالا في التفسير تخالف للاحاديث المرفوعة اصحاح وهذا كثير كما فسر ابن مسعود الدخان بأنه الاثر الذي حصل عن الجوع الشديد والقحط وقد صح عن النبي ﷺ أنه دخان يأتي قبل يوم القيامة يكون من اشراط الساعة مع الدابة والدجال وطلوع الشمس من مغربها وفسر عمر ابن الخطاب قوله تعالى (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) بأنها للبائنة والرجعية حتي قال لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة مع أن السنة الصحيحة في البائن تخالف هذا التفسير وفسر علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) انها عامة في الحامل والحائل فقال تعتدا بعد الاجلين والسنة الصحيحة بخلافه وفسر ابن مسعود قوله تعالى (وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن) بأن الصفة لنسائكم الاولى والثانية فلا تحرم أم المرأة حتي يدخل بها والصحيح خلاف قوله وان أم المرأة تحرم بمجرد العقد على ابنتها والصفة راجعة الى قوله (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم

يهن) وهو قول جمهور الصحابة . وفسر ابن عباس السجل بأنه كاتب للنبي ﷺ
يسمى السجل وذلك وهم وانما السجل الصحيفة المكتوبة واللام مثلها في قوله
تعالى (وتله للجبين) وفي قول الشاعر: فخر صريعا لليدين وللفم: أى يطوى السماء
كما يطوى السجل على ما فيه من الكتاب وهذا كثير جدا فكيف يكون تفسير
الصحابي حجة في حكم المرفوع ؟ (قيل) الكلام في تفسيره كالكلام في فتواه
سواء: وصورة المسئلة هنا كصورتها هناك سواء بسواء وصورتها ان لا يكون في
المسئلة نص يخالفه ويقول في الآية قولاً لا يخالفه فيه أحد من الصحابة سواء
علم اشتهاره أو لم يعلم وما ذكر من هذه الامثلة قد فقد فيه الامر ان وهو نظير ما
روى عن بعضهم من الفتاوى التى تخالف النص وهم مختلفون فيها سواء (فان
تأمل) لو كان قوله حجة بنفسه لما أخطأ ولكن معصوما لتقوم الحجة بقوله فاذا
كان يفتى بالصواب تارة وبغيره أخرى وكذلك تفسيره فمن أين لكم ان هذه
الفتوى المعينة والتفسير المعين من قسم الصواب اذ صورة المسئلة انه لم يقم على
المسئلة دليل غير قوله وقوله ينقسم فما الدليل على أن هذا القول المعين من أحد
القسمين ولا بد (قيل) الادلة المتقدمة تدل على انحصار الصواب في قوله في
الصورة المفروضة الواقعة وهو أن من المستمع أن يقولوا في كتاب الله الخطأ المحض
ويعسك الباقيون عن الصواب فلا يتكلمون به وهذه الصورة المذكورة وأمثالها
قد تكلم فيها غيرهم بالصواب والمحذور انما هو خلو عصرهم عن ناطق بالصواب
واشتماله على ناطق بغيره فقط . فهذا هو الحال وبهذا خرج الجواب عن قولكم
لو كان قول الواحد منهم حجة لما جاز عليه الخطأ فان قوله لم يكن بمجرد حجة
بل بما انضاف اليه مما تقدم ذكره من القرائن (فان قيل) فبعض ما ذكرتم من
الادلة يقتضي ان التابعي اذا قال قولاً ولم يخالفه صحابي ولا تابعي ان يكون قوله
حجة (فالجواب) ان التابعين انتشروا وانتشرا لا ينضبط لكثرتهم وانتشرت
المسائل في عصرهم فلا يكاد يغلب على الظن عدم المخالف لما أفتى به الواحد

منهم فان فرض ذلك فقد اختلف السلف في ذلك فمنهم من يقول يجب اتباع التابعي فيما أفتى به ولم يخالفه فيه صحابي ولا تابعي وهذا قول بعض الخنابلة والشافعية وقد صرح الشافعي في موضع بأنه قاله تقليدا لعطاء وهذا من كمال علمه وفقهه رضي الله عنه فانه لم يجد في المسألة غير قول عطاء فكان قوله عنده اقوي ما وجد في المسألة وقال في موضع آخر وهذا يخرج على معنى قول عطاء والأكثر يفرقون بين الصحابي والتابعي ولا يخفى ما بينهما من الفروق على ان في الاحتجاج بتفسير التابعي عن الامام احمد روايتين ومن تأمل كتب الائمة ومن بعدهم وجدها مشحونة بالاحتجاج بتفسير التابعي (فان قيل) فما تقولون في قوله اذا خالف القياس (قيل) من يقول بان قوله ليس بحجة فلهم قولان فيما اذا خالف القياس (احدهما) انه أولى ان لا يكون حجة لانه قد خالف حجة شرعية وهو ليس بحجة في نفسه (والثاني) انه حجة في هذه الحال ويحمل على انه قال توقيفا ويكون بمنزلة المرسل الذي عمل به مرسله (وأما) من يقول انه حجة فلهم ايضا قولان (احدهما) انه حجة وان خالف القياس بل هو مقدم على القياس والنص مقدم عليه فترتب الادلة عندهم : القرآن ثم السنة ثم قول الصحابة ثم القياس (والثاني) ليس بحجة لانه قد خالفه داليل شرعية وهو القياس فانه لا يكون حجة الا عند عدم المعارض والاولون يقولون قول الصحابي اقوي من المعارض الذي خالفه من القياس لوجوه عديدة والاخذ باقوى الدليلين متعين وبالله التوفيق .

فصل

ولنختم الكتاب بفوائد تتعلق بالفتوى (الفائدة الأولى) أسئلة السائرين لا تخرج عن أربعة أنواع لا خامس لها (الاول) أن يسأل عن الحكم فيقول ما حكم كذا وكذا (الثاني) أن يسأل عن داليل الحكم (الثالث) أن يسأل عن وجه دلالة (الرابع) أن يسأل عن الجواب عن معارضة : فان سأل عن الحكم فللمستأول

حالتان : (إحداهما) أن يكون عالماً به (والثانية) أن يكون جاهلاً به : فإن كان جاهلاً به حرم عليه الافتاء بلا علم : فإن فعل فعلية أتمه وأتم المستفتي : فإن كان يعرف في المسألة ما قاله الناس ولم يتبين له الصواب من أقوالهم فله أن يذكر له ذلك : فيقول فيها اختلاف بين العلماء ويحكيه إن أمكنه للسائل : وإن كان عالماً بالحكم للسائل حالتان (إحداهما) أن يكون قد حضره وقت العمل وقد احتاج إلى السؤال فيجب على المفتي المبادرة على الفور إلى جوابه فلا يجوز له تأخير بيان الحكم له عن وقت الحاجة : (والثالثة الثانية) أن يكون قد سأل عن الحادثة قبل وقوعها فهذا لا يجب على المفتي أن يجيبه عنها : وقد كان السلف الطيب إذا سئل أحدهم عن مسألة يقول للسائل هل كانت أو وقعت فإن قال لا لم يجبه وقال دعنا في عافية : وهذا لأن الفتوى بالرأي لا تجوز إلا عند الضرورة فالضرورة تبيحه كما تبيح الميتة عند الاضطرار : وهذا إنما هو في مسألة لا نص فيها ولا إجماع فإن كان فيها نص أو إجماع فعليه تبليغه بحسب الامكان : فمن سئل عن علم فكتسه ألبه الله يوم القيامة بلجام من نار : هذا إذا أمن المفتي غائلة الفتوى فإن لم يأمن غائلتها وخاف من ترتب شر أكثر من الامساك عنها أمسك عنها ترجيحاً لدفع أعلى المفسدين باحتمال أدناها . وقد أمسك النبي ﷺ عن نقض الكعبة وإعادتها على قواعد إبراهيم لأجل حدثان عهد قريش بالاسلام وإن ذلك ربما نفرهم عنه بعد الدخول فيه . وكذلك إن كان عقل السائل لا يحتمل الجواب عما سأل عنه وخاف المستول أن يكون فتنة له أمسك عن جوابه . قال ابن عباس رضي الله عنه لرجل سأله عن تفسير آية وما يؤمنك أني لو أخبرتك بتفسيرها كفرت به ؟ أي حججته وأنكرته وكفرت به ولم يرد أنك تكفر بالله ورسوله (الفائدة الثانية) يجوز للمفتي أن يعدل عن جواب المستفتي عما سأله عنه إلى ما هو أنفع له منه ولا سيما إذا تضمن ذلك بيان ما سأل عنه وذلك من كمال علم المفتي وفقهه ونصحه وقد قال تعالى (يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير

فلوالدين والاقربين واليتامي والمساكين وابن السبيل وما تفعلوا من خير فان الله به عليم) فسألوه عن المنفق فأجابهم بذكر المصروف اذ هو أهم مما سألوه عنه ونبيهم عليه بالسياق مع ذكره لهم في موضع آخر وهو قوله تعالى (قل العفو) وهو ما سهل عليهم انفاؤه ولا يضرهم اخراجه، وقد ظن بعضهم ان من ذلك قوله تعالى (يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج) فسألوه عن سبب ظهور الهلال خفياً ثم لا يزال يتزايد فيه النور على التدريج حتي يكمل ثم يأخذ في النقصان فاجابهم عن حكمة ذلك من ظهور مواقيت النام التي بها تمام مصالحهم في احوالهم ومعاشهم ومواقيت اكبر عبادتهم وهو الحج وان كانوا قد سألوا عن السبب فقد اجيبوا بما هو انفع لهم مما سألوا عنه وان كانوا انما سألوا عن حكمة ذلك فقد اجيبوا عن عين ما سألوا عنه . ولفظ سؤالهم محتمل فانهم قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقاً ثم يأخذ في الزيادة حتي يتم ثم يأخذ في النقص ؟ (الفائدة الثالثة) يجوز للمفتي أن يجيب السائل بأكثر مما سأله عنه وهو من كمال نصحه وعلمه وارشاده ومن عاب ذلك فلقله علمه وضيق عطنه وضعف نصحه : وقد ترجم البخاري لذلك في صحيحه فقال باب من اجاب السائل بأكثر مما سأل عنه ثم ذكر حديث ابن عمر رضي الله عنهما ما يلبس المحرم؟ فقال رسول الله ﷺ « لا يلبس القمص ولا العمام ولا سراويلات ولا الخفاف الا ان لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما اسفل من الكعبين » فستل رسول الله ﷺ عما يلبس المحرم فاجاب عما لا يلبس وتضمن ذلك الجواب عما يلبس فان ما لا يلبس محصور وما يلبسه غير محصور فذكر لهم النوعين وبين لهم حكم لبس الخف عند عدم النعل وقد سألوه عن الوضوء بماء البحر فقال لهم « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » (الفائدة الرابعة) من فقه المفتي ونصحه اذا سأله المستفتي عن شيء فمنعه منه وكانت حاجته تدعوه اليه ان يدها على ما هو عوض له منه فيسد عليه باب المحظور ويفتح له باب المباح وهذا لا يأتي الا من عالم ناصح مشفق قد تاجر الله وعامله بعلمه فمثاله في العلماء مثال الطبيب

لعالم الناصح في الاطباء يحصى العليل عما يضره ويصف له ما ينفعه فهذا شأن
 اطباء الأديان والأبدان : وفي الصحيح عن النبي ﷺ انه قال « ما بعث
 الله من نبي الا كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن
 شر ما يعلمه لهم » : وهذا شأن خلق الرسل وورثتهم من بعدهم ورأيت شيخنا
 قدس الله روحه يتحرى ذلك في فتاويه مهما أمكنه ومن تأمل فتاويه وجد ذلك
 بظاهرها فيها : وقد منع النبي ﷺ بلالا أن يشتري صاعا من التمر الجيد بصاعين
 من الرديء ثم دله على الطريق المباح فقال « بع الجمع بالدراهم ثم اشتر بالدراهم
 بجنبيا » فمنعه من الطريق المحرم وأرشده الى الطريق المباح ولما سأله عبد المطلب
 ابن ربيعة بن الحرث والفضل بن عباس أن يستعملهما في جباية الزكاة ليصيبا
 ما يتزوجان به منهما من ذلك وأمر محمية بن جزو وكان علي الخنس ان يعطيها
 ما ينكحان به : فمنعهما من الطريق المحرم وفتح لهما الطريق المباح وهذا اقتداء منه
 بربه تبارك وتعالى : فانه يسأله عبده الحاجة فيمنعه اياها ويعطيه ما هو اصلح له
 وانفع منها وهذا غاية الكرم والحكمة : (الفائدة الخامسة) اذا اتي المقي
 للسائل بشيء ينبغي له أن ينبيه علي وجه الاحتراز مما قد يذهب اليه الوهم منه
 من خلاف الصواب : وهذا باب لطيف من ابواب العلم والنصح والارشاد :
 ومثال هذا قوله ﷺ « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » فتأمل
 كيف اتبع الجملة الاولى بالثانية رفعا لتوهم اهدار دماء الكفار مطلقا وان كانوا
 في عهدهم : فانه لما قال لا يقتل مؤمن بكافر فرمى بذهب الوهم الى ان دماءهم هدر
 ولهذا لو قتل احدهم مسلم لم يقتل به فرفع هذا التوهم بقوله « ولا ذو عهد في عهده »
 ولقد خفيت هذه اللطيفة الحسنة على من قال يقتل المسلم بالكافر المعاهد وقدر
 في الحديث ولا ذو عهد في عهده بكافر : ومنه قوله ﷺ « لا تجلسوا على القبور
 ولا تصلوا اليها » فلما كان نهيه عن الجلوس عليها نوع تعظيم لها عقبه بالنهاي عن
 المبالغة في تعظيمها حتى تجعل قبلة : وهذا بعينه مشتق من القرآن كقوله تعالى

لنساء نبيه (يانساء النبي لستن كاحد من النساء ان اتقين فلا تخضعن باتقول
 فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا) فهذه من عن الخضوع بالقول
 وربما ذهب الوهم الى الاذن في الاغلاظ في القول والتجاوز فرفع هذا التوهم
 بقوله (وقلن قولا معروفا) ومن ذلك قوله تعالى (والذين آمنوا واتبعتهم
 ذريتهم بايمان الحقا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء) لما اخبر سبحانه
 بالماق الذرية ولا عمل لهم بآئتهم في الدرجة فربما توهم متوهم أن يحط الآباء الى
 درجة الذرية فرفع هذا التوهم بقوله « وما ألتناهم من عملهم من شيء » أي ما نقصنا من الآباء
 شيئا من اجور اعمالهم بل رفعنا ذريتهم الى درجاتهم ولم نخطهم ان درجاتهم بنقص اجورهم ؛
 ولما كان الوهم قد يذهب الي انه يفعل ذلك بأهل النار كما يفعله بأهل الجنة قطع هذا الوهم
 بقوله تعالى (كل امرئ بما كسب رهين) ومن هذا قوله تعالى (انما امرت ان اعبد
 رب هذه البلدة الذي حرما وله كل شيء) فلما ذكر ربوبيته البلدة الحرام قد
 يوم الاختصاص عقبه بقوله (وله كل شيء) ومن ذلك قوله تعالى (ومن يتوكل
 على الله فهو حسبه ان الله بالغ امره قد جعل الله لكل شيء قدرا) فلما ذكر
 كفايته للمتوكل عاياه فربما اوهم ذلك تعجيل الكفاية وقت التوكل فعقبه بقوله
 (قد جعل الله لكل شيء قدرا) أي وقتا لا يتعداه فهو يسوقه الى وقته الذي
 قدره له فلا يستعجل المتوكل ويقول قد توكلت ودعوت فلم أر شيئا ولم تحصل لي
 الكفاية فالله بالغ أمره في وقته الذي قدره له وهذا كثير جداً في القرآن والسنة
 وهو باب لطيف من ابواب فهم النصوص (الفائدة السادسة) ينبغي للمفتي أن
 يذكر دليل الحكم وما أخذه ما أمكنه من ذلك ولا يلقه الي المستفتي ساذجاً
 مجرداً عن دليله وما أخذه فهذا لضيق عطنه وقلة بضاعته من العلم ومن تأمل فتاوى
 النبي ﷺ الذي قوله حجة بنفسه رأها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم
 ونظيره ووجه مشروعيته وهذا كما سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال « اينقص
 الرطب اذا جف » قالوا نعم فزجر عنه ومن المعلوم انه كان يعلم تقصانه بالجفاف

بولكن نبههم عن علة التحريم وسببه ومن هذا قوله لعمر وقد سأله عن قبلة امرأته
 فهو صائم فقال « أرأيت لو تمضمضت ثم مججته أكان يضر شيئاً » قال لا فنبه علي
 أن مقدمة المخطور لا يلزم أن تكون محظورة فان غاية القبلة انها مقدمة الجماع
 فلا يلزم من تحريمه تحريم مقدمته كما ان وضع الماء في الفم مقدمة شربه وايسر
 بالمقدمة محرمة . ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم « لاتنكح المرأة علي عمتها
 ولا علي خالتها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » فذكر لهم الحكم ونبههم
 علي علة التحريم : ومن ذلك قوله لابي النعمان بن بشير وقد خص بعض ولده
 بغلام نحله اياه فقال « ايسرك ان يكونوا لك في البر سواء » قال نعم قال « فاتقوا
 الله واعدلوا بين أولادكم » وفي لفظ « ان هذا لا يصلح » وفي لفظ « اني لا أشهد
 علي جور » وفي لفظ « أشهد علي هذا غيري » تهديدا لا أذنا فانه لا يأذن في
 الجور قطعاً وفي لفظ رده : والمقصود انه نبهه علي علة الحكم ومن هذا قوله عليه
 السلام لرافع بن خديج وقد قال له انا لا قوا العدو غداً وليس معنا مدي أفندبح بالقصب
 فقال « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر » وسأحدثك
 عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدي الحبشة فنبه علي علة المنع من التذكية
 بهما بكون أحدهما عظماً : وهذا تنبيه علي عدم التذكية بالعظام اما لنجاسة بعضها
 وإما لتنجيسه علي مؤمني الجن ولكون الآخر مدي الحبشة ففي التذكية بها تشبه
 بالكفار . ومن ذلك قوله « ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الجمر الانسية فانها
 رجس » ومن ذلك قوله في الثمرة تصيبها الجائحة « أرأيت ان منع الله الثمرة فبم
 يأكل أحدكم مال أخيه بغير حق » وهذا التعليل بعينه ينطبق علي من استأجر
 أرضاً للزراعة فأصاب الزرع آفة سماوية لفظاً ومعنى فيقال له مؤجر أرأيت ان منع
 الله الزرع فبم تأكل مال أخيك بغير حق وهذا هو الصواب الذي ندين الله
 به في المسألة وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية : والمقصود أن الشارع مع كون قوله حجة
 بنفسه يرشد الامة الي علل الاحكام ومداركها وحكمها فورثته من بعده كذلك

ومن ذلك نفيه عن الخذف وقال « انه يفتأ العين ويكسر السن » ومن ذلك افتاؤه للعاض يد غيره باهدار دية ثنيته لما سقطت بانتزاع العضوض يده من فيه ونبه على العلة بقوله (أيدع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل) وهذا من أحسن التعليل وأبينه فان العاض لما صال على العضوض جاز له أن يرد صياله عنه بانتزاع يده من فيه فاذا أدى ذلك الى اسقاط ثنياه كان سقوطها بفعل مأذون فيه من الشارع فلا يقابل بالدية : وهذا كثير جداً في السنة فيذبحى للمفتي ان ينبه السائل على علة الحكم ومأخذه ان عرف ذلك والإحرم عليه أن يفتي بلا علم . وكذلك أحكام القرآن يرشد سبحانه فيها الى مداركها وعلاها كقوله (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) فأمر سبحانه نبيه ان يذكر لهم علة الحكم قبل الحكم . وكذلك قوله (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذو القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) وكذلك قوله (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم) وقال في جزاء الصيد (ليدوق وبال أمره) . (الفائدة السابعة) إذا كان الحكم مستغرباً جداً مما لم تألفه النفوس وإنما ألفت خلافه فيذبحى للمفتي أن يوطئ قلبه ما يكون مؤذناً به كالدليل عليه والمقدمة بين يديه ، فتأمل ذكره سبحانه قصة زكريا وإخراج الولد منه بعد انصرام عصر الشبية وبلوغه السن الذي لا يولد مثله في العادة ، فذكر قصته مقدمة بين يدي قصة المسيح وولادته من غير أب . فان النفوس لما آنت بولاد من بين شيخين كبيرين لا يولدهما عادة سهل عليها التصديق بولادة ولد من غير أب وكذلك ذكر سبحانه قبل قصة المسيح موافاة مريم رزقها في غير وقته وغير ابانه وهذا الذي شجع نفس زكريا وحركها لطلب الولد وان كان في غير ابانه : وتأمل قصة نسخ القبله لما كانت شديدة على النفوس جداً كيف وطأ سبحانه عدة مودآت : ومنها ذكر النسخ (ومنها) أنه يأتي بخير من المنسوخ أو مثله ، ومنها أنه على كل شيء قدير وأنه بكل شيء عليم فعموم قدرته وعلمه صالح لهذا الامر الثاني كما كان صالحاً

للاول ﴿ ومنها ﴾ تحذيرهم الاعتراض على رسوله كما اعترض من قبلهم على موسى بل أمرهم بالتسليم والالتقياد ﴿ ومنها ﴾ تحذيرهم بالاصغاء الى اليهود وان لا تستخفهم شبههم فانهم يودون أن يردوهم كفارا من بعد ما تبين لهم الحق ، ﴿ ومنها ﴾ اخباره ان دخول الجنة ليس باليهود ولا بالتصر وانما هو باسلام الوجه والقصد والعمل والنية لله مع متابعة امره ، ﴿ ومنها ﴾ اخباره سبحانه عن سمته وأنه حيث ولي المصلي وجهه فتم وجهه تعالى فانه واسع عليم فذكر الاحاطتين الذاتية والعلمية فلا يتوهمون انهم في القبلة الاولى لم يكونوا مستقبلين وجهه تبارك وتعالى ولا في الثانية بل حينما توجهوا فتم وجهه تعالى ، ﴿ ومنها ﴾ أنه سبحانه وتعالى حذر نبيه ﷺ عن اتباع أهواء الكفار من أهل الكتاب وغيرهم بل أمر أن يتبع هو وامته ما أوحى اليه فيستقبلونه بقلوبهم وحده (ومنها) انه ذكر عظمة بيته الحرام وعظمة بانيه وملته وسفه من يرغب عنها وامر باتباعها فزوه بالبيت وبانيه وملته وكل هذا توطئة بين يدي التحويل مع ما في ضمنه من المقاصد الجليلة والمطالب السنية ، ثم ذكر فضل هذه الامة وانهم الامة الوسط العدل الخيار فاقضى ذلك أن يكون نبينهم ﷺ أوسط الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وخيارهم وكتابينهم كذلك ودينهم كذلك وقبلتهم التي يستقبلونها كذلك فظهرت المناسبة شرعاً وقدرأ في احكامه تعالى الامرية والقدرية وظهرت حكمته الباهرة وتجلت للعقول الزكية المستنيرة بنور ربها تبارك وتعالى: والمقصود أن المفتي جدير أن يذكر بين يدي الحكم الغريب الذي لم يؤلف مقدمات تؤنس به وتدل عليه وتكون توطئة بين يديه وبالله التوفيق ﴿ الفائدة الثامنة ﴾ يجوز للمفتي والمناظر أن يحلف على ثبوت الحكم عنده وان لم يكن حافه موجبا لثبوته عند السائل والمنازع ليشعر السائل والمنازع أنه على ثقة ويقين مما قال له وأنه غير شك فيه فقد تناظر رجلان في مسألة فحلف احدهما على ما يعتقده فقال له منازعه لا يثبت الحكم بحلفك فقال اني لم احلف لثبت الحكم عندك ولكن لاعلمك اني على يقين وبصيرة من قولي

وان شبهتك لا تغير عندي في وجه يقيني بما انا جازم به (وقد) أمر الله نبيه ﷺ ان يحلف علي ثبوت الحق الذي جاء به في ثلاثة مواضع من كتابه (احدها) قوله تعالى (ويستنبئونك احق هو قل أي وربى إنه لحق) (والثاني) قوله تعالى (وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب) (والثالث) قوله تعالى (زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربى لتبعثن) وقد اقسم النبي ﷺ على ما اخبر به من الحق في اكثر من ثمانين موضعاً وهي موجودة في الصحاح والمسانيد ، (وقد) كان الصحابة رضي الله عنهم يحلفون على الفتاوى والرواية فقال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه لابن عباس في متعة النساء انك امرؤ تائه فانظر ما تقى به في متعة النساء فوالله واشهد بالله لقد نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولما ولي عمر رضي الله عنه حمد الله واثنى عليه ثم قال يا أيها الناس ان رسول الله ﷺ أحل المتعة ثلاثة ثم حرمها ثلاثاً فانا أقسم بالله قسماً لا أجد أحداً من المسلمين متمتعاً الا رجته الا أن يأتي بأربعة من المسلمين يشهدون ان رسول الله ﷺ أحلها بعد أن حرمها (وقد حلف الشافعي) في بعض اجوبته فقال محمد بن الحكم سألت الشافعي رضي الله عنه عن المتعة كان يكون فيها طلاق أو ميراث أو نفقة أو شهادة فقال لا والله ما أدري (وقال يزيد بن هارون) من قال القرآن مخلوق أو شيء منه مخلوق فهو والله عندي زنديق (وسئل عن حديث جرير) في الرؤية فقال والله الذي لا اله الا هو من كذب به ما هو الا زنادقة وأما الامام احمد رحمه الله عليه ورضوانه فانه حلف على عدة مسائل من فتاويه قيل أيزيد الرجل في الوضوء على ثلاث مرات فقال لا والله الا رجل مبتلي يعني بالوسواس : وسئل عن تخلل الرجل لحيته اذا توضأ فقال أي والله : وسئل يكون الرجل في الجهاد بين الصفيين يارز علجاً بغير اذن الامام فقال لا والله (وقيل له) انكره الصلاة في المقصورة فقال أي والله قلت وهذا لما كانت المقصورة تحمي الامراء واتباءهم : (وسئل) ايؤجر الرجل على بغض من خالف حديث رسول

ﷺ فقال أي والله (وسئل) من قال القرآن مخلوق كافر فقال أي والله (وسئل)
 هل صح عندك في النبيذ حديث فقال والله ما صح عندي حديث وما أخذ إلا على التحريم
 (وسئل) أيكره الخضاب بالسواد فقال أي والله (وسئل) عن الرجل يؤم أباه ويصلي الأب
 خلفه فقال أي والله (وسئل) هل يكره النخع في الصلاة فقال أي والله (وسئل)
 عن المرأة تستلقي على قفاها وتنام يكره ذلك فقال أي والله (وسئل) عن تزويج
 الرجل المسلم الأمة من أهل الكتاب فقال لا والله (وسئل) عن الرجل يرهن جاريته
 فيطوئها وهي مرهونة فقال لا والله (وسئل) عن حديث عمر بن الخطاب رضي الله
 عنه أنه قضى في رجل استسقى قوماً وهو عطشان فلم يسقوه فمات فاغرمهم عمر
 الدية تقول أنت كذا قال أي والله (وسئل) عن الرجل إذا حد في القذف
 ثم قذف زوجته يلاعنها فقال أي والله (وسئل) يضرب الرجل رقيقه فقال أي
 والله ذكر هذه المسائل القاضي أبو علي الشريف (وقال الامام أحمد) في رواية
 ابنه صالح والله لقد أعطيت المجهود من نفسي ولوددت أني أنجو من هذا الأمر
 كفافاً لا على ولا لي . (وقال) في روايته أيضاً والله لقد تمنيت الموت في
 الأمر الذي كان وأنني لآتمنى الموت في هذا وهذا فتنة الدنيا (وقال) إسحاق
 ابن منصور لا أحد يكره الخاتم من ذهب أو حديد فقال أي والله (وقال) إسحاق
 أيضاً قلت لا أحد يؤجر الرجل يأتي أهله وليس له شهوة في النساء فقال
 أي والله يحتسب الولد وإن لم يرد الولد إلا أنه يقول هذه امرأة شابة (وقال له
 محمد بن عون) يا أبا عبد الله يقولون أنك وقفت على عثمان فقال كذبوا والله على
 وإنما حدثهم بحديث ابن عمر كنا نفاضل بين أصحاب رسول الله ﷺ تقول
 أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي فيبلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينكره ولم يقل النبي
 ﷺ لا تخابروا بعد هؤلاء فمن وقف على عثمان ولم يربع بعلي عليه السلام فهو على
 غير السنة (وسئل أحمد) عن المقام بالشجر أفضل من المقام بمكة فقال أي والله .
 (وذكر أبو أحمد بن عدي) في الكامل أن أيوب بن إسحاق بن سافري قال

سألت أحمد بن حنبل فقلت يا أبا عبد الله ابن إسحاق إذا انفرد بحديث تقبله فقال لا والله إني رأيته يحدث عن جماعة بالحديث ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا : (وقال ضالح بن أحمد) قات لا يي يقتل الجيعة والمقرب في الصلاة فقال اي والله. وقال ايضاً قلت لا يي تجهر بآمين فقال أي والله الامام وغير الامام : (وقال ايضاً) قلت لا يي يفتح على الامام قال اي والله (وقال الميموني) قلت لا احمد ونحن نحتاج في رمضان ان نبيت الصوم من الليل فقال اي والله (وقال الميموني ايضاً) تباع القرص الجيس اذا عطبت واذا فسدت فقال أي والله : (وقال الميموني) ايضاً قلت لا احمد هل ثبت عن النبي ﷺ في الحقيقة شيء فأملي على أي اي والله وفي غير حديث عن النبي ﷺ عن الغلام شأنان مكافيتان وعن الجارية شاة : (وقال اسحق بن منصور) قلت لا احمد التسييح للرجال والتصفيق للنساء قال اي والله : (وقال الكوسج ايضاً قلت لا احمد قال سفيان يجرته تكبيرة اذا نوى بها افتتاح الصلاة قال احمد اي والله تجرته اذا نوى ابن عمر وزيد (وقال ايضاً) قلت لا احمد المؤذن يجعل اصبعيه في أذنيه قال اي والله : (وقال ايضاً) قلت لا احمد سئل سفيان عن امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتحرك ما أري بأساً أن يشق بطنها قال احمد بش والله ما قال يردد ذلك سبحانه الله بش ما قال : (وقال ايضاً) قلت لا احمد تجوز شهادة رجل وامرأتين في الطلاق قال لا والله (وقال ايضاً) قلت لا احمد المرجى اذا كان داعياً قال أي والله يجني ويقضى (وقال أبو طالب) قلت لا احمد رجل قال القرآن كلام الله ليس بمخلوق ولكن لفظي هذا به مخلوق قال من قال هذا فقد جاء بالامر كله انما هو كلام الله على كل حال (والحجة فيه) حديث أبي بكر (الم غابت الروم) : فقيل هذا مما جاء به صاحبك فقال لا والله ولكنه كلام الله هذا وغيره وانما هو كلام الله قلت (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي خلق السماوات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) هذا الذي قرأت الساعة كلام الله قال أي والله هو كلام الله . ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق فقد جاء بالامر

كله . (وقال الفضل بن زياد) سألت أبا عبد الله عن حديث ابن شبرمة عن الشعبي في رجل نذر أن يطلق امرأته فقال له الشعبي أوف بنذرك أتري ذلك فقال لا والله . (وقال الفضل أيضا) سمعت أبا عبد الله وذكر يحيى بن سعيد القطان فقال لا والله ما أدركنا مثله (وذكر أحمد) في رسالته إلى مسدد ولاعين نظرت بعد النبي ﷺ خيراً من أبي بكر ولا بعد أبي بكر عين نظرت خيراً من عمر ولا بعد عمر عين نظرت خيراً من عثمان ولا بعد عثمان عين نظرت خيراً من علي بن أبي طالب رضي الله عنهم ثم قال أحمد هم والله الخلفاء الراشدون المهديون : (وقال الميموني) قلت لأحمد جابر الجعفي قال كان يرى التشيع قلت قيدتهم في حديثه بالكذب قال أي والله . قال القاضي (فان قيل) كيف استجاز الإمام أحمد أن يحلف في مسائل مختلف فيها (قيل أما مسائل الأصول) فلا يسوغ فيها اختلاف فهي أجماع وأما مسائل الفروع فانه لما غلب على ظنه صحة ذلك حلف عليه كما لو وجد في دفتر أبيه ان له على فلان ديناً جاز له أن يدعيه لفعله الظن بصدقه (قلت) ويحلف عليه قال (فان قيل) اليس قد امتنع من اليمين على إسقاط الشفعة بالجوار : قيل لان اليمين هناك عند الحاكم والنية فيه للخصم قات ولم يمنع أحمد اليمين لهذه بل شفعة الجوار عنده مما يسوغ القول بها وفيها أحاديث صحاح لا ترد ولهذا اختلف قوله فيها مرة نفاها ومرة اثبتها ومرة فصل بين أن يشتركا في حقوق الملك كالطريق والماء وغيره وبين ألا يشتركا في شيء من ذلك فلا يثبت وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه وبه تجتمع الأحاديث وهو اختيار شيخ الاسلام ومذهب فقهاء البصرة ولا يختار غيره * وقد روى أحمد عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم حلفوا في الرواية والفتوى وغيرها تحقيقاً وتأكيذاً للخبر لا اثباتاً له باليمين : وقد قال تعالى (فورب السماء والارض انه لحق مثل ما أنكم تنطقون) وقال تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكوك فيما شجر بينهم) الآية وقال تعالى (فوربك لنسألنهم أجمعين

عما كانوا يعملون وكذلك أقسم بكلامه كقوله تعالى (يس والقرآن الحكيم) (ق والقرآن المجيد) (ص والقرآن ذي الذكر) وأما أقسامه بمخلوقاته التي هي آيات دالة عليه فكثير جداً (الفائدة التاسعة) ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه فانه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في أحسن بيان : وقول الفقيه المعين ليس كذلك : وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا علي منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحري حتى خلفت من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص واشتقوا لهم ألفاظاً غير ألفاظ النصوص فأوجب ذلك هجر النصوص و معلوم ان تلك الالفاظ لا تنفي بما تنفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران ألفاظ النصوص والاقبال على الالفاظ الحادثة وتعايق الاحكام بها على الامة من الفساد ما لا يعلمه الا الله فالفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب : ولما كانت هي عصمة عهدة الصحابة وأصولهم التي اليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم من بعدهم وخطوئهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم ثم التابعون بالنسبة الى من بعدهم كذلك وهم جراً : ولما استحکم هجران النصوص عند أكثر أهل الاهواء والبدع كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض : وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ اذا سئلوا عن مسألة يقولون قال الله كذا قال رسول الله ﷺ كذا او فعل الله كذا ولا يعدلون عن ذلك ما وجدوا اليه سبيلاً قط فمن تأمل أجوبتهم وجدها شفاء لما في الصدور ، فلما طال العهد وبعد الناس من نور النبوة صار هذا عيباً عند المتأخرين أن يذكروا في أصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسول الله . أما أصول دينهم فصرحوا في كتبهم ان قول الله ورسوله لا يفيد اليقين في مسائل أصول الدين وانما يحتاج بكلام الله ورسوله فيها الحشوية والمجسمة والمشبهة : وأما فروعهم فقنعوا بتقليد

من اختصر لهم بعض المختصرات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسول الله ﷺ ولا عن الإمام الذي زعموا أنهم قلده دينهم بل عمدتهم فيما يفتون ويقضون به وينقلون به الحقوق ويبيحون به الفروج والدماء والاموال على قول ذلك المصنف : وأجلهم عند نفسه وزعيمهم عند بني جنسه من يستحضر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهكذا افظه فالحلال ما أحله ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما أوجبه والباطل ما أبطله والصحيح ما صححه هذا واني لنا بهؤلاء في مثل هذه الازمان : فقد دفعنا الي أمر تضع منه الحقوق الى الله ضجيجا ، وتعج منه الفروج والاموال والدماء الي ربها عجيجا تبدل فيه الاحكام ويقلب فيه الحلال بالحرام ، ويجعل المعروف فيه أعلى مراتب المنكرات والمنكر الذي لم يشرعه الله ورسوله من أفضل القربات ، الحق فيه غريب وأغرب منه من يعرفه وأغرب منهما من يدعو اليه وينصح به نفسه والناس ، قد فلق بهم فالق الاصباح صبحه عن غياهب الظلمات وأبان له طريقه المستقيم من بين تلك الطرق الجائرات وأراه بعين قلبه ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه مع ما عليه أكثر الخلق من البدع المضلات : رفع له علم الهداية فشر اليه : ووضح له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه وطوبى له من وحيد علي كثرة السكان غريب علي كثرة الجيران بين أقوام رؤيتهم قذاء العيون : وشجى الخلق وكرب النفوس وحى الارواح : وغم الصدور ومرض القلوب : وان انصفتهم لم تقبل طبيعتهم الانصاف : وان طلبته منهم فابن التراب من يد الملتبس قد انتكست قلوبهم وعمى عليهم مطلوبهم رضوا بالاماني وابتلوا بالخطوط وحصلوا علي الحرمان : وخاضوا بحار العلم لكن بالدعاوى الباطلة وشقاشق الهذيان : ولا والله ما ابتات من وشاه اقدامهم ولا زكت به عقولهم واحلامهم ولا ابيضت به لياлийهم وأشرقت بنوره ايامهم : ولا ضحكت بالهدى والحق منه وجوه الدفاتر اذ بلت بمداده اقلامهم : انفقوا في غير شيء نفائس الانفاس ،

وأتعبوا أنفسهم وحيروا من خلفهم من الناس . ضيعوا الأصول فحرموا الوصول
وأغرضوا عن الرسالة فوقعوا في مهامه الحيرة ويبداء الضلالة . والمقصود أن
العصمة مضمونة في الفاظ النصوص ومعانيها في آتم بيان وأحسن تفسير ومن رام
أدراك الهدى ودين الحق من غير مشكاتها فهو عليه عسير غير يسير *

فصل

(الفائدة العاشرة) ينبغي للمقتي الموفق إذا نزلت به المسئلة أن يذبح من
قلبه الافتقار الحقيقي الحالى لا العلمى المجرد الى ملهم الصواب ومعلم الخير وهادى
القلوب أن يلهمه الصواب ويفتح له طريق السداد ويدله على تحكيمه الذى شرعه
لعباده فى هذه المسئلة فتى قرع هذا الباب فقد قرع باب التوفيق وما أجدر من أمل
فضل ربه أن لا يحرمه إياه فإذا وجد من قلبه هذه الهمة فهى طلائع بشرى
التوفيق فعليه أن يوجه وجهه ويحقق نظره الى منبع الهدى ومعدن الصواب
ومطلع الرشذ وهو النصوص من القرآن والسنة وآثار الصحابة فيستفرغ
وسعه فى تعرف حكم تلك النازلة منها فان ظفر بذلك أخبر به وإن اشتبه عليه
بأدر الى التوبة والاستغفار والاكثر من ذكر الله فان العلم نور الله يقذفه فى
قلب عبده والهوى والمغصية رياح عاصفة تطغى ذلالت النور أو تكاد ولا بد أن
تضعفه وشهدت شيخ الاسلام قدس الله روحه إذا اعيتته المسائل واستصعبت عليه
فر منها الى التوبة والاستغفار والاستغاثة بالله واللجأ اليه واستئزال الصواب من
عنده والاستفتاح من خزائن رحمته فقلما يلبث المدد الالهى أن يتتابع عليه مدا
وتزدلف الفتوحات الالهية اليه بايتهن يبدأ ولا ريب أن من وفق لهذا الافتقار
علما وحالا وسار قلبه فى ميادينه حقيقة وقصد فقد أعطى حظه من التوفيق ومن
خرمه فقد منع الطريق والرفيق فتى أعين مع هذا الافتقار يبذل الجهد فى
حرك الحق فقد سلك به الصراط المستقيم وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء

والله ذو الفضل العظيم (الفائدة الحادية عشرة) اذا نزلت بالحكم أو المفتي
 النازلة فاما أن يكون عالماً بالحق فيها أو عالماً على ظنه بحيث قد استفرغ
 بوسعه في طلبه ومعرفة أو لا فان لم يكن عالماً بالحق فيها ولا غلب على ظنه لم
 يحل له أن يفتي ولا يقضي بما لا يعلم. ومتى أقدم على ذلك فقد تعرض لعقوبة
 الله ودخل تحت قوله تعالى (قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن
 والاثم والبغى بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على
 الله ما لا تعلمون) فجعل القول عليه بلا علم أعظم المحرمات الأربع التي لا تباح
 بها ، ولهذا حصر التحريم فيها بصيغة الحصر ، ودخل تحت قوله تعالى (ولا
 تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن
 تقولوا على الله ما لا تعلمون) ودخل في قول النبي ﷺ « من أفتى بغير علم
 فأنما أثمه على من أفتاه » وكان أحد اتممات الثلاثة الذين ثلثام في النار . وان
 كان قد عرف الحق في المسئلة علمياً أو ظناً غالباً لم يحل له أن يفتي ولا يقضي
 بغيره بالاجماع المعلوم بالضرورة من دين الإسلام : وهو أحد اتممات الثلاثة
 والمفتين الثلاثة والشهود الثلاثة واذا كانت من أفتى أو حكم أو شهد بغير علم
 مرتكباً لا أعظم الكبائر فكيف من أفتى أو حكم أو شهد بما يعلم خلافه ؟ فالحكم
 والمفتي والشاهد كل منهم مخبر عن حكم الله ، فالحكم مخبر منقذ ، والمفتي مخبر
 غير منقذ ، والشاهد مخبر عن الحكم الكوني القمدي المطابق للحكم الديني .
 الامر من أخبر منهم عما يعلم خلافه فهو كاذب على الله عمداً (ويوم القيامة
 ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) . ولا أعظم ممن كذب على الله وعلى
 دينه . وان أخبروا بما لم يعلموا فقد كذبوا على الله جهلاً وان أصابوا في الباطن
 وأخبروا بما لم يأذن الله لهم في الاخبار به . وهم أسوأ حالاً من القاذف اذا رأى
 الفاحشة وحده فأخبر بها فانه كاذب عند الله وان أخبر بالواقع . فان الله لم يأذن
 له في الاخبار بها الا اذا كان رابع اربعة فان كان كاذباً عند الله في خبر مطابق

مخبره حيث لم يأذن له في الاخبار به فكيف بمن أخبر عن حكمه بما لم يعلم ان الله حكم به ولم يأذن له في الاخبار به . قال الله تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب ان الذين يقترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل ولهم عذاب أليم) وقال تعالى (فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق اذا جاءه) والكذب على الله يستلزم التكذيب بالحق والصدق وقال تعالى (ومن أظلم ممن اقترى على الله كذبا ولئن لم يعرضون علي ربهم ويقول الاشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنة الله علي الظالمين) وهؤلاء الآيات وان كانت في حق المشركين والكفار فانها متباعدة لمن كذب علي الله في توحيده ودينه واسمائه وصفاته وأفعاله ولا تتناول المخطيء المأجور اذا بذل جهده واستفرغ وسعه في اصابة حكم الله وشرعه فان هذا هو الذي فرضه الله عليه فلا يتناول المطيع لله وان اخطأ وبالله التوفيق (الفائدة الثانية عشرة) حكم الله ورسوله يظهر علي أربعة السنة لسان الراوى ولسان المفتي ولسان الحاكم ولسان الشاهد فالراوى يظهر علي لسانه لفظ حكم الله ورسوله والمفتي يظهر علي لسانه معناه ومما استنبطه من لفظه والحاكم يظهر علي لسانه الاخبار بحكم الله وتنفيذه والشاهد يظهر علي لسانه الاخبار بالسبب الذي ثبت حكم الشارع . والواجب علي هؤلاء الاربعة أن يخبروا بالصدق المستند الي العلم فيكونون عالمين بما يخبرون به صادقين في الاخبار به وآفة أحدهم الكذب والكتمان فتى كتم الحق أو كذب فيه فقد حاد الله في شرعه ودينه وقد أجرى الله سنته أن يمحى عليه بركة علمه ودينه ودنياه اذا فعل ذلك . كما اجري عادته سبحانه في المتبايعين اذا كتموا وكذبوا ان يمحى بركة بيعهما ومن التزم الصدق والبيان منهم في مرتبته وبورك له في علمه ووقته ودينه ودنياه وكان مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله وكفى بالله عليما فبالكتمان يعزل الحق عن سلطانه وبالكذب يقلبه عن وجهه والجزاء من جنس العمل فجزاء أحدهم أن يعزله الله عن سلطان المهابة والكرامة والمحبة والتعظيم الذي يلبسه أهل الصدق والبيان ويلبسه

ثوب الهوان والمقت والخزي بين عبادهم فاذا كان يوم القيامة جازي الله سبحانه من يشاء من الكاذبين الكائمين بطمس الوجود وردها على اديبارها كما طمسوا وجه الحق وقلوبهم عن وجهه جزاء وفاقاً (وما ربك بظلام للعبيد) (الفائدة الثالثة عشرة) لا يجوز للمفتي أن يشهد على الله ورسوله بأنه أحل كذا أو حرمه أو أوجبه أو كرهه إلا لما يعلم أن الأمر فيه كذلك مما نص الله ورسوله على إباحته أو تحريمه أو إيجابه أو كراهته . وأما ما وجدته في كتابه الذي تلقاه عن قلده دينه فليس له أن يشهد على الله ورسوله به ويغير الناس بذلك ولا علم له بحكم الله ورسوله : قال غير واحد من السلف ليحذر أحدكم أن يقول أحل الله كذا أو حرم الله كذا فيقول الله له كذبت لم أحل كذا ولم احرمه . وثبت في صحيح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب أن رسول الله ﷺ قال «واذا حاصرت حصناً فسالوك أن تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله فانك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا ولكن انزلهم على حكمك وحكم أصحابك» . وسمعت شيخ الاسلام يقول حضرت مجلساً فيه القضاة وغيرهم فحبرت حكومة حكم فيها أحدهم بقول زفر فقلت له ماهذه الحكومة ؟ فقال هذا حكم الله فقلت له صار قول زفر هو حكم الله الذي حكم به وألزم به الأمة . قل هذا حكم زفر ولا تقل هذا حكم الله أو نحو هذا من الكلام . (الفائدة الرابعة عشرة) المفتي إذا مثل عن مسألة فإما أن يكون قصد السائل فيها معرفة حكم الله ورسوله ليس إلا وإما أن يكون قصده معرفة ما قاله الامام الذي شهر المفتي نفسه باتباعه وتقليده دون غيره من الأئمة ، وإما أن يكون مقصوده معرفة ما ترجح عنده ذلك المفتي وما يعتقده فيها لاعتقاده علمه ودينه وأمانته فهو يرضي تقليده هو وليس له غرض في قول الامام بعينه . فهذه اجناس الفتيا التي ترد على المفتين : ففرض المفتي في القسم الاول أن يجب بحكم الله ورسوله إذا عرفه وتيقنه لا يسهه غير ذلك : وأما في القسم الثاني فاذا عرف قول الامام بنفسه وسعه ان يخبر به ولا يحل له أن ينسب اليه القول . ويطلق عليه انه

قوله بمجرد ما يراه في بعض الكتب التي حفظها أو طالعها من كلام المنتسبين إليه فإنه قد اختلطت أقوال الائمة وفتاويهم بأقوال المنتسبين إليهم واختياراتهم. فليس كل ما في كتبهم منصوصا عن الائمة بل كثير منه يخالف نصوصهم وكثير منه لا يصح لهم فيه. وكثير منه يخرج علي فتاويهم. وكثير منه افتوا به بلفظه أو بمعناه. فلا يحل لأحد أن يقول هذا قول فلان ومذهبه إلا أن يعلم يقينا أنه قوله ومذهبه. فما اعظم خطر المفتي وأصعب مقامه بين يدي الله تعالى ﴿ وأما القسم الثالث ﴾ فإنه يسعه أن يخبر المستفتي بما عنده في ذلك مما يغلب على ظنه أنه الصواب بعد بذل جهده واستفراغ وسعه. ومع هذا فلا يلزم المستفتي الأخذ بقوله. وغايته أنه يسوغ له الأخذ به. فلينزل المفتي نفسه في منزلة من هذه المنازل الثلاث وليقم بواجبها، فإن الدين دين الله والله سبحانه ولا بد سأل عن كل ما أفتى به وهو موقرة عليه ومحاسب ولا بد والله المستعان. (الفائدة الخامسة عشرة) ليتحذر المفتي الذي يخاف مقامه بين يدي الله سبحانه أن يفتي السائل بمذهبه الذي يقلده وهو يعلم أن مذهب غيره في تلك المسئلة أرجح من مذهبه وأصح دليلا، فتحملة الرياسة على أن يقتحم الفتوى بما يغلب على ظنه أن الصواب في خلافه، فيكون خائنا لله ورسوله والسائل وغاشاة، والله لا يهدي كيد الخائنين. وخرم الجنة على من لقيه وهو غاش للأسلام وأهله، والدين النصيحة. والغش مضاد للدين كمضادة الكذب للصدق والباطل للحق. وكثيرا ما نرى المسئلة نعتقد فيها خلاف المذهب فلا يسعنا أن نفتي بخلاف ما نعتقد. فتحكي المذهب الراجح ونرجحه ونقول هذا هو الصواب وهو أولي أن يؤخذ به وبالله التوفيق (الفائدة السادسة عشرة) لا يجوز للمفتي الترويج وتخيير السائل والقاؤه في الاشكال والحيرة، بل عليه أن يبين بيا نامز بلا اشكال متضمنا لفصل الخطاب، كافيا في حصول المقصود لا يحتاج معه الي غيره. ولا يكون كالمفتي الذي سئل عن مسئلة في المواريث فقال يقسم بين الورثة على فرائض الله عز وجل وكتبه

لان . وسئل آخر عن صلاة الكسوف فقال تصلى على حديث عائشة وان كان
 هذا أعلم من الاول . وسئل آخر عن مسألة من الزكاة فقال أما أهل الأيثار
 يخرجون المال كله وأما غيرهم فيخرج القدر الواجب عليه أو كما قال . وسئل
 آخر عن مسألة فقال فيها قولان ولم يزد : قال أبو محمد بن حزم وكان عندنا مفت
 إذا سئل عن مسألة لا يفتي فيها حتى يتقدمه من يكتب فيكتب هو جوابي فيها مثل
 جواب الشيخ : تقدران مفتين مختلفين في جواب فكتب تحت جوابي ما جوابي
 مثل جواب الشيخين فقبل له أنه ما قد تناقضا فقال وأنا أتناقض كما تناقضا : وكان
 زمانا رجل أشار إليه بالفتوى وهو مقدم في مذهبه . وكان نائب السلطان يرسل
 إليه في الفتاوى فيكتب يجوز كذا أو يصح كذا أو يعتقد بشرطه : فأرسل إليه يقول
 له تأتينا فتاوى منك فيها يجوز أو يعتقد أو يصح بشرطه ونحن لا نعلم بشرطه :
 فأما ان تبين شرطه وإما أن لا تكتب ذلك : وسمعت شيخنا يقول كل أحد يفتي
 أن يفتي بهذا الشرط فإن أي مسألة وردت عليه يكتب فيها يجوز بشرطه أو يصح بشرطه
 أو يقبل بشرطه ونحو ذلك وهذا ليس بعلم ولا يفيد فائدة أصلا سوى حيرة
 السائل وتبليده وكذلك قول بعضهم في فتاويهم يرجع في ذلك إلى رأى الحاكم
 حينئذ سبحانه الله والله لو كان الحاكم شريحا واشباهه لما كان مرد أحكام الله ورسوله
 إلى رأيه فضلا عن أحكام زماننا فالله المستعان . وسئل بعضهم عن مسألة فقال
 فيها خلاف . فقبل له كيف يعمل المفتي فقال يختار له القاضي أحد المذهبين . قال
 أبو عمرو بن الصلاح كنت عند أبي السعادات ابن الأثير الجزري فحكى لي عن
 بعض المفتين أنه سئل عن مسألة فقال فيها قولان فأخذ يزري عليه . وقال هذا
 جئت عن الفتوى ولم يخلص السائل من عمايته ولم يأت بالمطلوب قلت وهذا فيه
 تفصيل فإن المفتي المتمكن من العلم المضطلع به قد يتوقف في الضوابط في المسألة
 المتنازع فيها فلا يقدم على الجزم بغير علم وغاية ما يمكنه أن يذكر الخلاف فيها
 للسائل وكثيرا ما يسأل الامام أحمد رضي الله عليه وغيره من الأئمة عن مسألة

فيقول فيها قولان أو قد اختلفوا فيها وهذا كثير في اجوبة الامام احمد لسمعة عليه
 وورعه وهو كثير في كلام الامام الشافعي رضي الله عنه يذكر المسئلة ثم يقول
 فيها قولان. وقد اختلف اصحابه هل يضاف القولان للذان يحكيهما الى مذهبه
 وينسبان اليه أم لا علي طريقين. واذا اختلف علي وابن مسعود وابن عمر وابن
 عباس وزيد وأبي وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ولم يتبين للمفتي القول
 الراجح من اقوالهم فقال هذه مسئلة اختلف فيها فلان وفلان من الصحابة فقد
 انتهى الي ما يقدر عليه من العلم قال ابو اسحق الشيرازي سمعت شيخنا ابا الطيب
 الطبري يقول سمعت ابا العباس الحضرمي يقول كنت جالسا عند ابي بكر بن داود
 الظاهري فجاءته امرأة فقالت ما تقول في رجل له زوجة لاهو ممسكة
 ولا هو مطلقها فقال لها اختلف في ذلك اهل العلم فقال قائلون يؤمر بالصبر
 والاحتساب وتبعث علي التطلب والاكتساب، وقال قائلون يؤمر بالانفاق
 ولا يحمل علي الطلاق فلم تفهم المرأة قوله فاعادت المسئلة فقال يا هذه أجبك
 عن مسألتك: وأرشدتك الى طلبتك: ولست ببطلان تأمضي ولا قاض
 فأقضي: ولا زوج فأرضي: فأنصرف في (الفائدة السابعة عشرة) اذا سئل عن
 مسئلة فيها شرط واقف لم يحمل له أن يلزم بالعمل به بل ولا يسوغه علي الاطلاق
 حتي ينظر في ذلك الشرط: فان كان يخالف حكم الله ورسوله فلا حرمة له ولا
 يحمل له تنفيذه ولا يسوغ تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فليُنظر هل فيه
 قرينة او رجحان عند الشارع أم لا فان لم يكن فيه قرينة ولا رجحان لم يجب
 التزامه ولم يحرم فلا تضر مخالفته. وان كان فيه قرينة وهو راجح علي خلافه فليُنظر
 هل يفوت بالتزامه والتقيد به ما هو أحب الى الله ورسوله وأرضي له وأنفع
 للمكاف وأعظم تحصيلًا لمقصود الواقف من الاجر. فان فات ذلك بالتزامه
 لم يجب التزامه ولا التقيد به قطعا: وجاز العدول بل يستحب الي ما هو
 أحب الي الله ورسوله وأنفع للمكاف وأكثر تحصيلًا لمقصود الواقف: وفي

يجوز التزام شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل سند كره ان شاء الله وان كان فيه قرينة وطاعة ولم يفت بالتزامه ما هو أحب الى الله ورسوله منه وتساوى هو وغيره في تلك القرينة ويحصل غرض الواقف بحيث يكون هو وغيره طريقين موصولين الى مقصوده ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه التزام بالشرط بل له العدول عنه الى ما هو أسهل عليه وارفق به. وان ترجع موجب الشرط وكان قصد القرينة والطاعة فيه اظهر وجب التزامه. فهذا هو القول الكلى في شروط الواقفين وما يجب التزامه منها وما يسوغ وما لا يجب. ومن سلك غير هذا المسلك تناقض اظهر تناقض ولم يثبت له قدم يعتمد عليه. فاذا شرط الواقف ان يصلي الموقوف عليه في هذا المكان المعين الصلوات الخمس ولو كان وحده والى جانبه المسجد الاعظم وجماعة من المسلمين لم يجب عليه الوفاء بهذا الشرط بل ولا يحل له التزامه اذا فاتته الجماعة، فان الجماعه اما شرط لا تصح الصلاة بدونها واما واجبة يستحق تاركها العقوبة وان صحت صلاته واما سنة مؤكدة يقابل تاركها وعلى كل تقدير فلا يصح التزام شرط يخل بها (وكذلك) اذا شرط الواقف العزوية وترك التأهل لم يجب الوفاء بهذا الشرط بل ولا التزامه بل من التزمه رغبة عن السنة فليس من الله ورسوله في شيء فان النكاح عند الحاجة اليه اما فرض يعصى تاركه واما سنة الاشتغال بها افضل من صيام النهار وقيام الليل وسائر اوارد التطوعات واما سنة يثاب فاعلها كما يثاب فاعل السنن والمندوبات. وعلى كل تقدير فلا يجوز اشتراط تعطيله أو تركه اذ يصير مضمون هذا الشرط انه لا يستحق تناول الوقف الا من عطل ما فرض الله عليه وخالف سنة رسول الله ﷺ ومن فعل ما فرضه الله عليه وقام بالسنة لم يحل له أن يتناول من هذا الوقف شيئاً ولا يخفى ما في التزام هذا الشرط والالزام به من مضادة الله ورسوله وهو اقبح من اشتراطه ترك الوتر والسنن الاربعة وصيام الخميس والاثنين والتطوع بالليل بل اقبح من اشتراطه ترك ذكر الله بكرة وعشيا ونحو ذلك. ومن هذا اشتراطه ان يصلي

الصلوات في التربة المذفون بها ويدع المسجد، وهذا أيضا مضاد لدين الاسلام أعظم
مضادة فان رسول الله ﷺ لعن المتخذين قبور انبيائهم مساجد، فالصلاة في
المقبرة معصية لله ورسوله باطلة عند كثير من أهل العلم لا يقبلها الله ولا تبرأ
الذمة بفعلها فكيف يجوز التزام شرط الواقف لها وتعطيل شرط الله ورسوله
فهذا تغيير الدين لولا أن الله سبحانه يقيم له من يبين أعلامه ويدعو اليه : ومن
ذلك اشتراط ايقاد سراج أو قنديل على القبر فلا يحل للواقف اشتراط ذلك ولا
الرجاء في تنفيذه ولا للمفتي تسويغه ولا للموقوف عليه فعله والتزامه فقد لعن رسول
الله ﷺ المتخذين السرج على القبور فكيف يحل للمسلم أن يلزم أو يسوغ فعل
ما لعن رسول الله ﷺ فاعله. وحضرت بعض قضاء الاسلام يوماً وقد جاءه
كتاب وقف على تربة اثبته وفيه وانه يؤقد على القبر كل ليلة قنديل فقلت له
كيف يحل لك أن تثبت هذا الكتاب وتحكم بصحته مع علمك باعنة رسول
الله ﷺ للمتخذين السرج على القبور فامسك عن اثباته وقال الامر كما قلت أو
كما قال. ومن ذلك أن يشترط القراءة عند قبره دون البيوت التي اذن الله أن
ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال والناس لهم قولان (احدهما)
أن القراءة لا تصل الى الميت فلا فرق بين ان يقرأ عند القبر أو بعيداً منه
عند هؤلاء (والثاني) انها تصل ووصولها فرع حصول الثواب للقاري ثم
ينتقل منه الى الميت فاذا كانت قراءة القاري ومجيئه الى القبر إنما هو لاجل
الجعل لم يقصد به التقرب الى الله لم يحصل له ثواب فكيف ينتقل عنه الى الميت
وهو فرعه فما زاد بمجيئه الى التربة الا العناء والتعب بخلاف ما اذا قرأ الله في
في المسجد او غيره في مكان يكون أسهل عليه واعظم لاختلاصه ثم جعل ثواب
ذلك الميت وصل اليه : وذا كرت مرة بهذا المعنى بعض الفضلاء فاعترف به
وقال لكن بقي شيء آخر وهو ان الواقف قد يكون قصد انتفاعه بسماع القرآن
على قبره ووصول بركة ذلك اليه فقلت له انتفاعه بسماع القرآن مشروط بمحياته

فلما مات انقطع عمله كله واستماع القرآن من افضل الاعمال الصالحة وقد انقطع
 بموته ولو كان ذلك ممكنا لكان السلف الطيب من الصحابة والتابعين ومن بعدهم
 اولي بهذا الحظ العظيم ليسارعهم الى الخير وحرصهم عليه. ولو كان خيرا لسبقونا
 اليه فالذي لا شك فيه انه لا يجب حضور التربة ولا تعين القراءة عند القبر. ونظير
 هذا ما لو وقف وقفاً يتصدق به عند القبر كما يفعل كثير من الجبال : فان في ذلك
 من تعنية الفقير واتعابه وازعاجه من موضعه الى الجبانة في حال الحر والبرد والضعف حتى
 يأخذ تلك الصدقة عند القبر ما لعله أن يحبط أجرها ويمنع انعقاده بالسكاية (ومن هذا)
 لو شرط واقف الخاتمة وغيرها على أهلها أن لا يشتغلوا بكتابة العلم وسماع الحديث
 والاشتغال بالفقه فان هذا شرط باطل مضاد لدين الاسلام لا يحل تنفيذه ولا
 التزامه ولا يستحق من قام به شيئاً من هذا الوقف فان مضمون هذا الشرط ان
 الوقف المعين انما يستحقه من ترك ما يجب عليه من العلم النافع وجهل أمر الله
 ورسوله ودينه وجهل أسمائه وصفاته وسنة نبيه ﷺ واحكام الثواب والعقاب،
 ولا ريب ان هذا الصنف من شرار خلق الله وأمقتهم عند الله ورسوله وهم خاصة
 الشيطان وأولياؤه وحزبه (الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون) ومن ذاك أن
 يشترط الواقف أن لا يقرأ في ذلك المكان شيء من آيات الصفات وأحاديث
 الصفات كما أمر به بعض أعداء الله من الجهمية لبعض الملوك وقد وقف مسجداً
 لله تعالى ومضمون هذا الشرط المضاد لما بعث الله به رسوله أن يعطل أكثر
 آيات القرآن عن التلاوة والتدبر والتفهم وكثير من السنة أو أكثرها عن أن
 تذكر أو تروى أو تسمع أو يهتدى بها ويقام سوق التجهم والكلام المبتدع
 المذموم الذي هو كفيل بالبدع والضلالة والشك والخيرة. ومن ذلك ايضا ان يقف
 مكاناً او مسجداً او مدرسة او رباطاً على طائفة معينة من الناس دون غيرهم
 كالعجم مثلاً أو الروم أو الترك أو غيرهم وهذا من ابطال الشروط فان
 مضمونه ان اقرب رسول الله ﷺ وذرية المهاجرين والانصار لا يحل لهم ان يصلوا

في هذا المسجد ولا ينزلوا في هذا الرباط أو المدرسة أو الخانقاه بل لو أمكن أن يكون أبو بكر وعمر وأهل بيته وأهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم بين أظهرنا حرم عليهم النزول بهذا المكان الموقوف. وهذه الشروط والاشتغال بها والاعتداد بها من أسمى الهديان ولا تصدر من قلب طاهر ولا ينفذها من شمس روائح العلم الذي بعث الله به رسوله ﷺ. وكذلك لو شرط أن يكون المقيمون بهذه الامكنة طائفة من أهل البدع كالشيعة والخوارج والمعتزلة والجهمية والمبتدعين في أعمالهم كأصحاب الاشارات والاذن والشير والعنبر وأكل الحيات وأصحاب النار وأشياء الذناب المشتغلين بالأكل والشرب والرقص لم يصح هذا الشرط وكان غيرهم أحق بالمكان منهم وشروط الله أحق. فهذه الشروط وأضعافها وأضعاف أضعافها من باب التعاون على الأثم والعدوان. والله تعالى إنما أمر بالتعاون على البر والتقوى وهو أشرعه على لسان رسول الله ﷺ دون ما لم يشرعه فكيف بما شرع خلافه. والوقف إنما يصح على القرب والطاعات ولا فرق في ذلك بين مصرفه وجهته وشرطه فإن الشرط صفة وحال في الجهة والمصرف فاذا اشترط أن يكون المصرف قرابة وطاعة فالشرط كذلك ولا يقتضي الفقه إلا هذا ولا يمكن أحدا أن ينقل عن أئمة الاسلام الذين لهم في الامة لسان صدق ما يخالف ذلك ابته بل نشهد بالله والله أن الأئمة لا يخالفون ما ذكرناه وان هذا نفس قولهم وقد أعادهم الله من غيره وإنما يقع الغلط من كثير من المنتسبين اليهم في فهم اقوالهم كما وقع لبعض من نصب نفسه للفتوى من أهل عصرنا ما تقول السادة والفقهاء في رجل وقف وقفا على أهل الذمة هل يصح ويتقيد الاستحقاق بكونه منهم فأجاب بصحة الوقف وتقيد الاستحقاق بذلك الوصف قال هكذا قال اصحابنا ويصح الوقف على أهل الذمة. فأنكر ذلك شيخنا عليه غاية الانكار وقال مقصود الفقهاء بذلك ان كونه من أهل الذمة ليس مانعا من صحة الوقف عليه بالقرابة أو بالتعيين وليس مقصودهم أن الكفر بالله ورسوله أو عبادة الصليب وقولهم أن المسيح ابن الله شرطا لاستحقاق الوقف حتي ان من

آمن بالله ورسوله واتبع دين الإسلام لم يجعل له أن يتناول بعد ذلك من الوقف
 فيكون حل تناوله مشروطاً بتكذيب الله ورسوله والكفر بدين الإسلام ففرق
 بين كون وصف الذمة مانعاً من صحة الوقف وبين كونه مقتضياً . فغلط طبع هذا
 المقتضى وكشف فيه وغلط حجاب به عن ذلك ولم ينز . ونظير هذا أن يقف على
 الأغنياء فهذا يصح إذا كان الموقوف عليه غنياً أو ذا قرابة فلا يكون الغناء مانعاً ،
 ولا يصح أن يكون جهة الاستحقاق هو الغناء . فيستحق مادام غنياً فإذا افتقر
 راضط إلى ما يقيم أوده حرم عليه تناول الوقف فهذا لا يقوله إلا من حرم التوفيق
 بوصفه الخذلان ، ولو رأى رسول الله ﷺ أحداً من الأئمة يفعل ذلك لاشتد
 أنكاره وغضبه عليه ولما أقره البتة وكذلك لو رأى رجلاً من أمته قد وقف على
 من يكون من الرجال عزباً غير متأهل فإذا تأهل حرم عليه تناول الوقف لاشتد
 غضبه ونكيره عليه بل دينه يخالف هذا فإنه كان إذا جاءه مال أعطى
 العزب حظاً وأعطى الآهل حظين وأخبر أن ثلاثة حق على الله عونهم فذكر
 منهم الناكح يريد العفاف وما تزم هذا الشرط حق عليه عدم إعانة الناكح ومن
 بهذا أن يشترط أنه لا يستحق الوقف إلا من ترك الواجب عليه من طلب النصوص
 ومعرفة التفقه في متونها والتمسك بها إلى الأخذ بقول فقيه معين يترك لقوله
 قول من سواه بل يترك النصوص لقوله ، فهذا شرط من أبطل الشروط وقد
 صرح أصحاب الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى بأن الإمام إذا شرط على القاضي
 أن لا يقضي إلا بمذهب معين بطل الشرط ولم يجز له التزامه ، وفي بطلان التولية
 قولان مبنيان على بطلان العقود بالشروط الفاسدة ، وطرد هذا أن المقتضى متى
 شرط عليه أن لا يقتضى إلا بمذهب معين بطل الشرط ، وطرده أيضاً أن الواقف
 متى شرط على الفقيه أن لا يفتي ولا يفتل إلا بمذهب معين بحيث يهجر له
 كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ويتأوى الصحابة ومذاهب العلماء لم يصح هذا
 الشرط قطعاً ولا يجب التزامه بل ولا يسرع ، وعقد هذا الباب (مضافاً) أن

المقصود إنما هو التعاون على البر والتقوي وأن يطاع الله ورسوله بحسب الامكان .
وأن يقدم من قدمه الله ورسوله ، ويؤخر من أخره الله ورسوله ، ويعتبر ما اعتبره
الله ورسوله ويلغى ما لغاه الله ورسوله : وشروط الواقفين لا تزيد على نذر
الناذرين : فكما أنه لا يوفى من النذور إلا بما كان طاعة لله ورسوله فلا يلزم من
شروط الواقفين إلا ما كان طاعة لله ورسوله : ﴿ فان قيل ﴾ الواقف إنما نقل ماله
لمن قام بهذه الصفة فهو الذي رضى بنقل ماله اليه ولم يرض بنقله الى غيره وان
كان أفضل منه فلو وقف يجرى مجرى الجعالة : فاذا بذل الجاعل ماله لمن يعمل
عملا لم يستحقه من عمل غيره وان كان بينهما في الفضل كما بين السماء والارض :
﴿ قيل ﴾ هذا منشأ الوهم والايهام في هذه المسألة : وهو انذى قام بقلوب ضعفة
المتفقيين فالزموا والزموا من الشروط بما غيره أحب الي الله وأرضي له منه باجماع
الامة بالضرورة المعلومة من الدين : ﴿ وجواب ﴾ هذا الوهم أن الجاعل يبذل
ماله في غرضه الذي يريده . إما محرما أو مكروها أو مباحا أو مستحبا أو واجبة
لينال غرضه الذي بذل فيه ماله . وأما الواقف فانما يبذل ماله فيما يقربه الى الله
وثوابه فهو لما علم أنه لم يبق له تمكن من بذل ماله في أغراضه أحب أن يبذله
فيما يقربه الى الله وما هو أنفع له في الدار الآخرة ولا يشك عاقل أن هذا غرض
الواقفين بل ولا يشك واقف أن هذا غرضه والله سبحانه وتعالى ملكه المال
لينتفع به في حياته وأذن له أن يحبسه لينتفع به بعد وفاته فلم يملكه أن يفعل
به بعد موته ما كان يفعل به في حياته بل حجز عليه فيه وملكه ثلثه يوصي به
بما يجوز ويسوغ أن يوصي به حتى ان حاف أو جار أو أثم في وصيته جاز بل
وجب على الموصي والورثة رد ذلك الجور والحيف والأثم ورفع سبحانه الأثم
عن رد ذلك الحيف والأثم من الورثة والأوصياء فهو سبحانه لم يملكه أن يتصرف
في تحييس ماله بعده إلا على وجه يقربه اليه ويدنيه من رضاه لا على أي
وجه أراد ولم يأذن الله ولا رسوله للمكلف ان يتصرف في تحييس ماله بعده على

أى وجه أراده أبداً فأين في كلام الله ورسوله أو أحد من الصحابة ما يدل على أن لصاحب المال أن يقف ما أراد على من أراد ويشترط ما أراد ويجب على الحكام والمفتين أن ينفذوا وقفه ويلزموا بشروطه وأما ما قد لهج به بعضهم من قوله شروط الواقف كنصوص الشارع فهذا يراد به معنى صحيح ومعنى باطل فإن أريد أنها كنصوص الشارع في الفهم والدلالة وتقييد مطلقها بمقيدها وتقديم خاصها على عامها والاخذ فيها بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فهذا حق من حيث الجملة وإن أريد أنها كنصوص الشارع في وجوب مراعاتها والتزامها وتنفيذها فهذا من أبطال الباطل بل يبطل منها ما لم يكن طاعة لله ورسوله وما غيره أحب إلى الله وأرضى له ورسوله منه . وينفذ منها ما كان قرينة وطاعة كما تقدم ولما نذر أبو إسرائيل أن يصوم ويقوم في الشمس ولا يجلس ولا يتكلم أمره النبي ﷺ أن يجلس في الظل ويتكلم ويتم صومه فالزمه بالوفاء بالطاعة ونهاه عن الوفاء بما ليس بطاعة وهكذا اخت عقبة بن عامر لما نذرت الحج ماشية مكشوفة الرأس أمرها أن تختبر وترك وتخرج وتهدى بدنة فهكذا الواجب على اتباع الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله أن يعتمدوا في شروط الواقفين وبالله التوفيق (الفائدة الثامنة عشرة) ليس للمفتي أن يطلق الجواب في مسألة فيها تفصيل إلا إذا علم أن السائل إنما سأل عن أحد تلك الأنواع بل إذا كانت المسألة تحتاج إلى التفصيل استقصاه كما استفصل النبي ﷺ ما عز لما أقر بالزنا هل وجد منه مقدماته أو حقيقة فلما أجابه عن الحقيقة استقصاه هل به جنون فيكون إقراره غير معتبر أم هو عاقل فلما علم عقله استقصاه بأن أمر باستنكاهه ليعلم هل هو سكران أم صاِح فلما علم أنه صاِح استقصاه هل أحسن أم لا فلما علم أنه قد أحسن أقام عليه الحد ومن هذا قوله لمن سأله هل علي المرأة من غسل إذا هي احتلمت فقال نعم إذا رأت الماء فتضمن هذا الجواب الاستفصال بأنها يجب عليها الغسل في حال ولا يجب عليها في حال ومن ذلك أن أبا النعمان بن بشير سأل رسول الله ﷺ أن يشهد على غلام نحله ابنه فاستقصاه وقال أكل ولدك نحته كذلك فقال لا فابي

أن يشهد . ونحت هذا الاستفصال أن ولدك أن كانوا اشتركوا في النحل صح ذلك والا لم يصح . (ومن ذلك) أن ابن أم مكتوم استفتاه هل يجزئ له زكاة أن يصلي في بيته . فقال هل تسمع النداء ؟ قال نعم قال فأنجب فاستفصاه بين أن يسمع النداء أو لا يسمعه . (ومن ذلك) أنه لما استفتي عن رجل وقع على جارية امرأته فقال أن كان استكرها فهي حرة وعليه مثلها . وإن كانت طاووته فهي له وعليه لسيدتها مثلها . وهذا كثير في فتاويه عليه السلام : فإذا سئل المفتي عن رجل دفع ثوبه إلى قصار يقصره : فأنكر القصار الثوب ثم أفر به : هل يستحق الأجرة على القصار أم لا : فالجواب بالأطلاق خطأ نفي إثباتا والصواب التفصيل فإن كان قصره قبل الجحود فله أجرة القصار لأنه قصره لصاحبه : وإن كان قصره بعد جحوده فلا أجرة له لأنه قصره لنفسه . وكذلك إذا سئل عن رجل حلف لا يفعل كذا وكذا ففعله لم يجز له أن يبقى بحثه حتى يستفصاه هل كان ثابت العقل وقت فعله أم لا وإذا كان ثابت العقل فهل كان مختاراً في يمينه أم لا : وإذا كان مختاراً فهل استثنى عقيب يمينه أم لا : وإذا لم يستثن ففعل المحلوف عليه عالماً ذا كرا مختاراً أم كان ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً : وإذا كان عالماً مختاراً فهل كان المحلوف عليه داخلاً في قصده ونيته أو قصد عدم دخوله فخصمه بنيته أو لم يقصد دخوله ولا نوى تخصيصه : فإن الحنث يختلف باختلاف ذلك كله : (ورأينا) من مفتي العصر من يادر إلى التحديث فاستفصاه فوجدناه غير حائث في مذهب من افتاه وقع ذلك مرارا فخطر المفتي عظيم فانه موقع عن الله ورسوله زاعم أن الله أمر بكذا وحرم كذا أو أوجب كذا (ومن ذلك) أن يستفتيه عن الجمع بين الظهر والعصر مثلاً هل يجوز له أن يفرق بينهما : فجوابه بتفصيل المسألتين وإن الجمع أن كان في وقت الأولي لم يجز التفريق وإن كان في وقت الثانية جاز (ومن ذلك) أنه لو قال له أن لم تحرق هذا المتاع أو تهدم هذا الدار أو تتلف هذا المال والا قتلتك ففعل هل يضمن أم لا : جوابه بالتفصيل : فإن كان المال المكروه على اتلافه للمكروه لم

يضمن وان كان لغيره ضمنه : (وكذلك) لو سأله المظاهر اذا وطىء في اثناء الكفارة هل يلزمه الاستئناف او يبنى فجوابه بالتفصيل انه ان كان كفر بالصيام قوطىء في اثنائه لزمه الاستئناف وان كفر بلا طعام لم يلزمه الاستئناف وله البناء فان حكم تابع الصوم وكونه قبل المسيس قد انقطع بخلاف الاطعام (وكذلك) لو سأله عن المكفر بالعتق اذا اعتق عبدا مقطوعة اصبعه فجوابه بالتفصيل ان كان إيهاماً لم يجزه والا اجزأه. فلو قال امة باوع الاصبعين وهما الخنصر والبنصر فجوابه بالتفصيل ايضاً ان كان من يد واحدة لم يجزه وان كانت كل اصبع من يد اجزأه وكذلك لو سأله عن فاسق التقط لقطعة او لقيطا هل يقر في يده فجوابه بالتفصيل تقرر اللقطة دون اللقيط لأنها كسب فلا يمنع منه الملتقط وثبوت يده علي اللقيط ولاية وايس من أهلها. ولو قال له اشتريت سمكة فوجدت في جوفها مالا ما اصنع به ؟ فجوابه ان كان اؤاؤة او جوهرة فهو للصيد لانه ملكه بالاصطياد ولم تطب نفسه لك به وان كان خاتماً او ديناراً فهو لقطعة يجب تعريفها كغيرها (وكذلك) لو قال له اشتريت حيواناً فوجدت في جوفه جوهرة فجوابه ان كانت شاة فهي لقطعة للمشتري يلزمه تعريفها حولاً ثم هي له بعده وان كان سمكة او غيرها من دواب البحر فهي ملك للصيد والفرق واضح (ومن ذلك) لو سأله عن عبد التقط لقطعة فانفقها هل تتعلق بذمته او برقبته ؟ فجوابه انه ان أنفقها قبل التعريف حولاً فهي في رقبته وان أنفقها بعد حول التعريف فهي في ذمته يتبع بها بعد العتق نص عايبها الامام احمد جفر قايدهما لان قبل الحول ممنوع منها فانفاقها اجناية منه عليها وبعد الحول غير ممنوع منها بالنسبة الي مالها فاذا أنفقها في هذا المال فكأنه أنفقها بأذن مالها فستعلق بذمته كديونه. (ومن ذلك) لو سأله عن رجل جعل لغيره لادن رد عليه لقطته فهل يستحقه من ردها فجوابه ان انفقها قبل بلوغ قول الجاعل لم يستحقه لانه لم يلتقطها لاجل الجعل وقد وجب عليه ردها بظهور مالها وان أنفقها بعد ان بلغه الجعل استحقه (ومن ذلك) ان يسأل فيقول هل يجوز للوالدين ان يملك مال ولدهما او يرجعان فيما وهباه

فالجواب أن ذلك للاب دون الام وكذلك اذا شهد له اثنان من ورثته غير الاب والابن بالجرح فالجواب فيه تفصيل فان شهدا قبل الاندمال لم يقبل للتهمة وان شهدا بعده قبلت لعدم التهمة (ومن ذلك) اذا سئل عن رجل ادعى نكاح امرأة فأقرت له هل يقبل اقرارها أم لا ؛ جوابه بالتفصيل إن ادعى زوجيتها وحده قبل اقرارها وإن ادعاها معه آخر لم يقبل : (ومن ذلك) لو سئل عن رجل مات فادعى ورثته شيئا من تركته وأقاموا شاهدا حلف كل منهم يمينا مع الشاهد : فان حلف بعضهم استحق قدر نصيبه من المدعى : وهل يشاركه من لم يحلف في قدر حصته التي انتزعها يمينه أولا يشاركه ؛ فالجواب فيه تفصيل ان كان المدعى دينيا لم يشاركه وينفرد الخائف بقدر حصته : وان كان عينا شاركه من لم يحلف لان الدين غير متعين : فمن حلف فانما ثبت يمينه مقدار حصته من الدين لا غيره : ومن لم يحلف لم يثبت له حق : وأما العين فكل واحد من الورثة يقر أن كل جزء منها مشترك بين جماعتهم وحقوقهم متعلقة بعينه فالتخلص مشترك بين جماعتهم والباقي غصب على جماعتهم (ومن ذلك) اذا سئل عن رجل استعدي على خصمه ولم يحرر الدعوى هل يحضره الحاكم ؟ الجواب بالتفصيل ان استعدي علي حاضر في البلد أحضره اعدم المشقة وان كان غائبا لم يحضره حتى يحررها (ومن ذلك) لو سئل عن رجل قطع عضوا من صيد وأفلت هل يحل أكل العضو ؛ الجواب بالتفصيل ان كان صيدا بحريا حل أكله وان كان برياً لم يحل : (ومن ذلك) لو سئل عن تاجر أهل الذمة هل يؤخذ منه العشر ؛ فالجواب بالتفصيل ان كان رجل أخذ منه العشر وان كانت امرأة ففيها تفصيل ان اتجرت الى أرض الحجاز أخذ منها العشر : وان اتجرت الى غيرها لم يؤخذ منها شيء لانها تقر في غير أرض الحجاز بلا جزية : ومن ذلك لو سئل عن ميت مات فطلب الاب ميراثه ولم يعلم من هم الورثة غيره كم يعطى الاب فالجواب بالتفصيل ان كان الميت ذكرا أعطى الاب أربعة من سبعة وعشرين مسميان لان

حياة ما يمكن أن يقدر معه زوجة وأم وابنتان : فله أربعة بلا شك من سبعة وعشرين وان كان الميت اثني فله سهمان من خمسة عشر لان أكثر ما يمكن ان يقدر زوج وأم وابنتان فله سهمان من خمسة عشر قطعاً فان قال السائل مات ميت وترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض مع العليا جدها قال المفتي ان كان الميت ذكراً فالمسئلة محال لان جد العليا نفس الميت وان كان الميت اثني فجد العليا إما أن يكون زوج الميت أولاً يكون كذلك فان كان زوجها فله الربع وللعليا النصف وللوسطى السدس تكملة الثلثين والباقي للعصبة : فلو قال السائل ميت خلف ابنتين وابوين ولم تقسم التركة حتي ماتت إحداها وخلفت من خلفت يقال المفتي ان كان الميت ذكراً فمسئلته من ستة للابوين سهمان ولكل بنت سهمان فلما ماتت إحداها خلفت جدة وجدا واختاً لاب فمسئلتها من ستة وتصح من ثمانية عشر وتركها سهمان توافق مسئلتها بالنصف فتد الى تسعة ثم تضربها في ستة تكون أربعة وخمسين ومنها تضح وان كان الميت اثني فقريضتها أيضاً من ستة ثم ماتت إحدى البنيتين عن سهمين وخلفت جدة وجدا من ام واختاً لاب فلا شيء للجد وللجدة السدس وللأخت النصف والباقي للعصبة فمسئلتها من ستة وسهامها اثنان فاخرب ثلاثة في المسألة الاولى تكن ثمانية عشر والمقصود التنبيه على وجوب التفصيل اذا كان يجد السؤال محتملاً وبالله التوفيق فكثيرا ما يقع غلط المفتي في هذا القسم فالمفتي ترد اليه المسائل في قوالب متنوعة جدا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال والاهلاك واهلاك فتارة تورد عليه المسألتان صورتهم واحدة وحاكمهما مختلف فصورة الصحيح والجائز صورة الباطل والمحرم ويختلفان بالحقيقة فيذهل بالصورة عن الحقيقة فيجمع بين ما فرق الله ورسوله بينه وتارة تورد عليه المسألتان صورتهم المختلفة وحقيقتهم واحدة وحاكمهما واحد فيذهل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة فيفرق بين ما جمع الله بينه وتارة تورد عليه المسألة مجملة تحتها عدة انواع فيذهب وهمه الى واحد منها ويذهل عنه المسئول عنه منها فيجيب بغير

انصبوب وتارة تورد عليه المسألة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن فيتبادر الي تسويها وهي من أبطل الباطل وتارة بالعكس فلا اله الا الله كمهنا من مزية اقدم ومجال اوهام ومادعى محق الي حق الا اخرج الشيطان على لسان أخيه ووليه من الانس في قالب تنفر عنه خفافيش البصائر وضعفاء العقول وهم اكثر الناس وما حذر احد من باطل الا اخرج الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزخرف يستخف به عقول ذلك الضرب من الناس فيستعجبون لهوا أكثر الناس نظرم قاصر على الصور لا يتجاوزها الي الحقائق فهم محبسون في سجن الالفاظ مقيدون بقيود العبارات كما قال تعالى (وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن يوحي بعضهم الى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون ولتصفي اليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة وليرضوه وليقتروا ما هم مقترفون) وأذكر لك من هذا مثالا وقع في زماننا وهو ان السلطان أمر أن يلزم أهل الذمة بتغيير عمامتهم وان تكون خلاف ألوان عمائم المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعظم عليهم وكن في ذلك من المصالح واعزاز الاسلام واذلال الكفرة ماقرت به عيون المسلمين فألقى الشيطان على السنة أوليائه واخوانه ان صوروا فتيا يتوصلون بها الى ازالة هذا الغبار وهي ما تقول السادة العلماء في قوم من أهل الذمة ألزموا بلباس غير لباس المعتاد وزى غير زيهم المؤلف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والفوات وتجرأ عليهم بسببه السفهاء والرعاة وأذوهم غاية الاذي فطمع بذلك في إهانتهم والتعدي عليهم فهل يسوغ للامام ردهم الى زيهم الاول واعادتهم الي ما كانوا عليه مع حصول التميز بعلامة يعرفون بها وهل ذلك مخالفة للشرع أم لا (فأجابهم) من منع التوفيق وضد عن الطريق بجواز ذلك وان للامام اعادةهم الى ما كانوا عليه : قال شيخنا فجاهتني الفتوى فقلت لا تجوز اعادةهم ويجب ابتناؤهم على ازي الذي يتميزون به عن المسلمين : نذهبوا ثم غيروا الفتوى ثم

جاءوا بها في قالب آخر فقلت لا يجوز اعادة قلوبهم فذهبوا ثم أتوا بها في قالب آخر فقلت هي المسألة المعينة وان خرجت في عدة قوالب ثم ذهب الى السلطان وتكلم عنده بكلام عجب منه الحاضرون فأطبق القوم على ابقائهم والله الحمد: ونظائر هذه الحادثة أكثر من أن تحصى فقد ألقى الشيطان على السنة أولياته أن صوروا فتوي فيما يحدث ليلة النصف في الجامع وأخرجوها في قالب حسن حتى استخفوا عقل بعض المفتين فأفتاهم بجوازه . وسبحان الله كم توصل بهذه الطرق الى ابطال حق واثبات باطل . وأكثر الناس انما هم أهل ظواهر في الكلام واللباس والافعال وأهل النقد منهم الذين يعبرون من الظاهر الى حقيقته وباطنه لا يبلغون عشر معشار غيرهم ولا قريباً من ذلك قاله المستعان (الفائدة التاسعة عشرة) إذا سئل عن مسألة من الفرائض لم يجب عليه أن يذكر موانع الارث فيقول بشرط الا يكون كافراً ولا رقيقاً ولا قاتلاً وإذا سئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لام فله كذا وكذلك اذا سئل عن الاعمام وبنينهم وبنى الاخوة وعن الجد والجدة فلا بد من التفصيل والفرق بين الموضعين ان السؤال المطلق في الصورة الاولى يدل على الوارث الذي لم يعم به مانع من الميراث كما لو سئل عن رجل باع أو آجر أو تزوج أو أقر لم يجب عليه أن يذكر موانع الصحة من الجنون والاكراه ونحوهما الا حيث يكون الاحتمال متساوياً ومن تأمل اجوبة النبي ﷺ رآه يستفصل حيث تدعو الحاجة الى الاستفصال ويتركه حيث لا يحتاج اليه ويحيل فيه مرة على ما علم من شرعه ودينه من شروط الحكم وتوابعه ، بل هذا كثير في القرآن كقوله تعالى (واخل لكم ما وراء ذلكم) وقوله (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) وقوله تعالى (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم) ولا يجب على المتكلم والمفتي أن يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها عند ذكر حكم المسئلة ولا ينفع السائل والمتكلم والمتعلم قوله بشرطه وعدم موانعه ونحو ذلك فلا يبان آثم من بيان

الله ورسوله ولا هدى اكل من هدى الصحابة والتابعين وبالله التوفيق في الفائدة
العشرون لا يجوز للمقلد أن يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة
فيه سوى أنه قول من قلده دينه هذا اجماع من السلف كلهم وصرح به الامام احمد
والشافعي رضي الله عنهما وغيرهما : قال ابو عمرو بن الصلاح قطع ابو عبد الله الحلي
امام الشافعيين بما وراء النهر والقاضي ابو المحاسن الروياني صاحب بحر المذهب
وغيرهما بأنه لا يجوز للمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه وقال وذكر الشيخ ابو محمد
الجويني في شرحه رسالة الشافعي عن شيخه ابي بكر القفال المروزي أنه يجوز لمن
حفظ كلام صاحب مذهب ونصوصه أن يفتي به وان لم يكن عارفاً بغوامضه
وحقائقه وخالفه الشيخ ابو محمد وقال لا يجوز أن يفتي بمذهب غيره اذا لم يكن متبحراً
فيه عالماً بغوامضه وحقائقه كما لا يجوز للعامة الذي جمع فتاوى المفتين أن يفتي بها اذا
كان متبحراً فيه جاز أن يفتي به قال ابو عمرو من قال لا يجوز له أن يفتي بذلك معناه
لا يذكره في صورة ما يقوله من عند نفسه بل يضيفه الى غيره ويحكيه عن امامه الذي قلده
فعلي هذا من عددناه في اصناف المفتين المقلدين ليسوا على الحقيقة من المفتين ولكنهم
قاموا مقام المفتين وادعوا عنهم فصدوا منهم وسبيلهم في ذلك ان يقولوا مثلاً
مذهب الشافعي كذا وكذا ومقتضى مذهب كذا وكذا وما أشبه ذلك . ومن
ترك منهم اضافة ذلك الى امامه فان كان ذلك اكتفاء منه بالمعلوم عن الصريح
فلا بأس . قلت ما ذكره ابو عمر وحسن الا ان صاحب هذه المرتبة يحرم عليه
أن يقول مذهب الشافعي لما لا يعلم أنه نصه الذي أفتي به او يكون شهرته بين
أهل المذهب شهرة لا يحتاج معها الى الوقوف على نصه كشهرة مذهب في الجهر
بالسمة والقنوت في الفجر وجوب تبييت النية للصوم في الفرض من الليل ونحو ذلك :
فأما مجرد ما يجد في كتب من انتسب الى مذهب من الفروع فلا يسعه ان يضيفها
الى نصه ومذهبه بمجرد وجودها في كتبهم فكذلك فيها من مسألة له لا نص فيها
البتة ولا ما يدل عليه . وكما فيها من مسألة نصه على خلافها . وكما فيها من مسألة
اختلف المنتسبون اليه في اضافتها الى مقتضى نصه ومذهبه فهذا يضيف الى مذهب

اثباتها وهذا يضيف اليه نفيها . فلا ندرى كيف يسمع المفتي عند الله ان يقول هذا مذهب الشافعي وهذا مذهب مالك واحمد وابي حنيفة . وأما قول الشيخ أبي عمر وإن لهذا المفتي ان يقول هذا مقتضى مذهب الشافعي مثلاً فامر الله لا يقبل ذلك من كل من نصب نفسه للفتيا حتى يكون عالماً بما أخذ صاحب المذهب ومداركه وقواعده جمعاً وفرقاً . ويعلم أن ذلك الحكم مطابق لاصوله وقواعده بعد استفراغ وسعه في معرفة ذلك فيها اذا أخبر ان هذا مقتضى مذهبه كان له حكم امثاله ممن قال بمبلغ علمه : ولا يكلف الله نفساً الا وسعها : وبالجملة فالمفتي مخبر عن الحكم الشرعي وهو امام مخبر عما فهمه عن الله ورسوله . وأما مخبر عما فهمه من كتابه أو نصوص من قلده دينه وهذا لون وهذا لون . فكما لا يسمع الاول ان يخبر عن الله ورسوله الا بما علمه . فكذا لا يسمع الثاني ان يخبر عن امامه الذي قلده دينه الا بما يعلمه وبالله التوفيق * (الفائدة الحادية والعشرون) اذا تفقه الرجل وقرأ كتاباً من كتب الفقه او اكثر وهو مع ذلك قاصر في معرفة الكتاب والسنة وآثار السلف والاستنباط والترجيح فهل يسوغ تقايده في الفتوى فيه للناس أربعة اقوال : الجواز مطلقاً والمنع مطلقاً والجواز عند عدم المجتهد ولا يجوز مع وجوده والجواز ان كان مطلعاً علي ما أخذ من يفتي بقولهم والمنع ان لم يكن مطلعاً (والصواب) فيه التفصيل : وهو انه ان كان السائل يمكنه التوصل الى عالم يهديه السبيل لم يحل له استفتاء مثل هذا ولا يحل لهذا ان ينسب نفسه للفتوى مع وجود هذا العالم وإن لم يكن في بلده أو ناحيته غيره بحيث لا يجد المستفتي من يسأله سواء فلا ريب أن رجوعه اليه أولى من أن يقدم على العمل بلا علم أو يبقى مرتبكاً في حيرته متردداً في عماه وجهالته بل هذا هو الاستطاع من تقواء الأمور بها : ونظير هذه المسئلة اذا لم يجد السلطان من يوايه الا قاضياً عارياً عن شروط انقضاة لم يعطل البلد عن قاض وولي الا مثل فالأمثل : ونظير هذا لو كان الفسق هو الغالب علي أهل تلك

البلد ، وان لم تقبل شهادة بعضهم علي بعض وشهادته له تعطلت الحقوق وضاعت قبل شهادة الأمثل فالأمثل : ونظيرها لو غلب الحرام المحض أو الشبهة حتي لم يجد الحلال المحض فإنه يتناول الأمثل فالأمثل : ونظير هذا لو شهد بعض النساء علي بعض بحق في بدن أو عرض أو مال وهن منفردات بحيث لا رجل معهن كالحجرات والأعراس قبلت شهادة الأمثل فالأمثل منهن قطعاً ولا يضيع الله ورسوله حق المظلوم ولا يعطل إقامة دينه في مثل هذه الصورة ابداً ، بل قد نبه الله تعالى علي القبول في مثل هذه الصورة بقبول شهادة الكفار علي المسلمين في السفر في الوصية في آخر سورة أنزلت في القرآن ولم ينسخها شيء البتة ، ولا نسخ هذا الحكم كتاب ولا سنة ولا أجمعت الأمة علي خلافه ولا يليق بالشرعية سواء ، فالشرعية شرعت لتحصيل مصالح العباد بحسب الامكان ، وأى مصلحة لهم في تعطيل حقوقهم إذا لم يحضر أسباب تلك الحقوق شاهدان حران ذكران عدلان ، بل إذا قلتم تقبل شهادة الفساق حيث لا عدل وينفذ حكم الجاهل والفساق إذا خلا ازمان عن قاض عالم عادل فكيف لا تقبل شهادة النساء إذا خلا جمعهن عن رجل أو شهادة العبيد إذا خلا جمعهم عن حر ، أو شهادة الكفار بعضهم علي بعض إذا خلا جمعهم عن مسلم ، وقد قبل ابن اثير شهادة الصبيان بعضهم علي بعض في تجارحهم ولم ينكره عليه احد من الصحابة وقد قال به مالك والامام احمد رحمهما الله تعالى ، فقال في احدي الروايتين عنه حيث يغلب علي الظن صدقهم بان يجيبوا قبل أن يجتنبوا أو يفرقوا الي بيوتهم ، وهذا هو الصواب وبالله التوفيق ، وكلام اصحاب أحمد في ذلك يخرج علي وجهين تقدم كثير منهم الفتوى والحكم بالتقليد وجوزه بعضهم لكن علي وجه الحكاية لقول المجتهد كما قال ابو اسحق بن شافلا وقد جلس في جامع المنصور فذكر قول احمد ان المتي ينبغي له ان يحفظ اربعمائة الف حديث ثم يقتي فقال له رجل انت تحفظ هذا فقلت إن لم أحفظ هذا فأننا أفتي بقول من كان يحفظه ، وقال ابو الحسن بن بشار من كبار اصحابنا

يأمر رجلا عنده ثلاث مسائل أو أربع من فتاوي الامام احمد يستند الي هذه السارية ويقول قال احمد بن حنبل (الفائدة الثانية والعشرون) اذا عرف العالم بحكم حادثة بدليلها فهل له ان يقبى به ويسوغ لغيره تقليده فيه فنيه ثلاثة اوجه للشافعية وغيرهم (احدها) الجواز لانه قد حصل له العلم بحكم تلك الحادثة عن دليلها كما حصل للعالم وان تميز العالم عنه بقوة يتمكن بها من تقرير الدليل ودفع المعارض له فهذا قدر زائد علي معرفة الحق بدليله (والثاني) لا يجوز له ذلك مطلقا لعدم أهليته للاستدلال وعدم علمه بشروطه وما يعارضه ولعله يظن دليلا بما ليس بدليل (والثالث) ان كان الدليل كتابا أو سنة جازله الافتاء ، وان كان غيرها لم يجز ، لأن القرآن والسنة خطاب لجميع المكلفين فيجب علي المكلف ان يعمل بما وصل اليه من كتاب ربه تعالي وسنة نبيه ﷺ ، ويجوز له ان يرشد غيره اليه ويدله عليه (الفائدة الثالثة والعشرون) ذكر أبو عبد الله بن بطة في كتابه في الخلع عن الامام احمد انه قال لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصائص « أولها » ان تكون له نية فان لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور « والثانية » أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة « الثالثة » أن يكون قويا علي ما هو فيه وعلي معرفته (الرابعة) الكفاية والا مضغه الناس « الخامسة » معرفة الناس وهذا مما يدل علي جلالة احمد ومجده من العلم والمعرفة فان هذه الخمسة هي دعائم الفتوى وأي شيء نقص منها ظهر الخلل في المفتي بحسبه فاما النية فهي رأس الامر وعموده واساسه وأصله الذي عليه يبني ، فانها روح العمل وقائده وسائقه والعمل تابع لها يبني عليها يصح بصحتها ويفسد بفسادها وبها يستجلب التوفيق وبعدما يحصل الخذلان وبحسبها تتفاوت الدرجات في الدنيا والآخرة فكم بين مرید بالفتوى وجه الله ورضاه والتقرب منه وما عنده ومرید بها وجه المخلوق ورجاء منفعة وما يناله منه تخويفا او طمعا فيفتي الرجلان بالفتوى الواحدة وبينهما في الفضل والثواب اعظم مما بين المشرق والمغرب . هذا يفتي يسكون كلمة الله هي العليا ودينه هو الظاهر

ورسوله هو المطاع . وهذا يفتى ليكون قوله هو المسموع وهو المشار اليه وجاهه
هو القائم سواء وافق الكتاب والسنة أو خالفهما فالله المستعان . وقد جرت
عادة الله التي لا تبدل وسنته التي لا تحول أن يلبس المحلص من المهابة والنور
والمحبة في قلوب الخلق وأقبال قلوبهم اليه ما هو بحسب اخلاصه ونيتته ومعاملته
قربه . ويلبس المرءي اللابس ثوبي الزور من المقت والمهابة والبغضة ما هو باللائق به
فالمحلص له المهابة والمحبة وللآخر المقت والبغضاء وأما قوله أن يكون له حلم ووقار وسكينة
فليس صاحب العلم والفتيا إلى شيء أحوج منه إلى الحلم والسكينة والوقار فأما كسوة علمه
وجماله وإذا فقدها كان علمه كالبدن العاري من اللباس . وقال بعض السلف
ما قرن شيء إلى شيء أحسن من علم إلى حلم . والناس هنا أربعة أقسام فخيرهم
من أوتي الحلم والعلم وشرارهم من عدمهما (الثالث) من أوتي علماً بلا حلم
(الرابع) عكسه فالعلم زينة العلم وبهاؤه وجماله . وضده الطيش والعجلة والحدة
والتسرع وعدم الثبات فالحليم لا يستفز البدوات ولا يستخفه الذين لا يعلمون
ولا يقلقه أهل الطيش والخفة والجهل . بل هو وقور ثابت ذو أناة يملك نفسه
عند ورود أوائل الأمور عليه ولا يملكه أوائلها وملاحظته للعواقب تمنعه من أن
تستخفه دواعي الغضب والشهوة فبالعلم تنكشف له مواقع الخير والشر والصالح
والفساد وبالحلم يتمكن من تثبيت نفسه عند الخير فيؤثره ويصبر عليه وعند الشر
فيصبر عنه فالعلم يعرفه رشده والحلم يثبت عليه وإذا شئت أن ترى بصيراً بالخير
والشر لا صبر له على هذا ولا عن هذا رأيته وإذا شئت أن ترى صابراً على
المشاق لا بصيرة له رأيته وإذا شئت أن ترى من لا صبر له ولا بصيرة رأيته وإذا
شئت أن ترى بصيراً صابراً لم تكف إذا رأيته فقد رأيت أمام هدي حقاً
فاستمسك بعروته . والوقار والسكينة ثمرة الحلم ونتيجته . ولشدة الحاجة إلى
السكينة وحقيقتها وتفاصيلها وأقسامها نشير إلى ذلك بحسب علومنا
القاصرة واذهاننا الجمامدة وعباراتنا الناقصة ولكن نحن أبناء الزمان والناس

بزمانهم أشبه منهم بآبائهم ولكل زمان دولة ورجال فالسكينة فعيلة من السكون وهو طمأنينة القلب واستقراره وأصلها في القلب ويظهر أثرها على الجوارح وهو عامة وخاصة فسكينة الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اخص مراتبها وأعلى أقسامها كالسكينة التي حصلت لإبراهيم الخليل وقد القى في المنجنيق مسافرا إلى ما أضرم له أعداء الله من النار فله تلك السكينة التي كانت في قلبه حين ذلك السفر: وكذلك السكينة التي حصلت لموسى وقد غشيه فرعون وجنوده من ورائهم والبحر امامهم وقد استغاث بنوا اسرائيل ياموسى الى أين تذهب بنا هذا البحر امامنا وهذا فرعون خلفنا: وكذلك السكينة التي حصلت له وقت تكليم الله له نداء ونجاء كلاما حقيقة سمعه حقيقة باذنه وكذلك السكينة التي حصلت له وقد رأى العصا ثعباناً مبيناً وكذلك السكينة التي نزلت عليه وقد رأى حبال القوم وعصيم كانوا تسعى فاجس في نفسه خيفة وكذلك السكينة التي حصلت لنبينا ﷺ وقد اشرف عليه وعلي صاحبه عدوها وهما في الغار فلو نظر احدهم الى تحت قدميه لراهما وكذلك السكينة التي نزلت عليه في مواقفه العظيمة واعداً الله قد احاطوا به بيوم بدر ويوم حنين ويوم الخندق وغيره فهذه السكينة امر فوق عقول البشر وهي من أعظم معجزاته عند ارباب البصائر فان الكذاب لاسيما علي الله اقلق ما يكون واخوف ما يكون وأشدّه اضطراباً في مثل هذه المواطن فلو لم يكن للرسول صلوات الله وسلامه عليهم من الآيات الا هذه وحدها لكفتهم (واما الخاصة) فتكون لا تباع الرسل بحسب متابعتهم وهي سكينة الايمان وهي سكينة تسكن القلوب عن الريب والشك ولهذا انزلها الله على المؤمنين في اصعب المواطن احوج ما كانوا اليها (هو الذي انزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم والله جنود السموات والارض وكان الله عالياً حكيماً) فذكر نعمته عليهم بالجنود الخارجة عنهم والجنود الداخلة فيهم وهي السكينة عند القلق والاضطراب الذي لم يصبر عليه مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وذلك يوم الحديبية قال

الله سبحانه وتعالى يذكركم نعمته عليهم بانزالها اخرج ما كانوا اليها: وقال تعالى بعد ذلك (لقد رضي الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً) لما علم الله سبحانه وتعالى ما في قلوبهم من القلق والاضطراب لما منعهم كفار قريش من دخول بيت الله وحبسوا الهدى عن محله واشتروطوا عليهم تلك الشروط الجائرة الظالمة فاضطربت قلوبهم وقلقت ولم تطلق الصبر فعلم تعالى ما فيها فثبتها بالسكينة رحمة منه ورأفة ولطف وهو اللطيف الخبير : وتحتل الآية وجهاً آخر وهو أنه سبحانه علم ما في قلوبهم من الايمان والخير ومحبة ومحبة رسوله فثبتها بالسكينة وقت قلقها واضطرابها . والظاهر أن الآية تعم الامرين وهو أنه علم ما في قلوبهم مما يحتاجون معه الى انزال السكينة وما في قلوبهم من الخير الذي هو سبب انزالها ثم قال بعد ذلك (اذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية فأنزل الله سكينته علي رسوله وعلى المؤمنين والزهم كلمة التقوى وكانوا احق بها واهلها وكان الله بكل شيء عليماً) لما كانت حمية الجاهلية توجب من الاقوال والاعمال ما يناسبها جعل الله في قلوب اوليائه سكينة تقابل حمية الجاهلية وفي السنن كلمة التقوى مقابلة لما توجه حمية الجاهلية من كلمة الفجور فكان حظ المؤمنين السكينة في قلوبهم وكلمة التقوى علي السنن وحظ أعدائهم حمية الجاهلية في قلوبهم وكلمة الفجور والعدوان علي السنن . فكانت هذه السكينة وهذه الكلمة جنداً من جند الله أيد بها الله ورسوله والمؤمنين في مقابلة جند الشيطان الذي في قلوب اوليائه والسنن . وثمرة هذه السكينة الطمأنينة للخير تصديقاً وإيماناً وللامر تسليماً واذعاناً . فلا تدع شبهة تعارض الخير ولا ارادة تعارض الامر بل لا تمر مراضات السوء بالقلب الا وهي مجتازة من مرور انوساوس الشيطانية التي يتلي بها العبد ليتقوى إيمانه ويعلو عند الله ميزانه بمدانها وردّها وعدم السكون اليها فلا يظن انؤمن انها لقص درجته عند الله

فصل

ومنها السكينة عند القيام بوظائف العبودية ، وهي التي تورث الخضوع والخشوع وغض الطرف وجمعية القلب على الله تعالى بحيث يؤدي عبوديته بقلبه وعبودته ، والخشوع نتيجة هذه السكينة وثمرتها وخشوع الجوارح نتيجة خشوع القلب وقد رأى النبي ﷺ رجلاً يغيب براحته في الصلاة فقال لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه (فان قلت) قد ذكرت أقسامها ونتيجتها وثمرتها وعلامتها فما أسبابها العجالة لها (قلت) سببها استيلاء مراقبة العبد لربه جل جلاله حتي كأنه يراه نوكلما اشتدت هذه المراقبة أوجبته له من الحياء والسكينة والمحبة والخضوع والخشوع والخوف والرجاء مالا يحصل بدونها فالمرابعة أساس الأعمال القلبية كلها وعمودها الذي قيامها به : ولقد جمع النبي ﷺ أصول أعمال القلب وفروعها كلها في كلمة واحدة وهي قوله في الاحسان « أن تعبد الله كأنك تراه » فتأمل كل مقام من مقامات الدين موكل عمل من أعمال القلوب كيف تجد هذا أصله ومنبعه . والمقصود أن العبد محتاج الى تلك السكينة عند الوسوس المعترضة في أصل الايمان ليثبت قلبه ولا يزيع ، وعند الوسوس والخطرات القاذحة في أعمال الايمان لثلاث تقوى وتصير هوماً وغموماً وإرادات ينقص بها ايمانه وعند أسباب المخاوف على اختلافها ليثبت قلبه ويسكن جأشه . وعند أسباب الفرح لثلاث يطمح به مركبه فيجاوز الحد الذي لا يعبر فينقلب ترحاً وحزناً : وكم ممن أنعم الله عليه بما يفرحه فجمخ به مركب الفرح وتجاوز الحد فانقلب ترحاً عاجلاً ولو أعين بسكينة تعدل فرحه لا يريد به الخير وبالله التوفيق ، وعند هجوم الانساب المؤلمة على اختلافها الظاهرة والباطنة ، فما أحوجه الى السكينة حينئذ وما أنفعها له واجداها عليه وأحسن عاقبتها : والسكينة في هذه المواطن علامة على الظفر وحصول المحبوب واندفاع المكروه ، وفقداء علامة على ضد ذلك لا يخطئ ، هذا ولا هذا والله المستعان : (وأما قوله) أن يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته أي مستظهِراً مضطرباً بالعلم متمكناً منه غير ضعيف فيه فإنه

إذا كان ضعيفاً قليل البضاعة غير مضطلع به أحجم عن الحق في موضع ينبغي فيه
الاقدام لقلة علمه بمواضع الاقدام والاحجام فهو يقدم في غير موضعه ويحجم في
غير موضعه ولا بصيرة له بالحق ولا قوة له على تنفيذه فالفتي محتاج الى قوة في
العلم وقوة في التنفيذ فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذه : ﴿ وأما قوله ﴾ الرابعة
الكفاية والامضغه الناس فانه اذا لم يكن له كفاية احتاج الى الناس والى الاخذ
بما في أيديهم فلا يأكل منهم شيئاً الا أكلوا من لحمه وعرضه أضعافه وقد كان
اسفيان الثوري شيء من ما كان لا يتروى في بذله ويقول لولا ذلك لتمسك
بنا هؤلاء فالعالم اذا منح غناء فقد أعين على تنفيذه واذ احتاج الى الناس فقد
مات علمه وهو ينظر : ﴿ وأما قوله الخامسة ﴾ معرفة الناس فهذا أصل عظيم يحتاج
اليه الفتى والمالك فان لم يكن نقيها فيه نقيها في الامر والنهي ثم يطبق أحدهما على الآخر
والا كان ما يفسد أكثر مما يصلح فانه اذا لم يكن نقيها في الامر له معرفة بالناس
تم ورله الظالم بصورة المظلوم وعكسه ، والحق بصورة المبطل وعكسه ، وراج عليه
المكر والخداع والاحتيال وتصوره الزنديق في صورة الصديق والكاذب في صورة
الصادق ونبس كل مبطل ثوب زور تحتها الانم والكذب والفجور وهو اجهل
بالناس وأحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم لا يميز هذا من هذا بل ينبغي له أن يكون
نقيها في معرفة مكر الناس وخداعهم واحتيالهم وعوائدهم وعرفياتهم فان الفتوي
تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والاحوال وذلك كله من دين الله كما تقدم
بيانه وبالله التوفيق ﴿ الفائدة الرابعة والعشرون ﴾ في كلمات حفظت عن الامام
أحمد رحمه الله تعالى ورضي عنه في أمر الفتيا سوي ما تقدم آنفاً قال في رواية
ابنه صالح ينبغي للرجل اذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالماً بوجوه القرآن عالماً
بالسانيد الصحيحة عالماً بالسنن وقال في رواية أبي الحرث لا تجوز الفتيا الا للرجل
عالم بالكتاب والسنة : وقال في رواية حنبل ينبغي لمن أفتى ان يكون عالماً بقول
من تقدم والا فلا يفتي وقال في رواية يوسف بن موسى احب أن يتعلم الرجل

كل ما تكلم فيه الناس وقال في رواية ابنه عبد الله وقد سأله عن الرجل يريد ان يسأله عن أمر دينه مما يتلى به من الايمان في الطلاق وغيره وفي مصره من أصحاب الرأي وأصحاب الحديث لا يحفظون ولا يعرفون الحديث الضعيف ولا الاسناد القوي فلمن يسأل هؤلاء او لأصحاب الحديث علي قلة معرفتهم فقال يسأل أصحاب الحديث ولا يسأل أصحاب الرأي ضعيف الحديث خير من الرأي وقال في رواية محمد بن عبيد الله بن المنادي وقد سمع رجلا يسأله اذا حفظ الرجل مائة الف حديث يكون فقيها قال لا قال فمائتي الف قال لا قال فثلاثمائة الف قال لا قال فأربعمائة الف قال بيده هكذا وحركها قال حفيده احمد بن جعفر ابن محمد فقلت لجدي كم كان يحفظ احمد فقال أجاب عن مائة الف ﴿ وقال ﴾ عبد الله بن أحمد سألت أبي عن الرجل يكون عنده الكتب المصنفة فيها قول رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين وليس للرجل بصير بالحديث الضعيف المتروك ولا الاسناد القوي من الضعيف فيجوز أن يعمل بما شاء ويتخير منها فيفتي به ويعمل به قال لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها فيكون يعمل علي أمر صحيح يسأل عن ذلك أهل العلم (وقال) ابوداود سمعت احمد ومثله عن مسألة فقال دعنا من هذه المسائل المحدثه وما أحصى ما سمعت احمد سئل عن كثير مما فيه الاختلاف من العلم فيقول لا ادري وسمعه يقول ما رأيت مثل ابن عينة في الفتيا احسن فتيا منه كان اهون عاينه ان يقول لا ادري من يحسن مثل هذا سل العلماء ﴿ وقال ﴾ ابو داود قلت لاحمد الاوزاعي هو اتبع من مالك فقال لا تقلد دينك أحدا من هؤلاء ما جاء عن النبي ﷺ واصحابه فخذ به ثم التابعين بعد الرجل فيه مخير (وقال) اسحق بن هاني سألت ابا عبد الله عن الذي جاء في الحديث اجرؤكم علي الفتيا اجرؤكم علي النار فقال يفتي بما لم يسمع وقال أيضا قلت لابي عبد الله يطلب الرجل الحديث بقدر ما يظن انه قد اتع به قال العلم لا يعده شيء وجاءه رجل يسأل عن شيء فقال لا اجيبك في شيء ثم قال قال عبد الله بن مسعود ان كل من

يقتي الناس في كل ما يستفتونه لمجنون قال الاعمش فذكرت ذلك للحاكم فقال لو حدثتني به قبل اليوم ما افقت في كثير مما كنت أفتي به قال ابن هاني وقيل لابي عبد الله يكون الرجل في قرية فيسأل عن الشيء الذي فيه اختلاف قال يقتي بما وافق الكتاب والسنة : وما لم يوافق الكتاب والسنة أمسك عنه قيل له أفتخاف عليه قال لا قيل له ما كان من كلام إسحق بن راهوية وما كان وضع في الكتاب وكلام أبي عبيد ومالك ترى النظر فيه فقال كل كتاب ابتدع فهو بدعة وكل كتاب محدث فهو بدعة وأما ما كان عن مناظرة يخبر الرجل بما عنده وما يسمع من الفتيا فلا أرى به بأساً قيل له فكتاب أبي عبيد غريب الحديث قال ذلك شيء حكاه عن قوم أعراب قيل له فهذه الفوائد التي فيها المناكير ترى أن تكتب قال المنكر أبداً منكر (الفائدة الخامسة والعشرون) في دلالة العالم المستفتي على غيره وهو موضع خطر جداً فليُنظر الرجل ما يحدث من ذلك فانه متسبب بدلالته اما الى الكذب على الله ورسوله في أحكامه أو القول عليه بلا علم فهو معين على الاثم والعدوان واما معين على البر والتقوى فليُنظر الانسان الى من يدل عليه وابتق الله به فكان شيخنا قدس الله روحه شديد التجنب لذلك . ودلت مرة بحضرته على مفت أو مذهب فانتهرني وقال مالك وله دعه . ففهمت من كلامه انك لتبوء بما عساه يحصل له من الاثم ولين افتاه . ثم رأيت هذه المسئلة بعينها منصوبة عن الامام احمد . قال ابو داود في مسائله قلت لأحمد الرجل يسأل عن المسئلة فأدله على أنسان يسأله؟ فقال اذا كان يعني الذي أرشدته ، اليه متبعاً ويفتي بالسنة : فقل لأحمد إنه يريد الاتباع وليس كل قوله يصيب فقال أحمد ومن يصيب في كل شيء ؟ قلت له فرأى مالك فقال لا تتقلد في مثل هذا بشيء ! قلت وأحمد كان يدل على أهل المدينة ويدل على الشافعي ويدل على إسحاق ولا خلاف عنه في استفتاء هؤلاء ولا خلاف عنه في أنه لا يستفتي أهل الرأي المخالفون لسنة رسول الله ﷺ وبالله التوفيق ولا سيما كثير من المنتسبين الى الفتوى في هذا الزمان وغيره : وقد رأى رجل ربيعة بن

علي عبد الرحمن يبكي فقال ما يبكيك فقال استفتي من لا علم له وظهر في الاسلام
أمر عظيم ، قال وابعض من يفتي ههنا أحق بالسجن من السراق : قال بعض
العلماء فكيف لو رأي ربيعة زماننا وأقدام من لا علم عنده علي الفتيا وتوثبه عليها
ومد باع التكاف اليها وتساقه بالجهل والجراة عليها مع قلة الخبرة وسوء السيرة
وشؤم السريرة وهو من بين أهل العلم منكر أو غريب فليس له في معرفة الكتاب
والسنة وآثار السلف نصيب : ولا يبدى جوابا بإحسان : وان ساعد القدر فتواه
كذلك يقول فلان ابن فلان

يمدون للافتاء باعا قصيرة * وأكثروا عند الفتاوي كذلك
وكثير منهم نصيبهم مثل ما حكاه أبو محمد بن حزم قال كان عندنا مفت
قليل البضاعة فكان لا يفتي حتى يتقدمه من يكتب الجواب فيكتب تحته جوابي
مثل جواب الشيخ فقد أن اختلف مفتيان في جواب فكتب تحتهما جوابي مثل
جواب الشيخين فقليل له. انها قد تناقضا فقال وانا أيضا تناقضت كما تناقضا وقد
أقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل من يظهر مماثلته وبرى الجهال وهم
الأكثرون مساجلته ومشاكلته وأنه يجري معه في الميدان وأنها عند المسابقة
كفرسي رهان ولا سيما اذا طول الاردان وأرخی الذوائب الطويلة وراه كذب الاتان
وهدر باللسان وخلاله الميدان الطويل من الفرمان

فلو لبس الحمار ثياب خز * لقال الناس يالك من حمار

وهذا الضرب انما يستفتون بالشكل لا بالفضل ، وبالمناصب لا بالاهلية
قد غرهم عكوف من لا علم عنده عليهم ومسارة أجهل منهم اليهم ، تعج منهم
الحقوق الى الله تعالى عجيجا وتضج منهم الاحكام الي من أنزلها ضجيجا . فمن
أقدم بالجراة على ما ليس له بأهل من فتيا أو قضاء أو تدريس ، استحق له
الدم ولم يحل قبول فتياه ولا قضائه : هذا حكم دين الاسلام

وأن رغمت أنوف من أناس * قتل يارب لا ترغم سواها

(الفائدة السادسة والعشرون) في حكم كذابة المفتي ولا يخلو من حالين
أما ان يعلم صواب جواب من تقدمه بالفتيا أولا يعلم ، فان علم صواب جوابه فله
أن يكذب ذلك وهل الاولي له الكذابة أو الجواب المستقل فيه تفصيل فلا يخلو
المبتدىء أما أن يكون أهلا أو متسلقا متعاطيا ما ليس له بأهل ، فان كان الثاني
فتركه الكذابة أولا مطلقا اذ في كذا كته تقرير له علي الافتاء وهو كالشهادة
له بالأهلية . وكان بعض أهل العلم يضرب على فتوي من كتب وليس بأهل ،
فان لم يتمكن من ذلك خوف الفتنة فقد قيل لا يكتب معه في الورقة ويرد السائل
وهذا نوع نجابل . (والصواب) انه يكتب في الورقة الجواب ولا يأنف من
الاخبار بدين الله الذي يجب عليه الاخبار به لكتابة من ليس بأهل ، فان هذا
ليس عندنا عند الله ورسوله وأهل العلم في كتمان الحق ، بل هذا نوع رياسة وكبر
والحق لله عز وجل ، فكيف يجوز أن يعطل حق الله ويكتم دينه لاجل كتابة
من ليس بأهل ، وقد نص الامام احمد علي أن الرجل اذا شهد الجنابة فرأى
فيها منكر الا يقدر علي ازالته انه لا يرجع ، ونص علي أنه اذا دعي الى وليمة
عوس فرأى فيها منكر الا يقدر علي ازالته انه يرجع : فسألت شيخنا عن الفرق
فقال لان الحق في الجنابة للبيت فلا يترك حقه لما فعله الحى من المنكر : والحق
في الوليمة لصاحب البيت فاذا أتى فيها بالمنكر فقد أسقط حقه من الاجابة : وان
كان المبتدىء بالجواب أهلا للافتاء فلا يخلو إما ان يعلم المكذب صواب جوابه
أولا يعلم فان لم يعلم صوابه لم يجوز له أن يكذبك تقليدا له اذ لعله أن يكون قد
غلط ولو نبه لرجع وهو معذور وليس المكذب معذورا بل مفت بغير علم ومن
أفتى بغير علم قائمه علي من أفتاه وهو أحد المفتين الثلاثة الذين ثلثهم في النار وان
علم أنه قد أصاب فلا يخلو اما أن تكون المسئلة ظاهرة لا يخفى وجه الصواب فيها
بمحيط لا يظن بالمكذب انه قلده فيما لا يعلم أو تكون خفية فان كانت ظاهرة
فالاولى الكذابة لانه اعانة علي البر والتقوى وشهادة للمفتي بالصواب وبراءة

من الكبر والحية وان كانت خفية بحيث يظن بالمكذالك انه واقفه تقليدا محضا فان أمكنه ايضاح ما اشكاه الاول وزيادة بيان او ذكر قيد او تنبيه علي امر اغفله فالجواب المستقل اولي وان لم يمكنه ذلك فان شاء كذلك وان شاء اجاب استقلالاً (فان قيل) ما الذي يمنعه من المكذابة اذا لم يعلم صوابه تقليدا له كما قلد المبتدى من فوقة فاذا افتى الاول بالتقليد المحض فما الذي يمنع المكذالك من تقليده (قيل) الجواب من وجوه (احدها) ان الكلام في المفتي الاول ايضا فقد نص الامام الشافعي واحمد وغيرهما من الائمة علي انه لا يحل للرجل ان يفتي بغير علم حكى في ذلك الاجماع وقد تقدم ذكر ذلك مستوفى (الثاني) ان هذا الاول وان جاز له التقليد للضرورة فهذا المكذالك المتكلف لا ضرورة له الي تقليده بل هذا من بناء الضعيف علي الضعيف وذلك لا يسوغ كما لا تسوغ الشهادة علي الشهادة وكما لا يجوز المسح علي الخفين علي طهارة التيمم ونظائر ذلك كثيرة (الثالث) ان هذا لوساغ لصار الناس كلهم مفتين اذ ليس هذا بجواز تقليد المفتي اولى من غيره وبالله التوفيق (الفائدة السابعة والعشرون) يجوز للمفتي ان يفتي اياه وابنه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له وان لم يجوز ان يشهد له ولا يقضي له والفرق بينهما ان الافتاء يجري مجري الرواية فبكانه حكم عام بخلاف الشهادة والحكم فانه يخص المشهود له والمحكوم له ولهذا يدخل الراوي في حكم الحديث الذي يرويه ويدخل في حكم الفتوي التي يفتي بها ولكن لا يجوز له ان يحابي من يفتيه فيفتي اياه أو ابنه أو صديقه بشيء ويفتي غيرهم بضده محابة بل هذا يقدح في عدالته الا ان يكون ثم سبب يقتضي التخصيص غير المحابة ومثال هذا ان يكون في المسئلة قولان قول بالمنع وقول بالاباحة فيفتي ابنه وصديقه بقول الاباحة والاجنب بقول المنع (فان قيل) هل يجوز له أن يفتي نفسه (قيل) نعم اذا كان له أن يفتي غيره وقد قال النبي ﷺ «استنت قلبك وإن افتاك المفتون» فيجوز له أن يفتي نفسه بما يفتي غيره به : ولا يجوز له أن يفتي نفسه بالرخصة

وغيره بالمنع ولا يجوز له اذا كان في المسئلة قولان قول بالجواز وقول بالمنع أن يختار لنفسه قول الجواز ولفظه قول المنع : وسمعت شيخنا يقول سمعت بعض الامراء يقول عن بعض المفتين عن أهل زمانه يكون عندهم في المسئلة ثلاثة أقوال أحدها الجواز والثاني المنع والثالث التفصيل فالجواز لهم والمنع لغيرهم وعليه العمل (الفائدة الثامنة والعشرون) لا يجوز للمفتي أن يعمل بما يشاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح ولا يعتد به بل يكتفي في العمل بمجرد كون ذلك قولاً قاله امام أو وجهاً ذهب إليه جماعة فيعمل بما يشاء من الوجوه والأقوال حيث رأي القول وفق ارادته وغرضه عمل به فارادته وغرضه هو المعيار وبها الترجيح وهذا حرام باتفاق الامة : وهذا مثل ما حكى القاضي أبو الوليد الباجي عن بعض أهل زمانه ممن نصب نفسه للفتوى أنه كان يقول ان الذي لصديقي على اذا وقعت له حكومة أو فتيا أن أفتيه بالرواية التي توافقه : وقال وأخبرني من أتق به أنه وقعت له واقعة فافتاه جماعة من المفتين بما يضره وأنه كان غائبة فلما حضر سألهم بنفسه فقالوا لم نعلم أنها لك وأفتوه بالرواية الأخرى التي توافقه : قال وهذا مما لا خلاف بين المسلمين ممن يعتقد بهم في الاجماع انه لا يجوز : وقد قال مالك رحمه الله في اختلاف الصحابة رضي الله عنهم مخطيء ومصيب فعليك بالاجتهاد : وبالجملة فلا يجوز العمل والافتاء في دين الله بالتشهي والتخير وموافقة الغرض فيطلب القول الذي يوافق غرضه وغرض من يحاييه فيعمل به ويفتي به ويحكم به ويحكم على عدوه ويفتيه بضده : وهذا من إفساد الفسوق واكبر الكبائر والله المستعان : (الفائدة التاسعة والعشرون) المفتون الذين نصبوا انفسهم للفتوى اربعة اقسام (أحدهم) العالم بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة فهو المجتهد في احكام النوازل يقصد فيها موافقة الأدلة الشرعية حيث كانت ولا ينافي اجتهاده تقليده لغيره أحياناً فلا تجب احداً من الائمة الا وهو مقلد من هو أعلم منه في بعض الاحكام وقد قال الشافعي رحمه الله ورضي عنه في موضع من

أحج قلته تقليدا لعطاء فهذا النوع الذي يسوع لهم الاقتاء ويسوع استفتاؤهم ويتأذى بهم فرض الاجتهاد وهم الذين قال فيهم النبي ﷺ ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها وهم غرس الله الذين لا يزال يغرسهم في دينه وهم الذين قال فيهم على بن ابي طالب كرم الله وجهه لن تخلو الارض من قائم لله بحجته *

فصل

(النوع الثاني) مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به فهو مجتهد في معرفة فتاويه وأقواله وما أخذه وأصوله عارف بها متمكن من التخريج عليها وقياس ما لم ينص من ائتم به عليه علي منصوصة من غير ان يكون مقلدا لإمامة لافي الحكم ولا في الدليل لكن سلك طريقه في الاجتهاد والفتيا ودعا الى مذهبه ورتبه وقرره، فهو موافق له في مقصده وطريقه معا وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة القاضي ابو يعلى والقاضي ابو على بن ابن موسي في شرح الارشاد الذي له ومن الشافعية خلق كثير وقد اختلف الحنفية في ابي يوسف ومحمد وزفر بن الهذيل، والشافعية في المزني وابن سريج وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي والمالكية في أشهب وابن عبد الحكم وابن القاسم وابن وهب والحنابلة في ابي حامد والقاضي هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد أو متقيدين بمذاهب ائمتهم على قولين ؟ ومن تأمل أحوال هؤلاء وفتاويهم واختياراتهم علم انهم لم يكونوا مقلدين لائمتهم في كل ما قالوه وخلافهم لهم أنظر من أن ينكر وان كان منهم المستقل والمستكثر ورتبة هؤلاء دون رتبة الاثمة في الاستقلال بالاجتهاد

فصل

(النوع الثالث) من هو مجتهد في مذهب من اتسب اليه مقرر له بالدليل متقن اغتايه عالم بها ، لكن لا يتعدى أقواله وفتاويه ولا يخالفها وإذا وجد نص

امامه لم يعدل عنه الى غيره البتة وهذا شأن اكثر المصنفين في مذاهب أئمتهم وهو حال اكثر علماء الطوائف وكثير منهم يظن انه لا حاجة به الى معرفة الكتاب والسنة والعربية لكونه مجتازاً بنصوص امامه فهي عنده كنصوص الشارع قد اكتفى بها من كافة التعب والمشقة وقد كفاه الامام استنباط الاحكام ومؤنة استخراجها من النصوص وقد يري امامه ذكر حكماً بدليله فيكتفى هو بذلك الدليل من غير بحث عن معارض له ، وهذا شأن كثير من اصحاب الوجوه والطرق والكتب المطولة والمختصرة وهؤلاء لا يدعون الاجتهاد ولا يقرون بالتقليد وكثير منهم يقول اجتهدنا في المذاهب فرأينا أقربها الى الحق مذهب امامنا وكل منهم يقول ذلك عن امامه ويزعم انه أولى بالاتباع من غيره : ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره ﴿ فيالله العجب ﴾ من اجتهد نهض بهم الى كون متبوعهم ومقلد لهم أعلم من غيره أحق بالاتباع من سواء وان مذهبه هو الراجح والصواب دائر معه . وقعد بهم عن الاجتهاد في كلام الله ورسوله واستنباط الاحكام منه وترجيح ما يشهد له النص مع استيلاء كلام الله ورسوله على غاية البيان وتضمنه لجوامع الكلام وفصله للخطاب . وبراءته من التناقض والاختلاف والاضطراب . فقعدت بهم همهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه ونهضت بهم الى الاجتهاد في كون امامهم أعلم الامة وأولاهها بالصواب وأقواله في غاية القوة وموافقة السنة والكتاب والله المستعان *

فصل

﴿ النوع الرابع ﴾ طائفة تفقت في مذاهب من انشبت اليه وحفظت فتاويه وفروعه وأقرت على انفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه فان ذكروا الكتاب والسنة يوماً ما في مسألة فعلى وجه التبرك والفضيلة لا على وجه الاحتياج والعمل واذا رأوا حديثاً صحيحاً مخالفاً لقوله من اتبعوا اليه أخذوا بقوله

ونزكوا الحديث . واذا رأوا أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم قد أفتوا بفتيا ووجدوا لآمامهم فتيا تخالفها أخذوا بفتيا آمامهم وتركوا فتاوي الصحابة قائلين الآمام أعلم بذلك منا ونحن قد قلدناه فلا تعداه ولا نتخطاه . بل هو أعلم بما ذهب إليه منا ومن عدا هؤلاء . فمتكاف متخلف قد دنا بنفسه عن رتبة المشتغلين . وقصر عن درجة المحصلين . فهو مكذلك مع المكذاكين : وان ساعد القدر واستقل بالجواب قال يجوز بشرطه ويصح بشرطه ويجوز ما لم يمنع منه مانع شرعى ويرجع فى ذلك الى رأى الحاكّم ونحو ذلك من الاجوبة التى يستحسنها كل جاهل ويستحى منها كل فاضل . ففتاوى القسم الاول من جنس توقيعات الملوك وعلماهم . وفتاوى النوع الثانى من جنس توقيعات نوابهم وخلفائهم : وفتاوى النوع الثالث والرابع من جنس توقيعات خلفاء نوابهم . ومن عداهم فمتشبع بما لم يعط متشبه بالعلماء محاك للفضلاء . وفى كل طائفة من الطوائف متحقق بغية ومحاك له متشبه به والله المستعان . (الفائدة الثلاثون) اذا كان الرجل مجتهدا فى مذهب آمام ولم يكن مستقلا بالاجتهاد فهل له ان يفتى . بقول ذلك الآمام على قولين ؟ وهما وجهان لاضحاب الشافعى واحمد (احدهما) الجواز ويكون متبعه مقلدا للميت لاله وانما له مجرد النقل عن الآمام (والثانى) لا يجوز له أن يفتى لأن السائل مقلد له لا للميت وهو لم يجتهد به والسائل يقول له انا اقلدك فيما تقتنى به والتحقيق ان هذا فيه تفصيل فان قال له السائل أريد حكم الله تعالى فى هذه المسئلة واريد الحق فيما يخلصنى ونحو ذلك لم يسه له الا ان يجتهد له فى الحق ولا يسهه أن يفتيه بمجرد تقليد غيره من غير معرفة بأنه حق أو باطل وان قال له اريد أن اعرف فى هذه النازلة قول الآمام ومذهبه ساغ له الاخبار به ويكون نافلا له ويبقى الدرك على السائل فالدرك فى الوجه الاول على المفتى وفى الثانى على المستفتى (الفائدة الحادية والثلاثون) هل يجوز للحى تقليد الميت والعمل بفتواه من غير اعتبارها بالدليل الموجب لصحة العمل بها فيه . وجهان

لاصحاب الامام احمد والشافعي فمن منعه قال يجوز تغيير اجتهاده لو كان حيا فانه كان يحدد النظر عند نزول هذه النازلة اما وجوباً واما استحباباً على النزاع المشهور ولعله لو جدد النظر لرجع عن قوله الاول (الثاني) الجواز وعليه عمل جميع المقلدين في اقطار الارض وخيار ما بأيديهم من التقليد تقليد الاموات ومن منع منهم تقليد الميت فانما هو شيء يقونه بلسانه وعمله في فتاويه واحكامه بخلافه والاقوال لا تموت بموت قائلها كما لا تموت الاخبار بموت روايتها وناقلها (الفائدة الثانية والثلاثون) الاجتهاد حالة تقبل التجزؤ والانقسام فيكون الزجل مجتهداً في نوع من العلم مقلداً في غيره أو في باب من ابوابه كمن استفرغ وسعه في نوع العلم بالفرائض واداتها واستنباطها من الكتاب والسنة دون غيرها من العلوم أو في باب الجهاد أو الحج أو غير ذلك فهذا ليس له الفتوى فيما لم يجتهد فيه ولا تكون معرفته بما اجتهد فيه مسوغة له الافتاء بما لا يعلم في غيره وهل له أن يفتي في النوع الذي اجتهد فيه فيه ثلاثة أوجه اصحها الجواز بل هو الصواب المقطوع به (والثاني) المنع (والثالث) الجواز في الفرائض دون غيرها فحجة الجواز انه قد عرف الحق بدليله وقد بذل جهده في معرفة الصواب فحكمه في ذلك حكم المجتهد المطلق في سائر الانواع وحجة المنع تعلق ابواب الشرع واحكامه بعضها ببعض فالجهل ببعضها مظنة للتقصير في الباب والنوع الذي قد عرفه ولا يخفى الارتباط بين كتاب النكاح والطلاق والعدة وكتاب الفرائض وكذلك الارتباط بين كتاب الجهاد وما يتعلق به وكتاب الحدود والاقضية والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها رأى انقطاع احكام قسمة الموارث ومعرفة الفروض ومعرفة مستحقها عن كتاب البيوع والاجارات والرهون والنضال وغيرها وعدم تعلقها وايضاً فان عامة احكام الموارث قطعية وهي منصوص عليها في الكتاب والسنة (فان قيل) فما تقولون فيمن بذل جهده في معرفة مسألة أو مسألتين هل له أن يفتي بهما (قيل) نعم يجوز في أصح القولين وهما وجهان لاصحاب الامام أحمد

وهل هذا إلا من التبليغ عن الله وعن رسوله وجزى الله من أعان الإسلام ولو
يشطر كلمة خيراً ومنع هذا من الافتاء بما علم خطأ محض وبالله التوفيق ﴿الفائدة
الثالثة والثلاثون﴾ من أفتى الناس وليس بأهل للفتوى فهو آثم عاص ومن أقره
من ولاية الامور على ذلك فهو آثم أيضاً قال أبو الفرج ابن الجوزي رحمه الله
ويلزم ولي الامر منهم كما فعل بنو أمية . وهؤلاء بمنزلة من يدل الركب وليس
له علم بالطريق . وبمنزلة الاعمى الذي يرشد الناس إلى القبلة . وبمنزلة من لا
معرفة له بالطب وهو يطب الناس بل هو أسوأ حالا من هؤلاء . وإذا تعين
على ولي الامر منع من لم يحسن التطبيب من مداواة المرض فكيف بمن لم يعرف
الكتاب والسنة ولم يتفقه في الدين . ﴿وكان شيخنا﴾ رضي الله عنه شديداً لانكار
علي هؤلاء فسمعه يقول قال لي بعض هؤلاء اجعلت محتسباً على الفتوى فقلت له
يكون على الخبازين والطباخين محتسب ولا يكون على الفتوى محتسب ؟ ﴿وقد﴾
روى الامام أحمد وابن ماجه عن النبي ﷺ مرفوعاً « من أفتى بغير علم
كان آثم ذلك على الذي أفتاه » وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن
العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ « ان الله لا يقبض العلم انتزاعاً
ينتزعه من صدور الرجال ولكن يقبض العلم بقبض العلماء فاذا لم يبق عالم
اتخذ الناس رؤساً جهالاً ففشلوا فافتوا بغير علم فضلوا واصلوا » وفي أثر مرفوع
ذكره ابو الفرج وغيره « من أفتى الناس بغير علم لعنته ملائكة السماء وملائكة
الارض » ﴿وكان مالك﴾ رحمه الله يقول من سئل عن مسألة فينبغي له من قبل ان
يجيب فيها أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة ثم
يجيب فيها وسئل عن مسألة فقال لا أدري فقل له انها مسألة خفيفة سهلة فغضب
فقال ليس في العلم شيء خفيف أما سمعت قول الله عز وجل (انا سنلقى عليك
قولا ثقيلا) فالعلم كله ثقیل وخاصة ما يسأل عنه يوم القيمة وقال ما أفتيت حتي
شهد لي سبعون أبي أهل لذلك . وقال لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لتي

حتى يسأل من هو أعلم منه . وما أفيتت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد فأمراني بذلك ولو نهياي انتهيت . قال وإذا كان أصحاب رسول الله ﷺ تصعب عليهم المسائل ولا يجيب أحد منهم عن مسألة حتى يأخذ رأي صاحبه مع ما رزقوا من السداد والتوفيق والطهارة فكيف بنا الذين غطت الذنوب والخطايا قلوبنا: وكان رحمه الله إذا سئل عن مسألة فكأنه واقف بين الجنة والنار (وقال) عطاء بن أبي رباح أدركت أقواما أن كان أحدهم ليسئل عن شيء فيتكلم وأنه ليرعد ويسئل النبي ﷺ أي البلاد شر ؟ فقال لا أدري حتى أسأل جبريل فسأله فقال اسواقها (وقال) الامام أحمد من عرض نفسه للفتيا فقد عرضها لامر عظيم الا أنه قد تلجىء الضرورة : وسئل الشعبي عن شيء فقال لا أدري فقبل له الا تستحي من قولك لا أدري وأنت فقيه أهل العراق فقال لكن الملائكة لم تستحي حين قالوا (لا علم لنا الا ما علمتنا) (وقال) بعض أهل العلم تعلم لا أدري فانك ان قلت لا أدري علموك حتى تدري وان قلت أدري سألوكم حتى لا تدري . (وقال) عتبة بن مسلم صحبت ابن عمر أربعة وثلاثين شهرا فكان كثيرا ما يسأل فيقول لا أدري . وكان سعيد بن المسيب لا يكاد يفتي فتيا ولا يقول شيئا الا قال اللهم سلمني وسلمني . وسئل الشافعي عن مسألة فسكت فقبل ألا تجيب فقال حتى أدري الفضل في سكوتي أوفي الجواب . وقال ابن أبي ليلى أدركت مائة وعشرين من الانصار من أصحاب رسول الله ﷺ يسئل أحدهم عن المسئلة فيردها هذا الى هذا وهذا الى هذا حتى يرجع الى الاول وما منهم من أحد يحدث بحديث أو يسئل عن شيء الا ودان أخاه كفاه (وقال) أبو الحسين الأزدي أن أحدهم ليفتي في المسئلة لو وردت على عمر بن الخطاب لجمع لها أهل بدر وسئل القاسم بن محمد عن شيء فقال إني لا أحسنه فقال له السائل أي جئتك لا أعرف غيرك فقال له القاسم لا تنظر الى طول الحيتي وكثرة الناس حولي والله ما أحسنه فقال شيخ من قریش جالس الى جنبه يا ابن أخي الزمها فوالله ما رأيته في مجلس أنبل منك اليوم فقال القاسم والله لا يقطع لسانني أحب

الى من أن أتكلّم بما لا علم لي به . وكتب سلمان الى أبي الدرداء رضي الله عنهما وكان بينهما مؤاخاةً بلغني أنك قعدت طيباً فاحذر أن تكون متطبياً أو تقتل مسلماً فكان ربما جاءه الخصمان فيحكم بينهما ثم يقول ردهما علي متطبيب والله أعيداً على قضيتكما (الفائدة الرابعة والثلاثون) إذا نزلت بالعامى نازلة وهو في مكان لا يجد من يسأله عن حكمها ففيه طريقان للناس (أحدهما) أن له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في الحظر والاباحة والوقف لأن عدم المرشد في حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة الى الامة (والطريقة الثانية) أنه يخرج علي الخلاف في مسألة تعارض الأدلة عند المجتهد هل يعمل بالاحف أو بالاشد أو يتخير والصواب أنه يجب عليه أن يتقى الله ما استطاع ويتحري الحق بجهده ومعرفة مثله وقد نصب الله تعالى على الحق أمارات كثيرة ولم يسو الله سبحانه وتعالى بين ما يحبه وبين ما يسخطه من كل وجه بحيث لا يتميز هذا من هذا ولا بد أن تكون الفطر السائمة مائلة الى الحق مؤثرة له ولا يبد أن يقوم لها عليه بعض الامارات المرجحة ولو بتمام أو بالهام فان قدر ارتفع ذلك كله وعدمت في حقه جميع الامارات فهذا يسقط التكليف عنه في حكم هذه النازلة ويصير بالنسبة اليها كن لم تبلغه الدعوة وان كان مكلفاً بالنسبة الى غيره فاحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة والله اعلم (الفائدة الخامسة والثلاثون) الفتيا أوسع من الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والحر والمرأة والرجل والقريب والبعيد والاجنبي والأعمى والقارىء والاخر من بكتابته والناطق والعدو والصديق وفيه وجه انه لا تقبل فتيا العدو ولا من لا تقبل شهادته له كالشهادة والوجهان في الفتيا كالوجهين في الحكم وان كان الخلاف في الحاكم اشهر واما فتيا الفاسق فان افتى غيره لم تقبل فتواه وليس للمستفتي ان يستفتيه وله ان يعمل بفتوى نفسه ولا يجب عليه ان يفتى غيره وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان والصواب جواز استفتائه وافتائه (قلت) وكذلك الفاسق الا ان يكون معلناً بفسقه داعياً الى بدعته فحكم استفتائه حكم امامته وشهادته وهذا يختلف باختلاف الأمانة والأزمة والقدرة والعجز فالواجب شيء والواقع شيء.

والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب وينفذ الواجب بحسب استطاعته لا من يلتقى العداوة بين الواجب والواقع فكل زمان حكم والناس بزمانهم اشبه منهم بآبائهم واذا عم الفسوق وغلب على أهل الارض فلو منعت امامة الفساق وشهاداتهم واحكامهم وفتاويهم وولايتهم لعطلت الاحكام وفسد نظام الخلق وبطلت اكثر الحقوق ومع هذا فالواجب اعتبار الاصلح فالاصح وهذا عند القدرة والاختيار واما عند الضرورة والغلبة بالباطل فليس الا الاصطبار والقيام بأضعف مراتب الانكار (الفائدة السادسة والثلاثون) لافرق بين القاضي وغيره في جواز الافتاء بما يجوز الفتيا به ووجوبها إذا تعينت ولم يزل أمر السلف والخلف على هذا فان منصف الفتيا داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور والذين لا يجوزون قضاء الجاهل فالقاضي مفت ومثبت وينفذ لما أفتى به وذهب بعض الفقهاء من أصحاب الامام أحمد والشافعي إلى أنه يكره للقاضي ان يفتى في مسائل الاحكام المتعلقة به دون الطهارة والصلاة والزكاة ونحوها واحتج أرباب هذا القول بأن فتياه تبصير كالحكم منه على الخصم ولا يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا ولا نه قد يتغير اجتهاده وقت الحكومة او تظهر له قرائن لم تظهر له عند الافتاء فان اصر على فتياه والحكم بموجبها حكم بخلاف ما يعتقد صحته وان حكم بخلافها طرقت الخصم الى تهمة والتشنيع عليه بأنه يحكم بخلاف ما يعتقده ويفتي به ولهذا قال شريح انا اقضي لكم ولا افتي حكام ابن المنذر واختار كراهة الفتوى له في مسائل الاحكام وقال الشيخ ابو حامد الاسفرائني لأصحابنا في فتواه في مسائل الاحكام جوابان (احدهما) انه ليس له أن يفتى فيها لان كلام الناس عليه مجالا ولا حدا لخصمين عليه مقالا (والثاني) له ذلك لانه اهل له (الفائدة السابعة والثلاثون) فتيا الحاكم ليست حكما منه فلو حكم غيره بخلاف ما افتى به لم يكن نقضا لحكمه ولا هي كالحكم ولهذا يجوز ان يفتى الحاضر والغائب ومن يجوز حكمه له ومن لا يجوز ولهذا لم يكن في حديث هند دايل على الحكم على الغائب لانه صلى الله عليه وسلم انما افتاها فتوي مجردة ولم يكن ذلك حكما على الغائب فانه لم يكن غائبا عن البلد وكانت مراسلته واحضاره ممكنة ولا دلب البيعة على صحة دعواها وهذا ظاهر بحمد الله

﴿الفائدة الثامنة والثلاثون﴾ إذا سأل المستفتي عن مسألة لم تقع فهل تستحب اجابته أو تكره أو تخير فيه ثلاثة أقوال وقد حكى عن كثير من السلف أنه كان لا يتكلم فيما لم يقع وكان بعض السلف إذا سأل الرجل عن مسألة قال هل كان ذلك فإن قال نعم تكلف له الجواب والا قال دعنا في عافية . وقال الامام أحمد لبعض أصحابه إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام والحق التفصيل فإن كان في المسئلة نص من كتاب الله أو سنة عن رسول الله ﷺ أو أثر عن الصحابة لم يكره الكلام فيها وإن لم يكن فيها نص ولا أثر فإن كانت بعيدة الوقوع أو مقبرة لا تقع لم يستحب له الكلام فيها وإن كان وقوعها غير نادر ولا مستبعد وغرض السائل الاحاطة بعلمها ليكون منها على بصيرة اذا وقعت استحب له الجواب بما يعلم لا سيما ان كان السائل يتفقه بذلك ويعتبر بها نظائرها ويفرع عليها فحيث كانت مصلحة الجواب راجحة كان هو الاولى والله أعلم ﴿الفائدة التاسعة والثلاثون﴾ لا يجوز للمفتي تتبع الحيل المحرمة والمكروهة ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه فان تتبع ذلك فسق وحرم استفتاؤه فان حسن قصده في حيلة جائزة لا شبهة فيها ولا مفسدة لتخليص المستفتي بها من حرج جاز ذلك بل استحب وقد أرشد الله تعالى عليه أيوب عليه السلام الى التخلص من الحنت بأن يأخذ بيده ضغثا فيضرب به المرأة ضربة واحدة . وأرشد النبي ﷺ بلالا الى بيع التمر بدراهم ثم يشتري بالدراهم تمرا آخر فيتخلص من الربا فاحسن المحارج ما خلاص من المال ثم واقبح الحيل ما أوقع في المحارم أو أسقط ما أوجبه الله ورسوله من الحق اللازم وقد ذكرنا من النوعين ما لمالك لا تظفر بنجمته في غير هذا الكتاب : والله الموفق للصواب ﴿الفائدة الاربعون﴾ في حكم رجوع المفتي عن فتياه اذا أفتى المفتي بشيء ثم رجع عنه فان علم المستفتي برجوعه ولم يكن عمل بالاول ثقیل يحرم عليه العمل به وعندى في المسئلة تفصيل وانه لا يحرم عليه الاول بمجرد رجوع المفتي بل يتوقف حتى يسأل غيره فان افتاء بموافقة الاول استمر على العمل به وإن أفتاه

(م ١٣ ج ٤)

بموافقة الثاني. ولم يفته أحد بخلافه حرم عليه العمل بالأول . وان لم يكن في البلد الا مفت واحد سأله عن رجوعه عما أفتاه به فان رجع الى اختيار خلافه مع تسويغه لم يحرم عليه وان رجع لخطأ بان له وأن ما أفتاه به لم يكن صوابا حرم عليه العمل بالأول هذا اذا كان رجوعه لمخالفة دليل شرعى . فان كان رجوعه لمجرد ما بان له أن ما أفتى به خلاف مذهبه لم يحرم على المستفتى ما أفتاه به أولا الا أن تكون المسئلة اجماعية . فلو تزوج بفتواه ودخل ثم رجع المفتى لم يحرم عليه إمساك امرأته الا بدليل شرعى يقتضى تحريمها . ولا يجب عليه مفارقتها بمجرد رجوعه ولا سيما ان كان انما رجع لكونه تبين له ان ما افتى به خلاف مذهبه وان وافق مذهب غيره هذا هو الصواب . وأطلق بعض أصحابنا وأصحاب الشافعى وجوب مفارقتها عليه وحكوا في ذلك وجهين ورجحوا وجوب المفارقة . قالوا لان الرجوع عنه ليس مذهبا له كما لو تغير اجتهاد من قلده في القبلة في أثناء الصلاة فانه يتحول مع الامام في الاصح فيقال لهم المستفتى قد دخل بامرأته دخولا صحيحا سائغا ولم يفهم ما يوجب مفارقتها لما من نص ولا اجماع فلا يجب عليه مفارقتها بمجرد تغير اجتهاد المفتى . وقد رجع عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن القول بالتشريك وأقضى بخلافه ولم يأخذ المال من الذين شرك بينهم أولا : وأما قياسكم ذلك على من تغير اجتهاده في معرفة القبلة فهو حجة عليكم فانه لا يبطل ما فعله المأموم بالاجتهاد الاول ويلزمه التحول ثانياً لانه مأمور بمتابعة الامام . بل نظير مسألتنا ما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلاة فانه لا تلزمه الاعادة ويصلي الثانية بالاجتهاد الثاني : وأما قول أبي عمرو بن الصلاح وأبي عبد الله بن حمدان من أصحابنا إذا كان المفتى انما يفتى على مذهب امام معين فاذا رجع لكونه بان له قطعاً أنه خالف في فتواه نص مذهب امامه فانه يجب تقضيه وان كان ذلك في محل الاجتهاد لان نص مذهب امامه في حقه كنص الشارع في حق المفتى المجتهد المستقل فليس كما قالا . ولم ينص على هذه المسئلة أحد من الأئمة ولا تقتضيها

أصول الشريعة ولو كان نص امامه بمنزلة نص الشارع لحرم عليه وعلى غيره مخالفته وفسق بخلافه . ولم يوجب أحد من الأئمة نقض حكم الحاكم ولا ابطال فتوى المفتى بكونه خلاف قول زيد أو عمرو ولا يعلم أحد سوغ النقض بذلك من الأئمة والمتقدمين من أتباعهم . وإنما قالوا ينقض من حكم الحاكم ما خالف نص كتاب أو سنة أو اجماع الامة ولم يقل أحد ينقض من حكمه ما خالف قول فلان أو فلان وينقض من فتوى المفتى ما ينقض من حكم الحاكم فكيف يسوغ نقض أحكام الأحكام وفتاوى أهل العلم بكونها خالفت قول واحد من الأئمة ولا سيما إذا وافقت نصاً عن رسول الله ﷺ أو فتاوى الصحابة يسوغ نقضها لمخالفة قول فلان وحده ولم يجعل الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا أحد من الأئمة قول فقيه من الأئمة بمنزلة نص الله ورسوله بحيث يجب اتباعه ويحرم خلافه فإذا بان للمفتى أنه خالف امامه ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يجب على الزوج أن يفارق امرأته ويخرب بيته ويشتت شمله وشمل أولاده بمجرد كون المفتى ظهر له ان ما أفتى به خلاف نص امامه ولا يحل له أن يقول له فارق أهلك بمجرد ذلك ولا سيما ان كان النص مع قول الثلاثة . وبالجملة فبطلان هذا القول أظهر من أن نتكلف بيانه ﴿ فان قيل ﴾ فما تقولون لو تغير اجتهاد المفتى فهل يلزمه اعلام المستفتى ﴿ قيل ﴾ اختلف في ذلك فقيل لا يلزمه اعلامه فانه عمل أولاً بما يسوغ له فاذا لم يعلم بطلانه لم يكن آثماً فهو في سعة من استمراره (وقيل) بل يلزمه اعلامه لان ما رجع عنه قد اعتقد بطلانه وبان له أن ما أفتاه ليس من الدين فيجب عليه اعلامه كما جرى لعبد الله بن مسعود حين أفتى رجلاً بحل ام امرأته التي فارقها قبلي الدخول ثم سافر الى المدينة وتبين له خلاف هذا القول فرجع الى الكوفة وطلب هذا الرجل وفرق بينه وبين أهله وكما جرى للحسن بن زياد اللاؤلؤي لما استفتى في مسألة فأخطأ فيها ولم يعرف الذي أفتاه به فاستأجر منادياً ينادي ان الحسن بن زياد استفتى في يوم كذا وكذا في مسألة فأخطأ فمن كان أفتاه الحسن بن زياد بشيء .

فليرجع إليه ، ثم لبث أياماً لا يفتي حتي جاء صاحب الفتوى فأعلمه انه قد أخطأ وأن الصواب خلاف ما أفتاه به . قال القاضي أبو يعلى في كفايته من أفتى بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده لم يلزمه اعلام المستفتي بذلك ان كان قد عمل به والا أعلمه . والصواب التفصيل فان كان المفتي ظهر له الخطأ قطعاً لكونه خالف نص الكتاب أو السنة التي لا معارض لها أو خالف اجماع الامة فعليه اعلام المستفتي وان كان إنما ظهر له انه خالف مجرد مذهبه أو نص امامه لم يجب عليه اعلام المستفتي . وعلى هذا تخرج قصة ابن مسعود رضى الله عنهما لما ناظر الصحابة في تلك المسألة بينوا له أن صريح الكتاب يحرمها لكون الله تعالى أبهما فقال تعالى (وأمهات نسائكم) وظن عبد الله أن قوله (اللاتي دخلتم بهن) راجع الى الاول والثاني فبينوا له انه إنما يرجع الى امهات الربائب خاصة فعرف أنه الحق وأن القول بحلها خلاف كتاب الله تعالى ففرق بين الزوجين ولم يفرق بينهما بكونه تبين له ان ذلك خلاف قول زيد أو عمر والله أعلم ﴿ الفائدة الحادية والاربعون ﴾ اذا عمل المستفتي بفتيا مفت في اتلاف نفس أو مال ثم بان خطؤه قال ابو اسحاق الاسفرائني من الشافعية يضمن المفتي ان كان أهلاً للفتوى وخالف القاطع وان لم يكن أهلاً فلا ضمان عليه لان المستفتي قصر في استفتائه وتقليده ووافقه علي ذلك ابو عبد الله بن حمدان في كتاب آداب المفتي والمستفتي له ولم أعرف هذا لاحد قبله من الاصحاب ثم حكى وجهاً آخر في تضمين من ليس بأهل قال لانه تصدي لما ليس له بأهل وغر من استفتاه بتصديه لذلك : ﴿ قلت ﴾ خطأ المفتي كخطأ الحاكم والشاهد وقد اختلفت الرواية في خطأ الحاكم في النفس أو الطرف فعن الامام أحمد في ذلك روايتان ﴿ احدهما ﴾ أنه في بيت المال لانه يكثر منه ذلك الحكم فلو حملته العاقلة لكان ذلك اضراً عظيماً بهم : ﴿ والثانية ﴾ أنه علي عاقلته كما لو كان الخطأ بسبب غير الحاكم : وأما خطؤه في المال فاذا حكم بحق ثم بان كفر الشهود أو فسقهم نقض حكمه ثم رجع المحكوم عاياه ببدل المال علي المحكوم له . وكذلك إذا كان

الحكم بقود رجع أولياء المقتول ببدله على المحكوم له . وكذلك ان كان الحكم بحق الله باتلاف مباشر أو بالسراية ففيه ثلاثة أوجه ﴿ أحدها ﴾ ان الضمان على المزيكين لان الحكم انما وجب بتزكيهم ﴿ والثاني ﴾ يضمنه الحاكم لانه لم يتثبت بل فرط في المبادرة الى الحكم وترك البحث والسؤال ﴿ والثالث ﴾ ان للمستحق تضمين أيهما شاء والقرار على المزيكين لانهم الجأوا الحاكم الى الحكم فعلي هذا ان لم يكن ثم تزكية فعلي الحاكم . وعن أحمد رواية أخرى انه لا ينقض بفسقهم فعلي هذا لا ضمان . وعلي هذا اذا استفتى الامام أو الوالى مفتياً فأفتاه ثم بان له خطؤه فحكم المفتى مع الامام حكم المزيكين مع الحاكم وان عمل المفتى بفتواه من غير حكم حاكم ولا امام فأتلف نفياً أو مالا فان كان المفتى اهلاً فلا ضمان عليه والضمنان على المستفتى وان لم يكن أهلاً فعليه الضمان لقول النبي ﷺ «من تطلب ولم يعرف منه طب فهو ضامن» وهذا يدل على أنه اذا عرف منه طب وخطأ لم يضمن والمفتى أولى بعدم الضمان من الحاكم والامام لان المفتى مخير بين قبول فتواه وردها فان قوله لا يلزم بخلاف حكم الحاكم والامام: وأما خطأ الشاهد فاما ان يكونوا شهوداً بمال او طلاق او عتق او حد او قود فان بان خطؤهم قبل الحكم لم يحكم بذلك به فان بان بعد الحكم باستيفاء القود وقبل استيفائه لم يستوف قطعاً وان بان بعد استيفائه فعليه مائة ماتلف ويتقسط الغرم على عددهم وان بان خطؤهم قبل الحكم بالمال لغت شهادتهم ولم يضمنوا وان بان بعد الحكم به نقض حكمه كما لو شهدوا بموت رجل باستفاضة فحكم الحاكم بقسم ميراثه ثم بان حيايته فإنه ينقض حكمه وان بان خطأهم في شهادة الطلاق من غير جهتهم كما لو شهدوا انه طلق يوم كذا وكذا وظهر للحاكم انه في ذلك اليوم كان محبوساً لا يصل اليه أحد أو كان مغيباً عليه فحكم بذلك حكم ماله بان كفرهم أو فسقهم فإنه ينقض حكمه وترد المرأة الى الزوج ولو تزوجت بغيره بخلاف ما اذا قالوا رجعنا عن الشهادة فان رجوعهم ان كان قبل الدخول ضمنوا نصف المسمى لانهم قرروه عليه ولا

تعود اليه الزوجة اذا كان الحماكم قد حكم بالفرقة وان رجعوا بعد الدخول ففيه روايتان (احدهما) أنهم لا يغرمون شيئا لان الزوج استوفى المنفعة بالدخول فاستقر عليه عوضها (والثانية) يغرمون المسمى كله لانهم فوتوا عليه البضع بشهادتهم وأصلهما ان خروج البضع من الزوج هل هو متقوم او لا . وأما شهود العتق فان بان خطوهم تبينا أنه لا عتق وان قالوا رجعنا غرموا للسيد قيمة العبد (الفائدة الثانية والاربعون) ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد او جوع مفرط أو هم مقلق او خوف مزعج أو نعاس غالب أو شغل قلب مستول عليه او حال مدافعة الاخبثين بل متى أحس من نفسه شيئا من ذلك يخرج عن حال اعتداله وكمال تثبته وتبينه أمسك عن الفتوى فان أفتى في هذه الحالة بالصواب صحت فتياه . ولو حكم في مثال هذه الحالة فهل ينفذ حكمه أولا ينفذ فيه ثلاثة اقوال : النفوذ وعدمه والفرق بين ان يعرض له الغضب بعد فهم الحكومة فينفذون ان يكون سابقا على فهم الحكومة فلا ينفذ والثلاثة في مذهب الامام احمد رحمه الله تعالى (الفائدة الثالثة والاربعون) لا يجوز له أن يفتي في الاقرار والايمان والوصايا وغيرها مما يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الالفاظ دون ان يعرف عرف أهلها والمتكلمين بها بل فيحتملها على ما اعتاده وعرفوه وان كان مخالفا لحقائقها الاصلية فتى لم يفعل ذلك ضل واضل فلفظ الدينار عند طائفة اسم ثمانية دراهم وعند طائفة اسم اثني عشر درهما والدرهم عند غالب البلاد اليوم اسم للمغشوش فاذا اقر له بدراهم او حلف ليعطينه اياها او أصدقها امرأة لم يجز للمفتي ولا للحاكم ان يلزمه بالخاصة فلو كان في بلد انما يعرفون الخاصة لم يجز له ان يلزم المستحق بالمغشوشة وكذلك في ألفاظ الطلاق والعتاق فلو جرى عرف اهل بلد او طائفة في استعمالهم لفظ الحرية في العفة دون العتق فاذا قال احدهم عن مملوكه انه حر أو عن جارته انها حرة وعادته استعمال ذلك في العفة لم يخطر بباله غيرها لم يعتق بذلك

قطعاً وان كان اللفظ صريحاً عند من ألف استعماله في العتق: وكذلك اذا جري عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسميح بحيث لا يعرفون لهذا المعنى غيره فلذا قالت اسمح لي فقال سمحت لك فهذا صريح في الطلاق عندهم وقد تقدم الكلام في هذا الفصل مشبعاً وإنه لا يسوغ أن يقبل تفسير من قال لفلان علي مال جليل أو عظيم بدائق أو درهم ونحو ذلك ولا سيما ان كان المقر من الاغنياء المكثرين أو الملوك: وكذلك لو أوصى له بقوس في محلة لا يعرفون الا أقواس البندق أو الاقواس العربية أو أقواس الرجل أو حلف لا يشم الريحان في محل لا يعرفون الريحان الا هذا الفارسي أو حلف لا يركب دابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة الحمار أو الفرس أو حلف لا يأكل تمر آفي بلد عرفهم في اثمار نوع واحد منها لا يعرفون غيره أو حلف لا يلبس ثوباً في بلد عرفهم في الثياب القمص وحدها دون الاردية والازر والجباب ونحوها تقيدت يمينه بذلك وحده في جميع هذه الصور واختصت بعرفه دون موضوع اللفظ لغة أو في عرف غيره بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف التكلم بالعربية ولا يفهمها قل لي أنت طالق ثلاثاً وهو لا يعلم موضوع هذه الكلمة فقال لها لم تطلق قطعاً في حكم الله تعالى ورسوله: وكذلك لو قال الرجل لا خراً أنا عبدك ومملوكك علي جهة الخضوع له كما يقوله الناس لم يستبح ملك رقبته بذلك ومن لم يراع المقاصد والنيات والعرف في الكلام فانه يلزمه أن يجوز له بيع هذا القائل وملاك رقبته بمجرد هذا اللفظ. وهذا باب عظيم يقع فيه المفتي الجاهل فيغر الناس ويكذب علي الله ورسوله ويغير دينه ويحرم ما لم يحرمه الله ويوجب ما لم يوجبه الله والله المستعان: (الفائدة الرابعة والاربعون) يحرم عليه اذا جاءته مسألة فيها تحليل علي اسقاط واجب أو تحليل محرم أو مكر أو خداع أن يعين المستفتي فيها ويرشده الي مطلوبه أو يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به الي مقصوده بل ينبغي له -أن يكون بصيراً بمكر الناس وخداعهم واحوالهم ولا ينبغي له أن يحسن الظن بهم بل يكون حذراً فطناً فقيهاً باحوال الناس وامورهم يوازره فقهه في الشرع وان لم يكن

مكشك زاع وأزاع وكم من مسئلة ظاهرها ظاهر جميل وباطنها مكر وخداع وظلم
فانظر الى ظاهرها ويقضي بجوازه وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها
فالأول يروج عليه زغل المسائل كما يروج على الجاهل بالنقد زغل الدراهم
والثاني يخرج زيفها كما يخرج الناقد زيف النقود . وكم من باطل يخرج به الرجل بحسن
لفظه وتنميقه وابرازه في صورة حق ، وكم من حق يخرج به بترجيئه وسوء تعبيره
في صورة باطل . ومن له أدنى فطنة وخبرة لا يخفى عليه ذلك بل هذا أغلب
أحوال الناس ولكثرته وشهرته يستغنى عن الامثلة . بل من تأمل المقالات الباطلة
والبدع كلها وجدها قد أخرجها أصحابها في قوالب مستحسنة وكسوها الفاظا
يقبها بها من لم يعرف حقيقتها ولقد أحسن القائل

تقول هذا جناء النحل مدحه . * وان تشأ قلت ذاق الزناير

مدجاوذا وما جاوزت وصفها * والحق قد يعتريه سوء تعبير

ورأى بعض الملوك كأن أسنانه قد سقطت فعبها له معبر بموت أهله وأقاربه
فأتصاه وطرده واستدعى آخر فقال له لا عليك تكون أطول أهلاك عمر أذاعطاه
وأكرمه وقربه فاستوفى المعنى وغير له العبارة وأخرج المعنى في قالب حسن :
(والمقصود) أنه لا يحل له أن يفتي بالحيل المحرمة ولا يعين عليها ولا يدل عليها
فيضاد الله في أمره قال الله تعالى (ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين)
وقال تعالى (ومكروا مكرا ومكرنا مكرا وهم لا يشعرون فانظر كيف كان
عاقبة مكركم انا دمرناهم وقومهم أجمعين) وقال تعالى (يخادعون الله والذين
آمنوا وما يخادعون الا أنفسهم وما يشعرون) وقال تعالى (ويمكرون ويمكر الله والله
خير الماكرين) وقال تعالى (ولا يحيق المكر السوء الا بأهله) وقال تعالى
(ان المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم) وقال تعالى (وما يمكرون الا
بانفسهم وما يشعرون) وقال تعالى في حق أرباب الحيل المحرمة (ولقد علمتم
الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين فجعلناها نكالا لما
بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين) وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ انه قال

« ملعون من ضار مسلماً أو مكر به » وقال « لا ترتكبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدني الحيل » وقال « المكر والخديعة في النار » وفي سنن ابن ماجه وغيره عنه عليه السلام « ما بال أقوام يلاعبون بحدود الله ويستهزئون بآياته طلقتك راجعتك طلقتك راجعتك » وفي لفظ « خلعتك راجعتك خلعتك راجعتك » وفي الصحيحين عنه عليه السلام « لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوهما وباعوها واكلوا أثمانها » وقال ايوب السخيتاني يخادعون الله كما يخادعون الصبيان . وقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه : وقال بعض السلف ثلاث من كن فيه كن عليه المكر والبغى والنكث . وقال تعالى (ولا يحق المكر السيء الا بأهله) وقال تعالى (انما بغيتكم على انفسكم) وقال تعالى (ومن نكث فانما ينكث على نفسه) وقال الامام احمد هذه الحيل التي وضعها هؤلاء عمدوا الى السنن فاحتالوا في تقضها أتوا الى الذي قيل لهم انه حرام فاحتالوا فيه حتى حلاوه وقال ما أخبثهم يعني اصحاب الحيل يحتالون لتقض سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من احتال بحيلة فهو حانت وقال اذا حلف على شيء ثم احتال بحيلة فصار اليها فقد صار الى ذلك حلف عليه بعينه وقد تقدم ببط الكلام في هذه المسألة مستوفى فلا حاجة الى اعادته **الفائدة الخامسة** والاربعون **في أخذ الاجرة والهدية والرزق على الفتوى** فيه ثلاث صور مخزنة السبب والحكم : فاما اخذه الاجرة فلا يجوز له لان الفتيا منصب تباع عن الله ورسوله فلا تجوز المعاوضة عليه كما لو قال له لا أعلمك الاسلام أو الوضوء أو الصلاة الا باجرة أو سئل عن حلال أو حرام فقال للسائل لا اجيبك عنه الا باجرة فهذا حرام قطعاً ويلزمه رد العوض ولا يملكه . وقال بعض المتأخرين ان اجاب بالخط فله أن يقول للسائل لا يلزمني ان أكتب لك خطي الا باجرة وله أخذ الاجرة وجعله بمنزلة اجرة الناسخ فانه يأخذ الاجرة على خطه لا على جوابه وخطه قدر زائد على جوابه **والصحيح** خلاف ذلك وانه يلزمه الجواب مجاناً لله بلفظه وخطه ولكن لا يلزمه الورق ولا الخبرة : واما الهدية ففيها تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عادته يهاديه أو من

لا يعرف انه مفت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافىء عليها وان كانت بسبب الفتوى فان كانت سبباً الى ان يفتيه بما لا يفتى به غيره ممن لا يهدي له لم يجز له قبول هديته وان كان لافرق بينه وبين غيره عنده في الفتيا بل يفتيه بما يفتى به الناس كره له قبول الهدية لانها تشبه المعاوضة علي الافتاء : وأما أخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجاً اليه جاز له ذلك وان كان غنياً عنه ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل اليتيم فمن ألحقه بعامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الاخذ ومن ألحقه بعامل اليتيم منعه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفتى بل القاضي أولى بالمنع والله أعلم ﴿ الفائدة السادسة والاربعون ﴾ اذا أفتى في واقعة ثم وقعت له مرة أخرى فان ذكرها وذكر مستندها ولم يتجدد له ما يوجب تغير اجتهاده أفتى بها من غير نظر ولا اجتهاد . وإن ذكرها ونسى مستندها فهل له أن يفتى بها دون تجديد نظر واجتهاد فيه وجهان لاصحاب الامام احمد والشافعي (احدهما) أن يلزمه تجديد النظر لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافياً عنه (والثاني) لا يلزمه تجديد النظر لان الاصل بقاء ما كان علي ما كان وان ظهر له ما يغير اجتهاده لم يجز له البقاء علي القول الاول ولا يجب عليه نقضه ولا يكون اختلافه مع نفسه قادحاً في علمه بل هذا من كمال علمه وورعه ولاجل هذا خرج عن الائمة في المسألة قولان فاكثروا سمعت شيخنا رحمه الله تعالى يقول حضرت عقد مجلس عند نائب السلطان في وقف افتى فيه قاضي البلد بجوابين مختلفين فقرأ جوابه الموافق للحق فأخرج بعض الحاضرين جوابه الاول وقال هذا جوابك بضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين في واقعة واحدة فوجم الحاكم فقلت هذا من علمه ودينه افتى أولاً بشيء ثم تبين له الصواب فرجع اليه كما يفتى أمامه بقول ثم يتبين له خلافه فيرجع اليه ولا يقدر ذلك في علمه ولا دينه وكذلك سائر الائمة فسر القاضي بذلك وسري عنه ﴿ الفائدة السابعة والاربعون ﴾ قول الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجدتم في كتابي خلاف

سنة رسول الله ﷺ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ ودعوا ما قلته : وكذلك قوله اذا صح الحديث عن النبي ﷺ وقلت أنا قولاً فانا راجع عن قولي وقائل بذلك الحديث : وقوله اذا صح الحديث عن رسول الله ﷺ فاضربوا بقولي الحائط . وقوله اذا رويت حديثاً عن رسول الله ﷺ ولم أذهب اليه فاعلموا ان عقلي قد ذهب وغير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله وان مذهبه ما دل عليه الحديث لا قول غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث ويقال هذا مذهب الشافعي ولا يحل الافتاء بما خالف الحديث على أنه مذهب الشافعي ولا الحكم به صرح بذلك جماعة من أئمة أتباعه حتي كان منهم من يقول للقاريء اذا قرأ عليه مسألة من كلامه قد صحح الحديث بخلافها اضرب على هذه المسألة فليست مذهبه وهذا هو الصواب قطعاً ولو لم ينص فكيف اذا نص عليه وابغي فيه وأعاد وصرح فيه بالفاظ كلها صريحة في مدلولها : فنحن نشهد بالله أن مذهبه وقوله الذي لا قول له سواء ما وافق الحديث دون ما خالفه . وأن من نسب اليه خلافه فقد نسب اليه خلاف مذهبه ولا سيما اذا ذكر هو ذلك الحديث وأخبر أنه إنما خالفه لضعف في سنده أو لعدم بلوغه له من وجه يثق به ثم ظهر للحديث سند صحيح لا مطعن فيه وصححه أئمة الحديث من وجوه لم تبلغه : فهذا لا يشك عالم ولا يماري في أنه مذهبه قطعاً : وهذا كمسألة الجوائح فانه علل حديث سفيان بن عيينة بانه كان ربما ترك ذكر الجوائح وقد صحح الحديث من غير طريق سفيان صحة لا مريفة فيها ولا عاة ولا شبهة بوجه فمذهب الشافعي وضع الجوائح وبالله الوفيق وقد صرح به بعض أئمة الشافعية بأن مذهبه أن الصلاة الوسطى صلاة العصر وان وقت المغرب يمتد الي مغيب الشفق وان من مات وعليه صيام صام عنه وايه وان أكل لحوم الابل ينقض الوضوء وهذا بخلاف القطر بالحجامة وصلاة المأموم قاعداً اذا صلى أمامه كذلك فان الحديث وان صح في ذلك فليس بمذهبه فان النظر الشافعي قدسوا وعرف صحته ولكن خالفه لا اعتقاده نسخه وهذا شيء وفي ذلك هذا القسم يقع النظر في النسخ وعدمه وفي الاول يقع النظر في صحة الحديث وثقة السند فاعرفه (الفائدة الثامنة والاربعون) اذا كان عند الرجل الصحيحان أو

أحدهما أو كتاب من سنن رسول الله ﷺ موثوق بما فيه فهل له أن يفتي بما يجده فيه ﴿ فقالت طائفة ﴾ من المتأخرين ليس له ذلك لانه قد يكون منسوخاً أو له معارض أو يفهم من دلالة خلاف ما يدل عليه أو يكون أمر ندب فيهم منه الإيجاب أو يكون عاماً له مخصص أو مطلقاً له مقيد فلا يجوز له العمل ولا الفتيا به حتى يسأل أهل الفقه والفتيا ﴿ وقالت طائفة ﴾ بل له أن يعمل به ويقتي به بل يتعين عليه كما كان الصحابة يفعلون اذا بلغهم الحديث عن رسول الله ﷺ وحدث به بعضهم بعضاً بادروا الى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض ولا يقول أحد منهم قط هل عمل بهذا فلان وفلان . ولو رأوا من يقول ذلك لانكروا عليه أشد الانكار وكذلك التابعون وهذا معلوم بالضرورة لمن له أدنى خبرة بحال القوم وسيرتهم وطول العهد بالسنة وبعد الزمان وعقبتها لا يسوغ ترك الأخذ بها والعمل بغيرها ولو كانت سنن رسول الله ﷺ لا يسوغ العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان أو فلان لكان قول فلان أو فلان عياراً على السنن ومزكياً لها وشرطاً في العمل بها وهذا من ابطال الباطل وقد أقام الله الحجة برسوله دون آحاد الأمة: وقد أمر النبي ﷺ بتبليغ سنته ودعا لمن بلغها . فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان والامام فلان لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان : قالوا والنسخ الواقع في الاحاديث الذي اجمعت عليه الامه لا يبلغ عشرة احاديث البتة بل ولا شطرها . فتقدير وقوع الخطأ في الذهاب الى المنسوخ أقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصيب ويخطئ ويجوز عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكي عنه في المسئلة الواحدة عدة أقوال : ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم أقل بكثير من وقوع الخطأ في فهم كلام الفقيه المعين فلا يفرض احتمال خطاه لمن عمل بالحديث وأفتى به الا وأضعاف اضعافه حاصل لمن أفتى بتقليد من لا يعلم خطؤه من صوابه . (والصواب) في هذه المسألة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل

من سمعه لا يحتمل غير المراد فله أن يعمل به ويفتي به ولا يطلب له التزكية من قول فقيه أو إمام بل الحجة قول رسول الله ﷺ وإن خالفه من خالفه. وإن كانت دلالة خفية لا يتبين المراد منها لم يجوز له أن يعمل ولا يفتي بما يتوهم مراداً حتى يسأل ويطلب بيان الحديث ووجهه. وإن كانت دلالة ظاهرة كالعام على أفراده والأمر على الوجوب والنهي على التحريم فهل له العمل والفتوى به يخرج على الأصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعارض (وفيه) ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره الجواز والمنع والفرق بين العام والخاص فلا يعمل به قبل البحث عن التخصيص والأمر والنهي فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كله إذا كان ثم نوع أهلية ولكنه قاصر في معرفة الفروع وقواعد الأصولين والعربية وإذا لم تكن ثمة أهلية قط ففرضه ما قال الله تعالى (فاسألوا أهل الذکر ان كنتم لاتعلمون) وقول النبي ﷺ « الا سألوا اذا لم يعلموا انما شفاء العي السؤال » وإذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه المفتي من كلامه أو كلام شيخه وإن علا وصعد فمن كلام إمامه فلأن يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله ﷺ وأولي الجواز وإذا قدر أنه لم يفهم الحديث كما لو لم يفهم فتوى المفتي فيسأل من يعرفه معناه كما يسأل من يعرفه معنى جواب المفتي وبالله التوفيق (الفائدة التاسعة والأربعون) هل للمنتسب إلى تقليد إمام معين أن يفتي بقول غيره لا يخلو الحال من أمرين أما أن يسأل عن مذهب ذلك الإمام فقط فيقال له ما مذهب الشافعي مثلاً في كذا وكذا أو يسأل عن حكم الله الذي أداه إليه اجتهاده . فإن سئل عن مذهب ذلك الإمام لم يكن له أن ينخبره بغيره إلا على وجه الإضافة إليه وإن سئل عن حكم الله من غير أن يقصد السائل قول فقيه معين فهنا يجب عليه الافتاء بما هو راجح عنده وأقرب إلى الكتاب والسنة من مذهب إمامه أو مذهب من خالفه لا يسعه غير ذلك فإن لم يتمكن منه وخاف أن يؤدي إلى ترك الافتاء في تلك المسألة لم يكن له أن يفتي بما لا يعلم أنه صواب فكيف بما يغلب على ظنه أن الصواب في خلافه

ولا يسع الحاكم والمفتي غير هذا البتة . فان الله سألهم عن رسوله وما جاء به
لا عن الامام المعين ومآقاله وانما يسأل الناس في قبورهم ويوم معادهم عن الرسول
ﷺ فيقال له في قبره ما كنت تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم (ويوم
القيامة يناديهم فيقول ماذا اجبتكم المرسلين) ولا يسأل أحد قط عن امام ولا شيخ
ولا متبوع غيره بل يسأل عن اتبعه وائتم به غيره . فلينظر بما اذا يجيب وليعد
للجواب صوابا وقد سمعت شيخنا رحمه الله يقول جاءني بعض الفقهاء من
الحنفية فقال استشيرك في أمر قلت ما هو قال أريد أن انتقل عن مذهبي قلت
له ولم قال لأنني أرى الاحاديث الصحيحة كثيرا تخالفه واستشرت في هذا
بعض ائمة أصحاب الشافعي فقال لي لو رجعت عن مذهبك لم يرتفع ذلك من
المذهب وقد تقررت المذاهب ورجوعك غير مفيد وأشار على بعض مشايخ التصوف
بالافتقار الى الله والتضرع اليه وسؤال الهداية لما يحبه ويرضاه فماذا تشير به أنت
على قال فقلت له اجعل المذهب ثلاثة أقسام قسم الحق فيه ظاهر بين موافق للكتاب
والسنة فاقض به وافت به طيب النفس منشرح الصدر (وقسم) مرجوح
ومخالفه معه الدليل فلا تفت به ولا تحكم به وادفعه عنك (وقسم)
من مسائل الاجتهاد التي الادلة فيها متجاذبة فان شئت ان تفتي به
وأن شئت أن تدفعه عنك فقال جزاك الله خيرا أو كما قال (وقالت طائفة)
اخرى منهم ابو عمرو بن الصلاح وابو عبد الله بن حمدان من وجد
حديثا يخالف مذهبه فان كملت آلة الاجتهاد فيه مطلقا أو في مذهب امامه
أو في ذلك النوع أو في تلك المسألة فالعمل بذلك الحديث اولى . وان لم تكمل
آلته ووجد في قلبه حزازة من مخالفة الحديث بعد أن بحث فلم يجد لمخالفته عنده
جوابا شافيا فلينظر هل عمل بذلك الحديث امام مستقل ام لا فان وجدته فله ان
يتمذهب بمذهبه في العمل بذلك الحديث ويكون ذلك عذراً له في ترك مذهب
امامه في ذلك والله اعلم (الفائدة الخمسون) هل للمفتي المنتسب الى مذهب امام

بعينه ان يفتي بمذهب غيره اذا ترجح عنده فان كان سالكا سبيل ذلك الامام في الاجتهاد ومتابعة الدليل أين كان وهذا هو المتبع للامام حقيقة فله أن يفتي بما ترجح عنده من قول غيره : وان كان مجتهدا متقيدا بأقوال ذلك الامام لا يعدوها الي غيرها فقد قيل ليس له ان يفتي بغير قول امامه فان اراد ذلك حكاه عن قائله حكاية محضة . (والصواب) أنه اذا ترجح عنده قول غير امامه بدليل راجح فلا بد ان يخرج علي اصول امامه وقواعده فان الأئمة متفقة على اصول الاحكام ومتى قال بعضهم قولاً مرجوحاً فأصوله ترده وتقتضي القول الراجح فكل قول صحيح فهو يخرج علي قواعد الأئمة بلا ريب. فاذا تبين لهذا المجتهد المقيدر جحان هذا القول وصحة مأخذه خرج علي قواعد امامه فله ان يفتي به وبالله التوفيق (وقد) قال القفال لو أدى اجتهادي الي مذهب ابي حنيفة قلت مذهب الشافعي كذا لكني اقول بمذهب ابي حنيفة لان السائل انما يسألني عن مذهب الشافعي فلا بد ان اعرفه ان الذي اثبتته به غير مذهبه. فسألت شيخنا قدس الله روحه عن ذلك فقال اكثر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي سألت عنها وانما سؤالي عن حكمها وما يعمل به فيها فلا يسمع المفتي ان يفتي بما يعتقد الصواب في خلافه (الفائدة الحادية والخسون) اذا اعتدل عند المفتي قولان ولم يترجح له أحدهما على الآخر فقال القاضي أبو يعلى له ان يفتي بأيهما شاء كما يجوز له ان يعمل بأيهما شاء . وقيل بل يخير المستفتي فيقول له انت مخير بينهما لانه انما يفتي بما يراه والذي يراه هو التخير . وقيل بل يفتي بالاحوط من القوانين . « قلت » الاظهر انه يتوقف ولا يفتي بشيء حتى يتبين له الراجح منها لان أحدهما خطأ فليس له ان يفتي بما لا يعلم انه صواب وليس له أن يخيره بين الخطأ والصواب وهذا كما اذا تعارض عند الطبيب في امر المريض امران خطأ وصواب ولم يتبين له أحدهما لم يكن له أن يقدم على أحدهما ولا يخيره وكما لو استشاره في امر فتعارض عنده الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له أن يشير باحدهما ولا يخيره وكما لو تعارض عنده طريقان مهلكة وموصلة ولم يتبين له طريق الصواب لم يكن له الاقدام ولا التخير فمسائل

الحلال والحرام اولى بالتوقف والله اعلم ﴿الفائدة الثانية والخمسون﴾ اتباع الأئمة يفتنون كثيرا باقوالهم القديمة التي رجعوا عنها وهذا موجود في سائر الطوائف بالخنفية يفتنون بلزوم المنذورات التي مخرجها مخرج اليمين كالحج والصوم والصدقة وقد حكوا هم عن أبي حنيفة انه رجع قبل موته بثلاثة أيام الى التكفير. والحنابلة يفتي كثير منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الامام احمد بالرجوع عنه الى عدم الوقوع كما تقدم حكايته والشافعية يفتنون بالقول القديم في مسألة الثوب وامتداد وقت المغرب ومسألة التباعد عن النجاسة في الماء الكثير وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين وغير ذلك من المسائل وهي اكثر من عشرين مسألة ومن المعلوم ان القول الذي صرح بالرجوع عنه لم يبق مذهباً له فاذا أفتى المفتي بمنع نصه على خلافه لرجحانه عنده لم يخرج ذلك عن المذهب بمذهبه فما الذي يحرم عليه أن يفتي بقول غيره من الأئمة الأربعة وغيرهم اذا ترجح عنده ﴿ان قيل﴾ الاول قد كان مذهبه مرة بخلاف ما لم يقل به قط قيل هذا فرق عديم التأثير إذ ما قال به وصرح بالرجوع عنه بمنزلة ما لم يقله وهذا كله مما يبين ان أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد المحض الذي يهجرون لاجله قول كل من خالف من قلدوه. وهذه طريقة ذميمة وخيمة حادثة في الاسلام مستلزمة لانواع من الخطأ ومخالفة الصواب والله أعلم ﴿الفائدة الثالثة والخمسون﴾ يحرم على المفتي ان يفتي بضد لفظ النص وان وافق مذهبه (ومثاله) أن يسأل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس هل يتم صلاته أم لا فيقول لا يتمها ورسول الله ﷺ يقول فليتم صلاته (ومثل) أن يسأل عن مات وعليه صيام هل يصوم عنه واية فيقول لا يصوم عنه واية وصاحب الشرع ﷺ قال «من مات وعليه صيام صام عنه واية» (ومثل) أن يسأل عن رجل باع متاعه ثم أفلس المشتري فوجده بعينه هل هو أحق به فيقول ليس أحق به وصاحب الشرع يقول «فهو أحق به» (ومثل) ان يسأل عن رجل أكل في رمضان أو شرب ناسياً هل يتم صومه فيقول لا يتم صومه وصاحب

الشرع يقول « فليتم صومه » (ومثل) ان يسأل عن أكل كل ذى ناب من السباع هل هو حرام فيقول ليس بحرام ورسول الله ﷺ يقول « أكل كل ذى ناب من السباع حرام » (ومثل) ان يسأل عن الرجل هل له منع جاره من غرز خشبة في جداره فيقول له أن يمنعه وصاحب الشرع يقول « لا يمنعه » (ومثل) أن يسأل هل تجزى صلاة من لا يقيم صلبه من ركوعه وسجوده فيقول تجزىه صلاته وصاحب الشرع ﷺ يقول « لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه بين ركوعه وسجوده » او يسأل عن مسألة التفضيل بين الاولاد في العطية هل يصح أو لا يصح وهل هو جور أم لا فيقول يصح وليس بجور وصاحب الشرع يقول ان هذا لا يصح ويقول لا تشهدني على جور (ومثل) أن يسأل عن الواهب هل يحل له أن يرجع في هبته فيقول نعم يحل له ان يرجع الا ان يكون والدا أو قرابة فلا يرجع وصاحب الشرع يقول « لا يحل لواهب ان يرجع في هبته الا الوالد فيما يهب ولده » (ومثل) أن يسأل عن رجل له شرك في أرض أو دار أو بستان هل يحل له ان يبيع حصته قبل إعلام شريكه بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم يحل له أن يبيع قبل اعلامه وصاحب الشرع يقول « من كان له شرك في أرض أو ربة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتي يؤذن شريكه » (ومثل) أن يسأل عن قتل المسلم بالكافر فيقول نعم يقتل المسلم بالكافر وصاحب الشرع يقول « لا يقتل مسلم بكافر » (ومثل) أن يسأل عن زرع في أرض قوم بغير اذنهم فهل الزرع له ام لصاحب الارض فيقول الزرع له وصاحب الشرع يقول « من زرع في أرض قوم بغير اذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته » (ومثل) أن يسأل هل يصح تعليق الولاية بالشرط فيقول لا يصح وصاحب الشرع يقول « اميركم زيد فان قتل فجعفر فان قتل فعبد الله بن دواحة » (ومثل) ان يسأل هل يحل القضاء بالشاهد واليمين فيقول لا يجوز وصاحب الشرع قضي بالشاهد واليمين (ومثل) ان يسأل عن الصلاة الوسطى هل هي صلاة العصر أم لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشريعة (م ١٤ ج ٤)

« صلاة الوسطى صلاة العصر » (ومثل) أن يسأل عن يوم الحج الأكبر هل هو يوم النحر أم لا فيقول ليس يوم النحر وقد قال رسول الله ﷺ « يوم الحج الأكبر يوم النحر » (ومثل) أن يسأل هل يجوز الوتر بركعة واحدة فيقول لا يجوز الوتر بركعة واحدة وقد قال رسول الله ﷺ « إذا خشيت الصبح فاوتر بواحدة » ومثل أن يسأل هل يسجد في (إذا السماء انشقت ، واقرأ باسم ربك الذي خلق) فيقول لا يسجد فيهما وقد سجد فيهما رسول الله ﷺ (ومثل) أن يسأل عن رجل عض يد رجل فانتزعها من فيه فسقطت أسنانه فيقول له ديتها وقد قال رسول الله ﷺ « لادية له » (ومثل) أن يسأل عن رجل اطلع في بيت رجل فخذفه ففقد عينه هل عليه جناح فيقول نعم عليه جناح وتلزمه دية عينه وقد قال رسول الله ﷺ انه لو فعل ذلك لم يكن عليه جناح (ومثل) أن يسأل عن رجل اشترى شاة أو بقرة أو ناقة فوجدها مصراة فهل له ردها ورد صاع من تمر معها أم لا فيقول لا يجوز له ردها ورد الصاع من التمر معها وقد قال رسول الله ﷺ « ان سخطها ردها وصاعا من تمر » (ومثل) أن يسأل عن الزاني البكر هل عليه مع الجلد تغريب فيقول لا تغريب عليه وصاحب الشرع يقول عليه جلد مائة وتغريب عام (ومثل) أن يسأل عن الخضراوات هل فيها زكاة فيقول يجب فيها الزكاة وصاحب الشرع يقول لازكاة في الخضراوات (أو يسأل) عما دون خمسة أوسق هل فيه زكاة فيقول نعم تجب فيه الزكاة وصاحب الشرع يقول لازكاة فيما دون خمسة أوسق (أو يسأل) عن امرأة أنكحت نفسها بدون إذن وإيها فيقول نكاحها صحيح وصاحب الشرع يقول « فنكاحها باطل » (أو يسأل) عن المحال والمحال له هل يستحقان اللعنة فيقول لا يستحقان اللعنة وقد لعنهما رسول الله ﷺ في غير وجه (أو يسأل) هل يجوز إكمال شعبان ثلاثين يوما ليلة الاغناء فيقول لا يجوز إكماله ثلاثين يوما وقد قال رسول الله ﷺ « فان غم عايكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما » (أو يسأل) عن المطلقة المبتوتة هل لها نفقة وسكنى

فيقول نعم لها النفقة والسكنى وصاحب الشرع يقول لا نفقة لها ولا سكنى أو يسأل عن الامام هل يستحب له ان يسلم في الصلاة تسليمتين فيقول يكره ذلك ولا يستحب وقد روى خمسة عشر نفسا عن النبي ﷺ انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله أو يسأل عن رفع يديه عند الركوع والرفع منه هل صلاته مكروهة أو ناقصة فيقول نعم تكره صلاته أو هي ناقصة وربما غلّا فقال باطلة وقد روي بضعة وعشرون نفسا عن النبي ﷺ انه كان يرفع يديه عند الافتتاح وعند الركوع وعند الرفع منه بأسانيد صحيحة لا مطعن فيها (أو يسأل) عن بول الغلام الذي لم يأكل الطعام هل يجزى فيه الرش أم يجب الغسل فيقول لا يجزى فيه الرش وصاحب الشرع يقول يرش من بول الغلام ورشه هو بنفسه (أو يسأل) عن التيمم هل يكفي بضربة واحدة الى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجزى وصاحب الشرع قد نص على انه يكفي نصا صحيحا لا مدفع له (أو يسأل) عن بيع الرطب بالتمر هل يجوز فيقول نعم يجوز وصاحب الشرع يسأل عنه فيقول لا آذن (أو يسأل) عن رجل اعتق ستة عبيد لا يملك غيرهم عند موته هل تكل الحرية في اثنين منهم أو يعتق من كل واحد سدسه فيقول لا يجوز تجمل الحرية في اثنين منهم وقد اقرع بينهم رسول الله ﷺ فكل الحرية في اثنين وأرق اربعة (أو يسأل) عن القرعة هل هي جائزة أم باطلة فيقول لا بل هي باطلة وهي من احكام الجاهلية وقد اقرع رسول الله ﷺ وأمر بالقرعة في غير موضع «أو يسأل» عن الرجل يصلى خلف الصف وحده هل له صلاة أم لا صلاة وهل يأمر بالاعادة فيقول نعم له صلاة ولا يؤمر بالاعادة وقد قال صاحب الشرع لا صلاة له وأمره بالاعادة (أو يسأل) هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر فيقول نعم له رخصة ورسول الله ﷺ يقول لا أجد لك رخصة (أو يسأل) عن رجل أسلب رجلا ماله وباعه سلعة هل يحل ذلك فيقول نعم يحل ذلك وصاحب الشرع يقول لا يحل سلف وبيع و«ونظائر ذلك كثيرة جدا وقد

كان السلف الطيب يشتد نكيرهم وغضبهم علي من عارض حديث رسول الله ﷺ برأى أو قياس أو استحسان أو قول أحد من الناس كائنا من كان ويهجرون فاعل ذلك وينكرون علي من يضرب له الامثال ولا يسوغون غير الاتقياد له والتسليم والتبقي بالسمع والطاعة ولا يخطر بقلوبهم التوقف في قبوله حتي يشهد له عمل أو قياس أو يوافق قول فلان وفلان بل كانوا عاملين بقوله (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم) وبقوله تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويساموا تساميا) وبقوله تعالى (اتبعوا ما انزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه اولياء قليلا ما تذكرون) وامثالها: فدفعنا الى زمان اذا قيل لاحد من ثبت عن النبي ﷺ انه قال كذا وكذا يقول من قال بهذا ويجعل هذا دفعا في صدر الحديث أو يجعل جهله بالقائل به حجة له في مخالفته وترك العمل به، ولو نصح نفسه لعلم ان هذا الكلام من أعظم الباطل وأنه لا يحل له دفع سنن رسول الله ﷺ بمثل هذا الجهل، وأقبح من ذلك عذره في جهله اذ يعتقد أن الاجماع منعقد على مخالفة تلك السنة وهذا سوء ظن بجماعة المسلمين اذ ينسبهم الى اتفافهم على مخالفة سنة رسول الله ﷺ. وأقبح من ذلك عذره في دعوى هذا الاجماع وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث فعاد الامر الي تقديم جهله على السنة والله المستعان. ولا يعرف امام من أئمة الاسلام البتة قال لا نعمل بحديث رسول الله ﷺ حتى نعرف من عمل به فان جهل من بلغه الحديث من عمل به لم يحل له أن يعمل به كما يقوله هذا القائل ﴿الفائدة الخامسة والخمسون﴾ اذا سئل عن تفسير آية من كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ فليس له أن يخرجها عن ظاهرها بوجوه التأويلات الفاسدة لموافقة نحلته وهواه ومن فعل ذلك استحق المنع من الافتاء والحجر عليه وهذا الذي ذكرناه هو الذي صرح به أئمة الاسلام قديما وحديثا (قال أبو حاتم الرازي) حدثني يونس بن عبد الاعلي قال قال لي محمد

ابن ادريس الشافعي الأصل قرآن أو سنة فان لم يكن قياس عليهما وإذا اتصل الحديث عن رسول الله ﷺ وصحح الاسناد منه فهو المنتهى، والاجماع أكبر من الخبر الفرد، والحديث علي ظاهره وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاهها به، فإذا تكافأت الاحاديث فاصحها اسنادا أولاهها وليس المقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب ولا يقياس أصل علي أصل ولا يقال لأصل لم وكيف وإنما يقال للفرع لم فإذا صح قياسه علي الأصل صح وقامت به الحجة رواه الأصم عن ابن أبي حاتم (وقال أبو المعالي) الجويني في الرسالة النظامية في الاركان الاسلامية ذهب ائمة السلف الي الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر علي مواردھا وتفويض معانيها الي الرب تعالى والذي نرتضيه رأيا وندين الله به عقد اتباع سلف الامة فالأولى الاتباع وترك الابتداع والدليل السعي القاطع في ذلك أن اجماع الامة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة وقد درج صاحب الرسول ﷺ ورضي عنهم علي ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها وهم ضغوة الاسلام والمستقلون باعباء الشريعة وكانوا لا يألون جهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون اليه منها ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا أو محتوما لا وشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين لهم علي الاضراب عن التأويل وكان ذلك قاطعا بأنه الوجه المتبع فحق علي ذى الدين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها الي الرب تعالى. وعند امام القراء ومسيدهم الوقوف علي قوله تعالى (وما يعلم تأويله الا الله) من العزائم ثم الابتداء بقوله (والراسخون في العلم يقولون آمنا به) ومما استحسن من كلام مالك أنه سئل عن قوله تعالى (الرحمن علي العرش استوي) كيف استوي فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والايمان به واجب والسؤال عنه بدعة فتنجراية الاستواء والمجىء وقوله (لما خلقت بيدي) وقوله (ويبقى وجه ربك) وقوله (تجري بأعيننا) وما صح

من أخبار الرسول كخبر النزول وغيره علي ما ذكرنا انتهى كلامه (وقال أبو حامد) الغزالي الصواب للخلف سلوك مسلك السلف في الإيمان المرسل والتصديق المجمل وما قاله الله ورسوله بلا بحث وتفتيش وقال في كتاب التفرقة الحق الاتباع والكف عن تغيير الظاهر رأساً والحذر عن اتباع تأويلات لم يصرح بها الصحابة وحسم باب السؤال رأساً والزجر عن الخوض في الكلام والبحث الي أن قال ومن الناس من يبادر الي التأويل ظناً لا قطعاً فان كان فتح هذا الباب والتصريح به يؤدي الي تشويش قلوب العوام بدع صاحبه وكل ما لم يؤثر عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغير الظواهر بغير برهان قاطع وقال أيضاً كل ما لم يحتمل التأويل في نفسه وتواتر نقله ولم يتصور أن يقوم على خلافه برهان فمخالفته تكذيب محض وما تطرق اليه احتمال تأويل ولو بمجاز بعيد فان كان برهانه قاطعاً وجب القول به وان كان البرهان يفيد ظناً غالباً ولا يعظم ضرره في الدين فهو بدعة وان عظم ضرره في الدين فهو كفر قال ولم تجر عادة السلف بهذه المجادلات بل شددوا القول على من يخوض في الكلام ويشغل بالبحث والسؤال: وقال أيضاً الايمان المستفاد من الكلام ضعيف والايمان الراسخ ايمان العوام الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع وبعد البلوغ بقرائن يتعذر التعبير عنها: قال وقال شيخنا أبو المعالي يحرص الامام ما أمكنه علي جمع عامة الخلق علي سلوك سبيل السلف في ذلك انتهي (وقد) اتفقت الائمة الاربعة على ذم الكلام وأهله وكلام الامام الشافعي ومذهبه فيهم معروف عند جميع أصحابه وهو أنهم يضربون ويطاف بهم في قبائلهم وعشائرتهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام: وقال لقد ادلعت من أهل الكلام على شيء ما كنت أظنه: وقال لان يبتلي العبد بكل شيء نهى عنه غير الكفر أيسر من ان يبتلي بالكلام: وقال لحفص الفرد (١) أنا أخالفك في كل شيء حتي في قول لا اله الا الله أنا أقول لا اله الا الله الذي يري في الآخرة والذي كلم

(١) هكذا في النسختين بالبدال وفي التقريب بالحاء المعجمة أي الفرخ

موسي تكليما وأنت تقول لا اله الا الله الذي لا يرى في الآخرة ولا يتكلم
 (وقال البيهقي) في مناقبه ذكر الشافعي ابراهيم بن اسماعيل بن عايبة فقال أنا
 مخالف له في كل شيء وفي قول لا اله الا الله لست أقول كما يقول أنا أقول لا
 اله الا الله الذي كلم موسي من وراء حجاب وذلك يقول لا اله الا الله الذي
 خلق كلاما أسمعه موسي من وراء حجاب: وقال في أول خطبة رسالته الحمد لله
 الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به الواصفون من خلقه وهذا تصريح
 بأنه لا يوصف الا بما وصف به نفسه تعالى وأنه يتعالى ويتنزه عما يصفه به المتكلمون
 وغيرهم مما لم يصف به نفسه (وقال أبو نصر) احمد بن محمد بن خالد الشجري سمعت
 أبي يقول قلت لابي العباس بن سريج ما التوحيد فقال توحيد أهل العلم وجماعة
 المسلمين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتوحيد أهل الباطل الخوض
 في الاعراض والاجسام وانما بعث رسول الله ﷺ بانكار ذلك: وقال بعض
 أهل العلم كيف لا يخشى الكذب على الله ورسوله من يحمل كلامه على التأويلات
 المستنكرة والمجازات المستكرهه التي هي بالالغاز والاحاجي اولي منها بالبيان والهداية
 وهل يأمن على نفسه ان يكون ممن قال الله فيهم (ولكم الويل مما تصفون) (قال الحسن)
 هي والله لكل واصف كذبا الى يوم القيامة وهل يأمن أن يتناوله قوله تعالى
 (وكذلك نجزي المقترين) (قال ابن عيينة) هي لكل مقتر من هذه الامة الى
 يوم القيامة وقد نزه سبحانه نفسه عن كل ما يصفه به خلقه الا المرسلين فانهم
 انما يصفونه بما اذن لهم أن يصفوه به فقال تعالى (سبحان ربك رب العزة عما
 يصفون وسلام على المرسلين) وقال تعالى (سبحان الله عما يصفون الا عباد الله
 المخلصين) ويكفي التأويلين كلام الله ورسوله بالتأويلات التي لم يردّها ولم يدل عليها
 كلام الله أنهم قالوا برأيهم على الله وقدموا آراءهم على نصوص الوحي وجعلوها
 عياراً على كلام الله ورسوله ولو علموا أي باب شرفتحوا على الامة
 بالتأويلات الفاسدة. وأي بناء للإسلام هدموا بها. وأي معاقل وحصون استباحوها

لكن أخذهم أن يخرج من السماء الى الارض أحب اليه من أن يتعالى شيئاً من ذلك
فكل صاحب باطل قد جعل ما تأوله المتأولون عذراً له فيما تأوله هو وقال ما
الذى حرم علي التأويل وأباحه لكم ، فتأولت الطائفة المنكرة للمعاد نصوص المعاد
وكان تأويلهم من جنس تأويل منكرى الصفات بل أقوى منه لوجوه عديدة
يعرفها من وازن بين التأويلين وقالوا كيف نحن نعاقب علي تأويلنا وتؤجرون
أنتم علي تأويلكم قالوا ونصوص الوحي بالصفات أظهر وأكثر من نصوصه
بالمعاد ودلالة النصوص عليها أين فكيف يسوغ تأويلها بما يخالف ظاهرها ولا
يسوغ لنا تأويل نصوص المعاد (وكذلك) فعلت الرافضة في أحاديث فضائل
الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم (وكذلك) فعلت المعتزلة
في تأويل أحاديث الرؤية والشفاعة (وكذلك) القدرية في نصوص القدر
(وكذلك) الحرورية وغيرهم من الخوارج في النصوص التي تخالف مذاهبهم
(وكذلك) القرامطة والباطنية طردت الباب وطمت الوادى علي القري وتأولت
الدين كله فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يردده الله
ورسوله بكلامه ولا دل عليه أنه مراده: وهل اختلفت الامم علي أنبيائهم الا
بالتأويل وهل وقعت في الامة فتنة كبيرة أو صغيرة الا بالتأويل فمن بابہ دخل
إليها وهل اريق دم المسلمین في الفتن الا بالتأويل وليس هذا مختصاً بدين
الاسلام فقط بل مائر أديان الرسل لم تزل علي الاستقامة والسداد حتي دخلها
التأويل فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه الا رب العباد . وقد تواترت البشارات
بهجة نبوة محمد ﷺ في الكتب المتقدمة ولكن سلطوا عليها التلاويلات
فأفسدوها كما أخبر سبحانه عنهم من التحريف والتبديل والكتمان . فالتحريف
تحريف المعاني بالتأويلات التي لم يردّها المتكلم بها والتبديل تبديل لفظه بلفظ
آخر والكتمان جمده . وهذه الادواء الثلاثة منها غيرت الاديان والمال واذا
تأملت دين المسيح وجدت النصارى انما تطرقوا الى إفساده بالتأويل بما لا يكاد

يوجد قط مشله في شيء من الاديان ودخلوا الى ذلك من باب التأويل .
(وكذلك) زنادقة الامم جميعهم انما تطرقوا الى افساد ديانات الرسل صلوات
الله وسلامه عليهم بالتأويل ومن بابه دخلوا وعلى اساسهم بنوا وعلى تقطع خطوا .
والتأولون اصناف عديدة بحسب الباءث لهم على التأويل وبحسب قصور افهامهم
ووفورها: وأعظمهم توغلا في التأويل الباطل من فسد قصده وفهمه فكما ساء قصده
وقصر فهمه كان تأويله أشد انحرافا فمنهم من يكون تأويله لنوع هوى من غير
شبهة بل يكون على بصيرة من الحق ومنهم من يكون تأويله لنوع شبهة عرضت
له أخفت عليه الحق: ومنهم من يكون تأويله لنوع هدى من غير شبهة بل يكون
على بصيرة من الحق . ومنهم من يجتمع له الامران الهوى في القصد والشبهة في
العلم وبالجملة فافتراق أهل الكتابين واقتراق هذه الامة على ثلاث وسبعين فرقة
انما أوجبه التأويل: وانما اريقت دماء المسلمين يوم الجمل وصفين والحرّة وفتنة
ابن الزبير وهلم جرا بالتأويل: وانما دخل أعداء الاسلام من المتفلسفة والقرامطة
والباطنية والاسماعيلية والنصيرية من باب التأويل فما امتحن الاسلام بمحنة قط الا
وسببها التأويل فان محنته إما من التأولين وإما أن تسلط عليهم الكفار بسبب
ما ارتكبوا من التأويل وخالفوا ظاهر التنزيل وتعللوا بالباطيل فما الذي
أراق دماء بنى جذيمة وقد أسلموا غير التأويل حتى رفع رسول الله ﷺ يديه
وتبرأ الى الله من فعل التأول بقتلهم واخذ أموالهم: وما الذي أوجب تأخر
الصحابة رضي الله عنهم يوم الحديبية عن موافقة رسول الله ﷺ غير التأويل
حتى اشتد غضبه لتأخرهم عن طاعته حتى رجعوا عن ذلك التأويل . وما الذي سفك
دم أمير المؤمنين عثمان ظلما وعدوانا وأوقع الامة نجا أوقعها فيه حتى الآن غير التأويل:
وما الذي سفك دم علي رضي الله عنه وابنه الحسين وأهل بيته رضي الله تعالى عنهم غير
التأويل: وما الذي أراق دم عمار بن باسر واصحابه غير التأويل: وما الذي أراق دم الزبير
وحجر بن عدي وسعيد بن جبير وغيرهم من سادات الامة غير التأويل: وما الذي

أريقته عليه دماء العرب في فتنة أبي مسلم غير التأويل: وما الذي جرد الإمام أحمد بين العقابين وضرب السياط حتي عجت الخليفة الي ربها تعالى غير التأويل: وما الذي قتل الإمام أحمد بن نصر الخزاعي وخلد خلقاً من العلماء في السجون حتي ماتوا غير التأويل وما الذي سلط سيوف التتار على دار الاسلام حتي ردوا أهلها غير التأويل. وهل دخلت طائفة الاتحاد من أهل الحلول والاتحاد الا من باب التأويل. وهل فتح باب التأويل الا مضادة ومناقضة لحكم الله في تعليمه عباده البيان الذي امتن الله في كتابه على الانسان بتعليمه اياه فالتأويل يالالغاز والاحاجي والاغلوطات اولى منه بالبيان والتبيين: وهل فرق بين دفع حقائق ما اخبرت به الرسل عن الله وامرت به بالتأويلات الباطلة المخالفة له وبين رده وعدم قبوله ولكن هذا رد جحود ومعاندة وذاك رد خداع ومصانعة: قال ابو الوليد بن رشد المالكى في كتابه المسمى بالكشف عن مناهج الادلة وقد ذكر التأويل وجنابته على الشريعة الى أن قال (وأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه) وهؤلاء أهل الجدل والكلام وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأولوا كثيراً مما ظنوه ليس على ظاهره وقالوا إن هذا التأويل هو المقصود به وإنما أمر الله به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختباراً لهم ونعوذ بالله من سوء الظن بالله بل نقول ان كتاب الله العزيز إنما جاء معجزاً من جهة الوضوح والبيان فما أبعد من مقصد الشارع من قال فيما ليس بمتشابه انه متشابه ثم اول ذلك المتشابه بزعمه وقال لجميع الناس ان فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل مثل ما قالوه في آية الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوا ان ظاهره متشابه ثم قال وبالجمله فاكثر التأويلات التي زعم القائلون بها انها المقصود من الشرع اذا تأملت وجدت ليس يقوم عليها برهان الى ان قال ومثال من أول شيئاً من الشرع وزعم ان مأوله هو الذي قصده الشرع مثال من أتى الى دواء قد ركب طيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس او أكثرهم فجاء رجل فلم يلائمه ذلك الدواء الاعظم برداءة مزاج كان به ليس يعرض الا للاقل من

الناس فزعم أن بعض تلك الادوية التي صرح باسمها الطيب الاول في ذلك الدواء العام المنفعة لم يرد به ذلك الدواء العام الذي جرت العادة في اللسان أن يدل بذلك الاسم عليه وإنما أراد به دواء آخر مما يمكن أن يدل عليه بذلك باستعارة بعيدة فأزال ذلك الدواء الاول من ذلك المركب الاعظم وجعل فيه بدله الدواء الذي ظن انه قصده الطيب وقال للناس هذا هو الذي قصده الطيب الاول قاستعمل الناس ذلك الدواء المركب على الوجه الذي تأوله عليه هذا المتأول ففسدت أمزجة كثير من الناس فجاء آخرون فشعروا بفساد أمزجة الناس من ذلك الدواء المركب فراموا اصلاحه بان بدلوا بعض ادويته بدواء آخر غير الدواء الاول فعرض من ذلك للناس نوع من المرض غير النوع الاول فجاء ثالث فتأول في أدوية ذلك المركب غير التأويل الاول والثاني فعرض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين فجاء متأول رابع فتأول دواء آخر غير الادوية المتقدمة فعرض منه للناس نوع رابع من المرض غير الامراض المتقدمة فلما طال الزمان بهذا الدواء المركب الاعظم وسلط الناس التأويل على ادويته وغيروها وبدلوها عرض منه للناس أمراض شتى حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركب في حق أكثر الناس وهذه هي حالة الفرق الحادثة في هذه الشريعة مع الشريعة وذلك أن كل فرقة منهم تأولت غير التأويل الذي تأولته الفرقة الاخرى وزعمت انه هو الذي قصده صاحب الشرع حتى تمزق الشرع كل ممزق وبعد جدا عن موضوعه الاول: ولما علم صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه وعلي آله ان مثل هذا يعرض ولا بد في شريعته قال ﷺ «ستتفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة» يعني بالواحدة التي سلكت ظاهر الشرع ولم تأوله وأنت اذا تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأويل تبين ان هذا المثال صحيح وأول من غير هذا الدواء الاعظم هم الخوارج ثم المعتزلة بعدهم ثم الاشعرية ثم

الصوفية ثم جاء أبو حامد فطم الوادي علي القرى هذا كلامه بلفظه: ولو ذهبنا نستوعب ما جناء التأويل على الدنيا والدين وما نال الامم قديما وحديثا بسببه من الفساد لاستدعى ذلك عدة أسفار والله المستعان (الفائدة السادسة والخمسون) لا يجوز العمل بمجرد فتوى المفتي اذا لم تطمئن نفسه وحاك في صدره من قبواه وتردد فيها لقوله عليه السلام « استفتت نفسك وان افتاك الناس وافتوك » فيجب عليه أن يستفتي نفسه أولا ولا يخاصه فتوى المفتي من الله اذا كان يعلم ان الامر في الباطن بخلاف ما افتاه كما لا ينفعه قضاء القاضي له بذلك كما قال النبي عليه السلام « من قضيت له بشيء من حق اخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من نار » والمفتي والقاضي في هذا سواء ولا يظن المستفتي ان مجرد فتوى الفقيه تبيح له ما سأل عنه اذا كان يعلم أن الامر بخلافه في الباطن سواء تردد أو حاك في صدره لعلمه بالحال في الباطن أو لشكه فيه أو لجهله به أو لعلمه جهل المفتي أو محاباته في فتواه أو عدم تقيده بالكتاب والسنة أو لانه معروف بالفتوى بالخيال والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الاسباب المانعة من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها فان كان عدم الثقة والطمأنينة لاجل المفتي يسأل ثانياً وثالثاً حتى تحصل له الطمأنينة فان لم يجد فلا يكلف الله نفساً الا وسعها والواجب تقوى الله بحسب الاستطاعة فان كان في البلد مفتيان أحدهما أعلم من الآخر فهل يجوز استفتاء المفضول مع وجود الفاصل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان لأصحاب الشافعي وأحمد فمن جوز ذلك رأي أنه يقبل قوله اذا كان وحده فوجود من هو أفضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهد ومن منع استفتاءه قال المقصود حصول ما يغاب على الظن الاصابة وغلبة الظن بفتوى الأعم اقوى فيتعين والحق التفصيل بأن المفضول ان ترجح بديانة او ورع او تحرر للصواب وعدم ذلك الفاضل فاستفتاء المفضول جائز ان لم يتعين وان استوي فاستفتاء الأعم أولى والله اعلم (الفائدة السابعة والخمسون) اذا لم يعرف المفتي لسان السائل أو لم يعرف المستفتي لسان المفتي لجزأ ترجمة واحد بينهما لانه خبر

محض فيكتفى فيه بواحد كلخبار الديانات وطردها الاكتفاء بترجمة الواحد في الجرج والتعديل والرسالة والدعوى والاقرار والانكار بين يدي الحاكم والتعريف في اخدي الروايتين وهي مذهب ابي حنيفة واختارها ابو بكر اجراء لها مجري الخبر (والرواية الثانية) لا يقبل في هذه المواضع اقل من اثنين اجراء لها مجري الشهادة وسلوكها سبيلها لانها تثبت الاقرار عند الحاكم وتثبت عدالة الشهود وجرحهم فافتقرت الى العدد كما لو شهد علي اقراره شاهد واحد فانه لا يكتفى به وهذا بخلاف ترجمة الفتوى والسؤال فانه خبر محض فافتقر قاطبة (الفائدة الثامنة والخمسون) اذا كان السؤال محتملا لصور عديدة فان لم يعلم المفتي الصورة المسئول عنها لم يجب عن صورة واحدة منها وان علم الصورة المسئول عنها فله ان يخصصها بالجواب ولكن يقيد لثلايتهم ان الجواب عن غيرها فيقول ان كان الامر كيت وكيت او كان المسئول عنها كذا وكذا فالجواب كذا وكذا: وله ان يفرد كل صورة بجواب فيفصل الاقسام المحتملة ويذكر حكم كل قسم ومنع بعضهم من ذلك لوجهين (احدهما) انه ذريعة الى تعليم الخيل وفتح باب للدخول المستفتي وخروجه من حيث شاء (الثاني) انه سبب لازدحام احكام تلك الاقسام على فهم العامى فيضيع مقصوده والحق التفصيل فيكره حيث استلزم ذلك ولا يكره بل يستحب اذا كان فيه زيادة ايضاح وبيان وازالة لبس وقد فصل النبي ﷺ في كثير من اجوبته بقوله ان كان كذا فالامر كذا كقوله في الذي وقع على جارية امراته ان كان استكرها فهي حرة وعليه لسيدها مثلها وان كانت مطاوعة فهي له وعليه لسيدها مثلها: وهذا كثير في فتاويه ﷺ (الفائدة التاسعة والخمسون) وهي مما ينبغي التفتن له ان رأى المفتي خلال السطور ايضا يحتمل أن يلحق به ما يفسد الجواب فليحترز منه فربما دخل من ذلك عليه مكروه فاما أن يأمر بكتابة غير الورقة وأما أن يخط على البياض او يشغله بشيء كما يحترز منه كتاب الوثائق والمكاتيب وبالجملة فليكن حذرا فطنا ولا يحسن ظنه بكل احد وهذا الذي حمل بعض المفتين على انه كان يقيد السؤال عنده بورقة

ثم يجيب في ورقة السائل ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عنده ثم يكتب الجواب وليس شيء من ذلك بلازم والاعتماد على قرائن الاحوال ومعرفة الواقع والعادة ﴿الفائدة الستون﴾ ان كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي له ان يشاوره ولا يستقل بالجواب ذهابا بنفسه وارتفاعا بها ان يستعين على الفتاوى بغيره من هل العلم وهذا من الجهل فقد أثنى الله سبحانه على المؤمنين بان أمرهم شوري بينهم وقال تعالى لنبيه ﷺ (وشاورهم في الامر) وقد كانت المسئلة تنزل بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فيستشيرها من حضر من الصحابة وجميعهم وشاورهم حتي كان يشاور ابن عباس رضي الله عنهما وهو اذذاك احدث القوم سنا وكان يشاور عليا كرم الله وجهه وعثمان وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم رضي الله عنهم اجمعين ولا سيما اذا قصد بذلك تمرين الصحابة وتعليمهم وشحن اذهانهم. قال البخاري في صحيحه باب إلقاء العالم المسئلة علي أصحابه واولي ما ألقى عليهم المسئلة التي سئل عنها هذا ما يعارض ذلك مفسدة من افشاء سر السائل او تعريضه للاذى أو مفسدة لبعض الحاضرين فلا ينبغي له ان يرتكب ذلك وكذلك الحكم في عابر الرؤيا فالفتى والمعبّر والطبيب يطلعون من أسرار الناس وعوراتهم علي ما لا يطلع عليه غيرهم فعليهم استعمال الستر فيما لا يحسن اظهاره ﴿الفائدة الحادية والستون﴾ حقيق بالمفتى أن يكثّر الدعاء بالحديث الصحيح «اللهم رب جبرائيل وميكائيل واسرافيل فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم» وكان شيخنا كثير الدعاء بذلك وكان اذا اشكلت عليه المسائل يقول يا معلم ابراهيم علمني ويكثر الاستعانة بذلك اقتداء بمعاذ بن جبل رضي الله عنه حيث قال لما لك بن يخامر السكسكى عند موته وقد رآه يبكي فقال والله ما أبكى علي دنيا كنت أصيها منك ولكن ابكى علي العلم والايمان الذين كنت اتعلمها منك فقال معاذ بن جبل رضي الله عنه ان العلم

والإيمان مكانهما من ابتغاهما وجدهما اطلب العلم عند أربعة عند عويمر ابي
البرداء وعند عبد الله بن مسعود وابي موسى الاشعري وذكر الرابع:
فان عجز عنه هؤلاء فسائر أهل الارض عنه أعجز فعليك بمعلم ابراهيم صلوات
الله عليه (وكان) بعض السلف يقول عند الافتاء سبحانه لا علم لنا الا ما علمتنا
انك أنت العليم الحكيم (وكان مكحول) يقول لا حول ولا قوة الا بالله (وكان)
مالك يقول ما شاء الله لا قوة الا بالله العلي العظيم (وكان بعضهم يقول رب
اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي) (وكان)
بعضهم يقول اللهم وفقني واهدني وسددني واجمع لي بين الصواب والثواب
وأعذني من الخطأ والحرمان (وكان) بعضهم يقرأ الفاتحة وجربنا نحن ذلك فرأينا
من أقوى اسباب الاصابة: والمعول في ذلك كله علي حسن النية وخلوص القصد
وصدق التوجه في الاستمداد من المعلم الاول معلم الرسل والانبياء صلوات الله
وسلامه عليهم فانه لا يرد من صدق في التوجه اليه لتبليغ دينه وارشاد عبده
ونصيحتهم والتخلص من القول عليه بلا علم فاذا صدقت نيته ورغبته في ذلك لم
يعدم أجراً ان فانه أجران والله المستعان (وسئل) الامام أحمد قيل له ربما
اشتد علينا الامر من جهتك فلم نسأل بعدك فقال سلوا عبد الوهاب الوراق
فانه أهل ان يوفق للصواب: واقتدي الامام أحمد بقول عمر بن الخطاب رضي الله
عنه اقتربوا من افواه المطيعين واسمعوا منهم ما يقولون فانهم تجلي لهم امور صادقة
وذلك لقرب قلوبهم من الله وكلما قرب القلب من الله زالت عنه معارضة السوء
وكان نور كشفه للحق اتم وأقوي وكلما بعد عن الله كثرت عليه المعارضات وضعف
نور كشفه للصواب فان العلم نور يقذفه الله في القلب يفرق به العبد بين الخطأ
والصواب وقال مالك للشايع رضي الله عنهما في اول ما لقيه اني اري الله قد ألقى
علي قلبك نورا فلا تطفئه بظلمة المعصية: وقد قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان
تتقوا الله يجعل لكم فرقانا) ومن الفرقان النور الذي يفرق به العبد بين

الحق والباطل وكلما كان قلبه أقرب إلى الله كان فرقانه أتم وبالله التوفيق ^{في} الفائدة الثانية والستون [﴿] قد تكرر لكثير من أهل الافتاء الإمساك عما يفتون به مما يعلمون أنه الحق إذا خالف غرض السائل ولم يوافقه وكثير منهم يسأله عن غرضه فإن صادفه عنده كتب له والادله على مفت أو مذهب يكون غرضه عنده وهذا غير جائز على الإطلاق بل لا بد فيه من تفصيل فإن كان المستول عنه من مسائل العلم والسنة أو من المسائل العلمية التي فيها نص عن رسول الله ^ﷺ لم يسمع المفتي تركه إلى غرض السائل بل لا يسمعه توقفه في الافتاء به على غرض السائل بل ذلك أتم عظيم وكيف يسمعه من الله أن يقدم غرض السائل على الله ورسوله وإن كانت المسئلة من المسائل الاجتهادية التي يتجاذب اعنتها الاقوال والاقيسة فإن لم يترجح له قول منها لم يسمع له أن يترجح لغرض السائل وإن ترجح له قول منها وظن أنه الحق فأولى بذلك فإن السائل إنما يسأل عما يلزمه في الحكم ويسعه عند الله فإن عرفه المفتي افتاء به سواء وافق غرضه أو خالفه ولا يسمعه ذلك أيضا إذا علم أن السائل يدور على من يفتيه بغرضه في تلك المسئلة فيجعل استفتاءه تنفيذا لغرضه لا تعبد الله بأداء حقه ولا يسمعه أن يدلّه على غرضه إن كان بل ولا يجب عليه أن يفتي هذا الضرب من الناس فإنهم لا يستفتون ديانة وإنما يستفتون توصلا إلى حصول اغراضهم بأي طريق اتفق فلا يجب على المفتي مساعدتهم فإنهم لا يريدون الحق بل يريدون اغراضهم بأي طريق وافق ولهذا إذا وجدوا اغراضهم في أي مذهب اتفق اتبعوه في ذلك الموضع وتمذهبوا به كما يفعله أرباب الخصومات بالدعاوى عند الحكام ولا يقصد أحدهم حاكما بعينه بل أي حاكم نفذ غرضه عنده صار إليه وقال شيخنا رحمه الله مرة أنا مخير بين افتاء هؤلاء وتركهم فإنهم لا يستفتون للدين بل لوصولهم إلى اغراضهم حيث كانت ولو وجدوها عند غيري لم يجهثوا إلى بخلاف من يسأل عن دينه وقد قال الله تعالى لنبيه ^ﷺ في حق من جاءه يتحاكم إليه لاجل غرضه لا لالتزامه لدينه ^ﷺ من أهل الكتاب (فإن جاؤك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم وإن تعرض

عنهم فلن يضروك شيئاً فهو لاء لما لم يلتزموا دينه لم يلزمه الحكم بينهم : والله تعالى أعلم ﴿ الفائدة الثالثة والستون ﴾ عاب بعض الناس ذكر الاستدلال في الفتوى وهذا العيب أولى بالعيب بل جمال الفتوى وروحها هو الدليل فكيف يكون ذكر كلام الله ورسوله واجماع المسلمين وأقوال الصحابة رضوان الله عليهم والقياس الصحيح عيباً وهل ذكر قول الله ورسوله الا طراز الفتاوى . وقول المفتي ليس بموجب للأخذ به فاذا ذكر الدليل فقد حرم علي المستفتي أن يخالفه وبريء هو من عهدة الفتوى بلا علم وقد كان رسول الله ﷺ يسأل عن المسئلة فيضرب لها الامثال ويشبهها بنظائرها . هذا وقوله وحده حجة فما الظن بمن ليس قوله بحجة ولا يجب الاخذ به : وأحسن أحواله وأعلاها أن يسوغ له قبول قوله وهيئات أن يسوغ بلا حجة وقد كان اصحاب رسول الله ﷺ اذا سئل أحدهم عن مسئلة اتي بالحجة نفسها فيقول قال الله كذا وقال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا فيدشني السائل ويبلغ القائل وهذا كثير جداً في فتاويهم لمن تأملها ثم جاء المتابعون والائمة بعدهم فكان أحدهم يذكر الحكم ثم يستدل عليه وعلمه يأتي أن يتكلم بلا حجة والسائل يأتي ببول قوله بلا دليل . ثم طال الامد وبعد العهد بالعلم وتقاصرت الهمم الى أن صار بعضهم يجيب بنعم أولا فقط ولا يذكر الجواب دليلاً ولا مأخذاً ويعترف بقصوره وفضل من يفتي بالدليل ثم نزلنا درجة أخرى الى أن وصلت الفتوى الى عيب من يفتي بالدليل وذمه ولعله أن يحدث للناس طبقة أخرى لا ندري ما حالهم في الفتاوى والله المستعان ﴿ الفائدة الرابعة والستون ﴾ هل يجوز للمفتي تقليد الميت اذا علم عدالته وانه مات عليها من غير أن يسأل الحي فيه وجهان لاصحاب احمد والشافعي اصحهما له ذلك فان المذاهب لا تبطل بموت اصحابها ولو بطلت بموتهم لبطل ما بأيدي الناس من الفقه عن أئمتهم ولم يسغ لهم تقليدهم والعمل بأقوالهم . وأيضا لو بطلت أقوالهم بموتهم لم يعتد بهم في الاجماع والنزاع ولهذا لو شهد الشاهدان ثم ماتا بعد الاداء وقبل الحكم (١٥٢ ج ٤)

بشهادتهما لم تبطل شهادتهما وكذلك الراوى لا تبطل روايته بموته فكذلك المفتي لا تبطل فتواه بموته ومن قال تبطل فتواه بموته قال أهليته زالت بموته ولو عاش لوجب عليه تجديد الاجتهاد ولانه قد يتغير اجتهاده ومن حكي الوجهين في المفتي ابو الخطاب فقال ان مات المفتي قبل عمل المستفتي فله العمل بها وقيل لا يعمل بها والله أعلم (الفائدة الخامسة والستون) اذا استفتاه عن حكم حادثة فافتاه وعمل بقوله ثم وقعت له مرة ثانية فهل له أن يعمل بتلك الفتوى الاولى أم يلزمه الاستفتاء مرة ثانية ؟ فيه وجهان لا صاحب أحمد والشافعي فمن لم يلزمه بذلك قال الاصل بقاء ما كان على ما كان فله أن يعمل بالفتوى وان أمكن تغير اجتهاده كما ان له ان يعمل بها بعد مدة من وقت الافتاء وان جاز تغير اجتهاده ومن منعه من ذلك قال ليس على ثقة من بقاء المفتي على اجتهاده الاول فله أن يرجع عنه فيكون المستفتي قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاه ولهذا رجح بعضهم العمل بقول الميت على قول الحى واحتجوا بقول ابن مسعود من كان منكم مستنأ فليستن بمن قد مات فان الحى لا تؤمن عليه الفتنة (الفائدة السادسة والستون) هل يلزم المستفتي أن يجتهد في اعيان المفتين ويسأل الاعلم والادين أم لا يلزمه ذلك ؟ فيه مذهبان كما سبق وبيننا مأخذهما والصحيح أنه يلزمه لانه المستطاع من تقوي الله تعالى المأمور بها كل أحد وتقديم أنه إذا اختلف عليه مفتيان أحدهما اورع والآخر أعلم فأيهما يجب تقليده ؟ فيه ثلاثة مذاهب سبق توجيهها وهل يلزم العامى أن يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا فيه مذهبان (أحدهما) لا يلزمه وهو الصواب المقطوع به إذ لا واجب الا ما أوجبه الله ورسوله ولم يوجب الله ورسوله على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الامة فيقلده دينه دون غيره وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأة مبرأ أهلها من هذه النسبة بل لا يصح للعامى مذهب ولو تمذهب به فإعامى لا مذهب له لان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ويكون بصيراً بالمذاهب على حسبه أو لمن قرأ كتاباً في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى

امامه وأقواله: وأما من لم يتأهل لذلك البتة بل قال أنا شافعي أو حنبلي أو غير ذلك لم يصح كذلك بمجرد القول كما لو قال أنا فقيه أو نحوي أو كاتب لم يصح كذلك بمجرد قوله (يوضحه) ان القائل انه شافعي أو مالكي أو حنفي يزعم انه متبع لذلك الامام سالك طريقه وهذا انما يصح له اذا سلك سبيله في العلم والمعرفة والاستدلال فاما مع جهله وبعده جداً عن سيرة الامام وعلمه وطريقه فكيف يصح له الانتساب اليه الا بالدعوى المجردة والقول الفارغ من كل معنى والعامي لا يتصور أن يصح له مذهب ولو تصور ذلك لم يلزمه ولا لغيره ولا يلزم أحداً قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الامة بحيث يأخذ أقواله كلها ويدع أقوال غيره. (وهذه بدعة) قبيحة حدثت في الامة لم يقل بها أحد من أئمة الاسلام وهم أعلي رتبة وأجل قدراً وأعلم بالله ورسوله من أن يلزموا الناس بذلك وأبعد منه قول من قال يلزمه ان يتمذهب بمذهب عالم من العلماء وأبعد منه قول من قال يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الاربعة (فيالله العجب) ماتت مذاهب اصحاب رسول الله ﷺ ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الاسلام وبطلت جملة الامذاهب اربعة انفس فقط من بين سائر الائمة والفقهاء وهل قال ذلك أحد من الائمة أو دعا اليه أو دلت عليه لفظة واحدة من كلامه عليه والذي اوجبه الله تعالى ورسوله علي الصحابة والتابعين وتابعيهم هو الذي اوجبه علي من بعدهم الي يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل وان اختلفت كيفيته أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحوال فذلك أيضاً تابع لما اوجبه الله ورسوله ومن صحح للعامي مذهباً قال هو قد اعتقد أن هذا المذهب الذي انتسب اليه هو الحق فعليه الوفاء بموجب اعتقاده وهذا الذي قاله هؤلاء لو صح للزم منه تحريم استفتاء أهل غير المذهب الذي انتسب اليه وتحريم تمذهبه بمذهب نظير امامه أو أرجح منه أو غير ذلك من اللوازم التي يدل فسادها على فساد ملزوماتها بل يلزم منه انه اذا رأي نص رسول الله ﷺ

أو قول خلفائه الأربعة مع غير امامه ان يترك النص وأقوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب اليه وعلى هذا فله أن يستفتي من شاء من اتباع الائمة الأربعة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيد باحد من الائمة الأربعة باجماع الامة كما لا يجب على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلده أو غيره من البلاد بل اذا صح الحديث وجب عليه العمل به حجازيا كان أو عراقيا أو شاميا أو مصريا أو يمنيا. وكذلك لا يجب على الإنسان التقيد بقراءة السبعة المشهورين باتفاق المسلمين بل اذا وافقت القراءة رسم المصحف الامام وصحت في العربية وصح سندها جازت القراءة بها وصحت الصلاة بها اتفاقا بل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ بها رسول الله ﷺ والصحابة بعده جازت القراءة بها ولم تبطل الصلاة بها على اصح الأقوال والثاني تبطل الصلاة بها وهانان روايتان منصوصتان عن الامام أحمد والثالث ان قرأ بها في ركن لم يكن مؤديا لفرضه وان قرأ بها في غيره لم تكن مبطلة وهذا باختيار أبي البركات ابن تيمية قال لانه لم يتحقق الاتيان بالركن في الاول ولا الاتيان بالمبطل في الثاني ولكن ليس له أن يتبع رخص المذاهب وأخذ غرضه من أى مذهب وجده فيه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان ﴿الفائدة السابعة والستون﴾ فان اختلف عليه مفتيان فاكتر فهل يأخذ بأغلظ الاقوال أو بأخفها أو يتخير أو يأخذ بقول الاعلم أو الاورع أو يعدل الي مفت آخر فينظر من يوافق من الاولين فيعمل بالفتوى التي يوقع عليها أو يجب عليه ان يتحري ويبحث عن الراجح بحسبه ؟ فيه سبعة مذاهب أرجحها السابع فيعمل كما يعمل عند اختلاف الطريقين أو الطيبين أو المشيرين كما تقدم وبالله التوفيق ﴿الفائدة الثامنة والستون﴾ اذا استفتى فافتاه المفتي فهل تصير فتواه موجبة على المستفتي العمل بها بحيث يكون عاصيا ان لم يعمل بها أو لا يوجب عليه العمل فيه أربعة أوجه لاصحابنا وغيرهم (أحدها) أنه لا يلزمه العمل بها الا ان يلتزمه هو (والثاني) انه يلزمه إذا شرع في العمل فلا يجوز له حينئذ الترك (والثالث) انه ان وقع في

قلبه صحة فتواه وأنها حق لزمه العمل بها « والرابع » أنه إذا لم يجد مفتياً آخر لزمه الأخذ بفتياه فإن فرضه التقليد وتقوي الله ما استطاع وهذا هو المستطاع في حقه وهو غاية ما يقدر عليه. وإن وجد مفتياً آخر فإن وافق الأول فأبلغ في لزوم العمل وإن خالفه فإن استبان له الحق في إحدى الجهتين لزمه العمل به وإن لم يستبين له الصواب فهل يتوقف أو يأخذ بالاحوط أو يتخير أو يأخذ بالأسهل فيه وجوه تقدمت ﴿ الفائدة التاسعة والستون ﴾ يجوز له العمل بخط المفتي وإن لم يسمع الفتوى من لفظه إذا عرف أنه خطه أو أعلمه به من يسكن إلى قوله ويجوز له قبول قول الرسول إن هذا خطه وإن كان عبداً أو امرأة أو صبيّاً أو فاسقاً كما يقبل قوله في الهدية والأذن في دخول الدار اعتماداً على القرائن والعرف وكذا يجوز اعتماد الرجل على ما يجده من كتابة الوقف على كتاب أو رباط أو خان أو نحوه فيدخله وينتفع به وكذلك يجوز له الاعتماد على ما يجده بخط أبيه في برنامجه أنه له علي فلان كذا وكذا فيحلف علي الاستحقاق. وكذا يجوز للمرأة الاعتماد على خط الزوج أنه أبانها فلها أن تزوج بناءً على الخط. وكذا الوصي والوارث يعتمد على خط الموصي فينفذ ما فيه وإن لم يشهد شاهدان وكذا إذا كتب الراوي إلى غيره حديثاً جاز له أن يعتمد عليه ويعمل به ويرويه بناءً على الخط إذا تيقن ذلك كله هذا عمل الأئمة قديماً وحديثاً من عهد نبينا ﷺ إلى الآن وإن أنكره من أنكره « ومن العجب » أن من أنكر ذلك وبالع في إنكاره ليس معه فيما يفتي به ويقضي به إلا مجرد كتاب قيل أنه كتاب فلان فهو يقضي به ويفتي ويحل ويحرم ويقول هكذا في الكتاب والله الموفق * وقد كان رسول الله ﷺ يرسل كتبه إلى الملوك وإلى الأمم يدعوهم إلى الإسلام فيقوم عليهم الحجّة بكتابه وهذا أظهر من أن ينكر وبالله التوفيق ﴿ الفائدة السبعون ﴾ إذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم أم لا؟ فيه ثلاثة أوجه أحدها يجوز وعليه تدل فتاوى الأئمة وأجوبتهم فاتهم كانوا يسألون عن

حوادث لم تقع قبلهم فيجتهدون فيها وقد قال النبي ﷺ «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر» وهذا يعم ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه أقوالا واجتهد في الصواب منها وعلي هذا درج السلف والخلف والحاجة داعية إلى ذلك لكثرة الوقائع واختلاف الحوادث ومن له مباشرة لفتاوى الناس يعلم أن المنقول وإن اتسع غاية الاتساع فإنه لا يفي بوقائع العالم جميعها. وانت إذا تأملت الوقائع رأيت مسائل كثيرة واقعة وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كلام لائمة المذاهب ولا لاتباعهم (والثاني) لا يجوز له الافتاء ولا الحكم بل يتوقف حتى يظفر فيها بقائل قال الامام أحمد لبعض اصحابه إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها امام (والثالث) يجوز ذلك في مسائل الفروع لتعلقها بالعمل وشدة الحاجة اليها وسهولة خطرها ولا يجوز في مسائل الاصول: والحق التفصيل وإن ذلك يجوز بل يستحب أو يجب عند الحاجة واهلية المفتي والحاكم فإن عدم الامر ان لم يجز وإن وجد أحدهما دون الآخر احتمال الجواز والمنع والتفصيل فيجوز للحاجة دون عدمها والله اعلم *

فصل

ولنختم الكتاب بذكر فصول يسير قدرها عظيم امرها من فتاوي امام المفتين ورسول رب العالمين تكون روحا لهذا الكتاب ورقما على جلة هذا التأليف (فصح) عنه ﷺ انه سئل عن رؤية المؤمنين ربهم تبارك وتعالى فقال «هل تضارون في رؤية الشمس صحوا في الظهيرة ليس دونها سحاب» قالوا لا فقال «هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر صحوا ليس دونه سحاب» قالوا لا قال فانكم ترونه كذلك» متفق عليه: وسئل كيف نراه ونحن ملء الارض وهو واحد فقال انبشكم عن ذلك في آلاء الله الشمس والقمر آية منه صغيرة ترونها ويريانكم ساعة واحدة لا تضارون في رؤيتهما ولعمرك الهك لهوا قدر علي أن يراكم

هو ترويه ذكره احمد : وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه سئل عن مسئلة
 القدر وما يعمل الناس فيه امرأ قد قضي وفرغ منه ام امر يستأنف فقال
 بل امر قد قضي وفرغ منه فسئل حينئذ فقيم العمل فأجاب بقوله « اعملوا
 فكل ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة
 ومن كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل أهل الشقاوة » ثم قرأ قوله تعالى (فأما من
 أعطى واتقى) الى آخر الآيتين ذكره مسلم (وصح) عنه صلواته انه سئل عما
 يكتمه الناس في ضمائرهم هل يعلمه الله فقال نعم ذكره مسلم « وصح » عنه صلواته
 انه سئل أين كان ربنا قبل ان تخلق السموات والارض فلم ينكر على السائل
 وقال كان في عماما فوقه هواء وما تحته هواء ذكره احمد « وصح » عنه انه سئل
صلواته عن مبدأ تخليق هذا العالم فأجاب بأن قال كان الله ولم يكن شيء غيره
 وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء ذكره البخاري « وصح » عنه
 انه سئل صلواته أين يكون الناس يوم تبدل الارض فقال « على الصراط » وفي لفظ
 آخرهم في الظلمة دون الجسر « فسئل » من أول الناس اجازة فقال فقراء
 المهاجرين ذكره مسلم ولاتنافي بين الجوابين فان الظلمة أول الصراط فهناك مبدأ
 التبديل وتمامه وهم على الصراط (وسئل) صلواته عن قوله تعالى (فسوف يحاسب
 حسابا يسيرا) فقال ذاك العرض ذكره مسلم « وسئل » صلواته عن أول طعام
 يأكله أهل الجنة فقال زيادة كبدة الحوت (فسئل) صلواته ما غذاؤهم على أثره
 فقال ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من اطرافها (فسئل) صلواته ما شربهم
 عليه فيها فقال « من عين فيها تسمى سلسيلا » ذكره مسلم (وسئل) صلواته هل
 رأيته ربك فقال نوراني أراه ذكره مسلم فذكر الجواب ونبه على المانع من
 الرؤية وهو النور الذي هو حجاب الرب تعالى الذي لو كشفه لم يقع له شيء
 (وسئل) صلواته يا رسول الله كيف يجمعنا ربنا بعد ما تمزقنا الرياح والبللي
 والسباع فقال للمسائل « انبتك بمثل ذلك في آلاء الله الارض اشرفت عليها السماء

وهي مدرة بالية قلقت لا تحيى أبداً ثم أرسل ربك عليها السماء فلم تلبث عليك إلا أياماً ثم اشرفت عليها وهي شربة واحدة ولعمرك الهلك هو اقدر على أن يجمعهم من الماء علي أن يجمع نبات الارض ذكره أحمد (ومثل) يارسول الله ما يفعل بنا ربنا اذا القيناه فقال تعرضون عليه بادية له صفحانكم لا تخفى عليه خافية منكم فيأخذ ربك عز وجل بيده غرفة من الماء فينضح بها قبلكم فاعمر الهلك ما يخطيء وجه واحد منكم منها قطرة فاما المسلم فتدع وجهه مثل الريطة البيضاء واما الكافر فتخطيه بمثل الحميم الاسود ذكره احمد: وسئل صلى الله عليه وسلم بم نبصر وقد حبس الشمس والقمر فقال للسائل «بمثل بصرك ساعتك هذه وذلك مع طلوع الشمس وذلك في يوم اشرفت فيه الارض ثم واجهته الجبال فسئل صلى الله عليه وسلم بما يجزي من حسناتنا وسيئاتنا فقال الحسنة بعشرة امثالها والسيئة بمثلها أو يعفو: فسئل صلى الله عليه وسلم علي ماء يطالع من الجنة فقال «علي أنهار من عسل مصفى وأنهار من كأس ما بها من صداع ولاندامه وأنهار من لبن لم يتغير طعمه وماء غير آسن وفاكة لعمرك الهلك مما تعلمون وخير من مثله معه وازواج مطهرة» فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أأننا فيها أزواج فقال «الصالحات للصالحين تلد ونهن مثل لذاتكم في الدنيا ويلذونكم غير أن لا توالد ذكره احمد: وسئل صلى الله عليه وسلم عن كيفية اتيان الوحي اليه فقال يأتيني أحيانا مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا» متفق عليه: وسئل صلى الله عليه وسلم عن شبه الولد بأبيه تارة وبأمه تارة فقال «إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة كان الشبه له وإذا سبق ماء المرأة ماء الرجل فالشبه لها» متفق عليه: وأما ما رواه مسلم في صحيحه انه قال اذا علا ماء الرجل ماء المرأة اذكر الرجل باذن الله واذا علا ماء المرأة ماء الرجل انث باذن الله فكان شيخنا يتوقف في كون هذا اللفظ محفوظا ويقول المحفوظ هو اللفظ الاول. والاذكار والايئات ليس له سبب طبيعي وإنما هو بأمر الرب تبارك وتعالى للملك أن يخلقه كما يشاء ولهذا جعل مع الرزق والاجل والسعادة والشقاوة قلت فان كان هذا

اللفظ محفوظاً فلا تنافي بينه وبين اللفظ الاول ويكون سبق الماء سبباً للشبه وعلوه على ماء الآخر سبباً للاذكار والايثا والله أعلم (وسئل صلواته عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من ذرارهم ونسائهم فقال هم منهم حديث صحيح ومراده صلواته بكونهم منهم التبعية في احكام الدنيا وعدم الضمان لا التبعية في عقاب الآخرة فان الله تعالى لا يعذب أحد الا بعد قيام الحجة عليه (وسئل صلواته عن قوله تعالى (ولقد رآه نزلة أخرى) فقال انما هو جبريل عليه السلام لم أره على صورته التي خلق عليها غير هاتين المراتين» ذكره مسلم ولما نزل قوله تعالى (إنك ميت وإنهم ميتون ثم إنكم يوم القيمة عند ربكم تختصمون) (سئل) يا رسول الله صلواته أ يكرر علينا ما كان يديننا في الدنيا مع خواص الذنوب فقال نعم ليكررن عليكم حتى تؤدوا الى كل ذي حق حقه فقال الزبير والله ان الامر لشديد (وسئل صلواته كيف يحشر الكافر على وجهه فقال أليس الذي أمشاه في الدنيا على رجله قادر أن يمشيه في الآخرة على وجهه (وسئل صلواته هل تدكرون أهاليكم يوم القيمة فقال اما في ثلاث مواطن فلا يذكرا أحد أحدا حيث يوضع الميزان حتى يعلم أي ثقل ميزانه أم يخف: وحيث يتطير الكتب حتى يعلم كتابه من يمينه أو من شماله أو من وراء ظهره: وحيث يوضع الصراط على جسر جهنم على حافته كلاليب وحسك يحبس الله به من يشاء من خلقه حتى يعلم أي نجو أم لا ينجو (وسئل) يا رسول الله الرجل يحب القوم ولما يعمل بأعمالهم فقال المرأ مع من أحب (وسئل صلواته عن الكوثر فقال هو نهر اعطانيه ربي في الجنة هو أشد يابضا من اللبن وأحلي من العسل فيه طيور اعناقها كاعناق الجوز» قيل يا رسول الله انها لناعمة قال آكلها أنعم منها (وسئل صلواته عن أكثر ما يدخل الناس النار فقال الاجوفان الفم والفرج وعن أكثر ما يدخلهم الجنة فقال تقوي الله وحسن الخلق (وسئل صلواته عن المرأة تتزوج الرجلين والثلاثة مع من تكون منهم يوم القيمة فقال تخير فتكون مع أحسنهم خلقا (وسئل) أي الذنب أعظم

فقال أن تجعل لله ندأ وهو خلقك» قيل ثم ماذا قال «أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك» قيل ثم ماذا قال «أن تزني بحليلة جارك» (وسئل صلواته أي الأعمال أحب إلى الله فقال «الصلاة على وقتها» وفي لفظ «لاول وقتها» قيل ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال «بر الوالدین» (وسئل صلواته عن قوله يا أخت هارون وبين عيسى وموسى عليهما السلام ما بينهما كانوا يسمون بانبيائهم وبالصالحين قبلهم) (وسئل صلواته عن أول أشرط الساعة فقال «نار تحشر الناس من المشرق إلى المغرب» وهذه إحدى مسائل عبد الله بن سلام الثلاث والمسألة الثانية ما أول طعام يأكله أهل الجنة والثالثة سبب شبه الولد بأبيه وأمه فولدها الكاذبون وجعلوها كتابا مستقلا سموه مسائل عبد الله بن سلام وهذه هي الثلاثة في صحيح البخاري: وسئل عن الاسلام فقال شهادة أن لا آله إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت: وسئل صلواته عن الإيمان فقال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت: وسئل صلواته عن الاحسان فقال أن تعبد الله كأنك تراه كأن لم تكن تراه فإنه يراك (وسئل صلواته عن قوله تعالى) والذين يؤتون ما أتوا وقلوبهم وجلة) فقال هم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون ويخافون أن لا يقبل منهم (وسئل صلواته عن قوله تعالى) وإذا خذربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم) الآية فقال «إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح علي ظهره يمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون ثم مسح علي ظهره فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للنار ويعمل أهل النار يعملون فقال رجل يا رسول الله ففيم العمل فقال إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخل النار» (وسئل صلواته عن قوله تعالى) (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم) فقال «بل ايتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر حتى إذا رأيت شحاما مطاعا وهوى متبعًا ودنيا مؤثرة واءجاب كل ذي رأى

برأيه فعليك بخاصة نفسك ودع عنك أمر العوام» (وسئل) عليه السلام عن الادوية والرقى هل ترد من القدر شيئاً فقال «هي من القدر» (وسئل) عليه السلام عن يموت من أطفال المشركين فقال «الله أعلم بما كانوا عاملين» وليس هذا قولاً بالتوقف كما ظنه بعضهم ولا قولاً بمجازاة الله لهم علي ما يعلمه منهم انهم عاملوه لو كانوا عاشوا بل هو جواب فصل وان الله يعلم ما هم عاملوه وسيجازيهم علي معلومه فيهم بما يظهر منهم يوم القيامة لا علي مجرد علمه كما صرحت به سائر الاحاديث واتفق عليه أهل الحديث أنهم يمتحنون يوم القيمة فمن أطاع دخل الجنة ومن عصي دخل النار (وسئل) عليه السلام عن سبأ هل هو أرض أم امرأة فقال ليس بارض ولا امرأة ولكنه رجل ولد عشرة من العرب فتيا من منهم ستة وتشاء منهم أربعة فاما الذين تشاءموا فلخم وجذام وغسان وعاملة واما الذين تيامنوا فالأزد والاشعريون وحير وكندة ومنذرج وأثمار فقال رجل يا رسول الله وما انما فقال الذين منهم خثعم وبجيلة : وسئل عن قوله تعالى (لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة) فقال عليه السلام (هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له) وسئل عن أفضل الرقاب يعني في العتق فقال «أنفسها عند أهلها وأغلاها ثمننا» وسئل عليه السلام عن أفضل الجهات فقال «من عقر جواده وأريق دمه» (وسئل) عليه السلام عن أفضل الصدقة فقال «أن تتصدق وانت صحيح صحيح تخشي الفقر وتأمل الغنى» وسئل عليه السلام أي الكلام أفضل فقال «ما أوصني الله للملائكة سبحانه الله وبحمده» وسئل عليه السلام متى وجبت لك النبوة وفي لفظ متى كنت نبياً فقال وآدم بين الروح والجسد هذا هو اللفظ الصحيح والعوام يروونه بين الماء والطين قال شيخنا وهذا باطل وليس بين الماء والطين مرتبة واللفظ المعروف ما ذكرناه : وذكر الامام احمد في مسنده أن أعرابياً سأله يا رسول الله أخبرني عن الهجرة اليك اينما كنت أم لقوم خاصة أم الي أرض معلومة أم اذا مت انقطعت فسأل ثلاثة مرات ثم جلس فسكت رسول الله عليه السلام يسيراً ثم قال أين السائل قال ها هو ذا حاضر يا رسول الله قال «الهجرة ان تهجر الفواحش ما ظهر منها وما بطن وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة ثم

أنت مهاجر وأن مت في الحضر فقام آخر فقال يا رسول الله أخبرني عن ثياب أهل الجنة أتخلق خلقاً أم تنسج نسجاً قال فضحك القوم فقال رسول الله ﷺ تضحكون من جاهل يسئل عالماً فاستلبث رسول الله ﷺ ساعة ثم قال أين السائل عن ثياب أهل الجنة فقال هاهو ذا يا رسول الله قال «لا بل تنشق عنها ثمار الجنة ثلاثاً مرات» وسئل عليه السلام انفضي الي نساءنا في الجنة وفي لفظ آخر هل نصل الى نساءنا في الجنة فقال «أى والذي نفسي بيده أن الرجل ليفضي في الغداة الواحدة الى مائة عذراء» قال الحافظ أبو عبد الله المقدسي رجال اسناده عندي على شرط الصحيح (وسئل) أنطا في الجنة فقال نعم «والذي نفسي بيده دحما دحما إذا قام عنها رجعت مطهرة بكرأ» ورجال اسناده على شرط صحيح ابن حبان (وفي معجم الطبراني) أنه سئل هل يتناكح أهل الجنة فقال بذكر لا يميل وشهوة لا تنقطع دحما دحما (قال) الجوهرى اللحم الدفع الشديد (وفيه) أيضاً أنه سئل عليه السلام أيجامع أهل الجنة فقال دحما دحما ولكن لا مني ولا منية «وسئل» عليه السلام أينام أهل الجنة فقال النوم أخو الموت وأهل الجنة لا ينامون (وسئل) عليه السلام هل في الجنة خيل فقال ان دخلت الجنة أتيت بفرس من ياقوتة له جناحان فحملت عليه فطار بك في الجنة حيث شئت (وسئل) عليه السلام هل في الجنة ابل فلم يقل للسائل مثل ما قال للاول بل قال ان يدخلك الله الجنة يكن لك فيها ما اشتهت نفسك وقرت عينك (وفي معجم الطبراني) ان أم سلمة رضي الله عنها سألته فقالت يا رسول الله أخبرني عن قول الله عز وجل (حور عین) قال حور بيض عين ضخام العيون شعر الحوراء بمنزلة جناح النسر «قلت» أخبرني عن قول الله عز وجل (كأمثل الأول المكنون) فقال صفاؤه من صفاء الدر الذي في الأصداق الذي لم تمسه الايدي «قلت» أخبرني عن قوله تعالى (فيهن خيرات حسان) قال خيرات الاخلاق حسان الوجوه قلت أخبرني عن قول الله عز وجل (كأنهن بيض مكنون) قال رقتهم كركة الجلد الذي رأيت في داخل البيضة مما يلي القشرة قلت أخبرني يا رسول الله عن قوله

(عربا أترابا) قال هن اللواتي قبضن في دار الدنيا عجائز رمضا شمطا خلقهن الله بعد الكبر فجعلهن الله عذارى عربا متعشقات متحبيات أترابا على ميلاد واحد» قلت يا رسول الله نساء الدنيا أفضل أم الحصور العين قال بل نساء الدنيا أفضل من الحصور العين كفضل الظهارة على البطانة» قلت يا رسول الله وبم ذاك قال بصلاتهن وصيامهن وعبادتهن الله تعالى البس الله وجوههن النور وأجسادهن الحرير بيض الألوان خضر الثياب صفر الحلي مجامرهن الدر وأمشاطنهن الذهب يقلن نحن الخالدات فلا نموت ونحن الناعمات فلا نبأس أبداً ونحن المقيمات فلا نظعن أبداً ونحن الراضيات فلا نسخط أبداً طوبى لمن كن له وكان لنا قلت يا رسول الله المرأة منا تزوج الزوجين والثلاثة والأربعة ثم تموت فتدخل الجنة ويدخلون معها من يكون زوجها قال يا أم سلمة أنها تخير فتختار أحسنهم خلقاً فتقول يارب إن هذا مكان أحسنهم معي خلقاً في دار الدنيا فزوجنيه يا أم سلمة ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة» وسئل صلواته عن قوله تعالى (والارض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) اين الناس يؤمئذ قال «على جسر جهنم» وسئل عن الايمان فقال «إذا سرتك حسنائك وساءتك سيثانك فأنت مؤمن» وسئل عن الأثم فقال «إذا حاك في قلبك شيء فدعه» وسئل عن البر والاثم فقال «البر ما أطمان اليه القلب واطمانت اليه النفس والأثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر» وسأله عمر هل نعمل في شيء نستأنفه أم في شيء قد فرغ منه قال بل في شيء قد فرغ منه قال ففيم العمل قال يا عمر لا يدرك ذلك إلا بالعمل قال إذا اجتهد يا رسول الله» وكذلك سأله سراقه بن جعشم فقال يا رسول الله أخبرنا عن امرنا كأننا ننظر اليه أبما جرت به الأقالام وثبتت به المقادير أم بما يستأنف فقال لا بل بما جرت به الأقالام وثبتت به المقادير قال ففيم العمل إذا قال «اعملوا فكل ميسر» قال سراقه فلا اكون أبداً اشد اجتهادا في العمل مني الآن*

فصل

وسئل عليه السلام عن الوضوء بماء البحر فقال « هو الطهور ماؤه والحل ميتة »
وسئل عليه السلام عن الوضوء من بثر بضاعة وهي بثر ياقى فيها الحيض والنتن ولحوم
الكلاب فقال « الماء طهوره لا ينجسه شيء » وسئل عليه السلام عن الماء يكون بالفلاة
وما ينوبه من الدواب السباع فقال « اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء » وسأله
ابو ثعلبة فقال انا بارض قوم اهل كتاب وإنهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون
الخمر فكيف نصنع بأنيتهم وقذورهم فقال ان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء
واطبخوها فيها واشربوا » وفي الصحيحين انا بارض قوم اهل كتاب افناكل
في آنيتهم قال لا تاكوا فيها الا ان لا تجدوا غيرها فاغسلوها ثم كوا فيها » وفي
المسند والسنن افتنا في آنية المجوس اذا اضطررنا اليها فقال « اذا اضطررتم اليها
فاغسلوها بالماء واطبخوها فيها » وفي الترمذي سئل عن قدور المجوس فقال اتقوها
غسلا واطبخوها فيها وسئل عليه السلام عن الرجل يخيل اليه انه يجد الشيء الصلاة فقال
« لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا » وسئل عليه السلام عن المذي قال « يجزيء
منه الوضوء » فقال له السائل فكيف بما اصاب ثوبي منه فقال يكيفك ان تاخذ
كفا من ماء فتنضح به ثوبك حيث تري انه اصاب منه » صححه الترمذي وسئل عليه السلام
عما يوجب الغسل وعن الماء يكون بعد الماء فقال « ذاك المذي وكل فحل يذى فتغسل
من ذلك فرجك واثنيك وتوضأ وضوءك للصلاة » وسأله فاطمة بنت ابي حبيش
فقال اني امرأة استحاض فلا أطهر أفادع الصلاة فقال « لا انما ذلك عرق وليس
بحيضة فاذا اقبلت حيضتك فدعى الصلاة فاذا ادبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي »
وسئل عنها أيضا فقال عليه السلام « تدع الصلاة ايام اقراؤها التي كانت تحيض فيها
ثم تغتسل وتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلي » وسئل عليه السلام عن الوضوء من لحوم
الغنم فقال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا توضأ وسئل عليه السلام عن الوضوء من
لحوم الابل فقال « نعم توضأ من لحوم الابل » وسئل عليه السلام عن الصلاة في مرايض
الغنم فقال « نعم صلوا فيها » وسئلوا عليه السلام عن الصلاة في مبارك الابل فقال « لا » وسأله

ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ لَقِيَ امْرَأَةً لَا يَعْرِفُهَا فَلَيْسَ يَأْتِي
الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ شَيْءٌ إِلَّا قَدْ أَنَاهُ مِنْهَا غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ
الْآيَةَ (وَاقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزَلْفَانِ مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ)
فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ «تَوَضَّأْ ثُمَّ صَلِّ فَقَالَ مَعَاذَ قُلْتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ هَذِهِ امْرَأَتُ الْمُؤْمِنِينَ
عَامَةً قَالَتْ بَلِ الْمُؤْمِنِينَ عَامَةً» وَسَأَلَتْهُ أُمُّ سَلِيمٍ «فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي
مَنْ الْحَقَّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غَسْلِ إِذَا هِيَ احْتَلَمَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ
فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَوْ تَحْتَلِمُ الْمَرْأَةُ فَقَالَ تَرَبَّتِ يَدَاكَ فَبِمِ يَشْبِهُهَا وَلَدَهَا» وَفِي لَفْظٍ أَنَّ أُمَّ سَلِيمٍ
سَأَلَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ فَلْتُغْتَسِلْ» وَفِي الْمُسْنَدِ أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ
عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فَقَالَ «لَيْسَ عَلَيْهَا غَسْلٌ حَتَّى تَنْزَلَ كَمَا أَنَّ
الرَّجُلَ لَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلٌ حَتَّى يَنْزَلَ» وَسَأَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ الْمَذْيِ فَقَالَ «مَنْ الْمَذْيُ الْوَضْوُوءُ وَمَنْ الْمَنَى الْغَسْلُ» وَفِي لَفْظٍ «إِذَا رَأَيْتِ
الْمَذْيَ فِتَوَضَّأْ وَاغْسِلِي ذَاكَ وَإِذَا رَأَيْتِ نَضْحَ الْمَاءِ فَاغْتَسِلِي» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَشَيْئَلُ
ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يَجِدُ الْبَلَلَ وَلَا يَذْكُرُ احْتِلَامًا فَقَالَ «يَغْتَسِلُ» وَعَنِ الرَّجُلِ يَرَى أَنَّهُ
قَدْ احْتَلَمَ وَلَمْ يَجِدِ الْبَلَلَ فَقَالَ «لَا غَسْلَ عَلَيْهِ» ذَكَرَهُ أَحْمَدُ وَشَيْئَلُ عَنِ الرَّجُلِ يَجْمَعُ
أَهْلَهُ ثُمَّ يَكْسِلُ وَعَائِشَةُ جَالِسَةٌ فَقَالَ «أَنْتِ لَا تَفْعَلِينَ ذَلِكَ إِنْ هَذِهِ ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ» ذَكَرَهُ
مُسْلِمٌ: وَسَأَلَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ امْرَأَةً أَشَدَّ ضَفَرُ رَأْسِهَا فَانْقَضَ لَهَا غَسْلُ
الْجَنَابَةِ فَقَالَ «لَا إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْشِيَ عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَشِيَّاتٍ ثُمَّ تَفِيضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ»
ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ: وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ إِغْمَرِي قُرُونُكَ عِنْدَ كُلِّ حَفْنَةٍ: وَسَأَلَتْهُ ﷺ امْرَأَةٌ
فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَنَا طَرِيقًا إِلَى الْمَسْجِدِ مَنْتَنَةٌ فَكَيْفَ نَفْعَلُ إِذَا مَطَرْنَا فَقَالَ
«الَّذِي بَعْدَهَا طَرِيقٌ هِيَ أَطْيَبُ مِنْهَا قُلْتُ بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ هَذِهِ بِهَذِهِ» وَفِي لَفْظٍ
الَّذِي بَعْدَهُ مَا هُوَ أَطْيَبُ مِنْهُ قُلْتُ بَلَى قَالَ فَإِنْ هَذَا يَذْهَبُ بِذَلِكَ ذَكَرَهُ أَحْمَدُ: وَسُئِلَ
ﷺ فَقِيلَ لَهُ إِنَّا نُرِيدُ الْمَسْجِدَ فَطَرِيقُ النُّجْسَةِ فَقَالَ «الْأَرْضُ يَطْهَرُ بَعْضُهَا
بَعْضًا» ذَكَرَهُ ابْنُ مَاجَةَ: وَسَأَلَتْهُ ﷺ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِذَا نَا بَصِيبٌ ثَوْبًا مِنْ دَمٍ

الحيضة كيف تصنع به فقال «تحتة ثم تقرضه بالماء ثم تنضجه ثم تصلى فيه» متفق عليه
وسئل عن فارة وقعت في سمن فقال «القوها وما حولها وكلوا سمنكم» ذكره البخاري
ولم يصح فيه التفصيل بين الجامد والمائع وسأله عليه السلام ميمونة عن شاة مانت
فألقوا إهابها فقال هلا أخذتم مسكها فقالت نأخذ مسك شاة قد ماتت فقال لها عليه السلام
إنما قال تعالى (قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة
أو دماً مسفوحاً ولحم خنزير) وإنكم لا تطعمونه أن تدبغوه تنتفعوا به فأرسلت إليها
فسلخت مسكها فدبغته فأنخذت منه قربة حتى تخرقت عندها ذكره أحمد وسئل عليه السلام
عن جلود الميتة فقال ذكائها دباغها ذكره النسائي : وسئل عليه السلام عن الاستطابة
فقال أولاً يجد أحدهم ثلاثة أحجار حجران للصفحتين وحجر للمسربة حديث
حسن وعند مالك مرسل أو لا يجد أحدهم ثلاثة أحجار ولم يزد وسأله سراقه عن
التغوط فأمره أن يتنكب القبلة ولا يستقبلها ولا يستدبرها ولا يستقبل الريح وأن
يستنجى بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع أو ثلاثة أعواد أو بثلاث حثيات من
تراب ذكره الدارقطني وسئل عليه السلام عن الوضوء فقال اسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع
وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً ذكره أبو داود وسأله عليه السلام عمرو بن عبسة
فقال كيف الوضوء قال أما الوضوء فانك إذا توضأت فغسلت كفيك
فانقيتهما خرجت خطاياك من بين أظفارك وأنا ملك فإذا تمضمضت واستنشقت
وغسلت وجهك ويديك إلى المرفقين ومسحت رأسك وغسلت رجلك اغتسلت
من عامة خطاياك كيوم ولدتك أمك ذكره النسائي وسأله عليه السلام أعرابي عن الوضوء
فأراه ثلاثاً ثلاثاً ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد أساء وتعدى وظلم ذكره أحمد
وسأل عليه السلام أعرابي فقال يا رسول الله الرجل منا يكون في الصلاة فيكون منه الرويحة
ويكون في الماء قلة فقال إذا فسا أحدكم فليتوضأ ولا تأتوا النساء في أعجازهن فإن الله لا
يستحي من الحق ذكره الترمذي (وسئل عليه السلام عن المسح على الخفين فقال للمسافر ثلاثة
أيام وللمقيم يوماً وليلة «وسأله عليه السلام ابن أبي عمارة فقال يا رسول الله امسح على
الخفين فقال نعم قال يوماً قال ويومين قال وثلاثة أيام قال نعم وما شئت ذكره

أبو داود فطائفة من أهل العلم أخذت بظاهره وجوزوا المسح بلا توقيت وطائفة
 قالت هذا مطلق واحاديث التوقيت مقيدة والمقيد يقضي علي المطلق (وسأله)
عليه السلام اعراي فقال لا كون في الرمل اربعة اشهر او خمسة اشهر ويكون فينا النفساء
 والحائض والجنب فما ترى قال عليك بالتراب ذكره احمد «وسأله» عليه السلام
 ابو ذر اني اغرب عن الماء ومعى اهلى فتصيبني الجنابة فقال ان الصبيد
 بالطيب طهور ما لم تجدد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فأمسه بشرتك حديث حسن
 وسأله عليه السلام أمير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فقال انكسرت
 إحدى زندي فأمره أن يمسح على الجبائر ذكره ابن ماجه وقال ثوبان استفتوا
 النبي عليه السلام عن الغسل من الجنابة فقال اما الرجل فلينشر رأسه فليغسله حتي يبلغ
 أصول الشعر وأما المرأة فلا عابها ان لا تنقضه لتغرف علي رأسها ثلاث غرفات
 تكفيها ذكره أبو داود وسأله عليه السلام رجل فقال اني اغتسلت من الجنابة واصلت
 الصبح ثم أصبحت فرأيت قدر موضع الظفر لم يصبه ماء فقال لو كنت مسحت
 عليه بيدك أجزأك ذكره ابن ماجه وسأله عليه السلام امرأة عن الحيض فقال تأخذ
 أحدا كن ماءها وسدرها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب علي رأسها فتدلكه
 دلكا شديدا حتي تبلغ شئون رأسها ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة
 فتطهر بها وسأله عليه السلام عن غسل الجنابة فقال تأخذ ماء فتطهر فتحسن الطهور
 ثم تصب علي رأسها فتدلكه حتي يبلغ شئون رأسها ثم تفيض الماء عليها وسأله
عليه السلام رجل ما يحل لي من امرأتي وهي حائض فقال تشد عليها ازارها ثم شأنك
 بأعلاها ذكره مالك (وسئل) عليه السلام عن مؤاكلة الحائض فقال واكلاها ذكره
 الترمذي وسئل عليه السلام كم تجلس النفساء فقال تجلس أربعين يوما الا أن ترى
 الطهر قبل ذلك ذكره الدارقطني وسأل عليه السلام ثوبان عن أحب الاعمال الى الله
 تعالى فقال عليك بكثرة السجود لله عز وجل فانك لا تسجد لله سجدة الا رفعك
 الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة ذكره مسلم: وسأله عبد الله ابن سعد أيما

أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في المسجد فقال الاتري الى بيتي ما أقربه من المسجد فلأن أصلي في بيتي أحب الى من أن أصلي في المسجد الا أن تكون صلاة مكتوبة ذكره ابن ماجه: وسئل عليه السلام عن صلاة الرجل في بيته فقال نوروا بيوتكم ذكره ابن ماجه: وسئل عليه السلام متى يصلي الصبي فقال اذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة: وسئل عليه السلام عن قتل رجل مخنث يتشبه بالنساء فقال اني نهيت عن قتل المصلين ذكره ابو داود وسئل عليه السلام عن وقت الصلاة فقال للسائل صل معنا هذين اليومين فلما زالت الشمس أمر: بلالا فأذن ثم أمره فأقام الظهر ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة يضاء نقيه ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر فلما كان اليوم الثاني أمره فأبرد بالظهر وصلي العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي كان وصلي المغرب قبل أن يغيب الشفق وصلي العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلي الفجر فاسفر بها ثم قال أين السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل أنا يا رسول الله عليه السلام فقال وقت صلاتكم ما رأيتم ذكره مسلم: (وسئل) عليه السلام هل من ساعة أقرب الى الله من الاخرى قال نعم أقرب ما يكون الرب عز وجل من العبد جوف الليل الآخر فان استعطت أن تكون ممن يذكر الله في تلك الساعة فكن: (وسئل) عليه السلام عن الصلاة الوسطى فقال هي صلاة العصر: (وسئل) عليه السلام هل في ساعات الليل والنهار ساعة تكره الصلاة فيها فقال نعم اذا صليت الصبح فدع الصلاة حتى تطلع الشمس فانها تطلع بين قرني شيطان ثم صل فان الصلاة محضورة متقبلة حتى تستوى الشمس على رأسك كالرمح فدع الصلاة فان تلك الساعة تسجر جهنم وتفتح فيها أبوابها حتى ترتفع الشمس عن حاجبك الايمن فاذا زالت الشمس فالصلاة محضورة متقبلة حتى تصلي العصر ثم دع الصلاة حتى تغيب الشمس ذكره ابن ماجه وفيه دلائل على تعلق النهي بفعل صلاة الصبح لا بوقتها (وسأله) عليه السلام

رجل فقال لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فعلمني ما يجزيني فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله فقال يا رسول الله هذا لله فمالي فقال قل اللهم ارحمني وعافني واهدني وارزقني فقال بيده هكذا وقبضها فقال رسول الله عليه السلام أما هذا فقد ملأ يديه من الخير ذكره أبو داود (وسأله) عمران بن حصين وكان به بواسير عن الصلاة فقال صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنبك ذكره البخاري : (وسأله) عليه السلام رجل اقرأ خلف الإمام أو انصت قال بل أنصت فإنه يكفيك ذكره الدارقطني : (وسأله) صلي الله عليه وآله وسلم حطان. فقال يا رسول الله أنا لا نزال سفراً فكيف نصنع بالصلاة فقال ثلاث تسيحات ركوعاً وثلاث تسيحات سجوداً ذكره الشافعي مرسلاً : وسأله عثمان بن أبي العاص فقال يا رسول الله إن الشيطان قد حال بين صلاتي وبين قراءتي يلبسها عليّ فقال ذاك الشيطان يقال له خرب فإذا أحسسته فتعوذ بالله واتفل على يسارك ثلاثاً قال ففعلت ذلك فأذهب الله ذكره مسلم (وسأله) عليه السلام رجل فقال أصلي في ثوبي الذي آتني فيه أهلي قال نعم إلا أن تري فيه شيئاً فتغسله (وسأله) عليه السلام معاوية بن حيدة يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قال قلت يا رسول الله الرجل يكون مع الرجل قال إن استطعت أن لا يراها أحد فافعل قال قالت فالرجل يكون خالياً قال الله أحق أن يستحيا منه ذكره أحمد (وسئل) عليه السلام عن الصلاة في الثوب الواحد قال أو كلكم يجد ثوبين متفق عليه (وسأله) عليه السلام سلمة بن الأكوع يا رسول الله أني أكون في الصيد فاصلي وليس عليّ إلا قميص واحد فقال فازرره وإن لم تجد إلا بشوكة ذكره أحمد : وعند النسائي أني أكون في الصيف وليس عليّ إلا قميص (وسأله) عليه السلام رجل يا رسول أصلي في الفراغ قال فأين الدباغ (وسئل) عليه السلام عن الصلاة في القوس والقرن فقال اطرح القرن وصلي في القوس ذكره الدارقطني والقرن بالتحريك الجعبة (وسأله)

أم سلمة هل تصلي المرأة في درع وخمار وإيس عليها إزار فقال إذا كان الدرع سائلا يغطي ظهر قدميها ذكره أبو داود (وسأله) عليه السلام أبو ذر عن أول مسجد وضع في الأرض قال المسجد الحرام فقال ثم أي قال المسجد الأقصى فقال كم بينهما قال أربعون عاماً ثم الأرض لك مسجد حيث أدركتك الصلاة فصل متفق عليه (وذكر الحاكم) في مستدركه أن جعفر بن أبي طالب سأله عن الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائماً إلا أن تخاف الفرق (وسئل) عليه السلام عن مسح الحصا في الصلاة فقال واحدة أودع (وسأله) عليه السلام جابر عن ذلك فقال واحدة ولأن تمسك عنها خير لك من مائة ناقة كلها سودا لحدق فقلت المسجد كان مفروشا بالحصباء فكان أحدهم يمسحه بيديه لموضع سجوده فرخص النبي في مسحة واحدة وندبهم إلى تركها والحديث في المسند: (وسئل) عليه السلام عن الالتفات في الصلاة فقال هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد: (وسأله) عليه السلام رجل فقال يصلي أئحدنا في منزله الصلاة ثم يأتي المسجد وتقام الصلاة أفاصلى معهم فقال لك سهم جمع ذكره أبو داود: (وسأله) عليه السلام أبو ذر عن الكلب الأسود يقطع الصلاة دون الأحمر والأصفر فقال الكلب الأسود شيطان: (وسأله) عليه السلام رجل فقال يا رسول الله اني صليت فلم ادرا شفعت أو أوترت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم أن يتعاب بكم الشيطان في صلاتكم من صلى فلم يدر أشفع أم أوتر فليسجد سجدين فانهما تمام صلاته ذكره أحمد: (وسئل) عليه السلام لاى شيء فضلت يوم الجمعة قال لان فيها طينة أبيك آدم وفيها الصبغة والبعثة وفيها البطشة وفي آخر ثلاث ساعات منها ساعة من دعا الله فيها أستجيب له: (وسئل) أيضاً عن ساعة الاجابة فقال حين تقام الصلاة إلى الانصراف منها ولا تنافي بين الحديثين لان ساعة الاجابة وان كانت آخر ساعة بعد العصر فالساعة التي تقام فيها الصلاة أولى أن تكون ساعة الاجابة كما ان المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد قبا ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بذلك منه وهو أولى من جمع بينهما

بتنقلها فتأمل : (وسئل) عليه السلام يارسول الله أخبرنا عن الجمعة ما فيها من الخير فقال فيه خمس خلال فيه خلق آدم وفيه أهبط آدم الى الأرض وفيه توفي الله آدم وفيه ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئا الا أعطاه اياه ما لم يسأل انما أو قطعية رحم وفيه تقوم الساعة فما من ملك مقرب ولا سماء ولا أرض ولا جبال ولا حجر الا وهو مشفق من يوم الجمعة ذكره أحمد والشافعي : (وسئل) عليه السلام عن صلاة الليل فقال مثني مثني فاذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة متفق عليه (وسأله) أبو امامة بكم أوتر قال بواحدة قال اني أطيق أكثر من ذلك قال ثلاث ثم قال بخمس ثم قال بسبع وفي الترمذي انه سئل عن الشفع والوتر فقال هي الصلاة بعضها شفع وبعضها وتر وفي سنن الدار قطني ان رجلا (سأله) عن الوتر فقال افصل بين لواحدة والثنتين بالسلام : (وسئل) عليه السلام أي الصلاة أفضل قال طول القنوت ذكره أحمد : (وسئل) أي القيام أفضل قال نصف الليل وقليل فاعله : وسئل عليه السلام هل من ساعة أقرب الى الله من الأخرى قال نعم جوف الليل الا وسط ذكره النسائي *

فصل

(وسئل) عليه السلام عن موت الفجاءة فقال راحة للمؤمن واخذة أسف للفاجر ذكره أحمد ولهذا لم يكره أحمد موت الفجاءة في إحدى الروايتين عنه وقدروي عنه كراهتها : وروى في مسنده ان رسول الله عليه السلام مر بجدار او حائط مائل فأسرع المشي فقبل له في ذلك فقال اني اكره موت الفوات ولا تنافي بين الحديثين فتأمل : وسئل تمر بنا جنازة الكافر فنقوم لها قال نعم انكم لستم تقومون لها انما تقومون اعظاما للذي يقبض النفوس ذكره أحمد وقام لجنازة يهودية فسئل عن ذلك فقال ان لهوت فزجا فاذا رأيتم جنازة فقوموا : وسئل عن امرأة أوصت أن يعتق عنها رقبة مؤمنة فدعا بالرقبة فقال من ربك قالت الله قال من أنا قالت رسول الله قال اعتقها فاتها مؤمنة ذكره ابوداود : وسأله عليه السلام عمر رضي الله عنه

هل ترد الينا عقولنا في القبر وقت السؤال فقال نعم كهيئتكم اليوم ذكره احمد:
وسئل عن عذاب القبر فقال نعم عذاب القبر حق *

فصل

(وسئل) عليه السلام عن صدقة الابل فقال مامن صاحب ابل لا يؤدي حقها ومن
حقها حلبها يوم ورودها الا اذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقرا وفر ما كانت
لا يفقد منها فصيلا واحدا تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها كلما مر عليه أولاها رد
عليه اخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضي بين العباد فيرى
سبيله اما الى الجنة واما الى النار: وسئل عليه السلام عن البقر فقال ولا صاحب بقر ولا
غم لا يؤدي حقها الا اذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئا ليس
فيها عقضاء ولا جلعاء ولا عصباء تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها كلما مرت
عليه أولاها رد عليه اخرها في يوم كان مقداره خمسين الف سنة حتى يقضي
بين العباد فيرى سبيله اما الى الجنة واما الى النار: وسئل عليه السلام عن الخيل فقال
الخيل ثلاثة هي لرجل وزر ولرجل ستر ولرجل اجر فاما الذي له اجر فرجل
ربطها في سبيل الله فاطال لها في مرج أو روضة فما اصاب في طيلها ذلك من المرج أو
الروضة كانت له حسنات ولو أنه انقطع طيلها فاستنت شرفا أو شرفين كانت له آثارها
وارزواها حسنات ولو أنها مرت بنهر فشربت منه ولم يرد أن يسقيها كانت له حسنات
فهى لذلك الرجل اجر ورجل ربطها تغنيا وتعففا لم ينس حق الله في رقاها ولا في
ظهورها فهى لذلك الرجل ستر ورجل ربطها فخرا ورياء ونواء لاهل الاسلام فهى على
ذلك وزر (وسئل) عليه السلام عن الحمر فقال ما أنزل على فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة
(فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) ذكره مسلم
(وسأله) عليه السلام أم سلمة فقالت اني البس اوضاحا من ذهب اكنزهو قال ما بلغ
ان تؤدي زكاته فزكى فليس بكنز ذكره مالك (وسئل) عليه السلام أنى المال حق

سوى الزكاة قال نعم ثم قرأ (وآتي المال على حبه) ذكره الدارقطني (وسأله)
عليه السلام امرأة فقالت ان لي حلياً وإن زوجي خفيف ذات اليد وان لي ابن أخ
افيجزى عني أن أجعل زكاة الحلي فيهم قال نعم وذكر ابن ماجه أن ابا سيارة
(سأله) فقال ان لي نحلا فقال أد العشر فقلت يا رسول الله احبها لي فحماها لي
(وسأله) عليه السلام العباس عن تعجيل زكاته قبل أن يحول الحول فأذن له في ذلك
ذكره احمد (وسئل) عليه السلام عن زكاة الفطر فقال هي علي كل مسلم صغيرا أو كبيرا
حرا أو عبدا صاعا من تمر أو صاعا من شعير أو اقط (وسأله) عليه السلام اصحاب
الأنموال فقالوا ان اصحاب الصدقة يعتدون علينا أنفكم من أموالنا بقدر ما
يعتدون علينا قال لا ذكره ابوداود (وسأله) عليه السلام فقال اني ذو مال كثير وذو
اهل وولد وحاضرة فاخبرني كيف انفق وكيف امنع فقال تخرج الزكاة من
مالك فانها ظهرة تطهرك وتصل بها رحمك واقاربك وتعرف حق السائل والجار
والمسكين فقال يا رسول الله اقلل في قال (فأتي ذا القربي حقه والمسكين وابن
السبيل ولا تبذر تبذيراً) فقال حسبي وقال يا رسول الله اذا اديت الزكاة الي
رسولك فقد برئت منها الى الله ورسوله قال رسول الله نعم اذا اديتها الى رسولي
فقد برئت منها ولك اجرها وأنها على من بدلها ذكره احمد (وسئل) عليه السلام عن
الصدقة على ابي رافع مولاة فقال إنا آل محمد لا نحمل لنا الصدقة وان مولاي القوم
من انفسهم ذكره احمد (وسأله) عليه السلام عمر عن أرضه بخير واستفتاه ما يصنع فيها
وقد أراد أن يتقرب بها الى الله فقال ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها
ففعل وتصدق عبد الله بن زيد بحائط له فاتاه ابواه فقالا يا رسول الله انها كانت
قيم وجوهنا ولم يكن لنا مال غيره فدعا عبد الله فقال ان الله قد قبل منك
صدقتك وردها على ابويك فتوارثاها بعد ذلك ذكره النسائي *

(وسئل) عليه السلام أي الصدقة أفضل فقال المنيحة أن يمنح أحدكم الدرهم أو
ظهر الدابة أو لبن الشاة أو لبن البقرة ذكره احمد (وسئل) عليه السلام مرة عن هذه

المسألة فقال جهد المقل وأبدأ بمن تعول ذكره أبو داود (ومثله) عليه السلام مرة أخرى
عنه فقال إن تصدق وأنت صحيح صحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى وسأل مرة أخرى
عنه فقال سقى الماء (ومثله) مرة أخرى عنها فقال (١) . (وسأله) عليه السلام سراقه بن
مالك عن الأبل تغشي حياضه هل له من أجر في سقيها فقال نعم في كل كبد حري أجر ذكره
أحمد (وسأله) عليه السلام امرأتان عن الصدقة على أزواجهما فقال لهما أجران أجر
القراية وأجر الصدقة متفق عليه : وعند ابن ماجة أتجزى غنى من النفقة الصدقة
على زوجي وأيتام في حمزى فقال رسول الله عليه السلام لهما أجران أجر الصدقة
وأجر القراية (وسأله) عليه السلام أسماء فقالت مالي مال إلا ما أدخل على الزبير
أفأ تصدق فقال تصدق ولا توعى فبوعى عليك متفق عليه (وسأله) عليه السلام مملوك
أتصدق من مال مولاي بشيء فقال نعم والاجر بينكما نصفان ذكره مسلم (وسأله)
عليه السلام عمر رضي الله عنه عن شراء فرس تصدق به فقال لا تشتره ولا تعد في
صدقتك وإن أعطاك بدرهم فإن العائد في صدقته كالعائد في قبته متفق عليه
(ومثله) عليه السلام عن المعروف فقال لا تحقرن من المعروف شيئاً ولو أن تعطى صلة
الجبل ولو أن تعطى شمع النمل ولو أن تفرغ من دلوك في أناء المستسقى ولو أن
تنحى الشيء من طريق الناس يؤذيهم ولو أن تلقى أخاك ووجهك إليه طلق ولو
أن تلقى أخاك فتسلم عليه ولو أن تؤنس الوحشان في الأرض ذكره أحمد فله ما أجل هذه
الفتاوى وما أحلاها وما أنفعها وما أجمعها لكل خير فوالله لو أن الناس صرفوا همهم إليها
لا غتهم عن فتاوى فلان وفلان والله المستعان (وسأله) عليه السلام رجل فقال لي تصدقت
على أمي بعبد وإنها ماتت فقال وجبت صدقتك وهولك ميراثك ذكره الشافعي
(وسأله) عليه السلام امرأة فقالت أتت تصدقت علي أمي بجارية وإنها ماتت فقال
وجب أجرك وزدها عليك الميراث ذكره مسلم (وسأله) عليه السلام رجل فقال إن
أمي توفيت أفينفعها إن تصدقت عنها قال نعم ذكره البخاري (وسأله) عليه السلام
آخر فقال إن أمي أفتلتت نفسها وأظنها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجران

تصدق عنها قال نعم متفق عليه (وسأله) عليه السلام آخر فقال ان ابي مات ولم يوص أفينفعه ان أتصدق عنه قال نعم ذكره مسلم (وسأله) عليه السلام حكيم بن حزام فقال يا رسول الله أمور كنت اتحنت بها في الجاهلية من صلة وعتاقة وصدقة هل لي فيها اجر قال اسلمت على ما سلفك من خير متفق عليه (وسأله) عليه السلام عائشة رضي الله عنها عن ابن جعدان وأنه كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه فقال لا ينفعه ان لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين ذكره مسلم (وسئل) عليه السلام عن الغنى الذي يحرم المسألة فقال خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب ذكره احمد ولا ينافي هذا جوابه للآخر ما يغديه أو يعشيه فان هذا غناء اليوم وذاك غناء العام بالنسبة الى حال ذلك السائل والله اعلم (وسأله) عليه السلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أرسل اليه بعتاء فقال اليس اخبرتنا أن خيراً لا حدنا أن لا يأخذ من أحد شيئاً فقال انما ذلك من المسألة فاما ما كان عن غير مسألة فانما هو رزق رزقك الله فقال عمر والذي نفسي بيده لا اسأل احداً شيئاً ولا يأتيني شيء من غير مسألة الا أخذته ذكره مالك

فضل

وسئل عليه السلام أي الصوم افضل فقال شعبان لتعظيم رمضان قيل فأى الصدقة افضل قال صدقة في رمضان ذكره الترمذي والذي في الصحيح انه (سئل) أي الصيام افضل بعد شهر رمضان فقال شهر الله الذي تدعونه المحرم قيل فأى الصلاة افضل بعد المكتوبة قال الصلاة في جوف الليل قال شيخنا ويحتمل أن يريد شهر الله المحرم أول العام وان يريد به الأشهر الحرم والله اعلم (وسأله) عليه السلام عائشة رضي الله عنها فقالت يا رسول الله دخلت على وائت صائم ثم اكلت حيساً فقال نعم ايما منزلة من صام في غير رمضان او قضي رمضان في التطوع بمنزلة رجل أخرج صدقة من ماله فجاء منها بما شاء فامضاه وبخل بما شاء فامسكه ذكره

النسائي ودخل عليه السلام على أم هانئ فشرب ثم ناولها فشربت فقالت اني كنت صائمة فقال الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء أفطر ذكره احمد: وذكر الدارقطني أن أبا سعيد صنع طعاما فدعا النبي عليه السلام وأصحابه فقال رجل من القوم اني صائم فقال رسول الله عليه السلام صنع لك أخوك طعاما وتكلف لك أخوك أفطر وصم يوما آخر مكانه. وذكر احمد ان حفصة أهديت لها شاة فأكلت منها هي وعائشة وكانتا صائمتين فسألنا رسول الله عليه السلام عن ذلك فقال أبدا يوما مكانه (وسأله) عليه السلام رجل فقال قد اشتكيت عيني افاكتحل وأنا صائم قال نعم ذكره الترمذي: وذكر الدارقطني انه سئل أفريضة أئوضوء من القيء فقال لا لو كان فريضة لوجدته في القرآن: وفي اسناد الحديثين مقال (وسأله) عليه السلام عمر بن أبي سلمة اقبل الصائم فقال له رسول الله عليه السلام سل هذه لام سلمة فأخبرته أن رسول الله عليه السلام يفعل ذلك قال يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال له رسول الله عليه السلام اني لا تقاكم لله واخشاكم له ذكره مسلم وعند الامام احمد ان رجلا قبل امرأته وهو صائم في رمضان فوجد في ذلك وجدا شديدا فأرسل امرأته فسألت ام سلمة عن ذلك فأخبرتها ان رسول الله عليه السلام كان يفعله فأخبرت زوجها فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله عليه السلام ان الله يحل لرسوله ما شاء ثم رجعت امرأته الي ام سلمة فوجدت عندها رسول الله عليه السلام فقال رسول الله عليه السلام ما هذه المرأة فأخبرته ام سلمة فقال الا اخبرتها اني افعل ذلك قالت قد اخبرتها فذهبت الي زوجها فزاده ذلك شرا وقال لسنا مثل رسول الله عليه السلام ان الله يحل لرسوله ما شاء فغضب رسول الله عليه السلام وقال والله اني لا تقاكم لله واعلمكم بمحدوده ذكره مالك واحمد والشافعي رضي الله عنهم. وذكر احمد أن شابا سأله فقال أقبل وأنا صائم قال لا وسأله شيخ أقبل وأنا صائم قال نعم ثم قال أن الشيخ يملك نفسه (وسأله) عليه السلام رجل فقال يا رسول الله أكلت وشربت ناسيا وأنا صائم فقال أطعمك الله وسقاك ذكره أبو داود: وعند الدارقطني

فيه باسناد صحيح أتم صومك فان الله أطعمك وسقاك ولا قضاء عليك
وكان أول يوم من رمضان (وسأله) عليه السلام عن ذلك امرأة أكلت معه فامسكت
فقال مالك فقالت كنت صائمة فتسيت فقال ذو الدين الآن بعد ما شبع
فقال عليه السلام أمتى صومك فانما هو رزق ساقه الله اليك ذكره أحمد (وسئل)
عليه السلام عن الخيط الابيض والخيط الاسود فقال هو يياض النهار وسواد الليل
ذكره النسائي: ونهاهم عن الوصال وواضل (فسأله) عن ذلك فقال اني لست
كهيئتكم اني يطعنني ربي ويستقيني متفق عليه (وسأله) عليه السلام رجل فقال يا رسول
الله تدركني الصلاة وأنا جنب فاصوم فقال رسول الله عليه السلام وأنا تدركني الصلاة
وأنا جنب فاصوم فقال لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من
ذنبك وما تأخر فقال والله اني لارجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما
أتقى ذكره مسلم (وسئل) عليه السلام عن الصوم في السفر فقال أن شئت صمت وإن
شئت أفطرت: وسأله عليه السلام حمزة بن عمرو فقال إني أجعد في قوة على الصيام في
السفر فهل على جناح فقال هي رخصة الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن
يصوم فلا جناح عليه ذكرها مسلم: وسئل عليه السلام عن تقطيع قضاء رمضان فقال
ذلك اليك أرايت لو كان على أحدكم دين قضي الدرهم والدرهمين ألم يكن ذلك
قضاء فالله أحق أن يعفو ويغفر ذكره الدارقطني واسناده حسن: وسأله عليه السلام امرأة
فقات أن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفاصوم عنها فقال أرايت لو كان على
أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فصومي عن أمك متفق
عليه: وعن أبي داود أن امرأة ركبت البحر فنذرت أن الله عز وجل نجها
أن تصوم شهراً فنجها الله فلم تصم حتي ماتت فجاءت ابنتها أو اختها إلى رسول
الله عليه السلام فامرها أن تصوم عنها وسأله عليه السلام حفصة فقالت اني أصبحت انا
وعائشة صائمتين متطوعتين فاهدي لنا طعام فافطرننا عليه فقال رسول الله عليه السلام
أقضيا مكانه يومًا ذكره أحمد: ولا ينافي هذا قوله الصائم المتطوع أمير نفسه فان

القضاء أفضل: وسأله ﷺ رجل فقال هلكت وقعت علي امرأتي وأنا صائم فقال رسول الله ﷺ هل تجد رقبة تعتقها قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال هل تجد اطعام ستين مسكينا قال لا قال اجلس فينا نحن على ذلك اذ أتى النبي ﷺ بفرق فيه تمر والفرق المكثل الضخم فقال اين السائل قال انا قال خذ هذا فتصدق به فقال الرجل أعلي افقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لا يتيها يريد الحرتين أهل بيت افقر من أهل بيتي فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه ثم قال أطعمه أهلك متفق عليه: وسأله ﷺ رجل أى شهر تأمرني أن اصوم بعد رمضان فقال ان كنت صائما بعد رمضان فصم المحرم فانه شهر فيه تاب الله علي قوم ويتوب فيه علي قوم آخرين ذكره احمد: وبمثل يا رسول الله لم نرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في شعبان فقال ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحب أن يرفع عملي وانا صائم ذكره احمد: وسئل ﷺ عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولدت فيه وفيه أنزل علي القرآن ذكره مسلم: وسأله ﷺ اسامة فقال يا رسول الله انك تصوم لا تكاد تفطر وتفطر حتى لا تكاد تصوم الا يومين ان دخلا في صيامك والا صحتهما قال اي يومين قال يوم الاثنين ويوم الخميس قال ذاك يومان تعرض فيهما الاعمال علي رب العالمين فاحب أن تعرض عملي وانا صائم ذكره احمد: وسئل ﷺ فقيل يا رسول الله انك تصوم الاثنين والخميس فقال ان يوم الاثنين والخميس يغفر الله فيهما لكل مسلم الا مهتجرين يقول حتى يصطلجا ذكره ابن ماجه: وسئل ﷺ يا رسول الله كيف بمن يصوم الدهر قال لا صام ولا افطر أو قال لم يصم ولم يفطر قال كيف بمن يصوم يومين ويفطر يوما قال ويطيق ذلك أحد قال كيف بمن يصوم يوما ويفطر يوما قال ذاك صوم داود عليه السلام قال كيف بمن يصوم يوما ويفطر يومين قال وددت اني طوقت ذلك ثم قال رسول الله ﷺ ثلاث من كل شهر

ورمضان الى رمضان هذا صيام الدهر كله صيام يوم عرفة احتسب على الله ان يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وصيام يوم عاشوراء احتسب على الله ان يكفر السنة التي بعده ذكره مسلم: وسأله عليه السلام رجل أصوم يوم الجمعة ولا أكلم أحداً فقال لا تصم يوم الجمعة الا في أيام هو أحدها او في شهر وأما ان لا تكلم أحداً فلمعري ان تكلم بمعروف او تنهى عن منكر خير من ان تسكت ذكره احمد: وسأله عليه السلام عمر رضي الله عنه فقال اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف يوما في المسجد الحرام فنيف تري فقال اذهب فاعتكف يوما وسئل عليه السلام عن ليلة القدر افي رمضان او في غيره قال بل في رمضان فقل تكون مع الانبياء ما كانوا فاذا قبضوا رفعت ام هي الي يوم القيامة قال بل هي الي يوم القيمة فقل في اي رمضان هي قال التمسوها في العشر الأول أو في العشر الآخر فقل في أي العشرين قال ابتغوها في العشر الاوخر لا تسألني عن شيء بعدها فقال اقسمت بحايك بحقي عليك لما اخبرتني في أي العشر هي فغضب غضباً شديداً وقال التمسوها في السبع الاوخر لا تسألني عن شيء بعدها ذكره احمد والسائل ابو ذر: وعند ابي داود أنه عليه السلام سئل عن ليلة القدر فقال في كل رمضان وسئل عليه السلام عنها ايضاً فقال كم الليلة فقال السائل ثنتان وعشرون فقال هي الليلة ثم رجع فقال او القابلة يريد ثلاثا وعشرين ذكره ابو داود وسأله عليه السلام عبد الله بن انيس متى نلتمس هذه الليلة المباركة فقال التمسوها هذه الليلة وذلك مساء ليلة ثلاث وعشرين: وسأله عائشة رضي الله عنها ان وافقتها فيما ادعو قال قولي اللهم انك عفو تحب العفو فاعف عني حديث صحيح *

فصل

(وسأله) عليه السلام عائشة رضي الله عنها فقالت نرى الجهاد افضل الاعمال أفلا نجاهد قال لكن افضل الجهاد واجمله حج مبرور ذكره البخاري وزاد احمد لكن هو جهاد (وسأله) عليه السلام امرأة ما يعدل حجة معك فقال عمره في رمضان ذكره

أحمد وأصله في الصحيح وسأله عليه السلام أم معقل فقالت يا رسول الله ان على حجة وان لابي معقل بكرا فقال ابو معقل صدقت قد جعلته في سبيل الله فقال اعطها فلتحج عليه فانه في سبيل الله فاعطاها البكر فقالت يا رسول الله اني امرأة قد كبرت سني وسقمت فهل من عمل يجزي عني من حجتي فقال عمرة في رمضان تجزي عن حجة ذكره ابو داود: وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال اني اكرى في هذا الوجه وكان الناس يقولون ليس لك حج فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يجبه حتى نزلت هذه الآية (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) فأرسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأها عليه وقال لك حج ذكره أبو داود: وسئل عليه السلام أي الحج أفضل قال العج والثج فقيل ما الحاج قال الشعث الثفل قال ما السبيل قال الزاد والراحلة ذكره الشافعي: وسئل عن العمرة أو اجبة هي فقال لا وان تعتمر فهو أفضل قال الترمذي صحيح: وعند أحمدان اعرابيا قال يا رسول الله أخبرني عن العمرة أو اجبة هي فقال لا وأن تعتمروا خير لكم وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال ان أبي أدركه الاسلام وهو شيخ كبير لا يستطيع ركوب الرجل والحج مكتوب علينا أفأحج عنه قال أنت أكبر ولده قال نعم قال أرأيت لو كان على أيك دين فقضيته عنه كان ذلك يجزي عنه قال نعم قال فحج عنه ذكره أحمد: وسأله صلى الله عليه وسلم أبو ذر فقال أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن فقال له حج عن أيك واعتمر قال الدارقطني رجال اسناده كلهم ثقات : وسأل الرجل فقال ان أبي مات ولم يحج أفأحج عنه فقال أرأيت ان كان علي أيك دين اكنت قاضيه قال نعم قال فدين الله أحق ذكره أحمد: وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت ان امي ماتت ولم تحج أفأحج عنها قال نعم حجبي عنها حديث صحيح : وعند الدارقطني ان رجلا سأله قال هلك ابي ولم يحج قال أرأيت لو كان علي أيك دين فقضيته اقبل منك قال نعم قال فاحجج عنه. وهو يدل على ان السؤال والجواب انما كانا عن القبول والصحة لا عن الوجوب والله اعلم : وافتي صلى الله عليه وآله

وسلم رجلا سمعه يقول لبيك عن شبرمة قريب له فقال احججت عن نفسك قال لا
 قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة ذكره الشافعي واحمد رحمهما الله تعالى: وسأله
 امرأة عن صبي رفعته اليه فقالت هذا حج قال نعم ولك أجر ذكره مسلم
 (وسأله) رجل فقال ان اختي نذرت ان تحج وانها ماتت فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لو كان عليها دين اكننت قاضيه قال نعم قال فاقض الله فهو احق بالقضاء متفق
 عليه (وسئل) ما يلبس المحرم في احرامه فقال لا يلبس القميص ولا العمامة
 ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا ان
 لا يجد نعلين فليقطعهما حتي يكونا اسفل من الكعبين متفق عليه (وسأله) صلى
 الله عليه وسلم رجل عليه جبة وهو متضمن بالخلق فقال احرمت بعمره وانا كما ترى فقال
 انزع عنك الجبة واغسل عنك الصفرة متفق عليه وفي بعض طرقه واصنع في عمرتك
 ما تصنع في حجتك (وسأله) ابو قتادة عن الصيد الذي صاده وهو حلال
 فأكل اصحابه منه وهم محرمون فقال هل معكم منه شيء فناوله العضد فأكلا
 وهو محرم متفق عليه (وسئل) عما يقتل المحرم فقال الحية والعقرب
 والفويسقة والكلب العقور والسبع العادي زاد احمد ويرمى بالغراب
 ولا يقتل (وسأله) صلى الله عليه وسلم ضباعة بنت الزبير فقالت اني اريد الحج وانا
 شاكية فقال النبي صلى الله عليه وسلم حجى واشترطى ان محلي حيث حبستني
 ذكره مسلم واستفتته ام سلمة في الحج وقالت اني اشتكى فقال طوفي
 من وراء الناس وانت راكبة: وسأله عليه عاتشة فقالت يا رسول الله الا ادخل
 البيت فقال ادخلي الحجر فانه من البيت واستفتاه صلى الله عليه وسلم عروة بن مضر
 فقال يا رسول الله جئت من جبلي طى اذلت مطيتي واتعبت نفسي والله ما تركت من
 جبل الا وقفت عليه هل لي من حج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك معينا هذه
 الصلاة يعني صلاة الفجر واتي عرفات قبل ذلك ليلا او نهارا ثم حججه وقضي تفثه حديث
 صحيح واستفتاه صلى الله عليه وسلم ناس من اهل نجد فقالوا يا رسول الله كيف

الحج فقال الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر ثم حجه ومن تأخر فلا أثم عليه
ثم اردف رجلا خلفه ينادى بهن ذكره احمد: وسأله صلى الله عليه وآله وسلم رجل
فقال لم أشعر فخلقت قبل ان اذبح فقال اذبح ولا حرج: وسأله عليه السلام آخر فقال لم أشعر
فخنرت قبل أن ارمى فقال ارم ولا حرج: فما سئل النبي عليه السلام عن شيء قدم ولا
آخر إلا قال افعل ولا خرج متفق عليه: وعند احمد: فما سئل يومئذ عن امر مما
ينسي المرء أو يجهل من تقديم بعض الأمور على بعض واشباهها الا قال افعل
ولا حرج وفي لفظ خلقت قبل أن انحر قال اذبح ولا حرج وسأله عليه السلام آخر
قال خلقت ولم ارم قال ارم ولا حرج وفي لفظ انه سئل عن ذبح قبل أن يحلق
أو يحلق قبل أن يذبح قال لا حرج وقال كان الناس يأتونه فمن قائل يارسول الله
سئيت قبل ان أطوف وأخرت شيئاً وقدمت شيئاً فكان يقول لا حرج الا على
رجل اقترض عرض مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج وهلك ذكره ابوداود:
واقى عليه السلام كعب بن عجرة ان يحلق رأسه وهو محرم لاذى القمل وان ينسك بشاة
أو يطعم ستة مساكين أو يصوم ثلاثة ايام: واقى صلى الله عليه وسلم من
أهدى بدنة ان يركبها متفق عليه (وسأله) صلى الله عليه وسلم ناجية الخزاعي ما يصنع
بما عطب من الهدى فقال انحرها واغمس نعلها في دمها واضرب به صفحاتها
وخل بينها وبين الناس فيأكلوها ولا يأكل منه هو ولا أحد من أهل رفقته:
وسأله عمر فقال اني اهديت نجيباً فاعطيت بها ثلثائة دينار فابيعها فاشترى
بها بدنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا انحرها اياها وسأله صلى الله عليه وسلم زيد بن
ارقم ماهذه الاضاحي فقال سنة ابيكم ابراهيم صلاة الله وسلامه عليه قال فما لنا منها قال بكل
شعرة حسنة قالوا يا رسول الله فالصوف قال بكل شعر من الصوف حسنة ذكره
احمد (وسأله) علي الله عليه وسلم امير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه عن يوم
الحج الاكبر فقال يوم النحر ذكر الترمذي وعند ابي داود باسناد صحيح ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف يوم النحر بين الجراب في الحجة التي حج فيها فقال اي

يوم هذا قالوا يوم النحر فقال هذا يوم الحج الا كبر وقد قال تعالى (وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الا كبر ان الله بربى من المشركين ورسوله) وانما أذن المؤذن بهذه البراءة يوم النحر وثبت في الصحيح عن ابي هريرة أنه قال يوم الحج الا كبر يوم النحر وأتني صلواته أصحابه بجواز فسخهم الحج الى العمرة ثم أفتاهم باستحبابه ثم أفتاهم بفعله حتما ولم ينسخه شيء بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بوجوبه أقوى وأصح من القول بالمنع منه وقد صح عنه صحة لا شك فيها أنه قال من لم يكن أهدي فليل بعمره ومن كان أهدي فليل بحج مع عمرة. وأما ما فعله هو فانه صح عنه أنه قرن بين الحج والعمرة من بضعة وعشرين وجها رواه عنه ستة عشر نفسا من أصحابه ففعل القران وأمر بفعله من ساق الهدى وأمر بفسخه الى التمتع من لم يسق الهدى وهذا من فعله وقوله كأنه رأى عين وبالله التوفيق: (وسأله صلواته رجل أرأيت ان لم أجد الا منيحة اتى افاضحى بها قال لا ولكن خذ من شعرك وأظفارك وقص شاربك وتحلق عاتك وذلك تمام اضحيتك عند الله ذكره ابو داود. والمنيحة الشاة التي أعطاها إياها غيره لينتفع بلبنها فمنعت من التضحية بها بانها ليست ملكه وان كان قد منحها هو غيره وقتا معلوما لزم الوفاء له بذلك فلا يضحي بها أيضا. وأمر رسول الله صلواته سبعة من أصحابه كانوا معه فاخرج كل واحد منهم درهما فاشتروا أضحية فقالوا يا رسول الله لقد أغلينا بها فقال النبي صلواته إن افضل الضحايا أغلاها وأسمنها فامر رسول الله صلواته فاخذ رجل برجل ورجل برجل ورجل بيدورجل بيدورجل بقرن ورجل بقرن وذبحها السابع وكبروا عليها جميعا ذكره احمد نزل هؤلاء النفر منزلة أهل البيت الواحد في اجزاء الشاة عنهم لانهم كانوا رفقة واحدة: وسأله صلواته رجل فقال أن علي بدنة وانا مؤثر بها ولا أجدها فاشتريها فافتاء النبي صلواته أن يتاع سبع شياه فيذبحهن ذكره احمد: وسأله صلواته زيد بن خالد عن جذع من المعز فقال ضح به ذكره احمد: وسأله صلواته ابو بردة بن نيار عن شاة ذبحها يوم العيد

فقال أقبل الصلاة قال نعم قال تلك شاة لجم قال عندي عناق جذعة هي أحب
إلى من مسنة قال تجزىء عنك ولن تجزىء عن أحد بعدك ذكره أحمد وهو
صحيح صريح في أن الذبح قبل الصلاة لا يجزىء سواء دخل وقتها أو لم يدخل وهذا
الذي ندين الله به قطعاً ولا يجوز غيره . وفي الصحيحين من حديث جندب بن
مفيان البجلي عنه عليه السلام من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها آخري ومن
لم يكن ذبح حتى صلينا فليذبح بسم الله: وفي الصحيحين من حديث أنس عنه
عليه السلام أنه قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد ولا قول لأحد مع رسول الله
عليه السلام : وسأله عليه السلام أبو سعيد فقال اشتريت كبشاً اضحى به فعدا الذئب فأخذ
اليتيه فقال ضح به ذكره أحمد وافق عليه السلام من أراد الخروج إلى بيت المقدس
للصلاة أن يصلي في مكة ذكره أحمد: وسأله عليه السلام آخر يوم فتح مكة فقال اني
نذرت أن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل ههنا ثم سأله
فقال شأنك إذا ذكره أبو داود: وسأله عليه السلام أبو ذر أي مسجد وضع في الأرض
أول قال المسجد الحرام قال ثم أي قال المسجد الأقصى قال كم بينهما قال أربعون
عاماً متفق عليه: وسأل عليه السلام أي المسجدين أسس على التقوي قال مسجدكم هذا
يريد مسجد المدينة ذكره مسلم وزاد الإمام أحمد وفي ذلك خير كثير يعني مسجد قباء

فصل

(وسئل) أي آية في القرآن أعظم فقال الله لا إله إلا هو الحي القيوم ذكره أبو
داود: وسأله عليه السلام رجل فقال ضربت خيائي على قبر وأنا لا أحسب أنه قبر إنسان
فاذا قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها فقال النبي عليه السلام هي المانعة هي المنجية تنجيه
من عذاب القبر ذكره الترمذي: وقال ابن عبد البر هو صحيح: وسأله عليه السلام رجل
فقال أقرئني سورة جامعة فأقرأه إذا زلزلت الأرض حتى فرغ منها فقال الرجل
والذي بعثك بالحق لا أزيد عليها أبداً ثم أدبر الرجل فقال النبي عليه السلام أفلاح الرويحل

مرتين ذكره ابو داود: وسأله صلواته فقال انى احب سورة قل هو الله احد فقال حبك اياها ادخلك الجنة وقال له عقبه بن عامر اقرأ سورة هود وسورة يوسف فقال لن تقرأ شيئاً أبلغ عند الله من قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس ذكره النسائي وفي الترمذى عنه انه سئل صلواته اى الاعمال احب الى الله قال الحال المرتحل وفهم بعضهم من هذا انه اذا فرغ من ختم القرآن قرأ فاتحة الكتاب وثلاث آيات من سورة البقرة لانه حل بالفراغ وارتحل بالشروع وهذا لم يفعله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا استحبه أحد من الائمة: والمراد بالحديث الذى كلما حل من غزاة ارتحل فيه، أخرى أو كلما حل من عمل ارتحل الى غيره تكميلاً له كما كل الاول وأما هذا الذى يفعله بعض القراء فليس مراد الحديث قطعاً وبالله التوفيق . وقد جاء تفسير الحديث متصلاً به أن يضرب من أول القرآن الى آخره كلما حل ارتحل وهذا له معنيان أحدهما انه كلما حل من سورة أو جزء ارتحل فى غيره والثاني انه كلما حل من ختمة ارتحل فى أخرى: (وسئل) عن أهل الله من هم فقال هم أهل القرآن أهل الله وخاصته ذكره أحمد: (وسأله) صلواته عبد الله بن عمرو بن العاص فى كم اقرأ القرآن فقال فى شهر فقال أطيق أفضل من ذلك فقال فى عشرين فقال أطيق قال أفضل من ذلك فقال فى خمس عشرة فقال أطيق أفضل من ذلك قال فى خمس قال أطيق أفضل من ذلك قال لا يفقه القرآن من قرأه فى أقل من ثلاث ذكره أحمد: واختلف رجلان فى آية كل منهما أخذها عن رسول الله صلواته: (فسألاه) عنها فقال لكل منهما هكذا أنزلت ثم قال أنزل القرآن على سبعة أحرف متفق عليه: (وسئل) صلواته أي المجاهدين أعظم أجراً قال أكثرهم ذكر الله قيل فأي الصائمين أعظم أجراً قال أكثرهم ذكر الله ذكر الصلاة والزكاة والحج والصدقة كل ذلك يقول أكثرهم ذكر الله قال أبو بكر لعمر رضي الله عنهما ذهب اذا كرون بكل خير فقال رسول الله صلواته أجل ذكره أحمد: (وسئل) صلواته عن المفردين الذين هم أهل السبق فقال

الذاكرون الله كثيرا وفي لفظ المشتهرون بذكر الله يضع الذكر عنهم أثقالهم
فيأتون يوم القيامة خفافا ذكره الترمذي : (وسئل) عن رياض الجنة فقال خلق
الذكر : (وسئل) عن أهل الكرم الذين يقال لهم يوم القيامة سيعلم أهل
الجمع من أهل الكرم فقال هم أهل الذكر في المساجد ذكره أحمد : (وسئل)
عن غنيمة مجالس الذكر فقال غنيمة مجالس الذكر الجنة ذكره أحمد : (وسئل)
عن قوم غزوا فقالوا ما رأينا أفضل غنيمة ولا أسرع رجعة منهم فقال
أدلكم على قوم أفضل غنيمة منهم وأسرع رجعة قوم شهدوا صلاة الصبح ثم جلسوا
بذكرون الله حتي طلعت الشمس فأولئك أسرع رجعة وأفضل غنيمة ذكره الترمذي
(وسئل) عن خيار الناس فقال الذين إذا رأوا ذكر الله ذكروا ذكره أحمد
(وسئل) عن خير الأعمار وأزكها عند الله وأرفعها في الدرجات فقال ذكر الله
ذكره أحمد : (وسئل) أي الدعاء أسرع فقال جوف الليل الآخر ودبر
الصلوات المكتوبات ذكره أحمد وقال الدعاء بين الأذان والاقامة لا يرد
قالوا فماذا تقول يا رسول الله قال سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة ذكره الترمذي
(وسئل) بأي شيء نختم الدعاء فقال بآمين ذكره أبو داود (وسئل)
عن تمام النعمة فقال الفوز بالجنة والنجاة من النار ذكره الترمذي فتسأل الله تمام
نعمته بالفوز بالجنة والنجاة من النار (وسئل) عن الاستعجال المانع
من اجابة الدعاء فقال يقول قد دعوت قد دعوت فلم يستجب لي فيستحسر
عند ذلك ويدع الدعاء ذكره مسلم وفي لفظ يقول قد سألت قد سألت فلم أعط
شيئا (وسئل) عن الباقيات الصالحات فقال التكبير والتهليل والتسبيح
والتحميد ولا حول ولا قوة الا بالله ذكره أحمد (وسأله) الصديق رضي الله
عنه أن يعلمه دعاء يدعو به في صلاته فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا
وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت
الغفور الرحيم متفق عليه (وسأله) الاعرابي الذي علمه ان يقول لا آله

الا الله وحده لا شريك له الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله رب
العالمين ولا حول ولا قوة الا بالله العزيز الحكيم فقال هذا لربي فقال قل
اللهم اغفر لي وارحمني واهدني وارزقني وعافني فان هؤلاء تجمع لك دنياك
وآخرتك ذكره مسلم وسئل عليه السلام عن رياض الجنة فقال المساجد (فسئل) عليه السلام عن الرتع
فيها فقال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ذكره الترمذي وامستفاه عليه السلام
رجل فقال لا أستطيع ان آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزيني قال قل سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله قال يا رسول
هذا لله فمالي قال قل اللهم ارحمني وعافني واهدني وارزقني فقال هكذا بيده
وقبضها فقال رسول الله عليه السلام أما هذا فقد ملأ يده من الخير ذكره أبو داود:
ومر عليه السلام بأبي هريرة وهو يغرس غرسا فقال ألا أدلك على غراس خير لك من
هذا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر يغرس لك بكل واحدة
شجرة في الجنة ذكره ابن ماجه : وسئل عليه السلام كيف يكسب أحدا كل يوم
ألف حسنة قال يسبح مائة تسبيحة يكتب له ألف حسنة أو يحط عنه ألف خطيئة
ذكره مسلم : وأفني عليه السلام من قال له لدغتنى عقرب بانه لو قال حين أمني أعوذ
بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضره ذكره مسلم : وسأله عليه السلام رجل أن
يعلمه تعوذا يتعوذ به فقال قل اللهم اني أعوذ بك من شر سمعي وشر بصري
وشر لساني وشر قلبي وشر هني يعني الفرج ذكره النسائي : وسئل عليه السلام عن
كيفية الصلاة عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد متفق عليه : وقال له عليه السلام معاذ
يا رسول الله أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني من النار قال لقد سألت عن
عظيم وانه ليسير على من يسره الله عليه تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم
الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ثم قال ألا أدلك على أبواب

الخير قالت بلى يا رسول الله قال الصوم جنة والصدقة تطفىء الخطيئة كما يطفىء الماء النار وصلاة الرجل في جوف الليل ثم قال ألا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله ثم قال ألا أخبرك بملاك ذلك كله قلت بلى يا رسول الله قال كف عمايك هذا وأشار إلى لسانه قلت يا نبي الله وأنا المؤمن بما تتكلم به فقال ثكلتك أمك يا معاذ وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم حديث صحيح: وسأله عليه السلام أعرابي فقال دلتني على عمل إذا عملته دخلت الجنة قال تعبد الله لا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان فقال والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا ولا أنقص منه فلما ولى قال النبي صلى الله عليه وسلم من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا متفق عليه (وسأله) عليه السلام رجل آخر فقال أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويبعدني من النار فقال تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلاة وتؤدى الزكاة وتصل الرحم متفق عليه (وسأله) أعرابي فقال علمني عملاً يدخلني الجنة فقال لئن كنت أقصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة اعتق النسمة وفك الرقبة قال أو ليسا واحداً قال لا اعتق النسمة أن تنفرد بعقها وفك الرقبة أن تعين في عتقها والمنحة الوكوف والنفي على ذى الرحم الظالم فإن لم تطق ذلك فاطعم الجائع واسق الظمآن وأمر بالمعروف وأنهى عن المنكر فإن لم تطق ذلك فكف لسانك إلا من خير ذكره أحمد (وسأله) عليه السلام رجل ما الإسلام فقال إن يسلم قلبك لله وإن يسلم المسلمون من لسانك ويديك قال فأى الإسلام أفضل قال الإيمان قال وما الإيمان قال تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت قال نأى الإيمان أفضل قال الهجرة قال وما الهجرة قال أن تهجر سوء قال فأى الهجرة أفضل قال الجهاد قال وما الجهاد قال أن تقاتل الكفار إذا لقيتهم قال فأى الجهاد أفضل قال من عقر جوده وأهريق دمه ثم عملان هما أفضل الأعمال إلا من عمل بمثلها حجة مبرورة أو عمرة ذكره أحمد (وسئل) عليه السلام أى الأعمال أفضل فقال

الايمان بالله وخذء ثم الجهاد ثم حجة مبرورة تفضل سائر العمل كما بين مطلع
 الشمس ومغربها ذكره احمد (وسئل) عليه السلام أيضا أى الاعمال أفضل فقال
 أن تحب لله وتبغض لله وتعمل لسانك في ذكر الله قال السائل وماذا يا رسول
 الله قال وأن تحب للناس ما تحب لنفسك وان تقول خيرا او تصمت واختلف
 نفر من الصحابة في افضل الاعمال فقال بعضهم سقاية الحاج وقال بعضهم عمارة المسجد
 الحرام وقال بعضهم الحج وقال بعضهم الجهاد في سبيل الله فاستفتي عمر في ذلك رسول
عليه السلام فانزل الله عز وجل (اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن
 بالله واليوم الآخر وجاهد في سبيل الله لا يستوون عند الله والله لا يهدي القوم
 الظالمين) الى قوله تعالى (واولئك هم الفائزون) (وسأله) عليه السلام رجل فقال يا رسول
 الله شهدت ان لا اله الا الله وانك رسول الله وصليت الخمس وأديت زكاة مالى
 وصمت شهر رمضان فقال من مات علي هذا كان مع النبيين والصديقين والشهداء
 يوم القيامة هكذا ونصب اصابعه ما لم يعق والديه ذكره احمد (وسأله) عليه السلام
 آخر فقال ارأيت اذا صليت المكتوبة وصمت رمضان واحللت الجلال وحرمت
 الحرام ولم أزد علي ذلك شيئا ادخل الجنة قال نعم قال والله لا ازيد علي ذلك
 شيئا ذكره مسلم (وسئل) عليه السلام أى الاعمال خير قال أن تطعم الطعام وتقرأ
 السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف متفق عليه (وسأله) عليه السلام ابو هريرة
 فقال اني اذا رأيتك طابت نفسي وقرت عيني فانبثني عن كل شيء فقال بكل شيء
 خلق من ماء قال انبثني عن امر اذا اخذت به دخلت الجنة قال أفش السلام
 واطعم الطعام وصل الارحام وقم بالليل والناس نيام ثم ادخل الجنة بسلام ذكره
 احمد (وسأله) عليه السلام آخر فشكا اليه قسوة قلبه فقال اذا أردت أن يلين قلبك
 فاطعم المسكين وامسح رأس اليتيم (وسئل) عليه السلام اي الاعمال افضل قال طول
 القيام قيل فأي الصدقة أفضل قال جهد المقل قيل فأي الهجرة أفضل قال من هجر
 ما حرم الله عليه قيل فأي الجهاد افضل قال من جاهد المشركين بماله ونفسه قيل

فأى القتل أشرف قال من أهرق دمه وعقر جواده ذكره أبو داود (وسئل)
 ﷺ أي الأعمال أفضل قال إيمان لاشك فيه وجهاد لا غلول فيه وحج مبرور
 (وسأله) ﷺ أبو ذر فقال من أين أتصدق وليس لي مال قال إن من أبواب الصدقة
 التكبير وسبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله واستغفر الله وتأمر بالمعروف وتنهي
 عن المنكر وتعزل الشوكة عن طريق الناس والعظم والمجر وتهدي الأعمى وتسمع
 الأصم والأبكم حتي يفقه وتدل المستدل على حاجة له قد علمت مكانها وتسمى بشدة ساقيك
 إلى الله فان المستغيث وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف كل ذلك من أبواب الصدقة منك
 على نفسك ولك من جماعتك لزوجتك أجر فقال أبو ذر فكيف يكون لي أجر في شهوتي
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو كان لك ولد ورجوت أجره فمات
 ا كنت تحتسب به قلت نعم قال انت خلقتة قلت بل الله خلقه قال فانت هديته
 قلت بل الله هداه قال فانت كنت رزقه قلت بل الله كان يرزقه قال فكذلك
 فضعه في حلاله وجنبه حرامه فان شاء الله أحياه وان شاء الله أماته فلك أجر
 ذكره احمد (وسأل) ﷺ أصحابه يوما من أصبح منكم اليوم صائما قال أبو بكر
 انا قال من اتبع منكم اليوم جنازة قال أبو بكر انا قال من اطعم منكم اليوم مسكينا
 قال أبو بكر انا قال فمن عاد منكم اليوم مريضا قال أبو بكر انا قال رسول الله
 ﷺ ما اجتمعن في رجل إلا دخل الجنة ذكره مسلم (وسئل) ﷺ يا رسول
 الله الرجل يعمل العمل فيستره فاذا اطلع عليه أعجبه فقال له أجران أجر السر
 وأجر العلانية ذكره الترمذي (وسأله) ﷺ أبو ذر يا رسول الله أرأيت الرجل
 يعمل العمل من الخير يحمد الناس عليه قال تلك عاجل بشرى المؤمن ذكره
 مسلم (وسأله) ﷺ رجل أى العمل أفضل فقال الإيمان بالله وتصديق به
 وجهاد في سبيله قال أريد أهون من ذلك يا رسول الله قال السباحة والصبر قال
 أريد أهون من ذلك قال لا تثم الله تعالى في شيء قضيت لك ذكره احمد (وسأله)
 ﷺ عن فواضل الأعمال فقال يا عتبة صل من قطعك وأعط من حرمك

وأعرض عن ظلمك ذكره أحمد (وسأله) عليه السلام رجل كيف لي أن أعلم إذا أحسنت أني قد أحسنت وإذا أسأت أني قد أسأت فقال إذا قال جيرانك إنك قد أحسنت فقد أحسنت وإذا قالوا قد أسأت فقد أسأت ذكره ابن ماجه . وعند الامام أحمد إذا سمعته يقولون قد أحسنت فقد أحسنت وإذا سمعته يقولون قد أسأت فقد أسأت *

فصل

(وسئل عليه السلام) أي الكسب أفضل قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور ذكره أحمد (وسأله) عليه السلام رجل فقال ان لي مالا وولداً وان أبي يريد أن يجتاح مالي قال أنت ومالك لايك ان أطيب ما اكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم فكلوه هنيئاً ذكره ابو داود واحمد (وسأله) عليه السلام صلي الله عليه وسلم امرأة فقالت انا كل على آبائنا وابنائنا وازواجنا فما يحل لنا من أموالهم قال الرطب تأكلينه وتهدينه ذكره ابو داود : وقال عقبه الرطب يعني به ما يفسد اذا بقي (وسئل) عليه السلام إنا نأخذ على كتاب الله اجراً فقال ان أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله ذكره البخاري في قصة الرقية (وسئل) عليه السلام عن أموال السلطان فقال ما أتاك الله منها من غير مسألة ولا اشراف فكله وتموله ذكره احمد (وسئل) عليه السلام عن أجره الحجام فقال اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك ذكره مالك (وسأله) عليه السلام رجل عن عصب الفحل فنهاه فقال انا انطرق الفحل فنكرم فرخص له في الكرامة حديث حسن ذكره الترمذي . ونهى عن القسامة بضم الميم فسئل عنها فقال الرجل يكون على الفئام من الناس فيأخذ من حظ هذا وحظ هذا ذكره ابو داود (وسئل) عليه السلام أي الصدقة أفضل قال سقى الماء (وسأله) عليه السلام امرأة فقالت يا رسول الله اني احب الصلاة معك قال قد علمت انك تحبين الصلاة معي وصلاتك في بيتك خير من صلاتك في حنجرتك

وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدي فامرت فبني لها مسجد في أقصى شيء من بينها واطلم فكانت تصلي فيه حتي لقيت الله عز وجل (وسئل) عليه السلام أي البقاع شر قال لا أدري حتي أسأل جبريل فسال جبريل فقال لا أدري حتي اسأل ميكائيل فجاء فقال خير البقاع المساجد وشرها الاسواق وقال في الانسان ستون وثلاثمائة مفصل عليه أن يتصدق عن كل مفصل صدقة فسأله من يطيق ذلك قال النخاعة تراها في المسجد فتدفنها أو الشي فتحنه عن الطريق فان لم تجد فركتا الضحى يجزيانك (وسئل) عليه السلام عن الصلاة قاعدا فقال من صلي قائما فهو أفضل ومن صلي قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلي مضطجعا فله نصف اجر القاعد (قلت) وهذا له محملان (أحدهما) أن يكون في النافلة عند من يجوزها مضطجعا (والثاني) على المعذور فيكون له بالفعل النصف والتكميل بالنية (وسأله) صلي الله عليه وسلم رجل فقال ما يمنعني ان اتعلم القرآن الا خشية ان لا اقوم به فقال تعلم القرآن واقراه وارقد فان مثل القرآن لمن تعلمه فقرأه وقال به كمثل جراب محشو مسكا يفوح ريحه علي كل مكان ومن تعلمه ورقده وهو في خوفه كمثل جراب وكى على مسك (وقال) عن رجل توفي من اصحابه ليته مات في غير مولده (فسئل) لم ذلك فقال ان الرجل اذا مات في غير مولده قيس له من مولده الى منقطع أثره في الجنة ذكر هذه الاحاديث ابو حاتم بن حبان في صحيحه (وسئل) عليه السلام أيغني الدواء شيئا فقال سبحان الله وهل انزل الله تبارك وتعالى من داء في الارض الا جعل له شفاء (وسئل) عليه السلام عن الرقى والادوية هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله (وسئل) عليه السلام عن رجل من المسلمين طعن رجلا من المشركين في الحرب فقال خذها وانا الغلام الفارسي فقال لا بأس في ذلك يحمد ويؤجر ذكرهما احمد (وسأله) عليه السلام رجل ان يعلمه ما ينفعه فقال لا تحقرن من المعروف شيئا ولو ان تفرغ من دلوك في انا

المستقى ولو ان تكلم اخاك ووجهك منبسط اليه واياك واسبال الازار فاتها من
 الخيلة ولا يحبها الله وان امرؤ شتمك بما يعلم فيك فلا تشتمه بما تعلم منه فان
 اجره لك ووباله على من قاله (وسئل صلواته عن لحوم الحمر الاهلية فقال لا تحمل
 لمن يشهد اني رسول الله ذكره احمد (وسئل صلواته عن الامراء الذين يؤخرون
 الصلاة عن وقتها كيف يصنع معهم فقال صل الصلاة لوقتها ثم صل معهم فانها لك
 ثمالة حديث صحيح (وسأله صلواته امرأة صفوان بن المعطل السلمي فقالت انه
 يضربني اذا صليت ويفطرني اذا صمت ولا يصلي صلاة الفجر حتي تطلع
 الشمس فسأله عما قالت امرأته فقال أما قولها يضربني اذا صليت فانها تقرأ
 بسورتين وقد نهيتها عنهما فقال صلواته لو كانت سورة واحدة لكفت الناس
 وأما قولها يفطرني اذا صمت فانها تنطلق فتصوم وانا رجل شاب ولا أصبر
 فقال صلواته يومئذ لا تصوم امرأة الا باذن زوجها قال وأما قولها لا أصلي حتي
 تطلع الشمس فانا أهل بيت لا نكاد ان نستيقظ حتي تطلع الشمس فقال صل اذا
 استيقظت ذكره ابن حبان قلت ولهذا صادف ام المؤمنين في قصة الافك لانه
 كان في آخر الناس ولا ينافي هذا الحديث قوله في حديث الافك والله ما كشفت
 كنف اني قط فانه الى ذلك الوقت لم يكشف كنف اني قط ثم تزوج بعد ذلك
 (وسئل صلواته عن قتل الوزغ فامر بقتله ذكره ابن حبان (وسئل صلواته عن رجل
 نذر ان يمشي الي الكعبة فجعل يهادي بين رجلين فقال ان الله لغني عن تعذيب
 هذا نفسه وامره ان يركب (واستفتاه صلواته رجل في جاره له يؤذيه فامر به بالصبر
 ثلاث مرات فقال له في الرابعة اطرح متاعك في الطريق ففعل فجعل الناس
 يمرون به ويقولون مانه ويقول آذاه جاره فجعلوا يقولون لعنه الله فجاءه جاره
 فقال رد متاعك والله لا أؤذيك أبدا ذكره احمد وابن حبان (وسأله صلواته رجل
 فقال اني أذنبت ذنبا كبيرا فهل لي من توبة فقال له الك والدان فقال لا قال فلاك
 خالة قال نعم قال فبرها ذكره ابن حبان (وسئل صلواته عن رجل قد أوجب فقال

أعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ذكروه ابن حبان
أيضاً . اوجب اي استوجب النار بذنب عظيم ارتكبه (وسأله) رجل فقال ان
ابوي قد هلكا قبل بقي من بعدهما شيء فقال نعم الصلاة عليهما والاستغفار
لها وانفاذ عقودهما من بعدهما وكرام صديقيهما وصلة رحمهما التي لا رحم لك الا من
قبلهما قال الرجل ما ألد هذا وأطيه قال فاعمل به (وسئل) عليه السلام عن رجل شدة على رجل
من المشركين ليقتله فقال اني مسلم فقتله فقال فيه قولاً شديداً فقال انما قاله تعوداً
من السيف فقال ان الله حرم على ان أقتل مؤمناً حديث صحيح (وسأله) عليه السلام
رجل فقال يا رسول الله اخبرنا بخيرنا من شرنا فقال خيركم من يرجي خيره
ويؤمن شره وشركم من لا يرجي خيره ولا يؤمن شره ذكروه ابن حبان (وسأله)
عليه السلام رجل ما الذي بعثك الله به فقال الاسلام فقال وما الاسلام قال أن تسلم قلبك
لله وان توجه وجهك لله وان تصلي الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة
اخوان نصيران لا يقبل الله من عبد توبة اشرك بعد اسلامه ذكروه ابن حبان
أيضاً (وسأله) عليه السلام الاسود بن سريع فقال ارأيت ان لقيت رجلاً من المشركين
فقاتلني فضرب احدي يدي بالسيف فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال اسلمت لله
أفاقتله بعد أن قالها فقال رسول الله عليه السلام لا تقتله فقلت يا رسول الله انه قطع
احدي يدي ثم قال ذلك بعد ان قطعها أفاقتله قال لا تقتله فانك ان قتلته فانه
بمنزلة من قبل ان تقتله وانت بمنزلة من قبل ان يقول كلمته التي قال حديث صحيح
(وسأله) عليه السلام رجل فقال يا رسول الله مروت برجل فلم يضمني ولم يقرني أفاحتكم
قال بل اقره ذكروها ابن حبان وقوله احتكم اي أعامله اذا مر بي بمثل ما عاملني
به (وسأله) عليه السلام ابو ذر فقال الرجل يحب القوم ولا يستطيع ان يعمل بعملهم قال يا ابا
ذر انت مع من احببت قال فاني احب الله ورسوله قال انت يا ابا ذر مع من احببت
(وسأله) ناس من الاعراب فقالوا أفتنا في كذا أفتنا في كذا أفتنا في كذا أفتنا
في كذا فقال أيها الناس ان الله قد وضع عنكم الحرج الا من اقترض من عرض اخيه

فذلك الذي خرج وهلك (قالوا) افتدأوي يا رسول الله قال نعم ان الله لم ينزل داء
الا انزل له دواء غير داء واحد قالوا يا رسول وما هو قال الحرم (قالوا) فأي
الناس أحب الى الله يا رسول الله قال أحب الناس الى الله أحسنهم خلقاً ذكره
احمد وابن حبان (وسأله) صلواته عدي بن حاتم فقال ان ابي كان يصل الرحم وكان
يفعل ويفعل فقال ان اباك اراد أمراً فادركه يعنى الذكر قال قلت يا رسول
الله انى أسألك عن طعام لا ادعه الا نحر جأ قال لا تدع شيئاً ضارع النصرانية
فيه قال قلت انى ارسل كلبي المعلم فيأخذ صيدا فلا أجدهما اذبح به الا المروءة والعصي
قال اهرق الدم بما شئت واذا ذكر اسم الله ذكره ابن حبان (وسأله) صلواته عائشة عن
ابن جدعان وما كان يفعل فى الجاهلية من صلة الرحم وحسن الجوار وقرى
الضعيف هل ينفعه فقال لا لانه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين (وسأله)
صلواته سفيان بن عبد الله الثقفي ان يقول له قولاً لا يسأل عنه احداً بعده فقال قل
آمنت بالله ثم استقم (وسئل) صلواته من أكرم الناس فقال اتقاهم لله قالوا لسنا
عن هذا نسألك قال فمن معادن العرب تسألونى خياركم فى الجاهلية خياركم
فى الاسلام اذا فقهوا وسأله صلواته قالت انى نذرت ان ردك الله سالماً ان اضرب
على رأسك بالدف فقال ان كنت نذرت فافعلي والا فلا قالت انى كنت نذرت
فقعد رسول الله صلواته فضربت بالدف حديث صحيح : وله وجهان
(أحدهما) ان يكون أباح لها الوفاء بالنذر المباح تطيباً لقلبها وخبراً وتأليفاً لها على
زيادة الايمان وقوته وفرحها بسلامة رسول الله صلواته (والثاني) أن يكون
هذا النذر قرينة لما تضمنه من السرور والفرح بقدم رسول الله صلواته سالماً
مؤيداً منصوراً على اعدائه قد أظهره الله وأظهر دينه وهذا من أفضل القرب
فأمرت بالوفاء به وسأله صلواته رجل فقال يا رسول الله الرجل يريد الجهاد فى
سبيل الله وهو يتغنى من عرض الدنيا فقال لا أجر له فاعظم ذلك الناس فقالوا

للرجل اعد لرسول الله ﷺ فلعلك لم تفهمه فقال الرجل يا رسول الله رجل يريد
الجهاد في سبيل الله وهو يتغنى من عرض الدنيا فقال لا اجر له فأعظم ذلك الناس
فقالوا اعد لرسول الله ﷺ فاعاد فقال لا اجر له (وسأله) ﷺ رجل فقال أقاتل
او اسلم قال اسلم ثم قاتل فقتل فقال النبي ﷺ هذا عمل قليل وأجر كثير (وسأله) ﷺ
رجل ما أكثر ما تخاف على فاخذ بلسانه ثم قال هذا (سأله) ﷺ رجل فقال قل لي قولا
ينفعني الله به واقلل لعملي اعقله فقال لا تغضب فردد مررا كل ذلك يقول له لا تغضب
(وسأله) ﷺ امرأة فقالت ان لي ضرة فهل علي جناح ان استكثرت من زوجي بمالا
يعطيني فقال المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور وكل هذه الاحاديث في الصحيح
(وسأله) ﷺ رجل فقال ان شرائع الاسلام قد كثرت علي فأوصني بشيء اتشبه
به فقال لا يزال لسانك رطبا من ذكر الله ذكره احمد وسأله ﷺ رجل فقال
يا رسول الله ارسل ناقتي واتوكل على الله فقال بل اعقلها وتوكل ذكره ابن حبان
والترمذي: وقال له ﷺ رجل ليس عندي يا رسول الله ما أتزوج به قال وليس
معك قل هو الله احد قال بلي قال ثلث القرآن قال اليس معك قل يا أيها الكافرون
قال بلي قال ربع القرآن قال اليس معك اذا زلزلت الارض قال بلي قال ربع
القرآن قال اليس معك اذا جاء نصر الله قال بلي قال ربع القرآن اليس معك آية
الكرسي قال بلي قال ربع القرآن قال تزوج تزوج ثلاث مرات ذكره احمد
(وسأله) ﷺ معاذ فقال يا رسول الله ارأيت ان كان علينا امراء لا يستنون بسنتك
ولا يأخذون بأمرك فما تأمرنا في أمرهم قال لا طاعة لمن لم يطع الله (وسأله) ﷺ
انس ان يشفع له فقال اني فاعل قال فأين اطلبك يوم القيامة قال اطلبني اول
ما تطلبني علي الصراط قلت فاذا لم القك علي الصراط قال فانا علي الميزان قلت
فان لم القك عند الميزان قال فانا عند الحوض لا اخطي هذه الثلاث موافق
يوم القيامة ذكرها احمد: (وسأله) ﷺ علي الله عليه وآله وسلم الحجاج بن علاط
ﷺ ان لي بمكة مالا وان لي بها اهلا واني أريد ان آتيهم فانا في حل ان انانلت

منك أو قلت شيئاً فاذن له رسول الله صلواته أن يقول ما شاء ذكره أحمد (وفيه) دليل على أن الكلام إذا لم يرد به قائله معناه أما لعدم قصده له أو لعدم علمه به أو أنه أراد به غير معناه لم يلزمه ما لم يرده بكلامه وهذا هو دين الله الذي أرسل به رسوله ولهذا لم يلزم المكروه على التكلم بالكفر الكفر ولم يلزم زائل العقل بجنون أو نوم أو سكر ما تكلم به ولم يلزم المجاج بن علاط حكم ما تكلم به لانه أراد به غير معناه ولم يعقد قلبه عليه: وقد قال تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) وفي الآية الأخرى (ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) فالأحكام في الدنيا والآخرة مرتبة على ما كسبه القلب وعقد عليه وأراد من معنى كلامه (وسأله) امرأة فقالت يا رسول الله إن نساء أسعدتني في الجاهلية يعني في النوح أفاسأعدهن في الإسلام فقال لا إسعاد في الإسلام ولا شغار في الإسلام ولا عقر في الإسلام ولا جلب في الإسلام ومن انتهب فليس منا ذكره أحمد: والأسعاد إسعاد المرأة في مصيبتها بالنوح والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر بنته والعقر الذبح على قبور الموتى والجلب الصياح على الفرس في السباق: والجنب أن يجنب فرساً فإذا أعيت فرسه انتقل إلى تلك في المسابقة (وسأله) صلواته بعض الأنصار فقالوا قد كان لنا جمل نسير عليه وأنه قد استصعب علينا ومنعنا ظهره وقد عطش الزرع والنخل فقال لأصحابه قوموا فقاموا فدخل الحائط والجمل في ناحيته فمشي النبي صلواته نحوه فقالت الأنصار يا نبي الله إنه قد صار مثل الكلب الكلب وإنا نخاف عليك صولته فقال ليس عليّ منه بأس فلما نظر الجمل إلى رسول الله صلواته أقبل نحوه حتى خر ساجداً بين يديه فاخذ رسول الله صلواته بناصيته أذل ما كان قط حتى أدخله في العمل فقال له أصحابه يا نبي الله هذا بهيمة لا تعقل فسجدت لك ونحن نعقل فنحن أحق أن نسجد لك فقال لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر ولو صلح البشر أن يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه

عليها والذي نفسي بيده لو كان من قدمه الى مفرق رأسه يتنجس بالقبح والصديد ثم استقبلته تلحسه ما أدت حقه ذكره احمد: فاخذ المشركون مع مريديهم بسجود الجمل لرسول الله ﷺ وتركوا قوله لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر وهؤلاء شر من الذين يتبعون المتشابه ويدعون المحكم (وسئل) ﷺ ققيل له انت اهل الكتاب تحفون ولا ينتعلون في الصلاة قال فاحتفوا وانتعلوا وخالفوا اهل الكتاب قالوا فان اهل الكتاب يقصون عثانينهم (١) ويوفرون سبالهم فقال قصوا سبالكم ووفروا عثانينكم وخالفوا اهل الكتاب ذكره احمد وسأله ﷺ رجل فقال يا نبي الله مررت بغار فيه شيء من ماء فحدثت نفسي بأن أقيم فيه فيقوتني ما فيه من ماء وأصيب ما حوله من البقل وأنجلي عن الدنيا فقال النبي ﷺ إني لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكني بعثت بالحنيفية السمحة والذي نفس محمد بيده لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها ولمقام أحدكم في الصنف خير من صلاته ستين سنة*

فصل

وأخبرهم أن الله سبحانه وتعالى حرم عليهم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فسألوه وقلوا أرايت شحوم الميتة فانه يطلي بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود فان الله لما حرم عليهم شحومها جملوه ثم باعوه وأكلوا ثمنه وفي قوله هو حرام قولان أحدهما ان هذه الافعال حرام والثاني أن البيع حرام وإن كان المشتري يشتريه لذلك والقولان مبنيان علي أن السؤال منهم هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور أو وقع عن الانتفاع المذكور والاول اختيار شيخنا وهو الاظهر لانه لم يخبرهم أولا عن تحريم هذا الانتفاع حتى يذكروا له حاجتهم اليه وانما أخبرهم عن تحريم البيع فاخبروه انهم يتناعون لهذا الانتفاع فلم يرخص لهم في البيع ولم ينههم عن الانتفاع المذكور ولا

تتلازم بين جواز البيع وحل المنفعة والله أعلم (وسأله) صلى الله عليه وسلم
 أبو طلحة عن أيتام ورثوا خمرًا فقال أهرقها قال أفلا أجعلها خمرًا قال لا
 حديث صحيح: وفي لفظ أن أبا طلحة قال يا رسول الله اني اشتريت خمرًا لا ينام
 في حجرى فقال أهرق الخمر واكسر البهائم (وسأله) عليه السلام حكيم بن حزام فقال
 بالرجل يأتيني ويريد مني البيع وليس عندي ما يطلب أفانيع منه ثم أبتاع من
 السوق قال لا تبع ما ليس عندك ذكره أحمد (وسأله) عليه السلام أيضًا فقال اني
 أبتاع هذه البيوع فما يحل لي منها وما يحرم علي منها قال يا ابن أخي لا تبعن شيئًا
 حتى تقبضه ذكره أحمد: وعند النسائي ابتعت طعامًا من طعام الصدقة فربحت فيه
 قبل أن أقبضه فأتيت رسول الله عليه السلام فذكرت له ذلك فقال لا تبعه حتى تقبضه
 (وسئل) عليه السلام عن الصلاح الذي اذا وجد جاز بيع الثمار فقال تحمار وتصفار
 ويؤكل منها متفق عليه (وسأله) عليه السلام رجل فقال ما الشيء الذي لا يحل منه
 تحال الماء قال ما الشيء الذي لا يحل منه قال الملح قال ثم ماذا قال النار ثم سأله
عليه السلام ما الشيء الذي لا يحل منه قال ان تفعل الخير خير لك ذكره أبو داود
 (وسئل) أن يحجر علي رجل يخبئ في البيع لضعف في عقده فنهاه عن البيع
 فقال لا أصبر عنه فقال اذا بايعت تقل لا خلافة وأنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار
 ثلاثا (وسئل) عليه السلام عن رجل ابتاع غلامًا فقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجد
 به عيبا فردده عليه فقال البائع يا رسول الله قد استغل غلامي فقال الخراج بالضم
 ذكره أبو داود (وسأله) عليه السلام امرأة فقالت اني امرأة أبيع واشترى فإذا
 أردت أن أبتاع الشيء سمعت به أقل مما أريد ثم زدت حتى أبلغ الذي أريد
 وإذا أردت أن أبيع الشيء سمعت به أكثر من الذي أريد ثم وضعت حتى أبلغ
 والذي أريد فقال لا تفعلين اذا أردت أن تبتاع شيئا فاستأمنى به الذي تريد
 أعطيت أو منعت وإذا أردت أن تبيع شيئا فاستأمنى به الذي تريد أعطيت
 أو منعت ذكره ابن ماجه (وسأله) عليه السلام بلال عن عمر رضى الله عنه باع منه صاعين
 (م ١٩ ج ٤)

بصاع جيد فقال أوه عين الربا لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري فبيع التمر
 بيعاً آخر ثم اشتر بالثمن متفق عليه (وسأله) صلى الله عليه وسلم البراء بن عازب
 فقال اشتريت أنا وشريكى شيئاً يداً بيد ونسيئة فسألنا النبي ﷺ فقال أما ما
 كان يداً بيد فخذوه وما كان نسيئة فذروه ذكره البخارى وهو صريح فى تفريق
 الصفقة: وعند النسائي عن البراء قال كنت أنا وزيد بن أرقم تاجرين على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن الصرف فقال إن كان يداً بيد فلا بأس وإن
 كان نسيئة فلا يصلاح (وسأله) فضالة بن عبيد عن قلادة اشتراها يوم خير
 بائى عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلها فوجد فيها أكثر من اثنى عشر ديناراً
 فقال لا تباع حتى تفصل ذكره مسلم وهو يدل على أن مسألة مدعجوة لا تجوز
 إذا كان أحد العوضين فيه ما فى الآخر وزيادة فانه صريح الربا: والصواب أن
 المنع يختص بهذه الصورة التى جاء فيها الحديث وما شابهها من الصور. (وسئل)
 صلى الله عليه وسلم عن بيع الفرس بالافراس والنجية بالابل فقال لا بأس إذا
 كان يداً بيد ذكره احمد (وسأله) عيسى بن عمر فقال اشترى الذهب بالفضة فقال
 إذا أخذت واحداً منها فلا يفارقك صاحبك ويملك ويدينه لبس: وفى لفظ كنت
 أبيع الابل وكنت آخذ الذهب من الفضة والفضة من الذهب والدنانير من
 الدراهم والدراهم من الدنانير فسألت النبي ﷺ فقال إذا أخذت أحدهما وأعطيت
 الآخر فلا يفارقك صاحبك ويملك ويدينه لبس ذكره ابن ماجه: وتفسير هذا به
 فى اللفظ الذى عند أبي داود عنه قلت يا رسول الله انى أبيع الابل بالنقيع فأبيع
 بالدنانير وآخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وآخذ الدنانير آخذ هذه من هذه وأعطى
 هذه من هذه فقال لا بأس إن تأخذها بسعر يومها ما لم تفتربا وبينكما شيء ذكره
 احمد (وسئل) ﷺ عن اشتراء التمر بالزطاب فقال أينقص الرطب إذا لبس.
 قالوا نعم فنهى عن ذلك ذكره احمد والشافعى ومالك رضى الله عنهم (وسئل)
 ﷺ عن رجل أسلف فى نخل فلم يخرج تلك السنة فقال ارزده عليه ماله ثم قال

لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه وفي لفظ أن رجلا أسلم في حذيقة نخل قبل أن يطلع النخل فلم يطلع النخل شيئا ذلك العام فقال المشتري هو لي حتى يطلع وقال البائع أما بعثك النخل هذه السنة فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال للبائع أخذ من نخلك شيئا قال لا قال فبم تستحل ماله اردد عليه ماله ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه وهو حجة لمن لم يجوز السلم إلا في موجدود الجنس حال العقد كما يقوله الاوزاعي والثوري وأصحاب الرأي (وسأله) صلى الله عليه وسلم رجل فقال ان بني فلان قد أسلموا القوم من اليهود وانهم قد جاعوا فأخاف أن يرتدوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم من عنده قال رجل من اليهود عندي كذا وكذا لشيء سماه اراه قال ثلاثمائة دينار بسعر كذا وكذا من حائط بني فلان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بسعر كذا وكذا وليس من حائط بني فلان ذكره ابن ماجه *

فصل

(وسأله) صلى الله عليه وسلم خزمة بن عبد المطلب فقال اجعلني على شيء غيش به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خزمة نفس تميمها أحب إليك أم نفس تميمها فقال نفس أحبيها قال عليك نفسك ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وسلم ما عمل الجنة قال الصدق فاذا صدق العبد بر واذا بر آمن واذا آمن دخل الجنة (وسئل) صلى الله عليه وسلم ما عمل أهل النار قال الكذب اذا كذب العبد فجر واذا فجر كفر واذا كفر دخل النار (وسئل) صلى الله عليه وسلم عن أفضل الأعمال فقال الصلاة قيل ثم مه قال الصلاة ثلاث مرات فلما غلب عليه قال الجهاد في سبيل الله قال الرجل فان لي والدين قال آمرك بالوالدين خيرا قال والذي بعثك بالحق نبيا لاجاهدن ولا تركهما فقال أنت أعلم ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وسلم عن الغرف التي في الجنة يرى ظاهرها من باطنها وباطنها من

ظاهرها لمن هي قال لمن ألان الكلام وأطعم الطعام وبات لله قائما والناس نيام (وسأله) صلى الله عليه وسلم رجل أرأيت ان جاهدت بنفسى ومالى فقتلت صابرا محتسبا مقبلا غير مدبرا دخل الجنة قال نعم فقال ذلك مرتين أو ثلاثا قال إلا ان مت وعليك دين وليس عندك وفاؤه وأخبرهم بتشديد أنزل فسأله عنه فقال الدين والذي نفسى بيده لو ان رجلا قتل فى سبيل الله ثم عاش ثم قتل فى سبيل الله ثم عاش ثم قتل فى سبيل الله ما دخل الجنة حتى يقضى دينه ذكرهما احمد (وسأله) صلى الله عليه وسلم رجل عن أخيه مات وعليه دين فقال هو محبوب بدينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد أدبت عنه الا دينارين ادعتهما امرأة وليس لها بينة فقال اعطها فانها محقة ذكره احمد: وفيه دليل على ان الوصي اذا علم بثبوت الدين على الميت جاز له وفاؤه وان لم تقم به بينة (وسأله) صلى الله عليه وسلم أن يسعر لهم فقال ان الله هو الخالق القابض الباسط الرزاق وانى لا رجو ان التى الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها أياه فى دم أو مال: ذكره احمد *

فصل

(وسأله) صلى الله عليه وسلم رجل فقال ارضي ليس لاحد فيها شركة ولا قسمة الا الجار فقال الجار أحق بصقبة ذكره احمد والصواب العمل بهذه الفتوى اذا اشتركا فى طريق أو حق من حقوق الملك (وسئل) صلى الله عليه وسلم اى الظلم أعظم قال ذراع من الارض ينتقصه من حق أخيه وليست حصاة من الارض أخذها الا طوقها يوم القيامة الى قعر الارض ولا يعلم قعرها الا الذى خلقها ذكره احمد: وافى صلى الله عليه وسلم فى شاة ذبحت بغير اذن صاحبها وقدمت اليه أن يطعم الا ساري ذكره ابو داود *

(فصل) وافى صلى الله عليه وسلم بان ظهر الرهن يركب بنفقته اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة ذكره البخاري واخذ احمد وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى وهو الصواب: وافى صلى الله عليه وسلم

وسلم بان الرهن لا يغلق من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه حديث حسن
(واقفي) صلى الله عليه وسلم في رجل اصاب في ثمار اتباعها فكثرت دينه فأمر ان يتصدق
عليه فلم يوف ذلك دينه فقال للغرماء خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك ذكره
مسلم (واقفي) صلى الله عليه وسلم من ادرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس فهو أحق به
من غيره متفق عليه *

(فصل) وسأله صلى الله عليه وسلم امرأة عن حلي لها تصدقت به فقال لها لا يجوز
لا امرأة عطية في مالها الا باذن زوجها: وفي لفظ لا يجوز للمرأة أمر في مالها اذا ملك
زوجها عصمتها ذكره أهل السنن وعند ابن ماجه ان خيرة امرأة كعب بن مالك اتته
بحلي فقالت تصدقت بهذا فقالت هل استأذنت كعبا قالت نعم فبعث الى كعب فقال هل
أذنت لخيرة ان تتصدق بحليها هذا فقال نعم فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسأله) صلى
الله عليه وسلم رجل فقال ليس لي مال ولى يتيم فقال كل من مال يتيمك غير مسرف ولا
مبذر ولا متأثل مالا ومن غير ان تقي مالك او قال تفدي مالك بماله: ولما نزلت ولا
تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن عزلوا اموال اليتامى حتي جعل الطعام يفسد
والاعم ينتن فسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ فنزات (وان يخالطوهم فاجوانكم
والله يعلم المفسد من المصلح) ذكره احمد وأهل السنن (وسئل) ﷺ عن لقطة
الذهب والورق فقال اعرف وكأها وعفاصها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنقها
ولتكن وديعة عندك فان جاء طالبها يوما من الدهر فادها اليه (فسئل) ﷺ عن
ضالة الابل فقال مالك ولما دعيها فان معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر
حتى يجدها ربها (فسئل) ﷺ عن الشاة فقال خذها فانما هي لك او لاختك او
للذئب متفق عليه وفي لفظ لمسلم فان جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكأها
فاعطها اياه والا فهي لك: وفي لفظ لمسلم ثم كلها فان جاء صاحبها فادها اليه: وقال
ابي بن كعب وجدت حرة على عهد رسول الله ﷺ فيها مائة دينار فاتيت بها
النبي ﷺ فقال عرفها حولاً فعرفتها حولاً ثم اتيت بها فقال عرفها حولاً فعرفتها

ثم أتيت به فقال عرفها حولاً فعرفتها ثم أتيت بها الرابعة فقال اعرف عددها ووكاها
 وزعاهما فان جاء صاحبها والا فاستمتع بها فاستمتعت بهامتنق عاينه واللفظ للبخاري
 (وسأله) عليه السلام رجل من مزينة عن الضالة من الابل قال معها حداؤها وسقاؤها
 تأكل الشجر وترذ الماء فدعها حتى يأتيها باغيها قال الضالة من الغنم قال لك او
 لا خيك او للذئب تجمعها حتى يأتيها باغيها قال الحريسة التي توجد في مراتعها
 قال فيها ثمنها مرتين وضرب نكال وما أخذ من عطنه ففيه القطع اذا بلغ مايؤخذ
 من ذلك ثمن المجن . قال يارسول الله فالثمار وما اخذ منها في اكمامها قال ما اخذ
 بنفسه فلم يتخذ خبيثة فليس عليه شيء وما احتمل فعليه ثمنه مرتين وضرب نكال
 وما أخذ من أجرانه ففيه القطع اذا بلغ مايؤخذ من ذلك ثمن المجن قالوا يارسول
 الله فاللقطة يجدها في سبيل العامرة قال عرفها حولاً فان وجدت باغيها فادها
 اليه والا فهي لك قال ما يوجد في الحرب العادي قال فيه وفي الركاز الخمس
 ذكره احمد وأهل السنن والإفتاء بما فيه متعين وان خالفه من
 خالفه فإنه لم يعارضه ما يوجب تركه وافقى بان من وجد لقطة فليشهد ذوى عدل
 وليحفظ عفاصها ووكاها ثم لا يكتم ولا يغيب فان جاء ربها فهو أحق بها والا فهو
 مال الله يؤتيه من يشاء (وسئل) صلى الله عليه وسلم عن رجل جلس لحاجة فاخرج جرد
 من جحر دينار اثم أخرج آخر ثم أخرج آخر حتى أخرج سبعة عشر دينار اثم أخرج
 طرف خرقه حمراء فأتى بها السائل رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره خبرها
 وقال خذ صدقتها قال ارجع بها لاصدقة فيها بارك الله لك فيها ثم قال لعلاك اهويت
 بيدك في الجحر قلت لا والذي اكرمك بالحق فلم يفن آخرها حتى مات: وقوله والله
 اعلم لعلاك اهويت بيدك في الجحر اذا لو فعل ذلك لكان في حكم الركاز وانما ساق
 الله هذا المال اليه بغير فعل منه اخرجته له الارض بمنزلة ما يخرج من المباحات ولهذا
 والله اعلم لم يجعله لقطة اذ لعله علم انه من دفن الكفار

فصل

واهدى له صلى الله عليه وسلم عياض بن حماد ابلا قبل ان يسلم فأبى ان يقبلها وقال
 أنا لا تقبل زبد المشركين قال قلت وما زبد المشركين قال رقدم وهديتهم ذكره
 أحمد: ولا ينافي هذا قبوله هدية اكير وغيره من أهل الكتاب لانهم أهل كتاب
 فقبل هديتهم ولم يقبل هدية المشركين (وسأله) عليه السلام عبادة بن الصامت فقال رجل
 اهدني الى قوسا فمن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال وارمى عليها في
 سبيل الله فقال ان كنت تحب ان تطوق طوقا من نار فأقبلها: ولا ينافي هذا قوله ان
 ان احق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله في قصة الرقية لان تلك جمالة علي الطب
 خطبه بالقرآن فاخذ الاجرة علي الطب علي لا تعليم القوان وهو مانع من أخذ الاجرة
 علي تعليم القرآن فان الله تعالى (قال لنبية قل لا أسألكم عليه اجرا) وقال تعالى (قل
 ما سألتكم من أجر فهو لكم) وقال تعالى (اتبعوا من لا يسألكم اجرا) فلا يجوز أخذ
 الاجرة علي تبليغ الاسلام والقرآن (وسأله) عليه السلام ابو النعمان بن بشير ان يشهد علي
 غلام نحله لابنه فلم يشهد وقال لا تشهدني علي جور وفي لفظ ان هذا لا يصلح وفي
 لفظ اكل ولذلك نحله مثل هذا قال لا قال فاتقوا الله واعدلوا: بين أولادكم: وفي
 لفظ فارجمه: وفي لفظ اشهد علي هذا غيري متفق عليه وهذا امر تهديد
 قطعيا لا امر اباحة لانه ساء جورا وخلاف العدل واخبر أنه لا يصلح وامره
 برده ومحال مع هذا أن يأذن الله له في الاشهاد علي ما هذا شأنه وبالله التوفيق
 (وسأله) صلى الله عليه وسلم سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه فقال يا رسول الله
 قد بلغ بي من الوجع ماتري وانا رجل ذو مال يرثني الا ابنة لي أفأتصدق بثلاثي
 مالي قال لا قلت فالشطر يا رسول الله قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث
 كثير انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من ان تذرهم عالة يتكفنون: الناس
 وانك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله الا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك

متفق عايه وسأله عليه السلام عمرو بن العاص فقال يا رسول الله ان ابي أوصى ان يعتق عنه مائة رقبة فاعتق ابنة هشام خمسين وبقيت عليه خمسون رقبة فاعتق عنه فقال رسول الله عليه السلام انه لو كان مسلماً نفاءً تقبم عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك ذكره ابو داود *

فصل

(وسأله) صلى الله عليه وسلم وجعل فقال ان ابن ابني مات فمالي من ميراثه فقال لك السدس فلما ادبر دعاه فقال لك سدس آخر فلما ولي دعاه وقال ان السدس الآخر طعمة ذكره احمد (وسأله) صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الكلالة فقال يكفيك من ذلك الآية التي انزلت في الصيف في آخر سورة النساء ذكره مالك (وسأله) صلى الله عليه وسلم جابر كيف أقضي في مالي ولا يرثني الا كلاله فنزلت (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) ذكره البخاري (وسأله) صلى الله عليه وسلم تميم الداري يا رسول الله ما السنة في الرجل من المشركين يسلم على يد رجل من المسلمين فقال هو أولى الناس بمحياه ومماته ذكره ابو داود (وسأله) صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت كنت تصدقت علي أمي بوليدة وأنها ماتت وتركت الوليدة قال قد وجب أجرك ورجعت اليك في الميراث ذكره ابو داود وهو ظاهر جداً في القول بالرد فتأمله وسئل صلى الله عليه وسلم عن الكلالة قال ما خلا الولد والوالد ذكره ابو عبد الله المقدسي في أحكامه (وسأله) صلى الله عليه وسلم امرأة سعد فقامت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد قتل معك يوم احد وان عنهما أخذ جميع ما ترك ابوهما وان المرأة لا تنكح الا على ماله فسكت النبي صلى الله عليه وسلم حتى أنزلت آية الميراث فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أخا سعد بن الربيع فقال أعط بنتي سعد ثلثي ميراثه وأعط امرأته الثمن وخذ أنت ما بقي ذكره احمد (وسئل) ابو موسى الأشعري عن

ابنة وابنة ابن واخت فقال للبنت النصف وللأخت النصف وأت ابن مسعود فسيتابعني فسئل ابن مسعود واخبر بقول أبي موسى فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين اقضي فيها بما قضى النبي ﷺ للابنة النصف ولابنة الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فللاخت ذكره البخاري (وسأله) ﷺ رجل فقال عندي ميراث رجل من الازد واست اجد ازدياً ادفعه اليه فقال اذهب فالتمس ازدياً خولاً فاتاه بعد الحول فقال يا رسول الله لم اجد ازدياً ادفعه اليه قال فانطلق فانظر أول خزاعي تلقاه فادفعه اليه فلما ولي قال علي بالرجل فلما جاءه قال انظر اكبر خزاعة فادفعه اليه ذكره احمد (وسئل) صلي الله عليه وسلم عن رجل مات ولم يدع وارثاً الا غلاماً له فكان يعتقه فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم هل له احد قالوا لا الا غلاماً له كان يعتقه فجعل رسول الله صلي الله عليه وسلم ميراثه له ذكره احمد وأهل السنن وهو حسن وبهذه الفتوي نأخذ (وافي) صلي الله عليه وسلم بأن المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه ذكره احمد وأهل السنن وهو حديث حسن وبه نأخذ (وافي) صلي الله عليه وسلم بأن المرأة ترث من دية زوجها وماله وهو يرث من دينها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمد فإذا قتل أحدهما صاحبه عمد لم يرث من دينه وماله شيئاً وان قتل أحدهما صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه ذكره ابن ماجه وبه نأخذ (وافي) صلي الله عليه وسلم بأنه إما رجل عاهر بحرة أو أمة فالولد ولد زناً لا يرث ولا يرث ذكره الترمذي (وقضي) صلي الله عليه وسلم في ولد المتلاعنين انه يرث امه وترثه امه ومن قذفها جلد ثمانين ومن دعاه ولد زناً جلد ثمانين ذكره احمد وابو داود وعند أبي داود وجعل ميراث ولد الملاءنة لامه ولورثتها من بعدها (وسأله) صلي الله عليه وسلم الشريد بن سويد فقال ان امي اوصت ان تعق عنها رقبة مؤمنة وعندي جارية سوداء نوبية أفأعتقها عنها فقال ائت بها فقال من ربك قالت الله قال من أنة قالت رسول الله صلي الله عليه وسلم قال اعتقها فانها مؤمنة ذكره أهل السنن

(وسأله) صلى الله عليه وسلم رجل فقال علي عتق رقبة مؤمنة وأتاه بجارية سوداء
 أعجمية فقال ابن الله فأشارت الى السماء بأصبعها السبابة فقال لها من أنا فأشارت
 بإصبعها الى رسول الله والى السماء أي أنت رسول الله فقال اعتقها ذكره احمد:
 (وسأله) معاوية بن الحكم السلمي فقال كانت لي جارية ترعى غنما لي قبل نجد
 والجوادية (١) فاطلعت ذات يوم فاذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها وانا رجل من
 بني آدم آسف كما يأسفون فصككتها صكة فعظم ذلك علي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت أفلا أعتقها فقال اتني بها فقال لها ابن الله قالت في السماء قال من
 أنا قالت أنت رسول الله قال اعتقها فانها مؤمنة قال الشافعي فلما وصفت الايمان وان
 ربها تبارك وتعالى في السماء قال اعتقها فانها مؤمنة فقد هأل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ابن الله (وسئل) صلى الله عليه وسلم ابن الله فأجابه من سأله بأن الله في
 في السماء فرضي جوابه وعلم به انه حقيقة الايمان لربه واجاب هو صلى الله عليه
 وسلم من سأله أين الله ولم ينكر هذا السؤال عليه وعند الجمهور أن السؤال بأين
 الله كالسؤال بما لونه وما طعمه وما جنسه وما أصله ونحو ذلك من الاسئلة المحالة
 الباطلة (وسأله) عليه السلام ميمونة أم المؤمنين فقالت أشعرتني اعتقت وليدي
 قال لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لاجرك متفق عليه (وسأله) عليه السلام نفر من بني
 سليم عن صاحب لهم قد اوجب يعني النار بالقتل فقال اعتقوا عنه يعتق الله بكل
 عضو منه عضوا من النار ذكره ابو داود (وسأله) عليه السلام رجل كم اعفو عن
 الخادم فصبت عنه ثم قال يا رسول الله كم اعفو عن الخادم قال اعف عنه كل يوم
 سبعين مرة ذكره ابو داود (وسئل) عليه السلام عن ولد الزنا فقال لاخير فيه نعلان
 اجاهد فيها في سبيل الله أحب الى من أن أعتق ولد الزنا ذكره احمد (وسأله)
عليه السلام سعد بن عباد فقال ان امي ماتت وعليها نذر أفيجزى عنها أن أعتق عنها
 قال اعتق عن امك ذكره احمد : وعند مالك ان امي هلكت فهل ينفعها أن
 أعتق عنها فقال نعم واستفتته عليه السلام عائشة رضي الله عنها فقالت اني اردت أن

اشترى جارية فاعتقها فقال أهلها نبيعكها علي أن ولاءها لنا فقال لا يمنعك ذلك إنما الولاء لمن اعتق والحديث في الصحيح فقالت طائفة يصح الشرط والعقد ويجب الوفاء به وهو خطأ: وقالت طائفة يبطل العقد والشرط وإنما يصح عقد عائشة لأن الشرط لم يكن في جلب العقد وإنما كان متقدما عليه فهو بمنزلة الوعد لا يلزم الوفاء به وهذا وإن كان أقرب من الذي قبله فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلل به ولا أشار في الحديث إليه بوجه ما والشرط المتقدم كالمقارن : وقالت طائفة في الكلام اضمار تقديره اشترطى لهم الولاء أولا تشريطه : فان اشتراطه لا يفيد شيئا لأن الولاء لمن اعتق وهذا أقرب من الذي قبله مع مخالفته لظاهر اللفظ : وقالت طائفة اللام بمعنى علي أي اشترطى عليهم الولاء فانك أنت التي تعتقن والولاء لمن اعتق وهذا وإن كان أقل تكافؤا مما تقدم ففيه الغاء الاشتراط فانها لو لم تشريطه لكان الحكم كذلك : وقالت طائفة هذه الزيادة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل هي من قول هشام بن عروة وهذا جواب الشافعي نفسه: وقال شيخنا (١) بل الحديث على ظاهره ولم يأمرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم باشتراط الولاء تصحيحا لهذا الشرط ولا إباحة له ولكن عقوبة لما شرطه إذ أبي أن يبيع جارية للمعتق إلا باشتراط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل ليظهر به حكم الله ورسوله لأن الشروط الباطلة لا تغير شرعه وإن من شرط ما يخالف دينه لم يجوز أن يوفي له بشرطه ولا ييطان البيع به وإن من عرف فساد الشرط وشرطه ألغى اشتراطه ولم يعتبر فتأمل هذه الطريقة وما قبلها من الطرق والله تعالى أعلم *

فصل

(ومثل) أي النساء خير فقال الذي تضره إذا نظر وتطبيعة إذا أمر ولا تخالفه فيما يكره في نفسها وما ذكره أحمد : ومثل عليه أي المال يتخذ

(١) وقد تروى لهذا ابن تيمية في تفسير سورة النور بما يشفي ويكفي .

فقال ليتخذ أحدكم قلبا شاكرًا ولسانا ذا كرامًا وزوجة مؤمنة تعين أحدكم على أمر الآخرة ذكره أحمد والترمذي وحسنه. (وسأله) عليه السلام رجل فقال اني أصبت امرأة ذات حسب وجمال وانها لا تلد أفأتزوجها قال لا ثم أتاه الثانية فنهاه ثم أتاه الثالثة فقال تزوجوا الولود الودود فاني مكاثركم بالامم : (وسأله) عليه السلام أبو هريرة رضى الله عنه فقال اني رجل شاب واني أخاف الفتنة ولا أجد ما أتزوج به أفلا اختصي قال فسكت عني ثم قلت فسكت عني ثم قال يا ابا هريرة جف القلم بما انت لاق فاختصر علي ذلك أو زد ذكره البخاري (وسأله) عليه السلام آخر فقال يا رسول الله ائذن لي ان اختصي قال خصاء متى الصيام ذكره احمد (وسأله) عليه السلام ناس من اصحابه فقالوا ذهب أهل الدثور بالأجور يصلون كما نصلي ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول اموالهم قال أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون به ان كل تسبيحة صدقة وكل تكبيرة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وأمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة وفي بضع أحدكم صدقة قالوا يا رسول الله يأتي احدنا شهوته ويكون له فيها اجر قال رأيتم لو كان وضعها في حرام أكان عليه وزر فكذلك اذا وضعها في الحلال كان له اجر ذكره مسلم (واقى) عليه السلام من أراد ان يتزوج امرأة بان ينظر اليها (وسأله) عليه السلام المغيرة ابن شعبه عن امرأة خطبها قال اذهب فانظر اليها فانه اجدر أن يدوم بينكما فاني أبويها فاخبرها بقول رسول الله عليه السلام فكأنهما كرها ذلك. فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله عليه السلام امرك أن تنظر فانظر والا فاني أنشدك كأنها عظمت ذلك عليه قال فنظرت اليها فتزوجتها فذكر من موافقتها له ذكره احمد واهل السنن (وسأله) عليه السلام صلى الله عليه وسلم جرير عن نظرة الفجاءة فقال اصرف بصرك ذكره مسلم (وسأله) عليه السلام صلى الله عليه وسلم رجل فقال عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال احفظ عورتك الا من زوجتك وما ملبكت يمينك قال قلت يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم في بعض . فقال ان

استطعت أن لا يزينها أحد فلا يزينها قال قلت يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً قال الله أحق أن يستحي منه ذكره أهل السنن وسأله عليه السلام رجل أن يزوج امرأة فأمره أن يصدقها بثيئاً ولو خاتماً من حديد فلم يجده فقال ما معك من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا قال تقرؤون عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتكم بما معك من القرآن متفق عليه: واستأذنته عليه السلام أم سلمة في الحجامة فأمر أباطية أن يحجمها قال حسبت أنه كان أخاها من الرضاعة أو غلاماً لم يحتلم ذكره مسلم وأمر عليه السلام أم سلمة وميمونة أن يحتجبا من ابن أم مكتوم فقالتا أليس هو أعمى لا يبصرنا ولا يعرفنا قال أفعميا وان أتما السمتا تبصر أنه ذكره أهل السنن وصححه الترمذي فأخذت طائفة بهذه الفتوي وحرمت على المرأة نظرها إلى الرجل وعارضت طائفة أخرى هذا الحديث بحديث عائشة في الصحيحين أنها كانت تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد وفي هذه المعارضة نظر إذ لعل قصة الحبشة كانت قبل نزول الحجاب وتخصت طائفة أخرى ذلك بأزواج النبي صلى الله عليه وسلم (وسأله) صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها عن الجارية ينكحها أهلها استأمر أم لا فقال نعم تستأمر قالت عائشة رضي الله عنها فاتها تستحي فقال عليه السلام فذاك إذا هي سكتت متفق عليه: وبهذه الفتوي نأخذ وأنه لا بد من استئمار البكر وقد صرح عنه عليه السلام الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها وأذن لها صلاتها وفي لفظ والبكر يستأذن أبوها في نفسها وأذن لها صلاتها: وفي الصحيحين عنه عليه السلام لا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا وكيف أذن لها قال ان تسكت (وسأله) عليه السلام جارية بكر فقالت ان أباه زوجها وهي كارهة فخيرها النبي عليه السلام فقد أمر باستئذان البكر ونهى عن نكاحها بدون أذنها وخير عليه السلام من نكحت ولم تستأذن فكيف بالعدول عن ذلك كله ومخالفته بمجرد مفهوم قوله الأيم أحق بنفسها من وليها كيف ومنطوقه صريح في أن هذا المفهوم الذي فهمه من أن قال تنكح بغير اختيارها غير مراد فإنه قال عقيبها والبكر تستأذن في نفسها بل هذا

احتراز منه عليه السلام من حمل كلامه على ذلك المفهوم كما هو المعتاد في خطابه بك قوله لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده فانه لما نفى قتل المسلم بالكافر اؤهم ذلك وإهدار دم الكافر وأنه لا حرمة له فرفع هذا الوهم بقوله ولا ذو عهد في عهده ولما كان الاقتصار على قوله ولا ذو عهد يوم انه لا يقتل اذا ثبت له العهد من حيث الجملة رفع هذا الوهم بقوله في عهده وجعل ذلك قيد العصمة العهد فيه وهذا كثير في كلامه عليه السلام لمن تأمله كقوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها فان نهيه عن الجلوس عليها لما كان ربما يوم التعظيم المحذور رفعه بقوله ولا تصلوا اليها والمقصود ان امره باستئذان الكبر ونهيه عن نكاحها بدون اذنها وتخيرها حيث لم تستأذن لا معارض له فیتعين القول به وبالله التوفيق (ومثل) عليه السلام عن صداق النساء فقال هو ما اصطاح عليه اهلهم ذكره الدارقطني: وعنده مرفوعا انكحوا اليتامى قيل يا رسول الله ما العلائق بينهم قال ما تراضى عليه الاهلون ولو قضيا من اراك (وسأله) عليه السلام امرأة فقالت ان ابي زوجني من ابن اخيه ليرفع بي خسيسته فجعل الامر اليها فقالت قد اجزت ما صنع ابي ولكن اردت ان يعلم النساء ان ليس الي الآباء من الامر شيء ذكره احمد والنسائي: ولما هلك عثمان بن مظعون ترك ابنة له فزوجها عمها قدامة من عبد الله بن عمر ولم يستأذنها فكرهت نكاحه واحبت ان يزوجها المغيرة بن شعبة فزوجها من ابن عمر وزوجها المغيرة وقال إنها يتيمة ولا تنكح الا باذنها ذكره احمد (وسأله) عليه السلام من ثب الغنوي فقال يا رسول الله انكح غناقا وكانت بغيا بمكة فسكت عنه فترلت الآية (الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك) فدعاها فقراها عليه وقال لا تنكحها (وسأله) صلى الله عليه وسلم رجل آخر عن نكاح امرأة يقال لها ام مهزول كانت تسافح فقرا عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الآية ذكره احمد (واقى) صلى الله عليه وسلم بان الزاني المجلود لا ينكح الا مثله فآخذ بهذه الفتاوى التي لا معارض لها الا امام احمد ومن وافقه وهي من محاسن مذهبه رحمة الله عليه فانه لم يجوز ان يكون الرجل زوج بقربة ويعضد مذهبه بضعة وعشرون دليلا

قد ذكرناها في موضع آخر واعلم قيس بن الحزث وتحتة ثمان نسوة فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال اختر منهن أربعاً وانسلم غيلان وتحتة عشر نسوة فامر به صلى الله عليه وسلم ان يأخذ منهن أربعاً ذكرهما اخذ وهما كالعريح في ان الخيرة اليه بين الاوائل والاواخر (وسأله) عليه السلام فيروز الديلمي فقال اسلمت وتحتي اختان فقال طلق أيتهما شئت ذكره احمد وسأله عليه السلام بصرة بن اكرم فقال نسكت امرأة بكراً في سترها فدخات عليها فاذا هي حلي فقال النبي صلى الله عليه وسلم لها الصداق بما استحللت من فرجها والولد عبد لك فاذا ولدت فاجلدوها وفرق بينهما ذكره أبو داود ولا يشكل من هذه الفتوى الا مثل عبودية الولد والله أعلم واسلمت امرأة على عهد عليه السلام فتزوجت فجاء زوجها فقال يا رسول الله اني كنت اسلمت وعلمت باسلامي فانزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر وردھا الى الاول ذكره احمد وابن حبان (وسئل) عليه السلام عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً حتى مات فقضي لها على صداق نساها وعليها العدة ولها الميراث ذكره احمد وأهل السنن وصححه الترمذي وغيره وهذه فتوى لا معارض لها فلا سبيل الى العدول عنها (وسئل) عليه السلام عن امرأة تزوجت ومرضت فتنعط شعرها فارادوا أن يصلوه فقال لعن الله الواصلة والمستوصلة متفق عليه وسئل عليه السلام عن العزل قال او انكم لتفعلون قالوا ثلاثاً ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهي كائنة متفق عليه: ولفظ مسلم الاعليكم أن لا تفعلوا ما كتب الله عز وجل خلق نسمة هي كائنة الى يوم القيامة الا ستكون (وسئل) عليه السلام أيضاً عن العزل فقال ما من كل الماء يكون الولد وإذا اراد الله خلق شيئاً لم يمنع شيء (وسأله) عليه السلام آخر فقال ان لي جارية وانا اعزل عنها وانا اكره أن تحمل وانا أريد ما يريد الرجال وان اليهود تحدث ان العزل موءودة صغرى فقال كذبت اليهود لو اراد الله ان يخلق بهما استطعت أن تصرفه ذكرهما احمد وابو داود (وسأله) عليه السلام صلى الله عليه وسلم آخر فقال عندي جارية وانا اعزل عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يمنع شيئاً اذا اراد الله فجاء

الرجل فقال لرسول الله ﷺ ان الجارية التي كنت ذكرتها لك حملت فقال انا عبد الله ورسوله ذكره مسلم وعنده أيضا ان لي جاريه هي خادمتنا وساقيتنا وأنا أطوف عليها وأنا أكره ان تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فان سيأتها ما قدر لها فلبث الرجل ثم أتاه فقال ان الجارية قد حملت فقال قد أخبرتك انه سيأتها ما قدر لها (وسأله) ﷺ آخر عن ذلك فقال لو ان الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لاخرجه الله منها وليخلقن الله عز وجل نفسا هو خالقها ذكره احمد (وسأله) ﷺ آخر فقال اني أعزل عن امرأتي فقال لم تفعل ذلك فهو فقال اني أشفق على ولدها فقال رسول الله ﷺ لو كان ذلك ضارا ضر فارس والروم: وفي لفظ ان كان كذلك فلا مضر ذلك فارس والروم ذكره مسلم *

فصل

وسأله ﷺ امرأة من الانصار عن التجية وهي وطء المرأة في قبلها من ناحية دبرها فتلا عليها قوله تعالى (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم اني شئتم) صاماً واحداً ذكره احمد (وسأله) ﷺ عمر رضي الله عنه فقال يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك قال حولت رجلي البارحة فلم يرد عليه شيئاً فأوحى الله إلي رسول الله (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم اني شئتم) اقبل وادبر واتقوا الحيضة والدبر ذكره احمد والترمذي وهذا هو الذي أباحه الله ورسوله وهو الوطء من الدبر لافي الدبر: وقد قال ملعون من أتى امرأته في دبرها: وقال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد وقال ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أدبارهن وقال لا ينظر الله الى رجل أتى رجلاً أو امرأة في الدبر وقال في الذي يأتي امرأته في دبرها هي اللوطية الصغرى: وهذه الاحاديث جميعها ذكرها احمد في المسند (ومثل) ما حق المرأة على الزوج قال أن يطعمها اذا طعم وبكسرها اذا اكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا يهجر الا في النيت ذكره احمد وأهل السنن *

فصل

(وسأله) عليه السلام عائشة أم المؤمنين فقالت ان أفلح أخا أبي القعيس استأذن علي وكانت امرأته أرضعتني فقال أئذني له أنه عمك متفق عليه (وسأله) عليه السلام امرأبي فقال اني كانت لي امرأة فتزوجت عنها أخرى فرجعت امرأتي الأولى انها أرضعت امرأتي الحداثا رضة أو رضعتين فقال لا تحرم الأملجة ولا الأملجان ذكره مسلم (وسأله) سهلة بنت سهيل فقالت ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوا وانه يدخل علينا واني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً فقال أرضعيه تحرمي عليه ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة فرجعت فقالت اني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة ذكره مسلم: فاخذ طائفة من السلف بهذه الفتوى منهم عائشة ولم يأخذ بها أكثر أهل العلم وقدموا عليها أحاديث توقيت الرضاع المحرم بما قبل الفطام وبالصغر وبالحولين لوجوه (أحدها) كثرتها وانفراد حديث سالم (الثاني) أن جميع أزواج النبي عليه السلام خلا عائشة رضي الله عنهن في شق المنع (الثالث) أنه أحوط (الرابع) أن رضاع الكبير لا ينبت لحماً ولا ينشر عظماً فلا يحصل به البعضية التي هي سبب التحريم (الخامس) أنه يحتمل أن هذا كان مختصاً بسالم وحده ولهذا لم يجيء ذلك الا في قصته (السادس) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة وعندها رجل قاعد فاشتد ذلك عليه وغضب فقالت انه اخي من الرضاعة فقال انظرون من اخوانكم من الرضاعة فانما الرضاعة من المجاعة متفق عليه واللفظ لمسلم: وفي قصة سالم مسكت آخر وهو أن هذا كان موضع حاجة فان سالماً كان قد تبناه أبو حذيفة ورباه ولم يكن له منه ومن الدخول على أهله بد فاذا دعت الحاجة الي مثل ذلك فالقول به مما يسوغ فيه الاجتهاد ولعل هذا المسلك أقوى المسالك واليه كان شيخنا يحنح والله اعلم (وسئل) عليه السلام أن ينكح ابنة حمزة فقال لا تحل لي انها ابنة اخي من الرضاعة ويحرم من (١٩٢ ج ٤)

الرضاعة ما يحرم من النسب ذكره مسلم (وسأله) عليه السلام عقبة بن الحرث فقال تزوجت امرأة فجاءت أمة سواده فقالت: أرضعتكما وهي كاذبة فاعرض عنه فقال انها كاذبة فقال كيف بها وقد زعمت بأنها أرضعتكما دعها عنك ففارقها وأنكحت غيره ذكره مسلم وللدارقطني دعها عنك فلا خير لك فيها (وسأله) عليه السلام رجل فقال ما يذهب عنى مذمة الرضاع فقال غرة عبد أو أمة ذكره الترمذى وصححه والمذمة يكسر الذال من الذمام لا من الblem الذي هو تقيض المدح والمعنى ان للرضعة على الموضع حقاً وذنماً فيذهب به عبد أو أمة فيعطىها اياه (وسئل) عليه السلام ما الذى يجوز من الشهود فى الرضاع فقال رجل أو امرأة ذكره أحمد

فصل

من فتاويه عليه السلام فى الطلاق ثبت عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه سأل عن طلاق ابنة امرأته وهى حائض فامر بأن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء ان يطلق بعد فليطلق (وسأله) عليه السلام رجل فقال ان امرأى وذكر من بذاتها فقال طلقها فقال ان لها صحبة وولدا قال مرها وقل لها فان يكن فيها خير فستفعل ولا تضرب ظعيتك ضربك امتك ذكره احمد (وسأله) عليه السلام آخر فقال ان امرأى لا تردى لأمس قال غيرها ان شئت وفى لفظ طلقها قال انى اخاف ان تتبعها نفسى قال فاستمتع بها فعورض بهذا الحديث المتشابه الاحاديث المحكمة الصريحة فى المنع من تزويج البغايا واختلفت مسالك المحرمين لذلك فيه فقالت طائفة المراد باللامس ملتصق الصدقة لامتص الفاحشة وقالت طائفة بل هذا فى الدوام غير مؤثر وانما المانع ورود العقد على زانية فهذا هو الحرام: وقالت طائفة بل هذا من التزام أخف المفسدين لدفع أعلاهما فانه لما أمر بفراقها خاف ان لا يصبر عنها فيواتعها حراماً فامره حينئذ بما سبأها اذ موافقتها بعد عقد النكاح اتل فساداً من موافقتها بالسفاح. وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت وقالت

طائفة ليس في الحديث ما يدل على أنها زانية وإنما فيه أنها لا تمتنع ممن لمسها أو وضع يده عليها أو نحو ذلك فهي تعطي الليان لذلك ولا يلزم أن تعطيه الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معه إجابتها لداعي الفاحشة فأمره بفراقها تركا لما يريه إلى مالا يريه فلما أخبره بأن نفسه تتبعها وأنه لا صبر له عنها رأى مصلحة أمساكها أرجح من مفارقتها لما يكره من عدم اتقياها عن لمسها فأمره بامساكها وهذا لعلة أرجح المسالك والله أعلم (وسأله) عليه السلام امرأة فقالت إن زوجي طلقني يعني ثلاثة وأنا تزوجت زوجا غيره وقد دخل بي فلم يكن معه إلا مثل هدبة الثوب فلم يقربني إلا بهنة واحدة ولم يصل مني إلى شيء أفأحل لزوجي الأول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحايين زوجك الأول حتى يذوق الآخر عسيلتك وتذوق عسيلته متفق عليه (وسئل) عليه السلام أيضا عن رجل يطلق امرأته ثلاثا فيزوجها الرجل فيغلق الباب ويرخي الستر ثم يطلقها قبل أن يدخل بها قال لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر ذكره النسائي (وسئل) عليه السلام عن التيس المستعار فقال هو المحلل ثم قال لعن الله المحلل والمحل له ذكره ابن ماجه (وسأله) عليه السلام امرأة عن كفر المنعمين فقال لعل أحدا كن أن تطول أيتها بين أبويها تعنس فيرزقها الله زوجا ويرزقها منه مالا وولدا فتغضب الغضبة فتقول مارأيت منه يوما خيرا قط ذكره أحمد (وسئل) عليه السلام عن رجل طلق امرأته ثلاثا تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال يا رب بكتاب الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله ذكره النسائي وطلق ركانة بن عبد يزيد اخو بني المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقها فقال طلقها ثلاثا فقال في مجلس واحد فقال نعم قال أما تلك واحدة فأرجعها إن شئت قال فأرجعها فكان ابن عباس يرى أنما الطلاق عند كل طهر ذكره أحمد (قال) حدثنا سعيد بن إبراهيم قال حدثني أبي عن محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس فذكره وأحمد يصحح هذا

الاسناد ويحتاج به وكذلك الترمذي: وقد قال عبد الرزاق انبا ابن جريج قال
 اخبرني بعض بني رافع مولى رسول الله ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس
 قال طلق عبد يزيد أبو ركانة واخوته أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت
 النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني عني إلا كما تغني هذه الشعرة لشعرة اخذتها
 من رأسها ففرق بيني وبينه فاخذت النبي حمية فدعا بركانة واخوته ثم قال لجلسائه اترون
 ان فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد وفلانا منه كذا وكذا قالوا نعم قال
 النبي ﷺ لعبد يزيد طلقها ففعل فقال راجع امرأتك أم ركانة واخوته فقال اني
 طلقها ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت راجعها وتلا (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء
 فطلقوهن لعدتهن) (قال) أبو داود حدثنا أحمد بن صالح قال حدثنا عبد الرزاق
 فذكره فهذه طريقة أخري متبعة لابن اسحق والذي يخاف من ابن اسحق
 التدليس وقد قال حدثني وهذا مذهبه وبه افتى ابن عباس في احدي الروايتين
 عنه صح عنه ذلك وصح عنه إمضاء الثلاث موافقة لعمر رضي الله عنه: وقد صح
 عنه ﷺ ان الثلاث كانت واحدة في عهده وعهد ابي بكر وصدر من خلافة عمر
 رضي الله عنهما وغاية ما يقدر مع بعده ان الصحابة كانوا على ذلك ولم
 يبلغه وهذا وان كان كالمستحيل فانه يدل على انهم كانوا يفتون في حياته
 وحياة الصديق بذلك وقد اتى هو ﷺ به فهذه فتواه وعمل أصحابه كأنه
 أخذ باليد ولا معارض لذلك ورأى عمر رضي الله عنه أن يحمل الناس على
 انفاذ الثلاث عقوبة وزجرا لهم لئلا يرسلوها جملة وهذا اجتهاد منه رضي الله عنه
 غايته أن يكون سائغا لمصلحة رآها ولا يوجب ترك ما أفتى به رسول الله ﷺ وكان
 عليه أصحابه في عهده وعهد خليفته فاذا ظهرت الحقائق فليقل امرؤ ماشاء وبالله
 التوفيق (وسأله) ﷺ رجل قل إن تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا فقال تزوجها فانه
 لا طلاق إلا بعد النكاح (ومسأل) ﷺ عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طالق
 فقال طلق ما لا يملك ذكرهما انذار قطني (وسأله) ﷺ عبد فقال ان مولاتي زوجتني

وتريد أن تفرق بيني وبين امرأتي فحمد الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام يزوجون عبيدهم إماءهم ثم يريدون أن يفرقوا بينهم إلا إنما يملك الطلاق من أخذ بالساق ذكره الدارقطني وسأله عليه السلام ثابت بن قيس هل يصلح أن يأخذ بعض مال امرأته ويفارقها قال نعم قال فإني قد أصدقها حديقتين وهما بيدها فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذها وفارقها ذكره أبو داود وكانت قد شكته إلى النبي صلى الله عليه وسلم ونحب فراقه كما ذكره البخاري أنها قالت يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعيب عليه في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال أنزله بن علي حديقه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الحديقة وطلقها تطليقة وعند ابن ماجه أني أكره الكفر في الإسلام ولا أطيقه بغضا فأمره صلى الله عليه وسلم أن يأخذ منها حديقه ولا يزاد: وعند النسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم أفناها أن تربعص حيضة واحدة وعند أبي داود أن النبي أمرها أن تعتد بحيضة واحدة وأقي النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة إذا ادعت طلاق زوجها فجاءت على ذلك بشاهد عدل استحلف زوجها فان حلف بطلت شهادة الشاهد وإن نكل فنكح له بمنزلة شاهد آخر وجاز طلاقه ذكره ابن ماجه من رواية عمرو بن أبي سلمة وقد روي له مسلم في صحيحه *

فصل

(وسئل عليه السلام عن رجل ظاهر من امرأته ثم وقع عليها قبل أن يكفر قال وما حملك على ذلك برحمك الله قال رأيت خلخالها في ضوء القمر قال لا تقربها حتي تفعل ما أمرك الله عز وجل حديث صحيح (وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه أو سكت سكت على غيظ فقال اللهم افتح وجعل يدعو فنزلت آية اللعان فابتلي به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاعنا ذكره مسلم (وسأله صلى الله عليه وسلم رجل فقال إن امرأتي ولدت علي فراشي غلاما أسود وإنا أهل بيت لم

يكن فينا أسود قط قال هل لك من ابل قال نعم قال فما ألوانها قال حمر قال هل فيها من أورق قال نعم قال فاني كان ذلك قال عسي أن يكون نزعه عرق قال فلعل ابنك هذا نزعه عرق متفق عليه: وحكم بالفرقة بين المتلاعنين وأن لا يجتمعا أبداً وأخذ المرأة صداقها وانقطاع نسب الولد من أيه والحاقه بامه ووجوب الحد على من قذفه أو قذف أمه وسقوط الحد عن الزوج فانه لا يلزمه نفقة ولا كسوة ولا سكنى بعد الفرقة (وسأله) عليه السلام سلمة بن صخر البياضي فقال ظهرت من امرأتي حتي ينسلخ شهر رمضان فينماهي تخدمني ذات ليلة اذا انكشف لي منها شيء فلم البث أن نزوت عليها فقال أنت بذاك يا سلمة فقلت أنا بذاك قانا صابر لأمر الله عز وجل فاحكم في بما أراك الله قال حرر رقبة قلت والذي بعثك بالحق ما أملك رقبة غيرها وضربت صفحة رقبتى قال فصم شهرين متتابعين فقلت وهل أصبت الذي أصبت الا من الصيام قال فاطعم وسقا من تمر بين ستين مسكينا قلت والذي بعثك بالحق نبيا لقد بتنا وحشين ما لنا من طعام قال فانطلق الي صاحب صدقة بنى زريق فليدفعها اليك فاطعم ستين مسكينا وسقا من تمر وكل انت وعيالك بقيتها فرجعت الى قومي فقلت وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ووجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة وحسن الرأي وأمر لي بصدقتكم ذكره احمد (وسأله) عليه السلام خولة بنت مالك فقالت ان زوجها اوس بن الصامت ظاهر منها وشكته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلها فيه بقوله اتقى الله فانه ابن عمك فما برحت حتي نزل القرآن (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله) الآيات: فقال يعتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت انه شيخ كبير ما به من صيام قال فليطعم ستين مسكينا قالت ما عنده من شيء يتصدق به فاني ساعته بعرق من تمر قلت يا رسول الله اني اعينه بعرق آخر قال احسنت اذهبي فاطعمي بها عنه ستين مسكينا وارجي الى ابن عمك ذكره احمد وابو داود: ولفظ احمد قالت في والله وفي اوس بن

الصامت أنزل الله صدر سورة المجادلة قالت كنت عنده وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه وضجر قالت فدخل علي يوماً فراجعته بشيء فغضب فقال أنت علي كظهر أمي ثم خرج فجلس في نادى قومه ساعة ثم دخل علي فاذا هو يريدني عن نفسي قالت قلت كلا والذي نفس الخويلة بيده لا تخلص الي وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله فينا بحكم قالت فوائبني فامتنعت منه فقلبت بهما تغلب المرأة الشيخ الضعيف فألقيته عنى ثم خرجت الى بعض جاراتي فاستعرت منها ثيابها ثم خرجت حتى جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلست بين يديه فذكرت لله ما لقيت منه فجعلت أشكو اليه ما لقي من سوء خلقه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا خويلة ابن عمك شيخ كبير فاتقى الله فيه قالت فوالله ما برحت حتى نزل القرآن فتعشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يتغشاها ثم سرى عنه فقال يا خويلة قد أنزل الله فيك وفي صاحبك ثم قرأ على (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله) الي قوله (وللكافرين عذاب اليم) قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مريه فليعتق رقبة وذكر نحو ما تقدم: وعند ابن ماجه انها قالت يا رسول الله أكل شبابي ونثرت له بطني حتى اذا كبر سني واتقطع ولدى ظاهر مني اللهم انى أشكو اليك فما برحت حتى نزل جبرائيل عليه السلام بهؤلاء الآيات *

فصل

في فتاويه صلى الله عليه وسلم في العدد ثبت أن سبيعة الاسمية (سأله) وقد ماتت زوجها ووضعت حملها بعد موته قالت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى قد حلت حين وضعت حملي وأمرنى بالتزويج ان بدالى: وعند البخاري انها سئلت كيف افتاها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت افتاني اذا وضعت أن أنكح وكانت أم كلثوم بنت عقبة عند الزبير بن العوام فقالت له وهى حامل طيب نفسي بتطليقة فطلقها تطليقة ثم خرج الى الصلاة فرجع وقد وضعت فقال لها خدعتنى خدعك الله ثم

أبي النبي ﷺ فسأله عن ذلك فقال سبق الكتاب أجله اخطبها الى نفسها ذكره ابن ماجه « وسأله » ﷺ فريضة بنت مالك فقالت ان زوجي خرج في طلب أعبد له ابقوا حتى اذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه فسأله أن ترجع الى أهلها وقالت ان زوجي لم يترك لي مسكنا يملكه ولا نفقة فقال لها رسول الله ﷺ نعم قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أوفى المسجد ناداني رسول الله ﷺ أو أمرني فنوديت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة حتى ذكرت له فقال إمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة اشهر وعشرا فلما كان عثمان ارسل الى فسألني عن ذلك فاخبرته فاتبعه وقضي به حديث صحيح ذكره اهل السنن (وافي) ﷺ امرأة ثابت بن قيس بن شماس وجيلة بنت عبد الله بن أبي لما اختلعت من زوجها فأمرها النبي ﷺ ان تتربص حيضة واحدة وتلحق بأهلها ذكره النسائي وعند أبي داود والترمذي عن ابن عباس ان امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها فأمرها النبي ﷺ ان تعتد حيضة وعند الترمذي عن الربيع بنت معوذ انها اختلعت على عهد رسول الله ﷺ فأمرها النبي ﷺ أو أمرت أن تعتد بحيضة قال الترمذي حديث الربيع الصحيح انها أمرت أن تعتد بحيضة وعند النسائي وابن ماجه واللفظ له عن الربيع قالت اختلعت من زوجي ثم جئت عثمان فسألت ماذا علي من العدة فقال لا عدة عليك الا ان يكون حديث عهد بك فتمكثين عنده حتى تحيض حيضة قالت وانما تبع في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلعت منه *

فصل

واختصم اليه ﷺ سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في الغلام فقال سعد هو ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد الى انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هو أخي ولد علي فراش أبي من وليده فنظر رسول الله ﷺ عليه وسلم

الى شبهه فرأى شبيهاً بيننا بعتبة فقال هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة فلم تره سودة قط متفق عليه: وفي لفظ البخاري هو أخوك يا عبد وعند النسائي واحتجبي منه يا سودة فليس لك بأخ وعند الامام احمد أما الميراث فله وأما أنت فاحتجبي منه فإنه ليس لك بأخ فحكم وأفتي بالولد لصاحب الفراش عملاً بموجب الفراش وأمر سودة أن تحتجب منه عملاً بشبهه بعتبة وقال ليس لك بأخ للشبهة وجعله أخاً في الميراث فتضمنت فتواه عليه السلام ان الامة فراش وان الاحكام تتبع بعض في العين الواحدة عملاً بالاشتباه كما تتبع بعض في الرضاة وثبوتها يثبت بها الحرمة والمحرمية دون الميراث والنفقة وليس ولداً في الميراث والنفقة وكما في ولد الزنا هو ولد في التحريم وليس ولداً في الميراث: ونظائر ذلك اكثر من أن تذكر فيتعين الاخذ بهذا الحكم والفتوي وبالله التوفيق (وسأله) عليه السلام امرأة فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عيناها فنكحها فقال رسول الله عليه السلام لا مرتين أو ثلاثاً متفق عليه: ومنع عليه السلام المرأة أن تحب علي ميت فوق ثلاث إلا على زوج فاتها تحب أربعة اشهر وعشراً ولا تكتحل ولا تطيب ولا تلبس ثوباً مصبوغاً ورخص لها في طهرها اذا اغتسلت في نبذة من قسط أو اظفار متفق عليه وعند ابي داود والنسائي ولا تختضب وعند النسائي ولا تمتشط وعند احمد لا تلبس المعصر من الثياب ولا الشقة المشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل وجعلت ام سلمة رضي الله عنها على عينيها صبراً لما توفي ابو سلمة فقال ما هذا يا ام سلمة قالت انما هو صبر ليس فيه طيب قال انه يشب الوجه فلا تجعليه الا بالليل ولا تمتشط بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت بأي شيء امتشط يا رسول الله قال بالسدر تغلفين به رأسك ذكره النسائي: وعند ابي داود فلا تجعليه الا بالليل وتنزعيه بالنهار (وسأله) عليه السلام خالة جابر بن عبد الله وقد طاعت هل تخرج تجمد نخلها فقال فجدي نخلك فانك عسى ان تصدقي أو تفعلين معروفاً ذكره مسلم *

فصل

في فتواه ﷺ في نفقة المعتدة وكسوتها ثبت ان فاطمة بنت قيس طلقها زوجها البتة فخاصمت في السكنى والنفقة الى رسول الله ﷺ قالت فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وفي السنن أن النبي ﷺ قال يا بنت آل قيس انما السكنى والنفقة على من كانت له رجعة ذكره أحمد وعنده أيضا انما السكنى والنفقة للمرأة على زوجها ما كانت له عليها رجعة فاذا لم يكن له عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى وفي صحيح مسلم عنها طلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة وفي رواية لمسلم أيضا أن أبا عمر وابن حفص خرج مع علي كرم الله وجهه الى اليمن فارسل الى امرأته بتطليقة بقيت من طلاقها وأمر عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام أن ينفقا عليها فقالا والله ما لها نفقة الا ان تكون حاملا فأتت النبي ﷺ فذكرت له قولها فقال لا نفقة لك فاستأذنته في الانتقال فاذن لها فقالت له ابن يارسول الله فقال عند ابن أم مكتوم وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يراها فلما مضت عدتها أنكحها النبي ﷺ اسامة بن زيد فارسل اليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث فحدثته فقال لم نسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان بيني وبينكم القرآن قال تعالى (لا تخرجوهن من يوتهن ولا يخرجن) الآية قالت هذا لمن كانت له مراجعة فاي امر يحدث بعد الثلاث (وأقضى) النبي ﷺ بان للنساء على الرجال رزقهن وكسوتهن بالمعروف ذكره مسلم (وسئل) ﷺ ما تقول في نساءنا فقال اطعموهن مما تأكلون واكسوهن مما تلبسون ولا تضربوهن ولا تقبحوهن ذكره مسلم (وسأله) ﷺ هند امرأة أبي سفيان فقالت ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي الا ما أخذت

منه وهو لا يعلم قال خذى ما يكفيك ووليك بالمعروف متفق عليه: فتضمنت هذه الفتوي أموراً (أحدها) أن نفقة الزوجة غير مقدرة بل المعروف يتنى تقديرها ولم يكن تقديرها معروفاً في زمن رسول الله ﷺ ولا الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم (الثاني) أن نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف (الثالث) أنفراد الأب بنفقة أولاده (الرابع) أن الزوج أو الأب إذا لم يندل النفقة الواجبة عليه فللزوجة والأولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف (الخامس) أن المرأة إذا قدرت على أخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها إلى الفسخ سبيل (السادس) أن ما لم يقدره الله ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجع فيه إلى العرف (السابع) أن ذم الشاكي لخصمه بما هو فيه حال الشكاية لا يكون غيبة فلا يآثم به هو ولا سامعه باقراره عليه (الثامن) أن من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهراً فلم يستحقه أن يأخذ بيده إذا قدر عليه كما أفتى به النبي ﷺ هنداً وأفتى به ﷺ الضيف إذا لم يقره من نزل عليه كما في متن أبي داود عنه ﷺ أنه قال ليلة الضيف. حق على كل مسلم فإن أصبح بفنائه محروماً كان ديته عليه إن شاء اقتضاه وإن شاء تركه: وفي لفظ من نزل بقوم فعليهم أن يقروه فإن لم يقروه فله أن يعقبهم بمثل ما قرأه وإن كان سبب الحق خفي لم يجز له ذلك كما أفتى النبي ﷺ في قوله أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك (وسأله) ﷺ رجل من أحق الناس بحسن صحابتي قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أبوك متفق عليه: زاد مسلم ثم أدناك فآدناك (قال الإمام أحمد) للام ثلاثة أرباع البر وقال أيضاً الطاعة للاب وللأم ثلاثة أرباع البر وعند الإمام أحمد قال ثم الأقرب وعند أبي داود أن رجلاً سأل النبي ﷺ من أبر قال أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذي يلي ذاك حق واجب ورحم موصولة*

فصل

في الحضانة قضي رسول الله ﷺ فيها خمس قضايا (أحداها) قضي بآبنة

حمزة لخالتها وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقال الخالة بمنزلة الام فتضمن هذا القضاء ان الخالة مقام الام في الاستحقاق وان تزوجها لا يسقط حضانتها اذا كانت جارية (القضية الثانية) ان رجلا جاء بابن له صغير لم يبلغ فاخصم فيه هو وامه ولم تسلم الام فاجلس رسول الله ﷺ الاب ههنا والام ههنا ثم خير الصبي وقال اللهم اهدنا فذهب الي امه ذكره احمد (القضية الثالثة) ان رافع بن تمان اسلم وابنت امرأته ان تسلم فأتت النبي ﷺ وقالت ابنتي فطيم أو شبهه وقال رافع ابنتي فقال رسول الله ﷺ اقعد ناحية وقال لها اقعدى ناحية فاقعد الصبية بينهما ثم قال ادعواها فمالت الي امها فقال النبي ﷺ اللهم اهدها فمالت الي أبيها فاخذها ذكره احمد (القضية الرابعة) جاءته امرأة فقالت ان زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عتبة وقد نفعتني فقال رسول الله ﷺ استهما عليه فقال زوجها من يحاقني في ولدي فقال النبي ﷺ هذا أبوك وهذه امك فخذ يديهما شئت فأخذ بيد امه فانطلقت به ذكره أبو داود (القضية الخامسة) جاءته امرأة فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء وثديي له سقاء وحجري له حواء وان أباه طلقني وأراد ان ينزعه مني فقال لها أنت احق به ما لم تنكحي ذكره أبو داود : فعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضانة وبالله التوفيق *

فصل

ومن فتاويه ﷺ في باب الدماء والجنايات (سئل) عن الأمر والقتال فقال قسمت النار سبعين جزءاً فلأمر تسع وستون وللقتال جزء ذكره احمد : وجاءه رجل فقال ان هذا قتل اخي قال اذهب فاقتله كما قتل أخاك فقال له الرجل اتق الله واعف عني فانه أعظم لاجرك وخير لك يوم القيامة فخلا عنه فاخبر النبي فسأله فاخبره بما قال له فقال له اما انه خير مما هو صانع بك يوم القيامة تقول يا رب

مثل هذا فيم قتل أخى: وجاء عليه السلام رجل بأخر قد ضرب بساعده بالسيف فقطعها
 من غير مفصل فأمر له بالدية فقال أريد القصاص فقال خذ الدية بارك الله لك
 فيها ولم يقض له بالقصاص ذكره ابن ماجه (وافى) عليه السلام بأنه إذا أمسك الرجل
 الرجل وقتله الآخر يقتل الذى قتل ويحبس الذى أمسك ذكره الدارقطنى (ورفع)
 عليه عليه السلام يهودي قد رضى رأس جارية بين حجرين فأمر به أن يرض رأسه بين حجرين
 متفق عليه (وقضى) عليه السلام أن شبه العمد مغلظ مثل العمد ولا يقتل صاحبه ذكره
 ابو داود: وقضى عليه السلام فى الجنين يقطع من الضربة بغرة عبد أو أمة ذكره ابو
 داود ايضا (وقضى) عليه السلام فى قتل الخطأ شبه العمد بمائة من الابل اربعون منها فى
 بطونها أولادها ذكره ابو داود (وقضى) عليه السلام أن لا يقتل مسلم بكافر متفق عليه
 (وقضى) عليه السلام أن لا يقتل الوالد بالولد ذكره الترمذي وقضى عليه السلام أن يعقل المرأة
 عصبتها من كانوا ولا يرثون عنها الا ما فضل عن ورثتها وان قتلت فعقلها بين
 ورثتها فهم يقتلون قاتلها ذكره ابو داود: وقضى عليه السلام أن الحامل اذا قتلت عمداً
 لم تقتل حتى تضع ما فى بطنها وحتى تكفل ولدها وان زنت حتى تضع ما فى بطنها
 وحتى تكفل ولدها ذكره ابن ماجه: وقضى عليه السلام أن من قتل له قتيل فهو بخير
 بالنظرين اما ان يفدى واما ان يقتل متفق عليه: وقضى عليه السلام أن من أصيب بدم
 أو خبل أو خبل الجراح فهو بالخيار بين احدي ثلاث فان أراد الرابعة فخذوا
 على يديه ان يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية فمن فعل شيئاً من ذلك فعاد فان له نار
 جهنم خالداً مخلداً ابداً فيها يعنى قتل بعد عفو: واخذ الدية أو قتل غير الجاني أو قضى
عليه السلام أن لا يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه ذكره احمد (وقضى) عليه السلام
 فى الانف اذا أوعب جدعا بالدية واذا جدعت ارنبتة بنصف الدية (وقضى) عليه السلام
 فى العين بنصف الدية خمسين من الابل أو عد لها ذهباً أو ورقاً أو مائة بقرة
 أو ألف شاة وفى الرجل نصف العقل وفى اليد نصف العقل والمأومة ثلث العقل
 والمنقة خمس عشرة من الابل والموضحة خمس من الابل والامنان خمس خمس

ذكره أحمد (وقضى) عليه السلام أن الأضنان سواء الثنية والضررس سواء ذكره
أبو داود (وقضى) عليه السلام في دية أصابع اليدين والرجلين بعشر عشر صححه
الترمذي (وقضى) عليه السلام في العين العوراء السادة لمكائها إذا طمست بثلاث
الدية وفي اليد الشلاء إذا قطعت ثلث ديتها ذكره أبو داود (وقضى) عليه السلام
في اللسان بالدية وفي الشفتين بالدية وفي البيضتين بالدية وفي الذكر بالدية وفي
الصلب بالدية وفي العينين بالدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وإن الرجل
يقتل بالمرأة ذكره النسائي (وقضى) عليه السلام أن من قتل خطأ فديته مائة من
الأبل ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشرة ابن لبون ذكره
النسائي: وعند أبي داود عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض
وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكره: (وقضى) عليه السلام أن من قتل
متعمدا دفع إلى أولياء المقتول فإن شاءوا قتلوا وإن شاءوا أخذوا الدية وهي
ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه وما صولحوا عليه فهو لهم ذكره
الترمذي وحسنه (وقضى) عليه السلام على أهل الأبل بمائة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى
أهل الشاة ألف شاة وعلى أهل الخيل مائتي حلة ذكره أبو داود (وقضى) عليه السلام
أن عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثالث من ديتها ذكره مسلم (وقضى)
عليه السلام أن عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين ذكره النسائي: وعند الترمذي
دية عقل الكافر نصف عقل المؤمن حديث حسن يصحح مثله أكثر أهل الحديث:
وعند أبي داود كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار
وثمانية آلاف درهم: ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلم فلما كان عمر
رفع دية المسلمين وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية « وقضى » عليه السلام
في جنين امرأة ضربتها أخرى بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت
فقضى عليه السلام أن ميراثها لبنيتها وزوجها وإن العقل على عصبتها متفق عليه (وقضى)
عليه السلام في امرأتين قتلت أحدهما الأخرى ولكل منهما زوج بالدية على عاقلة

القائلة وميراثها لزوجها وولدها فقال عاقلة المقتولة ميراثها لنا يا رسول الله فقال عليه السلام لا ميراثها لزوجها وولدها ذكره ابو داود: وجاءه عليه السلام عبد صارخ فقال مالك قال سيدى رايتى اقبل جارية له فجب هذا كبرى فقال علي بالرجل فطلب فلم يقدر عليه فقال اذهب فأنت حر قال علي من نصرني يا رسول الله قال علي كل مؤمن أو مسلم ذكره ابن ماجه (وقضى) رسول الله عليه السلام بابطال دية العاض لما انتزع العضوض يده من فيه فاسقط ثنيته متفق عليه (وقضى) عليه السلام بان من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فخذفوه ففقوا عينه بانه لا جناح عليهم متفق عليه: وعند مسلم فقد حل لهم أن يفقوا عينه وعند الامام احمد في هذا الحديث فلا دية له ولا قصاص (وقضى) عليه السلام انه لا دية في الأمومة ولا الجائفة ولا المنقلة (١) ذكره ابن ماجه وجاءه عليه السلام رجل يقول آخر بنسعة فقال هذا قتل اخي فقال كيف قتله قال كنت انا وهو نخبط من شجرة فسبني فأغضبني فضربته بالفأس على قرنه فقتلته فقال هل لك من شيء تؤديه عن نفسك قال مالى الا كسائى وفأسي قال قترى قومك يشترونك قال انا اهن على قومي من ذلك فقال دونك صاحبك فانطلق به فلما ولي قال رسول الله عليه السلام إن قتله فهو مثله فرجع فقال يا رسول الله بلغنى انك قلت ان قتله فهو مثله واخذته بامرك فقال أما تريد ان يوء بأثمك وأثم صاحبك قال يابى الله (لعله قال) بلى فرمى بنسخته ذكره مسلم (وقد اشكل) هذا الحديث على من لم يحط بمعناه ولا اشكال فيه فان قوله ان قتله فهو مثله لم يرد به انه مثله في الأثم وإنما عني به انه ان قتله لم يبق عليه أثم القتل لانه قد استوفى منه في الدنيا فيستوى هو والولي في عدم الأثم اما الولي فانه قتله بحق واما هو فلكونه قد اقتص منه: واما قوله تبوء بأثمك وأثم صاحبك فآثم الولي مظلمته بقتل أخيه وأثم المقتول اراقة دمه وليس المراد انه يحمل خطاياك وخطايا أخيك

(١) الأمومة هي التي تصل بام الدماغ وهي النساء التي فيها الدماغ: والجائفة هي التي وصلت الى الجوف: والمنقلة الجراحة التي نقلت اعظم بد الكسر: وانما لم يحكم فيها بالقصاص لانعدام المائلة: وفيها حكومة عدل

والله اعلم : وهذه غير قصة الذي دفع اليه وقد قتل فقال والله ما أردت قتله فقال
أما انه ان كان صادقا فقتلته دخلت النار فخلاه الرجل صححه الترمذي : وان
كانت هي القصة فتكون هذه علة كونه ان قتله فهو مثله في المأثم والله اعلم *

فصل

وأقر عليه السلام القسامة على ما كانت عليه قبل الاسلام وقضى بها بين ناس
من الانصار في قتل ادعوه على اليهود ذكروه مسلم (وقضى) عليه السلام في شأن
محبيصة بأن يقسم خمسون من أولياء القتل على رجل من المتهمين به فيدفع برمته
إليه فأبوا فقال تبرئكم يهود بايمان خمسين فأبوا فوداه رسول الله عليه السلام بمائة من
عنده متفق عليه : وعند منيل بمائة من اهل الصدقة : وعند النسائي فقسم رسول الله
عليه السلام دية عليهم وأعطاهم بنصفها (وقضى) عليه السلام انه لا ينجى نفس على أخرى
ولا ينجى والد على ولده ولا ولد على والده : والمراد انه لا يؤخذ بجنايته فلا
تزر وازرة وزر أخرى « وقضى » عليه السلام أن من قتل في عميا (١) أو رميا
لكونه بينهم بحجرا وتوسط فعقله عقل خطأ ومن قتل عمدا ففقد يديه فمن حال
بينه وبينه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ذكره أبو داود (وقضى)
عليه السلام ان المعدن جبار والعجماء جبار والبشر جبار متفق عليه : وفي قوله المعدن
جبار قولان أحدهما انه اذا استأجر من يحفر له معدنا فسقط عليه فقتله فهو جبار
ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله البشر جبار والعجماء جبار (والثاني) انه لازكاة
فيه : ويؤيد هذا القول اقترانه بقوله وفي الركاز الخمس ففرق بين المعدن والركاز فأوجب
الخمس في الركاز لانه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب وأسقطها عن المعدن لانه
يحتاج الى كلفة وتعب في استخراجها والله أعلم *

(١) العميا بكسر العين وتشديد الميم مكسورة مقصور : أي من قتل في حال يعنى أمره
فلا يتبين قاتله وقوله « فقود يديه » بأضافة القود الى يديه عبر عن النفس باليدين مجاز.

فصل

(وسأله) عليه السلام رجل فقال ان ابني كان عسيفا علي هذا فزني بامرأته
فماقتديت منه بمائة شاة وخادم واني سألت رجلا من اهل العلم فأخبروني ان علي
ابني جلد مائة وتغريب عام وان علي امرأة هذا الرجم فقال والذي نفسي بيده لا قضين
بينكما بكتاب الله المائة والخادم رد عليك وعلي ابنك جلد مائة وتغريب عام واغد
يا ابيدس علي امرأة هذا فان اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها متفق عليه (وقضى) عليه السلام
فيمن زني ولم يحصن بنفي عام وإقامة الحد عليه ذكره البخاري (وقضى) عليه السلام
أن الثيب بالثيب جلد مائة ثم الرجم والبكر بالبكر جلد مائة ثم نفي سنة ذكره
مسلم (وجاءه اليهود) فقالوا ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم ما تجدون في
التوراة في شأن الرجم فقالوا انفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم ان فيها
الرجم فاتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم فقرأ ما بعدها وما
قبلها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا آية الرجم فقالوا صدق
يا محمد فيها آية الرجم فامر بهما فرجما متفق عليه: ولا يبي داود أن رجلا منهم وامرأة
زنيا فقالوا اذهبوا به الي هذا النبي فانه بعث بالتخفيف فان أفتانا بفتيا دون الرجم
قبلناها منه واحتججنا به عند الله وقتلنا إنا فتيا نبي من انبيائك فاتوه وهو جالس
في المسجد في الصحابة فقالوا يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة منهم زنيا فلم
يكلمهم بكامة حتى أتى بيت مدراسهم فقام علي الباب فقال أنشدكم بالله الذي أنزل
التوراة علي موسى ما تجدون في التوراة علي من زني اذا أحصن قالوا يحمم ويحبسه
ويجلد والتجبيه ان يحمل الزانيان علي حمار وتقابل أفقيتهما ويطاف بهما
فسكت شاب منهم فلما رآه النبي عليه السلام سكت نظرا اليه وأنشده فقال اللهم اذا نشدتنا
فانا نجد في التوراة الرجم فقال النبي عليه السلام فما أول ما ارتخصتم أمر الله قال زني
ذو قرابة ملك من ملوكنا فأخر عنه الرجم ثم زني رجل في أسرة من الناس
(م ٢٠ ج ٤)

فأراد رجمه فحال قومه دونه وقالوا لا يرميهم صاحبنا حتي نجى بصاحبك فترجمه
فاصلحوا على هذه العقوبة بينهم فقال النبي ﷺ فاني أحكم بما في التوراة فأمر
بهما فرجما: وعند أبي داود أيضا انه دعا بالشهود فجاءه أربعة فشهدوا أنهم
رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة (وسأله) ﷺ ما عز بن مالك أن يطهره.
وقال انى قد زنت فأرسل الى قومه هل تعلمون بعقابه بأسا تنكرون منه شيئا
قالوا ما نعلمه الا أوفي العقل من صالحينا فيما نرى فأمر أربع مرات فقال له في الخامسة
أنكتها قال نعم قال حتي غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب المروء في
المكحلة والرشا في البئر قال نعم قال فهل تدري ما الزنا قال نعم آتيت منها
حرأما كما يأتي الرجل من امرأته حلالا قال فما تريد بهذا القول قال أريد أن تطهرني.
فأمر رجلا فاستنكهه ثم أمر به فرجم ولم يحفر له فلما وجد مس الحجارة فرشتد حتي
مر برجل معه لى جل فضر به وضر به الناس حتي مات فقال النبي ﷺ هلا تركتموه
وجتتموني به (وفي بعض) طرق هذه القصة انه ﷺ قال له شهدت على نفسك
أربع مرات اذهبوا به فارجموه (وفي بعضها) فلما شهد على نفسه أربع مرات دعا
النبي ﷺ قال أبك جنون قال لا قال أهل احصنت قال نعم قال اذهبوا به فارجموه
(وفي بعض) طرقها انه ﷺ سمع رجلاين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه ألم تر
الى هذا الذي ستر الله عليه فلم تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب فسكت عنهما ثم سار
ساعة حتي مر بجيفة حمار شائل برجليه فقال اين فلان وفلان فقالا نحن ذان يارسول
الله فقال انزلا وكلام من جيفة هذا الحمار فقالا يابى الله منيأ كل هذا قال فما نلتما من
عرض أخيكما آنفا أشدا كلامه والذي نفسي بيده انه الآن انى انهار
الجنة ينغمس فيها (وفي بعض) طرقها انه ﷺ قال له لعلك رأيت في منامك
لعلك استكرهت: وكل هذه اللفاظ صحيحة (وفي بعضها) أنه أمر
فحفرت له حفرة ذكرها مسلم وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر وان كان مسلم قد
روى له في الصحيح فائنة تدغلط على أن أحمد وأبا حاتم الرازي قد تكلما فيه

وأنما حصل الوهم من حفرة الغامدية فسرى الى ماعز والله اعلم (وجاءته)
 ﷺ الغامدية فقالت اني قد زينت فطهرني وانه ردها فقالت ترددني كرددت
 ماعز اقول الله اني لحبلي فقال اذهبي حتي تلدي فلما ولدت أتته بالصبي في خرقة فقالت
 هذا قد ولدته فقال اذهبي فارضيه حتي تفضميه فلما فطمته أتته به وفي يده كسرة من
 خبز فقالت هذا قد فطمته واكل الطعام فدفع الصبي الى رجل من المسلمين ثم امر بها
 فحفر لها الى صدرها وأمر الناس فرجموها فاقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها
 فنضح الدم على وجهه فسبها فسمع نبي الله ﷺ سبه اياها فقال مهلا يا خالد
 فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم أمر بها
 فصلي عليها ودفنت ذكره مسلم (وجاءه) ﷺ رجل فقال يا رسول الله اني
 اصببت حدا فاقمه علي ولم يسأله عنه وحضرت الصلاة فصلي مع النبي ﷺ فقام
 اليه الرجل فقال يا رسول الله اني اصببت حدا فاقم في كتاب الله قال أليس قد
 صليت معنا قال نعم قال فان الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك متفق عليه: وقد
 اختلف في وجه هذا الحديث (فقالت طائفة) اقر بمحمد لم يسمه فلم يجب علي الامام
 استفساره ولوسماه لحده كما حد ماعزا (وقالت طائفة) بل غفر الله له بتوبته والتائب
 من الذنب كمن لا ذنب له: وعلى هذا فمن تاب من الذنب قبل القدرة عليه سقطت
 عنه حقوق الله تعالى كما تسقط عن المحارب وهذا هو الصواب (ومأله) ﷺ
 رجل فقال اصببت من امرأة قبله فنزلت (اقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل
 إن الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين) فقال الرجل الى هذه فقال
 بل لمن عمل بها من امتي متفق عليه (وقد) استدل به من يري ان التعزير ليس
 بواجب وان للامام امقاطه ولا دليل فيه فأمله: وخرجت امرأة تريد الصلاة
 فتجلها رجل فقضي حاجته منها فصاحت وفر ومر عليها غيره فاخذوه فظنت
 انه هو وقالت هذا الذي فعل بي فاتوا به النبي صلي الله عليه وسلم فامر
 برجله فقام صاحبها الذي وقع عليها فقال انا صاحبها فقال لما النبي ﷺ

اذهي فقد غفر الله لك وقال للرجل قولا حسنا فقالوا ألا ترجم صاحبها فقال لا
 فقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم ذكره أحمد وأهل السنن ولافتوى
 ولا حكم أحسن من هذا (فان قيل) كيف أمر بترجم البريء (قيل) لو أنك
 لم يترجمه ولكن لما أخذ وقالت هو هذا ولم ينكر ولم يحتج عن نفسه فاتفق مجيء
 القوم به في صورة المريب وقول المرأة هذا هو وسكوته سكوت المريب وهذه
 القرائن أقوى من قرائن حد المرأة بلعان الرجل وسكوته فتأمله وللوث تأثير في
 الدماء والحدود والاموال : أما الدماء ففي القسامة : وأما الحدود ففي اللعان : وأما
 الاموال ففي قصة الوصية في السفر فان الله تعالى حكم بانه ان اطلع علي أن
 الشاهدين والوصيين ظالما وغدرا أن يحلف اثنان من الورثة على استحقاتهما
 ويقضي لهم وهذا هو الحكم الذي لاحكم غيره فان اللوث اذا أثر في اراقة الدماء
 وازهاق النفوس وفي الحدود فلان يعمل به في المال بطريق الأولى والاخرى وقد حكم
 به نبي الله سليمان بن داود في النسب مع اعتراف المرأة أنه ليس بولدها بل هو
 ولد الاخرى فقال لها هو ابنك : ومن تراجم النسائي على قصته التوسعة للحاكم
 أن يقول للشيء الذي لا يفعله افعَل كذا يستبين به الحق ثم ترجم عليه ترجمة أخرى
 فقال الحكم بخلاف ما يعترف به المحكوم عليه اذا تبين للحاكم أن الحق غير ما اعترف
 به وهذا هو العلم امتنباطا ودليلا ثم ترجم عليه ترجمة ثالثة فقال نقض الحاكم ما
 حكم به من هو مثله أو أجل منه (قلت) وفيه رد لقول من قال يكون بينهما
 اجراء للنسب مجري المال وفيه أن حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته في الباطن
 وفيه نوع لطيف شريف عجيب من أنواع العلم النافع وهو الاستدلال بقدر الله
 على شرعه فان سليمان عليه السلام استدل بما قدره الله وخلق في قلب الصغرى من الرحمة
 والشفقة بحيث أبت أن يشق الولد على انه ابنها وقوى هذا الاستدلال رضي
 الاخرى بان يشق الولد وقالت نعم شقه وهذا قول لا يصدر من ام وانما يصدر
 من حاسد يريد أن يتأسي بصاحب النعمة في زوالها عنه كما زالت عنه هو ولا

أحسن من هذا الحكم وهذا الفهم واذا لم يكن مثل هذا في الحاكم اضعاف
 حقوق الناس وهذه الشريعة الكاملة طائفة بذلك وجرت في ذلك
 مناظرة بين أبي الوفاء ابن عقيل وبين بعض الفقهاء فقال ابن عقيل العمل
 بالسياسة هو الحزم ولا يخلو منه امام وقال الآخر لا سياسة الا ما وافق
 الشرع فقال ابن عقيل السياسة ما كان من الافعال بحيث يكون الناس معه اقرب الي
 الصلاح وابتعد عن الفساد وان لم يشرعه الرسول ﷺ ولا نزل به وحى فان اردت
 بقولك لا سياسة الا ما وافق الشرع أى لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح وان
 اردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحابه فقد جري من الخلفاء الراشدين من
 القتل والمثل ما لا يحدد عالم بالسير ولو لم يكن الا تحريق المضاحف كان رأيا اعتمدوا
 فيه على مصلحة: وكذلك تحريق على كرم الله وجهه الزنادقة في الاخايد ونفى عمر نصر
 ابن حجاج (قلت) هذا موضع مزلة اقدام ومضلة افهام وهو مقام ضحك في معترك صعب
 فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضيعوا الحقوق وجروا اهل الفجور على الفساد:
 وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد: وسدوا على أنفسهم طرقا صحيحة
 من الطرق التي يعرف بها الحق من المبطل وعطلوها مع علم الناس بها انها
 أدلة حق ظنا منهم من اقامتها لقواعد الشرع والذي اوجب لهم ذلك نوع تقصير
 في معرفة حقيقة الشريعة والتطبيق بين الواقع وبينها فلما رأى ولاية الامر ذلك
 وان الناس لا يستقيم امرهم الا بشيء زائد على ما فهمه هؤلاء من الشريعة فاحدثوا
 لهم قوانين سياسية ينتظم بها مصالح العالم فتولد من تقصير اوائلهم في الشريعة
 واحداث هؤلاء ما أحدثوه من أوضاع سياستهم شرطويل وفساد عريض وتفاقم
 الامر وتعذر استدراكه. وافرط فيه طائفة اخرى فسوغت منه ما يناقض حكم الله
 ورسوله وكلا الطائفتين أتيت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله
 فان الله أرسل رسله وانزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذي قامت به
 السموات والارض فاذا ظهرت امارات الحق وقامت أدلة العقل واسفر صبحه

بأى طريق كان فثم شرع الله ودينه ورضاه وامره والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدله وأماراته فى نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التى هى أقوى منه وأدل وأظهر، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط فأى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها والطرق اسباب ووسائل لا تراد لذواتها وإنما المراد غاياتها التى هى المقاصد ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ولن تجد طريقاً من الطرق المثبتة للحق الا وهى شرعة وسبيل للدلالة عليها وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك ولا نقول إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة بل هى جزء من اجزائها وباب من أبوابها وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى والا فاذا كانت عدلاً فهى من الشرع فقد حبس رسول الله ﷺ فى تهمة وعاقب فى تهمة لما ظهرت أمارات الريبة على المتهم فمن اطلق كل متهم وخلى سبيله أو حلفه مع علمه باشتهاره بالفساد فى الارض وتقب الدور وتواتر السرقات ولا سيما مع وجود المسروق معه وقال لا آخذه الا بشاهدى عدل أو اقرار اختيار وطوع فقوله يخالف للسياسة الشرعية وكذلك منع النبى ﷺ الغال من الغنيمة سهمه وتحريق الخلفاء الراشدين متاعه ومنع المسيء على أمين سلب قتيله وأخذه شطراً ما من مانع الزكاة واضعافه الغرم على سارق مالا قطع فيه وعقوبته بالجلد: واضعافه الغرم على كاتم الضالة وتحريق عمر بن الخطاب خانوت الخمار وتحريقه قرية يباع فيها الخمر وتحريقه قصر سعد بن أبي وقاص لما احتجب فيه عن رعيته وحلقه رأس نصر بن حجاج ونفيه وضر به صبيغاً بالدرة لما تتبع المتشابه فسأل عنه الى غير ذلك من السياسة التى ساس بها الامة فسارت سنة الى يوم القيامة وان خالفها من خالفها ولقد حد أصحاب النبى ﷺ فى الزنا بمجرد الحبل وفى الخمر بالرائحة والقىء وهذا هو الصواب فان دليل القىء والرائحة والحبل على الشرب والزنا أولى من البيضة قطعاً فكيف يظن بالشريعة إلغاء أقوى الدليالين ومن ذلك تحريق الصديقين الاوطى والقواء أمير المؤمنين علي

كرم الله وجهه له من شأهق على رأسه ومن ذلك تحريق عثمان المصاحف المخالفة
 للمصحف الذي جمع الناس عليه وهو الذي بلسان قريش : ومن ذلك تحريق
 الصديق الفجاءة السلمي : ومن ذلك اختيار عمر رضي الله عنه للناس أفراد الحج وأن
 يعتمروا في غير أشهر الحج فلا يزال البيت الحرام معمورا بالحجاج والمعتمرين :
 ومن ذلك منع عمر رضي الله عنه الناس من بيع أمهات الأولاد وقد باعوهن في حياة
 رسول الله ﷺ وحياة أبي بكر رضي الله عنه وأرضاء : ومن ذلك إزامه بالطلاق
 الثلاث لمن أوقعه بفم واحد عقوبة له كما صرح هو بذلك والا فقد كان علي عهد
 رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدا من إمارته وهو يجعل واحدة إلى
 تضعاف ذلك من السياسات العادلة التي ساسوا بها الأمة وهي مشتقة من أصول
 الشريعة وقواعدها وتقسيم بعضهم طرق الحكم إلى شريعة وسياسة كتقسيم غيرهم
 الدين إلى شريعة وحقيقة : وتقسيم آخرين الدين إلى عقل ونقل وكل ذلك
 تقسيم باطل بل السياسة والحقيقة والطريق والعقل كل ذلك ينقسم إلى قسمين
 صحيح وفاسد فالصحيح قسم من أقسام الشريعة لا قسم لها والباطل ضلها
 ومنافيا وهذا الأصل من أهم الأصول وأنفعها وهو مبني على حرف واحد وهو
 عموم رسالته ﷺ بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه العباد في معارفهم وعلومهم وأعمالهم
 وأنه لم يحوج أمته إلى أحد بعده وإنما حاجتهم إلى من يبلغهم عنه ما جاء به
 فرسالته عمومان محفوظان لا يتطرق إليهما تخصيص عموم بالنسبة إلى الرسل إليهم
 وعموم بالنسبة إلى كل ما يحتاج إليه من بعث إليه في أصول الدين وفروعه فرسالته
 كافية شافية عامة لا تحوج إلى سواها ولا يتم الإيمان به إلا بإثبات عموم رسالته
 في هذا وهذا فلا يخرج أحد من المكافين عن رسالته ولا يخرج نوع من أنواع
 الحق الذي تحتاج إليه الأمة في علومها وأعمالها عما جاء به : وقد توفي رسول الله
 ﷺ وما طائر قلب جناحيه في السماء إلا ذكر للأمة منه علما وعلمهم كل شيء
 حتي آداب التخلي وآداب الجماع والتوم والقيام والقعود والأكل والشرب

والركوب والتزول والسفر والاقامة والصمت والكلام والعزلة والخلطة والغنى والفقر والصحة والمرض وجميع أحكام الحياة والموت: ووصف لهم العرش والكرسى والملائكة والجن والنار والجنة ويوم القيامة وما فيه حتى كأنه رأى عين وعرفهم معبودهم والهمم أتم تعريف حتى كأنهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كماله ونعوت جلاله وعرفهم الانبياء وأممهم وما جري لهم وما جري عليهم معهم حتى كأنهم كانوا بينهم وعرفهم من طرق الخير والشر دقيقها وجليلها ما لم يعرفه نبي لأمته قبله: وعرفهم صلوات الله من أحوال الموت وما يكون بعده في البرزخ وما يحصل فيه من النعيم والعذاب لأرواح والبدن ما لم يعرف به نبي غيره: وكذلك عرفهم صلوات الله من أدلة التوحيد والنبوة والمعاد والرد على جميع فرق أهل الكفر والضلال ما ليس لمن عرفه حاجة من بعده اللهم الا الى من يبلغه اياه ويدينه ويوضح منه ما خفى عليه: وكذلك عرفهم صلي الله عليه وسلم من مكائد الحروب ولقاء العدو وطرق النصر والظفر مالو علموه وعقلوه ورعوه حق رعايته لم يقم لهم عدو أبدا: وكذلك عرفهم صلوات الله من مكائد ابليس وطرقه التي يأتهم منها وما يتحرزون به من كيد ومكره وما يدفعون به شره مالا مزيد عليه: وكذلك عرفهم صلوات الله من أحوال نفوسهم وأوصافها ودسائسها وكائناتها مالا حاجة لهم معه الى سواء: وكذلك عرفهم صلوات الله من أمور معاشهم مالو علموه وعملوه لاستقامت لهم دنياهم أعظم استقامة وبالجملة فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برمته ولم يحوجهم الله الى أحد سواء، فكيف يظن أن شريعته السكامة التي ما طرق العالم شريعة أكمل منها ناقصة تحتاج الى سياسة خارجة عنها تكملها أو الى قياس أو حقيقة أو معقول خارج عنها ومن ظن ذلك فهو كمن ظن أن بالناس حاجة الى رسول آخر بعده: وسبب هذا كله خفاء ما جاء به علي من ظن ذلك وقلة نصيبه من الفهم الذي وفق الله له أصحاب نبيه الذين اكتفوا بما جاء به واستغنوا به عن ما سواه وفتحوا به القلوب والبلاد وقالوا هذا عهد نبينا إلينا وهو عهدنا إليكم وقد كان عمر رضي الله عنه يمنع من الحديث

عن رسول الله ﷺ خشية أن يشتغل الناس به عن القرآن فكيف لو رأى اشتغال الناس بآرائهم وزبد أفكارهم وزبالة أذهانهم عن القرآن والحديث فإله المستعان: وقد قال الله تعالى (أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتب يتلى عليهم أن في ذلك لرحمة وذكري لقوم يؤمنون) وقال تعالى (وأنزلنا عليك الكتاب تبيان لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) وقال تعالى (يا أيها الناس قد جاءكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين) وكيف يشفى ما في الصدور كتاب لا يفي هو وما تبينه السنة بعشر معشار الشريعة أم كيف يشفى ما في الصدور كتاب لا يستفاد منه اليقين في مسألة واحدة من مسائل معرفة الله وأسمائه وصفاته وأفعاله أو عامتها وظواهر لفظية دلالتها موقوفة على انتفاء عشرة أمور لا يعلم انتفاؤها سبحانه هذا بهتان عظيم (ويا الله العجب) كيف كان الصحابة والتابعون قبل وضع هذه القوانين التي آتي الله بنبياها من القواعد وقبل استخراج هذه الآراء والمقاييس والأوضاع أهل كانوا مهتدين مكتفين بالنصوص أم كانوا على خلاف ذلك حتى جاء المتأخرون فكانوا أعلم منهم وأهدى وأضبط للشريعة منهم وأعلم بالله وأسمائه وصفاته وما يجب له ويمتنع عليه منهم فوالله لأن يلقى الله بكل ذنب ما خلا الشرك به خير من أن يلقاه بهذا الظن الفاسد والاعتقاد الباطل *

فصل

وهذه نبذة يسيرة من كلام الامام احمد رحمه الله في السياسة الشرعية قال في رواية المروزي وابن منصور والمختار ينفي لانه لا يقع منه الا الفساد والتعرض له وللإمام نفيه الى بلد يأمن فساد أهله وإن خاف عليهم حبسه (وقال) في رواية حنبل فيمن شرب خمر في نهار رمضان أو آتى شيئا نحو هذا اقيم الحد عليه وغلظ عليه مثل الذي يقتل في الحرم دية وثلاث (وقال) في رواية حرب اذا أتت المرأة المرأة تعاقبان وتؤدبان (وقال) أصحابنا اذا رأى الامام تحريق

اللوطي بالنار فله ذلك لان خالد بن الوليد كتب الي أبي بكر رضى الله عنه أنه وجد في بعض نواحي العرب رجلا ينكح كما تنكح المرأة فاستشار أصحاب النبي ﷺ وفيهم أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه وكان أشدهم قولا فقال ان هذا الذنب لم تعص الله به أمة من الامم الا واحدة فصنع الله بهم ما قد علمتم أري أن يحرقوه بالنار فاجمع رأي أصحاب رسول الله ﷺ على أن يحرقوه بالنار فكتب أبو بكر الصديق رضى الله عنه الى خالد بن الوليد رضى الله عنهما بأن يحرقوا فحرقهم ثم حرقهم ابن الزبير ثم حرقهم هشام ابن عبد الملك (ونص) الامام احمد رضى الله عنه فيمن طعن على الصحابة انه قد وجب على السلطان عقوبته وليس للسلطان ان يعفو عنه بل يعاقبه ويستتيبه فان تاب والا أعاد العقوبة (وصرح) أصحابنا في أن النساء اذا خيف عليهن المساحقة حرم خلوة بعضهن ببعض (وصرحوا) بأن من أسلم وتحتة أختان فانه يجبر علي اختيار إحداها فان أبي ضرب حتى يختار (قالوا) وهكذا كل من وجب عليه حق فامتنع من ادائه فانه يضرب حتى يؤديه: وأما كلام مالك وأصحابه في ذلك فمشهور وابعدهم الناس من الاخذ بذلك الشافعي رحمه الله تعالى مع انه اعتبر قرائن الاحوال في اكثر من مائة موضع وقد ذكرنا منها كثيرا في غير هذا الكتاب (منها) جواز وطء الرجل المرأة ليلة الزفاف وان لم يرها ولم يشهد عدلان انها امراته بناء على القرائن (ومنها) قبول الهدية التي يوصيها اليه صبي او عبد او كافر وجواز أكلها والتصرف فيها وان لم يشهد عدلان ان فلانا اهدى لك كذا بناء على القرائن ولا يشترط تافظه ولا تافظ الرسول بلفظ الهبة والهدية (ومنها) جواز تصرفه في بابه بقرع حلقتة ودقه عليه وان لم يستأذنه في ذلك (ومنها) استدعاء المستأجر للدار والبستان لمن شاء من أصحابه وضيوفه وانزالهم عنده مدة وان لم يستأذنه نطقا وان تضمن ذلك تصرفهم في متعة الدار واشغالهم الكنيف وإضعافهم السلم ونحوه (ومنها) جواز الاقدام علي الطعام اذا وضعه بين يديه

وان لم يصرح له بالاذن لفظاً (ومنها) جواز شربه من الاناء وان لم يقدمه اليه
ولا يستأذنه (ومنها) جواز قضاء حاجته في كنيفه وان لم يستأذنه (ومنها) جواز
الاستناد الي وسادته (ومنها) اخذ ما يذبذه رغبة عنه من الطعام وغيره وان لم
يصرح بتملكه له (ومنها) انتفاعه بفراش زوجته ولحافها ووسادتها وآيبتها
وان لم يستأذنها نطقاً الي اضعاف اضعاف ذلك: وهل السياسة الشرعية الا من
هذا الباب وهي الاعتماد على القرائن التي تفيد القطع تارة والظن الذي هو اقوي
من ظن الشهود بكثير تارة وهذا باب واسع قد تقدم التنبيه عليه مراراً ولا
يستغنى عنه المقتي والحاكم *

فصل

فانرجع الى فتاوي رسول الله صلواته وذكر طرف من فتاويه في الأطعمة
(وسئل صلواته عن الثوم احرام هو قال لا ولكني اكرهه من اجل رائحته
ذكره مسلم) (وسأل صلواته ابو ايوب هل يحل لنا البصل فقال بلى ولكن يغشاني
ما لا يغشاكم ذكره احمد) (وسئل صلواته عن الضب احرام فقال لا ولكني لم
يكن بأرض قومي فأجدني اعافه متفق عليه) (وسئل صلواته عن السمن والجبن
والفرا فقال الحلال ما احله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما
سكت عنه فهو مما عفا عنه ذكره ابن ماجه) (وسئل صلواته عن الضبع فقال
او يأكل الضبع احد) (وسئل صلواته عن الذئب فقال او يأكل الذئب احد فيه
خير ذكره الترمذي: وعند ابن ماجه قال قلت يا رسول الله ما تقول في الضبع
قال ومن يأكل الضبع وان صح حديث جابر في اباحة الضبع فان في القلب منه
شيئا كان هذا الحديث يدل علي ترك اكله تقذرا او تنزها والله اعلم (وسأله)
صلواته عائشة رضي الله عنها فقالت ان قوماً يأتوننا باللحم لا تدري اذكر
اسم الله عليه ام لا فقال سموا اتم وكلاوا ذكره البخاري (وسأله صلواته

رجل فقال أنا كل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله فانزل الله (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) الى آخر الآية هكذا ذكره ابو داود وان الذي سأل هذا السؤال هم اليهود والمشهور في هذه القصة ان المشركين هم الذين اوردوا هذا السؤال وهو الصحيح ويدل عليه كون السورة مكية وكون اليهود يحرمون الميتة كما يحرمها المسلمون فكيف يوردون هذا السؤال وهم يوافقون علي هذا الحكم: ويدل عليه ايضا قوله (وان الشياطين ليوحون الي اوليائهم ليعبدوكم) فهذا سؤال مجادل في ذلك واليهود لم تكن تجادل في هذا وقد رواه الترمذي بلفظ ظاهره ان بعض المسلمين سأل هذا السؤال ولفظه أتى ناس الى النبي ﷺ فقالوا يا رسول الله أنا كل مما تقتل ولا نأكل مما قتل الله فانزل الله تعالى (فكلوا مما ذكر اسم الله عليه) الى قوله (وان اطعموهم انكم لمشركون) (وهذا) لا يناقض كون المشركين هم الذين اوردوا هذا السؤال فسأل عنه المسلمون رسول الله ﷺ ولا أحسب قوله أن اليهود سألو عن ذلك الا وهما من أحد الرواة والله اعلم (وسأله) ﷺ رجل فقال يا رسول الله اني اذا اصبحت اللحم انتشرت للنساء وأخذتني شهوتي فحرمت على اللحم فانزل الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين واكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا) ذكره الترمذي (وسأله) ﷺ أبو ثعلبة الخشني رضى الله عنه فقال ان ارضنا ارض اهل كتاب وانهم يأكلون لحم الخنزير ويشربون الخمر فكيف نصنع بآيتهم وقدورهم فقال ﷺ ان لم تجدوا غيرها فارحضوها واطبخوها فيها واشربوا قال قلت يا رسول الله ما يحل لنا وما يحرم علينا قال لا تأكلوا لحم الخمر الانسية ولا يحل كل ذي ناب من السباع ذكره احمد: وقد ثبت عنه في صحيح مسلم من حديث ابي هريرة أنه قال أكل كل ذي ناب من السباع حرام وهذا اللفظان من تأويل نهيه عن أكل كل ذي ناب من السباع بانه نهى كراهة فانه تأويل فاسد قطعاً وبالله التوفيق (وسئل) ﷺ اما تكون الزكاة الا في الخلق واللبة فقال لو طعنت في فخذها لأجزأ عنك

ذكره أبو داود وقال هذا زكاة المتردي : وقال يزيد بن هرون هذا بالضرورة وقيل هو في غير المقدور عليه (وسئل) عليه السلام عن الجنين يكون في بطن الناقة أو البقرة أو الشاة أنلقيه أم نأكله فقال كلوه إن شئتم فإن ذكاته زكاة أمة ذكره أحمد : وهذا يبطل تأويل من تأول الحديث أنه يذكي كما تذكي أمه ثم يؤكل فإنه امرم باكله وأخبر أن ذكاة أمه ذكاة له وهذا لأنه جزء من اجزائها فلم يحتاج إلى أن تفرد بذبح كسائر اجزائها (وسأله) عليه السلام رافع بن خديج فقال أنا لاقوا العدو غدا وليست معنا مدي أفندي بالليظة فقال النبي عليه السلام ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل إلا ما كان من سن أو ظفر فإن السن عظم والظفر مدي الحبشة متفق عليه : والليظة الفلقة من القصب (وسأله) عليه السلام عدي بن حاتم رضي الله عنه فقال إن احدا لم يصيب الصيد وليس معه سكين أيذبح بالمرودة وشقة العصي فقال رسول الله عليه السلام امر الدم واذكر اسم الله ذكره أحمد (وسئل) عليه السلام عن شاة حل بها الموت فأخذت جارية حجرا فذبحتها به فأمر النبي عليه السلام باكلها ذكره البخاري (وسئل) عليه السلام عن شاة نيب فيها الذئب فذبحوها بمروية فرخص لهم في أكلها ذكره النسائي (وسئل) عليه السلام عن أكل الحوت الذي جزر البحر عنه فقال كلوا رزقا أخرجه الله لكم وأطعمونا إن كان معكم متفق عليه (وسأله) عليه السلام أبو ثعلبة الخشني فقال أنا بأرض صيدا صيد بقوسي وبكلبي المعلم وبكلبي الذي ليس بمعلم فما يصلح لي فقال ما صدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكلك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وبكلبي المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل متفق عليه : وهو صريح في اشتراط التسمية لحل الصيد ودلالته على ذلك أصرح من دلالته على تحريم صيد غير المعلم (وسأله) عليه السلام عدي بن حاتم فقال إني أرسل كلابي المعلمة فيمسكن علي واذكر اسم الله فقال إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك قلت وإن قتل قال وإن قتلن ما لم يشركا كلب ليس منها قلت فإني أرمي بالمعراض

الصيد فأصيب فقال إذا رميت بالمعراض فخرق فكله وان أصابه بعرضه فلا
 تأكله متفق عليه (وفي) بعض ألفاظ هذا الحديث إلا أن يأكل الكلب فان أكل
 فلا تأكل فاني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه وان خالطها كلاب من غيرها فلا
 تأكل فانك إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره (وفي) بعض ألفاظه إذا أرسلت
 كلبك المسكاب فاذا ذكر اسم الله فان أمسك عليك فادر كته حيا فاذبحه وان أدر كته
 قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكاته : وفي بعض ألفاظه إذا
 رميت بسهمك فاذا ذكر اسم الله وفيه فان غاب عنك اليومين أو الثلاثة ولم تجد
 فيه إلا أثر سهمك فكل ان شئت فان وجدته غريقا في الماء فلا تأكل فانك
 لا تدري الماء قتله أو سهمك (وسأله) أبو ثعلبة الخشني فقال يا رسول الله ان
 لي كلابا مكلبة فافتنى في صيدها فقال ان كان لك كلاب مكلبة فكل مما أمسك
 عليك فقال يا رسول الله ذكي أو غير ذكي قال ذكي وغير ذكي قال وان أكل منه
 قال وان أكل قال يا رسول الله أفتنى في قوسي قال كل مما أمسك عليك قوسك قال ذكي
 وغير ذكي قال ذكي وغير ذكي قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك ما لم
 يصل يعني يتغير أو تجد فيه أثر غير أثر سهمك ذكره أبو داود ولا يناقض هذا
 قوله لعدي بن حاتم وان أكل منه فلا تأكل فان حديث عدي فيما أكل منه حال
 صيده اذ يكون ممسكا على نفسه وحديث أبي ثعلبة فيما أكل منه بعد ذلك
 فانه يكون قد أمسك على صاحبه ثم أكل منه بعد ذلك وهذا لا يحرم كما لو
 أكل مما ذكاه صاحبه (وسئل) عن الذي يدرك صيده بعد ثلاث فقال كاه
 ما لم يثن ذكره مسلم (وسأله) عن أهل بيت كانوا في الحرة محتاجين ماتت
 عندهم ناقة لهم أو أغيرهم فرخص لهم في أكلها فعصمتهم بقية شتائهم ذكره أحمد
 وعند أبي داود ان رجلا نزل بالحرة ومعه أهله وولده فقال له رجل ان لي ناقة
 قد ضلت فان وجدتها فامسكها فوجدتها لم يجد صاحبها فمرضت فقالت امرأته
 انحرها فابى فنفت فقالت اسلخها حتى نقتد شحمها ولحمها فأكله فقال حتى أسأل

رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم فاتاه فسأله فقال له هل عندك ما يغنيك قال لا قال فكاوه قال فجاء صاحبها ناخبره الخبر فقال هلا كنت نحستها قال استحييت منك وفيه دليل على جواز امساك الميتة للمضطر (وسأله) صلی اللہ علیہ وسلم رجل فقال من الطعام طعام تخرج منه فقال لا يحتاجن في نفسك شيء ضارعت فيه النصرانية ذكره احمد: ومعناه والله اعلم النهي عما شابه طعام النصارى يقول لا تشكن فيه بل دعه فأجابه بجواب عام وخص النصارى دون اليهود لان النصارى لا يحرمون شيئاً من الاطعمة يبيعون مادب ودرج من الفيل الى البعوض (وسأله) صلی اللہ علیہ وسلم عقبة بن عامر فقال انك تبغثنا فتزل بقوم لا يقروننا فما ترى فقال ان نزلتم بقوم فأمروا لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم ذكره البخارى : وعند الترمذى انا نمر بقوم فلا يضيفوننا ولا يؤدون مالنا عليهم من الحق ولا نحن نأخذ منهم فقال ان أبوا الا ان تأخذوا قرى فخذوه : وعند ابى داود ليلة الضيف حق على كل مسلم فان أصبح بفناؤه محروماً كان ديناً عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه : وعنده ايضاً من نزل بقوم فعليهم ان يقروه فان لم يقروه فله ان يعقبهم بمثل قراه (وهو دليل) على وجوب الضيافة وعلى أخذ الانسان نظير حقه ممن هو عليه اذا أبى دفعه وقد استدل به في مسألة الظفر ولا دليل فيه لظهور سبب الحق ههنا فلا يتهم الاخذ كما تقدم في قصة هند مع ابى سفيان (وسأله) صلی اللہ علیہ وسلم عوف بن مالك فقال الرجل أمر به فلا يقرينى ولا يضيفنى ثم يمر بى أناجزيه قال لا بل أقره قال وراى يعنى النبى صلی اللہ علیہ وسلم رث الثياب فقال هل لك من مال قال قلت من كل المال قد أعطانى الله من الابل والغنم قال فليقر عليك ذكره الترمذى (وسئل) صلی اللہ علیہ وسلم عن جائزة الضيف فقال يومه وليلته والضيافة ثلاثة ايام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يشوى عنده حتى يخرج منه متفق عليه *

(فصل) وسئل عليه السلام عن العقيقة وكان كره الاسم وقال من ولد له مولود فأحب أن ينسك عنه فليفعل ذكره أحمد: وعنده أيضاً أنه سئل عليه السلام عن العقيقة فقال لا يحب الله العقوق كأنه كره الاسم قالوا يا رسول الله إنما نسألك عن أحدنا يولد له ولد قال من يولد له ولد فأحب أن ينسك عنه فلينسك عن الغلام شاتين متكافئين وعن الجارية شاة *

فصل

(وسأله) عليه السلام رجل فقال لا أروى من نفس واحدة قال فابن القدح عن فيك ثم تنفس قال فاني أرى القذاة فيه قال فاهرقها ذكره مالك وعند الترمذي أنه عليه السلام نهى عن النفخ في الشراب فقال رجل القذاة أراها في الاناء قال اهرقها قال إني لا أروى من نفس واحدة قال فابن القدح اذن عن فيك حديث صحيح (وسئل) عليه السلام عن البتع فقال كل شراب اسكر فهو حرام متفق عليه (وسأله) عليه السلام أبو موسى فقال يا رسول الله افتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن البتع وهو من العسل ينبذ حتى يشتد والمزر وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد فقال كل مسكر حرام متفق عليه (وسأله) عليه السلام طارق بن سعيد عن الخرفناه أن يصنعها فقال إنما اصنعها للدواء فقال أنه ليس بدواء ولكنه داء (وسأله) عليه السلام رجل من اليمن عن شراب بأرضهم يقال له المزر قال أمسكر هو قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام وإن على الله عهداً لمن شرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار أو قال عصارة أهل النار (وسأله) عليه السلام رجل من عبد القيس فقال يا رسول الله ما تري في شراب نصنعه في أرضنا من ثمارنا فأعرض عنه حتى سأله ثلاث مرات حتى قام يصلي فلما قضى صلاته قال لا تشربه ولا تسقه أخاك المسلم فوالذي نفسي بيده أو والذي يحلف به لا يشربه رجل ابتغاء لذة سكر فيسقيه الله الخمر يوم القيامة ذكره أحمد (وسئل) صلى الله عليه وسلم عن الخمر تتخذ خلا قال لا ذكره مسلم (وسأله) صلى الله عليه وسلم أبو طلحة عن أيتام ورثوا خمران قال اهرقها قال

أفلا نجعلها خلا قال لا ذكره أحمد : وفي لفظ أن يتيماً كان في حجر أبي طلحة فاشترى له خمرأ فلما حرمت الخمر سأل النبي ﷺ أيتخذها خلا قال لا (وسأله) قوم فقالوا انا نتبذ نبيذاً نشربه على غدائنا وعشائنا وفي رواية على طعامنا فقال اشربوا واجتنبوا كل مسكر فاعادوا عليه فقال ان الله ينهاكم عن قليل ما أسكر وكثيره ذكره الدارقطني (وسأله) عبدالله بن فيروز الديلمى رضي الله عنهما فقال انا أصحاب أعناب وكرم وقد نزل تحريم الخمر فما نصنع بها قال تتخذونه زيباً قال نصنع بالزبيب ماذا قال تنقعونه على غدائكم وتشربونه على عشائكم وتنقعونه على عشائكم وتشربونه على غدائكم قال قلت يا رسول الله نحن ممن قد علمت ونحن بين ظهرائي من قد علمت فمن ولينا فقال الله ورسوله قال حسبي يا رسول الله.

فصل

في طرف من فتاويه ﷺ في الأيمان والذنوب (وسأله) سعد بن أبي وقاص . فقال يا رسول الله اني حلفت باللات والعزى وان العهد كان قريباً فقال قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ثلاثاً ثم انفت عن يسارك ثلاثاً ثم تعوذ ولا تعد ذكره أحمد : ولما قال ﷺ من اقتطع حتى أمرىء مسلم يمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار سأله ﷺ وإن كان شيئاً يسيراً قال وإن كان قضيباً من أراك ذكره مسلم واعتم رجل عند النبي ﷺ ثم رجع إلى اهله فوجد الصبية قد ناموا فأتاه اهله بطعام فحلف لا يأكل من أجل الصبية ثم بداله فأكل فأتى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له فقال من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأتها وليكفر عن يمينه ذكره مسلم (وسأله) صلى الله عليه وسلم مالك بن فضالة فقال يا رسول الله أرأيت ابن عم لي آتته أسأله فلا يعطيني ولا يصلي ثم يحتاج إلي فيأتيني نيسأني وقد حلفت ان لا أعطيه ولا أصله قال فامرنى (٢١٢ ج ٤)

أن أتى الذي هو خير . واكفر عن يميني وخرج سويد بن حنظلة ووائل بن حجر يريدان رسول الله ﷺ مع قومهما فاخذوا ثلعا عدوا له فتخرج القوم ان يحلفوا انه اخوهم وحلف سويد أنه اخوه فخلوا سبيله فسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال أنت أبرهم وأصدقهم المسلم اخو المسلم ذكره احمد (وسئل ﷺ عن رجل نذر ان يقوم في الشمس ولا يقعد ويصوم ولا يفطر بنهاره ولا يستظل ولا يتكلم فقال مروه فليستظل ولا يتكلم ولا يقعد وايتم صومه ذكره البخاري وفيه دليل على تفريق الصفة في النذر وان من نذر قربة صح النذر في القربة وبطل في غير القربة وهكذا الحكم في الوقف سواء (وسأله ﷺ عمر رضي الله عنه فقال اني نذرت في الجاهلية ان أعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوف بنذرك متفق عليه وقد احتج به من يري جواز الاعتكاف من غير صوم ولا حجة فيه لان في بعض الفاظ الحديث أن اعتكف يوما أو ليلة ولم يأمره بالصوم اذ الاعتكاف المشروع انما هو اعتكاف الصائم فيحمل اللفظ المطلق على المشروع وسئل ﷺ عن امرأة نذرت ان تمشي الى بيت الله الحرام حافية غير مختمرة فأمرها أن تتركب وتختمر وتصوم ثلاثة أيام ذكره أحمد . وفي الصحيحين عن عقبة بن عامر قال نذرت أختي أن تمشي الى بيت الله الحرام حافية فأمرتني ان استفتي لما رسول الله ﷺ فاستفتيته فقال تمشي وتتركب وعند الامام أحمد أن أخت عقبة نذرت أن تخرج ماشية وانها لا تطبق ذلك فقال النبي ﷺ ان الله لغني عن مشي أختك فتركب واتهد بدنة (ونظر) وهو يخطب الى اعرابي قائم في الشمس فقال ما شأنك قال نذرت ان لا أزال في الشمس حتي يفرغ رسول الله ﷺ من الخطبة فقال رسول الله ﷺ ليس هذا نذرا إنما النذر فيما ابتغى به وجه الله ذكره احمد (ورأى) رسول الله ﷺ شيخا يهادي بين ابنيه فقال ما بال هذا فقالوا نذر أن يمشي فقال إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه وأمره أن يركب متفق عليه (ونظر) الى رجلين مقترنين يمشيان الى البيت فقال ما بال القران قالوا يا رسول الله نذرنا أن نمشي

الى البيت مقترنين فقال ليس هذا نذرا إنما النذر فيما ابتغى به وجه الله ذكره أحمد (وسأله)
 ﷺ امرأة فقالت ان امي توفيت وعليها نذر صيام فتوفيت قبل ان تقضيه فقال
 ليصم عنها الولي ذكره ابن ماجه (وصح) عنه ﷺ أنه قال من مات وعليه
 صيام صام عنه وليه (فظائفة) حملت هذا على عمومها واطلاقه وقالت يصام عنه
 النذر والفرض (وأبت ظائفة) ذلك وقالت لا يصام عنه نذر ولا فرض
 ونصبت ظائفة فقالت بصيام عنه النذر دون الفرض الأصلي وهذا قول ابن
 عباس وأصحابه والامام أحمد وأصحابه وهو الصحيح لان فرض الصيام جار مجري
 الصلاة فكما لا يصلي احد عن أحد ولا يسلم أحد عن أحد فكذلك الصيام وأما النذر فهو
 التزام في الذمة بمنزلة الدين فيقبل قضاء الولي له كما يقضى دينه وهذا محض الفقه وطرده
 هذا أنه لا يحج عنه ولا يزكى عنه الا اذا كان معذورا بالتأخير كما يطعم الولي
 عن أفطر في رمضان لعذر فاما المفراط من غير عذر أصلا فلا ينفعه أداء غيره
 عنه لفرائض الله تعالى التي فرط فيها وكان هو المأمور بها ابتلاء وامتحانا دون
 الولي فلا تنفع توبة أحد عن أحد ولا اسلامه عنه ولا اداء الصلاة عنه ولا غيرها من
 فرائض الله تعالى التي فرط فيها حتى مات والله أعلم (وسأله) امرأة
 فقالت اني نذرت أن أضرب علي رأسك بالدف فقال أوف بنذك قالت اني
 نذرت ان اذبح بمكان كذا وكذا مكان يذبح فيه أهل الجاهلية قال ليصم قالت
 لا قال لوثن قالت لا قال أوف بنذك ذكره ابو داود (وسأله) رجل
 فقال اني نذرت ان انحر إبلا بيوانة فقال النبي ﷺ كان فيها وثن من اوثنان
 الجاهلية يعبد قالوا لا قال فهل كان فيها عيد من اعيادهم قالوا لا قال أوف
 بنذك فانه لا وفاء بالنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم ذكره ابو داود

فصل

في طرف من فتاويه ﷺ في الجهاد (مثل) عن قتال الامراء الظلمة فقال لا

ما أقاموا الصلاة وقال خيار أثمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم
وتصلون عليهم وشرار أثمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم
قالوا أفلا نناذبهم قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة ثم قال ﷺ إلا
من ولى عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله
ولا يزعج يدا من طاعته ذكره مسلم: وقال يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون
فمن كرهه فقد برىء ومن أنكره فقد سلم ولكن من رضي وتابع قالوا أفلا نقاتلهم
قال لا ما صلوا ذكره مسلم وزاد أحمد ما صلوا الخمس (وسأله) ﷺ رجل فقال
أرأيت إن كان علينا أمراء يمنعونا حقنا ويسألونا حقهم قال اسمعوا وأطيعوا فانما
عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم ذكره الترمذي: وقال إنها ستكون بعدى أثره
وأمر تنكرونها قالوا فما تأمرنا من أدرك ذلك قال تؤدون الحق الذي عليكم
وتسألون الله الذي لكم متفق عليه (وسأله) ﷺ رجل فقال دلتني علي عمل
يعدل الجهاد قال لا أجده ثم قال هل تستطيع إذا خرج المجاهدان تدخل مسجدك
فتقوم ولا تفتر وتصوم ولا تفطر قال ومن يستطيع ذلك فقال مثل المجاهد في
سبيل الله كمثل الصائم القائم بآيات الله لا يفتر من صيام ولا صلاة حتى
يرجع المجاهد في سبيل الله ذكره مسلم (وسئل) ﷺ أي الناس أفضل فقال مؤمن يجاهد
بنفسه وماله في سبيل الله قال ثم من قال رجل في شعب من الشعاب يتقى الله
ويدع الناس من شره متفق عليه (وسأله) ﷺ رجل فقال يا رسول الله أرأيت
إن قتلت في سبيل الله وأنا صابر محتسب مقبل غير مدبر يكفر الله عني خطاياي
قال نعم ثم قال كيف قلت فرد عليه كما قال فقال نعم فكيف قلت فرد عليه القول
أيضاً فقال أرأيت يا رسول الله إن قتلت في سبيل صابراً محتسباً مقبلاً
غير مدبر يكفر الله عني خطاياي قال نعم إلا الدين فإن جبريل سارني بذلك
ذكره أحمد (وسئل) ﷺ صلى الله عليه وسلم ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم إلا
الشهيد قال كفى ببارقة الديوف على رأسه نيتة ذكره النسائي (وسئل) ﷺ

أى الشهداء أفضل عند الله تعالى قال الذين يلقون فى الصف لا يافتون وجوههم حتى يقتلوا اولئك ينطلقون فى الغرف العلى من الجنة ويضحك اليهم ربك تعالى واذا ضحك ربك الى عبد فى الدنيا فلا حساب عليه ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاتل حمية ويقاتل رياء أى ذلك فى سبيل الله قال من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله متفق عليه: وعند أبي داود أن أعرابيا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الرجل يقاتل للذكر ويقاتل ليحمد ويقاتل ليغنىم ويقاتل ليرى مكانه فمن فى سبيل الله قال من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله (وسأله) صلى الله عليه وسلم رجل فقال يا رسول الله رجل يريد الجهاد فى سبيل الله وهو يبتغى عرضاً من أعراض الدنيا فقال لا أجر له فاعظم ذلك الناس وقالوا للرجل عدل برسول الله صلى الله عليه وسلم فانك لم تفهمه فقال يا رسول الله رجل يريد الجهاد فى سبيل الله وهو يبتغى عرضاً من عرض الدنيا فقال لا أجر له فقالوا للرجل عدل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الثالثة فقال لا أجر له ذكره ابو داود: وعند النسائي أنه سئل صلى الله عليه وسلم فقلت أرأيت رجلاً غزا يلتمس الاجر والذكر ماله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء له فاعادها ثلاث مرار يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا شيء له ثم قال ان الله تعالى لا يقبل من العمل الا ما كان خالصاً له وابتهغى به وجهه (وسأله) صلى الله عليه وسلم أم سلمة فقالت يا رسول الله يغزو الرجال ولا تغزو النساء وانما لنا نصف الميراث فانزل الله تعالى (ولا تاتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض) الآية ذكره احمد (وسئل) صلى الله عليه وسلم عن الشهداء فقال من قتل فى سبيل الله فهو شهيد ومن مات فى سبيل الله فهو شهيد ومن مات فى الطاعون فهو شهيد ومن مات فى البطن فهو شهيد *

فصل

فى ذكر طرف من فتاويه صلى الله عليه وسلم فى الطب (سأله) صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال يا رسول الله أنتداوى قال نعم فان الله لم ينزل داء إلا انزل له شفاء علمه من علمه وجهله من

جهله ذكره احمد: وفي السنن ان الاعراب قالت يا رسول الله الا نتداوى قال نعم
عباد الله تداووا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء أو ذواء الا داء واحد
قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم (وسئل) عليه السلام فقيل له أرأيت رقي نسترقبها
ودواء نتداوى به وتقاء نتقيها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله ذكره
الترمذي (وسئل) عليه السلام هل يغني الدواء شيئا فقال سبحانه الله وهل أنزل الله تبارك
وتعالى من داء في الارض الا جعل له شفاء ذكره احمد (وسئل) عليه السلام عن
السبعين الفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب من أمته فقال هم الذين لا يسترقون
ولا يتطيرون ولا يكتوون وعلي ربهم يتوكلون متفق عليه (وسأله) عليه السلام آل
عمرو بن حزم فقالوا إنه كانت عند نارية نرقى بها من العقرب وانك نهيت عن
الرقي قال اعرضوا على رقاكم قال فعرضوا عليه فقال ما أرى بأسا من استطاع
أن ينفع أخاه فليفعل ذكره مسلم (واستفتاه) عثمان بن أبي العاص رضي الله
عنه وشكا اليه وجعا يجده في جسده منذ أسلم فقال ضع يدك علي الذي يآلم من
جسدك وقل باسم الله ثلاثا وقل سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد
وأحاذر ذكره مسلم (وسئل) عليه السلام أي الناس أشد بلاء قال الانبياء ثم الا مثل
فالا مثل الرجل يبتلي علي حسب دينه فان كان رقيق الدين ابتلي علي حسب ذلك
وان كان صلب الدين ابتلي علي حسب ذلك فما يزال البلاء بالرجل حتي يمشي
علي وجه الارض وما عايه خطيئة ذكره احمد وصححه الترمذي وذكر ابن ماجه انه
(سئل) أي الناس أشد بلاء قال الانبياء قلت يا رسول الله ثم من قال ثم الصالحون
ان كان أحدهم ليبتلي بالفقر حتي ما يجد الا العباءة تحويه وان كان أحدهم ليفرح
بالبلاء كما يفرح أحدهم بالعافية (وسأله) عليه السلام رجل أرأيت هذه الأمراض
التي تصيبنا مالنا بها قال كفارات قال ابو سعيد الخدري رضي الله عنه وان
قلت قال وان شوكة فما فوقها فدعا ابو سعيد علي نفسه أن لا يفارقه الوعك
حتي يموت وأن لا يشغله عن حج ولا عن عمرة ولا جهاد في سبيل الله ولا صلاة

مكتوبة في جماعة فمسه انسان الا وجد حره حتي مات ذكره احمد: وقال أسامة رضي الله عنه شهدت الاعراب يسألون النبي ﷺ أعطينا حرج في كذا أعطينا حرج في كذا فقال عباد الله وضع الله الحرج الا من اقترض من عرض أخيه شيئاً فذلك هو الحرج فقالوا يا رسول الله هل علينا من جناح أن نتداوى قال تداؤوا عباد الله فان الله لم يضع داء الا وضع معه شفاء الا الهرم قالوا يا رسول الله ما خير ما أعطى العبد قال حسن الخلق ذكره ابن ماجه (وسئل) ﷺ عن الرقى فقال اعرضوا على رقاكم ثم قال لا بأس بما ليس فيه شرك ذكره مسلم (وسأله) ﷺ طيب عن ضفدع يجعلها في دواء فنهي النبي ﷺ عن قتلها ذكره أهل السنن: وشكا اليه ﷺ الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف القمل فأفتاهم بلبس قميص الحرير ذكره البخاري في صحيحه (وأفتى) ﷺ أن من تطيب ولم يعرف منه طب فهو ضامن وهو يدل بمفهومه على انه اذا كان طيباً وأخطأ في تطيبه فلا ضمان عليه (وشكا) اليه ﷺ المشاة في طريق الحج تعبههم وضعفهم عن المشي فقال لهم استعينوا بالنسل فانه يقطع عنكم الارض وتخفون له قالوا ففعلنا فحففنا له والنسل العدو مع تقارب الخطا ذكره ابن مسعود الدمشقي هذا الحديث في مسلم وليس فيه وإنما هو زيادة في حديث جابر الطويل الذي رواه مسلم في حصة حج النبي ﷺ وإسناده حسن (وسأله) ﷺ أسماء بنت عميس رضي الله عنها فقالت يا رسول الله ان ولد جعفر تسرع اليهم العين افاسترقى لهم قال نعم فانه لو كان شيء سابق القدر لسبقته العين ذكره احمد: وعند مالك عن حميد بن قيس المكي قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بابني جعفر بن ابي طالب فقال لحاضنهما ما مالى أراهما ضارعين فقالت انه لتسرع اليهما العين ولم يمنعهما أن نسترقى لهما الا أنا لا ندرى ما يوافقك من ذلك فقال استرقوا لهما فانه لو سبق شيء القدر لسبقته العين (وسئل) ﷺ عن النشرة فقال هي من عمل الشيطان ذكره احمد وابو داود والنشرة حل السحر عن المسحور

وهي نوعان حل سحر بسحر مثله وهو الذي من عمل الشيطان فان السحر من عمله فيتقرب اليه الناشر والمنتشر بما يحب فيبطل عمله عن المسحور (والثاني) النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والادوية المباحة فهذا جائز بل مستحب وعليه النوع المذموم يحمل قول الحسن لا يحمل السحر الا ساحر *

فصل

(وسئل) عليه السلام عن الطاعون فقال عذابا كان يبعثه الله على من كان قبلكم فجعله الله رحمة للمؤمنين ما من عبد يكون في بلد ويكون فيه فيمنكث لا يخرج صابراً محتسباً يعلم انه لا يصيبه الا ما كتب الله له الا كان له مثل أجر شهيد ذكره البخاري (وسأله) عليه السلام فروة بن مسيك رضى الله عنه فقال يا رسول الله انا بأرض يقال لها أين وهي ريفنا وميرتنا وهي وية أو قال وبها شديد فقال رسول الله عليه السلام دعها عنك فان من القرف التلف (وفيه دليل) علي نوع شريف من أنواع الطب وهو استصلاح التربة والهوى كما ينبغي استصلاح الماء والغذاء فان بصلاح هذه الاربعة يكون صلاح البدن واعتداله (وقال) عليه السلام لا طيرة وخيرها الفال قيل يا رسول الله وما الفال قال الكلمة الصالحة يسميها أحدكم متفق عليه وفي لفظ لها لا عدوي ولا طيرة ويعجبني الفال قالوا وما الفال قال كلمة طيبة ولما قال لا عدوي ولا طيرة ولا هامة قال له رجل رأيت البعير يكون به الجرب فتجرب .
الابل قال ذاك القدر فمن أجرب الاول ذكره احمد (ولا حجة) في هذا لمن انكر الاسباب بل فيه اثبات القدر ورد الاسباب كلها إلى الفاعل الاول اذ لو كان كل سبب مستنداً إلى سبب قبله لا إلى غاية لزم التسلسل في الاسباب وهو ممتنع فقطع النبي عليه السلام التسلسل بقوله فمن أعدى الاول اذ لو كان الاول قد جرب بالعدوى والذي قبله كذلك لا إلى غاية لزم التسلسل الممتنع (وسأله) عليه السلام امرأة فقالت يا رسول الله دار سكنناها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال دعوها ذميمة ذكره مالك مر سلا وهذا موافق لقوله عليه السلام ان كان

الشؤم في شيء فهو في ثلاثة في الفرس وفي الدار والمرأة وهو اثبات لنوع خفي من الاسباب ولا يطلع عليه أكثر الناس ولا يعلم الا بعد وقوع مسيبه فان من الاسباب ما يعلم سببته قبل وقوع مسيبه وهى الاسباب الظاهرة ومنها ما لا يعلم سببته الا بعد وقوع مسيبه وهى الاسباب الخفية ومنه قول الناس فلان مشؤم الطلعة ومدور الكعب ونحوه فانبي ﷺ أشار الى هذا النوع ولم يبطله وقوله إن كان الشؤم في شيء فهو في ثلاثة تحقيق لحصول الشؤم فيها وليس نفيًا لحصوله من غيرها كقوله ان كان في شيء يتداون به شفاء ففي شرطة مججم او شربة عسل او لدعة بنار ولا أحب الكي ذكره البخارى (وقال) من رده الطيرة من حاجته فقد أشرك قالوا يا رسول الله وما كفارة ذلك قال ان يقول اللهم لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ذكره احمد

﴿ ذكر فصول من فتاويه صلى الله عليه وسلم في أبواب متفرقة ﴾

﴿ سأل ﴾ ﷺ رجل فقال اني أصبت ذنبًا عظيمًا فهل لي من توبة فقال هل لك من أم قال لا قال فهل لك من خالة قال نعم قال فبرها ذكره الترمذي وصححه (وقال) ابن عباس رضى الله عنهما كان رجل من الانصار أسلم ثم ارتد ولحق بالمشركين ثم ندم فأرسل الى قومه سلوا الى رسول الله ﷺ هل لي من توبة فجاء قومه الى النبي ﷺ فقالوا هل له من توبة فنزلت (كيف يهدي الله قومًا كفروا بعد ايمانهم) الى قوله (الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم) فأرسل اليه فأسلم ذكره النسائي (وسئل) ﷺ عن رجل أوجب فقال أعتقوا عنه ذكره احمد وقوله أوجب أى فعل ما يستوجب النار (وسئل) ﷺ عن قوله تعالى (وتأتون في ناديك المنكر) قال كانوا يخذفون أهل الطريق ويسخرون منهم وذلك المنكر الذى كانوا يأتونه ذكره احمد (وسئل) ﷺ أيكون المؤمن جبانًا قال نعم قالوا أيكون بخيلًا قال نعم قالوا أيكون

كذابا قال لا ذكره مالك (وسأله) عليه السلام امرأة فقالت إن لي ضرة فهل علي جناح
 إن تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور
 متفق عليه: وفي لفظ أقول إن زوجي أعطاني ما لم يعطيني (وسأله) عليه السلام رجل فقال هل
 اكذب على امرأتي قال لا خير في الكذب فقال يا رسول الله أعدها وأقول لها فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح ذكره مالك (وقال) عليه السلام اتقوا هذا الشرك فانه أخفى
 من ديب النمل فليل له كيف تنقيه وهو أخفى من ديب النمل يا رسول الله فقال
 قولوا اللهم انا نعوذ بك ان نشرك بك شيئا نعلمه ونستغفرك لما لا نعلم ذكره
 احمد (وقال) عليه السلام ان اخوف ما أخاف على أمتي الشرك الأصغر قالوا وما الشرك الأصغر
 يا رسول الله قال الرياء يقول الله تعالى يوم القيامة اذا جزى الناس باعمالهم
 اذهبوا الى الذين كنتم تراءون في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء
 ذكره احمد (ومثل) عليه السلام عن الاخسرین اعمالا يوم القيامة فقال هم الا كثرون
 أموالا الامن قال هكذا وهكذا وهكذا الى من بين يديه ومن خلفه وعن
 يمينه وعن شماله وقليل ما هم ولما نزلت (الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم) شق
 ذلك عليهم وقالوا يا رسول الله وأينا لم يظلم نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس
 ذلك انما هو الشرك الم تسمعون قول لقمان لابنه (يا بني لا تشرك بالله ان الشرك
 لظلم عظيم) متفق عليه: وخرج عليهم وهم يتذاكرون المسيح الدجال فقال الا
 اخبركم بما هو أخوف عليكم عندي من المسيح الدجال قالوا بلى قال الشرك الخفى
 قالوا وما الشرك قال ان يقوم الرجل فيصلي فيزين صلاته لما يري من نظر رجل
 آخر ذكره ابن ماجه (ومثل) رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طاعة الامير الذي أمر أصحابه
 فجمعوا حطباً فاضرموه نارا وأمرهم بالدخول فيها فقال عليه السلام لو دخلوها ما
 خرجوا منها إنما الطاعة في المعروف: وفي لفظ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق
 وفي لفظ من أمركم منكم بمعصية الله فلا تطيعوه فهذه فتوى عامة أكل من أمره
 أمير بمعصية الله كائنا من كان ولا تخصيص فيها البتة ولما قال

عليه السلام ان من أكبر الكبائر شتم الرجل والديه سألوه كيف يشتم الرجل والديه قال يسب ابا الرجل وامه فيسب اياه وامه متفق عليه وللإمام أحمد ان أكبر الكبائر عقوق الوالدين قيل وما عقوق الوالدين قال عليه السلام يسب ابا الرجل وامه فيسب اياه وامه: وهو صريح في اعتبار الذرائع وطلب الشرع لسدها وقد تقدمت شواهد هذه القاعدة بما فيه كفاية وقال عليه السلام ما تقولون في الزنا قالوا حرام فقال لان يزني الرجل بعشر نسوة أيسر عليه من أن يزني بامرأة جاره ما تقولون في السرقة قالوا حرام قال لان يسرق الرجل من عشرة أبيات أيسر من أن يسرق من بيت جاره ذكره أحمد (وقال) عليه السلام أتدرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرك اخاك بما يكره قيل أرأيت ان كان في أخى ما أقول قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته ذكره مسلم: وللإمام أحمد ومالك ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله ما الغيبة فقال ان تذكر من المرء ما يكره ان يسمع فقال يا رسول الله ان كان حقا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قلت باطلا فذلك البهتان (وسئل) عليه السلام عن الكبائر فقال الاشرار بالله وعقوق الوالدين وقول الزور وقتل النفس التي حرم الله والفرار يوم الزحف ويمين الغموس وقتل الانسان ولده خشية ان يطعم معه والزنا بحليلة جاره والسحر وأكل مال اليتيم وقذف المحصنات وهذا مجموع من أحاديث *

فصل

(ومن الكبائر) ترك الصلاة ومنع الزكاة وترك الحج مع الاستطاعة والافطار في رمضان بغير عذر وشرب الخمر والسرقة والزنا واللواط: والحكم بخلاف الحق وأخذ الرشا على الاحكام والكذب على النبي صلى الله عليه وآله والقول على الله بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه وجحود ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله واعتقاد ان كلامه وكلام رسوله لا يستفاد منه يقين اصلا وان ظاهر كلامه

وكلام رسوله باطل وخطأ بل كفر وتشبيه وضلال: وترك ما جاء به لمجرد قول غيره وتقديم الخيال المسمى بالعقل والسياسة الظالمة والعقائد الباطلة والآراء الفاسدة والأدراكات والكشوفات الشيطانية علي ما جاء به ﷺ: ووضع المكوس وظلم الرعايا والاستيثار بالفيء والكبر والفخر والعجب والخيلاء والرياء والسمعة وتقديم خوف الخلق على خوف الخالق ومحبة علي محبة الخالق: ورجائه علي رجائه وارادة العلو في الارض والفساد وان لم ينل ذلك: ومسبة الصحابة رضوان الله عليهم وقطع الطريق واقرار الرجل الفاحشة في اهله وهو يعلم والمشي بالنميمة وترك التنزه من البول وتخنيث الرجل وترجل المرأة ووصل شعر المرأة وطلبها ذلك وطلب الوصل كبيرة وفعله كبيرة والوشم والاستيشام والوشر والاستيثار والنميص والتنميص والطعن في النسب وبراءة الرجل من ابيه وبراءة الاب من ابنه وادخال المرأة علي زوجها ولداً من غيره والنياحة ولطم الخدود وشق الثياب وحلق المرأة شعرها عند المصيبة بالموت وغيره: وتغيير منار الارض وهو اعلامها وقطيعة الرحم والجور في الوصية وحرمان الوارث حقه من الميراث وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير والتحليل واستحلال المطلقة به والتحيل علي اسقاط ما أوجب الله وتحليل ما حرم الله وهو استباحة محارمه واسقاط فرائضه بالحيل وبيع الحر وابق المملوك من سيده ونشوز المرأة علي زوجها وكتمان العلم عند الحاجة إلى إظهاره وتعلم العلم للدنيا والمباهاة والجاه والعلو على الناس والغدر والفجور في الخصام واتيان المرأة في دبرها وفي محيضها والمن بالصدقة وغيرها من عمل الخير واساءة الظن بالله واتهامه في احكامه الكونية والدينية والتكذيب بقضائه وقدره واستوائه علي عرشه وانه القاهر فوق عباده وأن رسول الله ﷺ عرج به اليه وإنه رفع المسيح اليه وإنه يصعد اليه السكلم الطيب وإنه كتب كتاباً فهو عنده علي عرشه وان رحمته تغلب غضبه وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يمضي شطر الليل فيقول من يستغفرني فأغفر له وإنه كلم موسى تكليماً

وإنه تجلي للجبل فجاءه دكا: واتخذ إبراهيم خليلاً وأنه نادى آدم وحواء ونادى موسى وينادي نبينا يوم القيامة: وأنه خلق آدم بيديه وأنه يقبض سماواته باحدي يديه
والأرض باليد الأخرى يوم القيامة»

فصل

(ومنها الاستماع) الي حديث قوم لا يحبون استماعه وتخبيث المرأة على زوجها
والعبد علي سينده وتصوير صور الحيوان سواء كان لها ظل او لم يكن وان يرى
عينيه في المنام ما لم ترياه واخذ الربا واعطاؤه والشهادة عليه وكتابه: وشرب
الخمر وعصرها واعتصارها وحملها وبيعها واكل ثمنها ولعن من لم يستحق اللعن
وايتان الكهنة والمنجمين والعرافين والسحرة وتصديقهم والعمل بأقوالهم والسجود
لغير الله والхلف بغيره كما قال النبي ﷺ من حلف بغير الله فقد أشرك وقد قصر ما شاء ان
يقصر من قال ان ذلك مكروه وصاحب الشرع يجعله شركا فربته فوق رتبة الكبائر واتخاذ
القبور مساجد وجعلها أوثانا واعيادا يسجدون لها تارة ويصلون اليها تارة
ويطوفون بها تارة ويعتقدون ان الدعاء عندها أفضل من الدعاء في بيوت الله
التي شرع أن يدعى فيها ويعبد ويصلى له ويسجد (ومنها) معاداة أولياء الله
وإسبال الثياب من الازار والسر اويل والعمامة وغيرها والتبخر في المشي واتباع
الهوى وطاعة الهوى وطاعة الشح والاعجاب بالنفس وإضاعة من تلزمه مؤنته
ونفقته من أقاربه وزوجته ورقيقه ومماليكه والذبح لغير الله وهجر أخيه المسلم
سنة كما في صحيح الحاكم من حديث أبي خراش الهذلي السلمي عن النبي ﷺ
من هجر أخاه سنة فهو كقتله: وأما هجره فوق ثلاثة أيام فيحتمل انه من الكبائر
ويحتمل انه دونها والله أعلم (ومنها) الشفاعة في إسقاط حدود الله لحديث ابن
عمر يرفعه من حالات شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره وراه
أحمد وغيره بإسناد جيد (ومنها) تكلم الرجل بالكلمة من سخط الله لا يلقى

لها بالا (ومنها) أن يدعو الى بدعة أو ضلالة أو ترك سنة بل هذا من أكبر الكبائر وهو مضادة لرسول الله ﷺ (ومنها) ما رواه الحاكم في صحيحه من حديث المستورد بن شداد قال قال رسول الله ﷺ من أكل بمسلم أكلة أطعمه الله بها أكلة من نار جهنم يوم القيامة ومن قام بمسلم مقام سبعة أقامه الله يوم القيامة مقام رياء وسبعة ومن اكتسى بمسلم ثوبا كساه الله ثوبا من نار يوم القيامة: ومعني الحديث انه توصل الى ذلك وتوصل اليه باذى أخيه المسلم من كذب عليه أو سخرية أو همزة أو لمزة أو غيبة والطعن عليه والازدراء به والشهادة عليه بالزور والذيل من عرضه عند عدوه ونحو ذلك مما يفعله كثير من الناس وأوقع في وسطه والله المستعان (ومنها) التبعجج والافتخار بالمعصية بين أصحابه وأشكاله وهو الاجهار الذي لا يعافى الله صاحبه وان عافاه من شر نفسه (ومنها) ان يكون له وجهان ولسانان فيأتى القوم بوجه ولسان ويأتى غيرهم بوجه ولسان آخر (ومنها) ان يكون فاحشا بذيا يتركه الناس ويحذرونه اتقاء فخسه « ومنها » مخاصمة الرجل في باطل يعلم انه باطل ودعواه ما ليس له وهو يعلم انه ليس له « ومنها » أن يدعى انه من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس منهم او يدعى انه ابن فلان وليس بابنه وفي الصحيحين من ادعى الى غير ابيه فالجنة عليه حرام: وفيهما أيضا لا ترغبوا عن آبائكم فمن رغب عن أبيه فهو كفر (وفيهما) ايضا ليس من رجل ادعى لغير ابيه وهو يعلمه الا وقد كفر ومن ادعى ما ليس له فليس منا وليتبعه مقعده من النار ومن دعا رجلا بالكفر وقال عدو الله وليس كذلك الا حار عليه فمن الكبائر تكفير من لم يكفره الله ورسوله واذ كان النبي ﷺ قد امر بقتال الخوارج واخبر أنهم شر قتلي تحت أديم السماء وانهم يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية ودينهم تكفير المسلمين بالذنوب فكيف من كفرهم بالسنة ومخالفة آراء الرجال لها وتحكيمها والتحاكم اليها (ومنها) ان يحدث حدثا في الاسلام أو يؤوى محدثا وينصره ويعينه: وفي الصحيحين من أحدث

حدثا أو آوي ثم حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم
القيامة صرفا ولا عدلا: ومن أعظم الحدث تعطيل كتاب الله وسنة رسوله وإحداث
ما خالفهما ونصر من أحدث ذلك والذب عنه ومعاداة من دعا إلى كتاب الله
وسنة رسوله ﷺ (ومنها) إحلال شعائر الله في الحرم والأحرام كقتل الصيد
واستحلال القتال في حرم الله (ومنها) لبس الحرير والذهب للرجال واستعمال أواني
الذهب والفضة للرجال وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال الطيرة شرك فيحتمل أن يكون
من الكبائر وإن يكون دونها (ومنها) الغلول من الغنيمة (ومنها) غش الإمام والوالي
لرعيته (ومنها) أن يتزوج ذات رحم محرم منه أو يقع على بهيمة (ومنها) المسكر
بأخيه المسلم ومخادعته ومضاررته: وقد قال ﷺ ملعون من مكر بمسلم أو ضاربه
(ومنها) الاستهانة بالمصحف وإهدار حرمة كما يفعله من لا يعتقد أن فيه كلام الله
من وطئه برجله ونحو ذلك (ومنها) أن يضل أعمى عن الطريق وقد لعن ﷺ
من فعل ذلك فكيف بمن أضل عن طريق الله أو صراطه المستقيم (ومنها) أن
يسم انسانا أو دابة في وجهها وقد لعن رسول الله ﷺ من فعل ذلك (ومنها)
أن يحمل السلاح على أخيه المسلم فإن الملائكة تلعنه ومنها أن يقول ما لا يفعل قال الله
تعالى (كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) (ومنها) الجدال في كتاب الله ودينه
بغير علم (ومنها) إساءة الملكة برفيقه: وفي الحديث لا يدخل الجنة سييء الملكة
(ومنها) أن يمنع المحتاج فضل مالا يحتاج إليه مما لم تعمل يداه «ومنها» القمار وأما
اللعب بالترد فهو من الكبائر لتشبيهه لآعبه بمن صبح يده في لحم الخنزير ودمه
ولا سيما إذا أكل المال به فحينئذ يتم التشبيه به فإن اللعب بمنزلة غمس اليد وأكل
المال بمنزلة أكل لحم الخنزير «ومنها» ترك الصلاة في الجماعة وهو من الكبائر وقد
عزم رسول الله ﷺ على تحريق المتخلفين عنها ولم يكن ليحرق مرتكب صغيرة
وقد صح عن ابن مسعود أنه قال واقد رأيتنا وما يتخلف عن الجماعة إلا منافق
يعلمون النفاق وهذا نون الكبيرة (ومنها) ترك الجمعة وفي صحيح مسلم لينتهين أقوام عن

ودعهم الجمعات أو ليختم الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين» وفي السنن باسناد جيد عن النبي ﷺ قال من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه (ومنها) ان يقطع ميراث وارثه من تركته أو يدهه على ذلك ويعلمه من الحيل ما يخرج به من الميراث ومنها الغلو في المخلوق حتى يتعدي به منزلته وهذا قد يرتقى من الكبيرة الى الشرك وقد صح عن رسول الله ﷺ انه قال إياكم والغلو وأما هلك من كان قبلكم بالغلو (ومنها) الحسد: وفي السنن أنه يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب (ومنها) المرور بين يدي المصلي ولو كان صغيرة لم يأمر النبي ﷺ بقتال فاعله ولم يجعل وقوفه عن حوائجه ومصالحه أربعين عاما خيرا له من مروره بين يديه كما في مسند البزار والله أعلم (وهذا فصل من شرط) من فتاويه ﷺ فارجع اليها وسئل ﷺ عن الهجرة فقال اذا أتمت الصلاة وآتيت الزكاة فأنت مهاجروان مت بالخضرة يعني أرضا بالجماعة ذكره أحمد (وسأله) ﷺ عبد الله بن حوالة أن يختار له بلادا يسكنها فقال عليك بالشام فانها خيرة الله من أرضه يجتبي اليها خيرته من عباده فان أبيتكم فعليكم بيمينكم واسقوا من غدركم فان الله يتوكل لي بالشام وأهله ذكره أبو داود باسناد صحيح (وسأله) ﷺ معاوية بن حيدة جد بهز بن حكيم فقال يا رسول الله اين تأمرني قال ههنا ونهنا بيده نحو الشام ذكره الترمذي وصححه (وسأله) ﷺ اليهود عن الرعد ما هو فقال ملك من الملائكة موكل بالسحاب معه مخاريق من نار يسوقه به حيث يشاء الله قالوا فما هذا الصوت الذي يسمع قال زجره السحاب حتى تنتهي حيث أمرت قالوا صدقت ثم قالوا فاخبرنا عما حرم اسرائيل على نفسه قال اشتكى عرق النساء فلم يجد شيئا يلايمه الا لحوم الابل والباها فلذلك حرمها على نفسه قالوا صدقت ذكره الترمذي وحسنه (وسئل) ﷺ عن القردة والخنازير أهني من نسل اليهود فقال ان الله لم يلعنهم قوما قط فمسخهم فكان لهم نسل حتى يهلكهم ولكن هذا خلق كان فلما كتب الله على اليهود مسخهم جعلهم مثلهم ذكره أحمد (وقال) فيكم المغربون فقالت عائشة وما المغربون ؟

قال الذين يشتركون فيهم الجن : ذكره أبو داود وهذا من مشاركة الشياطين للانسان في الاولاد وسموا مغربين لبعدها عن انسابهم وانقطاعهم عن اصولهم : ومنه قولهم عنقاء مغرب : وسأله صلواته رجل فقال اين أتزر فاشار الى عظم سافه وقال ههنا اتزر قال فان أبيت قال فههنا اسفل من ذلك فان أبيت فههنا فوق الكعبين فان أبيت فان الله لا يحب كل مختال فخور : ذكره أحمد (وسأله) صلواته أبو بكر الصديق رضي الله عنه فقال ان ازاري بسترخي الا أن أتعاهده فقال انك لست ممن يفعله خيلاء : ذكره البخاري وقال من « جرازاره خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة فقالت أم سلمة فكيف تصنع النساء بذيولهن قال يرخين شبرا فقالت اذا تنكشف أقدامهن قال يرخين ذراعا لا يزدن عليه » (وسأله) صلواته امرأة فقالت ان ابنتي أصابتها اصبصة فامزق شعرها فأفصل فيه فقال لعن الله الواصلة والمستوصلة متفق عليه (وسئل) صلواته عن اتيان الكهان فقال لا تأتهم (وسئل) صلواته عن الطيرة قال ذلك شيء يجدونه في صدورهم فلا يردنهم (وسئل) عن الخط فقال كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك (وسئل) صلواته عن الكهان أيضا فقال ليسوا بشيء فقال السائل إنهم يحدثوننا أحيانا بالشيء فيكون فقال تلك الكلمة من الحق يخطفها الجن فيقذفها في أذن وليه من الانس فيخلطون معها مائة كذبة متفق عليه (وسئل) صلواته عن قوله (تعالي لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة) فقال هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له ذكره أحمد (وسأله) صلواته خديجة رضي الله عنها عن ورقة بن نوفل فقالت إنه كان صدقك ومات قبل ان تظهر فقال رأيت في المنام وعليه ثياب بيض ولو كان من أهل النار لكان عليه لباس غير ذلك (وسأله) صلواته رجل رأى في المنام كأن رأسه ضرب فتدحرج فاشتد في أثره فقال لا تحدث الناس بتلعب الشيطان بك في منامك ذكره مسلم (وسأله) صلواته أم العلاء فقالت رأيت لعثمان بن مظعون عينا تجرى يعني بعد موته فقال ذاك عمله يجري له : وذكر أبو داود أن معاذًا

(م ٢٢ ج ٤)

سأله فقال بم أقضى قال بكتاب الله قال فان لم أجد قال فبسنة رسول الله ﷺ
قال فان لم أجد قال استدن الدنيا وعظم في عينيك ما عند الله واجتهد رأيك
فيسددك الله بالحق : وقوله استدن الدنيا أي استصغرها واحتقرها (وسأله)
ﷺ دحية الكلبي فقال الا أحمل لك حمارا على فرس فتنتج لك بغلا فتركها
فقال أما يفعل ذلك الذين لا يعلمون ذكره أحمد : ولما نزل التشديد في أكل مال
اليتيم عزلوا طعامهم من طعام الايتام وشرابهم من شرابهم فذكروا ذلك لرسول
الله ﷺ فأنزل الله تعالى (ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وإن تخالطوهم
بأخوانكم) فخلطوا طعامهم بطعامهم وشرابهم بشرابهم (وسأله) ﷺ عائشة
رضي الله عنها عن قوله تعالى (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات
هن أم الكتاب وآخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه
ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله) فقال اذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فاولئك
الذين سمى الله فاحذروهم : متفق عليه (وسئل) ﷺ عن قوله تعالى (يا أخت
هرون) فقال كانوا يسمون باسماء أنبيائهم والصالحين من قومهم : وفي الترمذي أنه
سئل ﷺ عن قوله تعالى وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون كم كانت الزيادة
قال عشرة آلاف (وسأله) ﷺ ابو ثعلبة عن قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا
عليكم أنفسكم) الآية فقال ائتمروا بالمعروف وانتهوا عن المنكر حتى اذا رأيت
شحا مطاعا وهوى متبعا ودنيا مؤثرة واعجاب كل ذي رأى برأيه فعليك بنفسك
ودع عنك العوام فان من ورائكم اياما الضبر فيهن مثل القبض على الجمر للعامل
فيهن مثل اجر خمسين يعملون مثل عملكم : ذكره ابو داود (وسئل) ﷺ متى
وجبت لك النبوة فقال وآدم بين الروح والجسد : صححه الترمذي (وسئل) ﷺ
كيف كان بدء أمرك فقال دعوة ابي ابراهيم وبشري عيسي ورؤيا امي رأت
انه خرج منها نور أضاءت له قصور الشام : ذكره أحمد (وسأله) ﷺ ابو هريرة
يارسول الله ما أول ما رأيت من النبوة قال اني لفي البصحراء ابن عشرين سنة

وأشهر. وإذا بكلام فوق رأسى وإذا برجل يقول لرجل أهو هو فاستقبلاني بوجوه
لم أرها لاحد قط وأرواح لم أجدها لخلق قط وثياب لم أرها على خلق قط فأقبلا
يمشيان حتي أخذ كل منهما بعضدي لا أجدا لأخذهما مسك فقال أحدهما لصاحبه
اضجعه فاضجعاني بلا قصر ولا هصر فقال أحدهما لصاحبه افلق صدره فحوى
أحدهما صدري ففلقه فيما أرى بلا دم ولا وجع فقال له اخرج الغل والحسد
فأخرج شيئاً كهيئة العلقمة ثم نبذها فطرحها ثم قال له ادخل الرأفة والرحمة فاذا مثل
لذي: أخرج شبه الفضة ثم هز ابهام رجلي اليمنى فقال اغد مثلياً فرجعت بها ورقة
اعلي الصغير ورحمة علي الكبير : ذكره أحمد (وسئل) عليه السلام أي الناس خير
قال القرن الذي أنا فيه ثم الثاني ثم الثالث (وسئل) عليه السلام عن أحب النساء اليه
فقال عائشة فقيل ومن الرجال فقال أبوها فقيل ثم من قال عمر بن الخطاب رضي الله
(وسأله) عليه السلام علي والعباس أي أهلك أحب إليك قال فاطمة بنت محمد قالا
ما جئناك نسألك عن أهلك قال أحب أهلي إلي من أنعم الله عليه وأنعمت عليه
أسامة بن زيد قالا ثم من قال علي بن أبي طالب قال العباس يا رسول الله جعلت
عمك آخرهم قال ان عليا سبقك بالهجرة ذكره الترمذي وحسنه (وفي الترمذي)
أيضا أنه عليه السلام سئل أي أهل بيتك أحب إليك قال الحسن رضي الله عنه والحسين
رضي الله عنه وسئل عليه السلام أي الأعمال أحب الى الله فقال الحب في الله والبغض في
الله ذكره أحمد (وسئل) عليه السلام عن امرأة كثيرة الصيام والصلاة والصدقة غير
أنها تؤذي جيرانها بلسانها فقال هي في النار (فقيل ان فلانة) فذكر قلة صلاحها
وصيامها وصدقها ولا تؤذي جيرانها بلسانها فقال هي في الجنة : ذكره أحمد
(وسأله) عليه السلام عائشة فقالت ان لي جارين فالي أيهما اهدي قال إلى أقربهما
منك بابا ذكره البخاري : ونهاهم عن الجلوس بالطرقات إلا بحقها (فسئل) عن
حق الطريق فقال غص البصر وكف الاذي ورد السلام والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر (وسأله) عليه السلام رجل فقال ان لي مالا ووالداً وان أبي احتاج مالي فقال أنت

ومالك لا ييك ان اولادكم من اطيب كسبكم فكلوا من كسب اولادكم ذكره
ابوداود (وسأله) عليه السلام رجل عن الهجرة والجهاد معه فقال ألك والدان قال نعم
قال فارجم إلى والديك فأحسن صحبتهم ماذا كره مسلم (وسأله) عليه السلام آخر عن ذلك فقال
ويحك أحيه أمك قال نعم قال ويحك الزم رجلها فثم الجنة ذكره ابن ماجه
(وسأله) عليه السلام رجل من الانصار هل بقي علي من بر أبوي شيء بعد موتها
قال نعم خصال أربع الصلاة عليها والاستغفار لهما وانفاذ عهدهما واكرام صديقتهما
وضلة الرحم التي لا رحم لك إلا من قبلهما فهو الذي بقي عليك من برهما بعد
موتها : ذكره أحمد (وسئل) عليه السلام ما حق الوالدين على الولد فقال هما جنتك
ونارك ذكره ابن ماجه (وسأله) عليه السلام رجل فقال إن لي قرابة أصابهم ويقطعونني
وأحسن اليهم ويسيثونني واعفوء عنهم ويطلموني أفأ كافئهم قال لا اذا تكونوا جميعاً
والكن خذ الفضل وصلهم فانه لن يزال معك ظهير من الله ما كنت على ذلك : ذكره أحمد
وعند مسلم لان كنت كما قلت فكأنما تسفهم المل ولن يزال معك من الله ظهير ما دمت
على ذلك (وسئل) عليه السلام ما حق المرأة على الزوج قال يطعمها اذا طعم ويكسوها اذا
لبس ولا يضرب لها وجهها ولا يقبح ولا يهجر الا في البيت ذكره أبو داود
(وسأله) عليه السلام رجل فقال استأذن علي أمي قال نعم فقال اني معها في البيت فقال
استأذن عليها فقال اني خادمها قال استأذن عليها أحب أن تراها عريانة قال لا
قال استأذن عليها ذكره مالك (وسئل) عن الاستيناس في قوله تعالى حتي
تستأنسوا قال يتكلم الرجل بتسبيحة وتكبيرة وتحميدة ويتنحش ويؤذن اهل
البيت ذكره ابن ماجه وعطس رجل فقال ما أقول يا رسول الله قال قل الحمد لله
فقال القوم ما نقول له يا رسول الله قال قولوا له يرحمك الله قال ما أقول لهم
يا رسول الله قال قل لهم يهديكم الله ويصلح بالكم : ذكره أحمد *

تم الكتاب والحمد لله أولاً وآخراً * وصلي الله

علي نبينا محمد وآله وصحبه والعاملين

صحيفة

- ١ جواز قسمة الدين المشترك وعدم منافاة ذلك لمصلحة أو مخالفة قاعدة أو قياس
- ٢ الحيلة في جوازها على رأي من منع جواز بيع المنيات من البصل والثوم والجزر ونحوها
- ٣ الحيلة في جوازها على رأي من منع جواز البيع بما ينقطع به السعر من غير تقدير الثمن وقت العقد
- ٤ نفي الضرر في ذلك — موافقته للمصلحة الحيلة في جوازها على رأي من منع توكيل المدين الذي له غلة من وقف أو بستان لدائنه جائز والحيلة عند خوف الدائن أن يعزله الوكيل
- ٥ إذا كان له عليه دين فقال أن مت قبلي فأنت في حل وإن مت قبلك فأنت في حل صح الخ — أدلة على صحة تعليق البراءة بالشرط — الحيلة في الجواز إذا بلى بمن لا يري ذلك
- ٦ غلط المضارب وقال ربحت ألفاً وأراد الرجوع لا يقبل منه — الحيلة في استدراك الغلط
- ٧ تبرع المدين المستغرق بما يضر أرباب الديون لا يصح — أدلة على ذلك
- ٨ الحيلة في بطلان تبرع الفرع إذا لم يحكم به حاكم له دين ولا بينة له ويخاف أن يجرده أو له بينة ويخاف المطل فالحيلة الخ
- ٩ خاف العنت ولم يجد طول حرة وكره رق أولاده فالحيلة الخ
- ٨ لم تمكنه الامة من نفسها حتى يمتقها ويتزوجها وهو لا يريد اخراجها عن ملكه فالحيلة الخ
- ٩ إذا أراد من لا يمكن رده على بيع جاريته منه فالحيلة الخ
- ٩ أدار بيع الجارية من رجل بعينه ولم

صحيفة

- تطب نفسه بأن يتكون عند غيره فله حيل الخ
- ١٠ خاف أن زوج عبده أو ولده أن يلحقه ضرر بالزوجة ولا يستطيع التعاضد منه فالحيلة الخ
- ١١ إذا دبر عبده جاز له بيعه وبطل تدبيره فان خاف أن يرفعه إلى حاكم لا يري بيع المدبر فالحيلة الخ
- ١٢ لو ضمن رجلان عن رجل بنفسه قدومه أحدهما إلى الطالب برمي الذي لم يدفع فان ألزمه بضمن القضاة فالحيلة الخ
- ١٣ لرجلين على امرأة مال ومها شريكان فتزوجا أحدهما على نصيبه لم يضمن لصاحبه شيئاً من المهر وربما ضمنه بعض القضاة فالحيلة الخ
- ١٤ حلف رجل بالطلاق لا يضمن عن أحد شيئاً فخاف آخر بالطرق لا بد أن تضمن عني فالحيلة في الضمان وعدم الحنث الخ
- ١٥ شريكان شركة عنان ضمننا عن رجل مالا بأمره فالحيلة الخ
- ١٦ تحيل المظلوم على مسبة الناس لظلمه والدعاء عليه
- ١٧ حديث احمد في ذلك
- ١٨ حيلة ماثورة عن أبي حنيفة رحمه الله فيمن قال لامرأة ان طلع الفجر ولم تكلميني فأنت طالق
- ١٩ حيلة عنه أيضا فيمن رغب الزوج بامرأة وطلب منه أهلها مهراً فوق طاقتها
- ٢٠ الحط من الدين ان عجل أدائه وابقاؤه على حاله ان أجل جائز — الادلة على ذلك — الحيلة في جوازه عند من لا يراه بيعت دار وطلبها الشفيع بالشفعة فصالحه المشتري على نصفها بنصف الثمن جاز ذلك — الحيلة حتى يسلم البيت للشفيع والدار للمشتري الخ

- صحيفة
- ١٥ جواز المقارضة على شجر الجوز ونحوه
الاستدلال بعمل الصحابة
- ١٦ نفي الغرر في ذلك
- ١٧ الحيلة اذا بلي بمن لا يرى ذلك
- ١٨ اذا خرج المتسابقان في النضال معا
جاز النخ
- اشترط الخيار في البيع فوق ثلاث
جائز على الاصح فان اراد الجواز
بقول الجميع فالخرج النخ
- ١٩ اذا اراد أن يقرض رجلا مالا ويأخذ
منه رهنا فخاف أن يهلك الرهن فيسقط
من دينه بقدره عند حاكم يرى ذلك
فالحيلة النخ
- اذا بدا الصلاح في بعض الشجر جاز بيع
جميعها وذلك النوع في البستان
- ٢٠ الحيلة عند من لا يرى الجواز
اشترى داراً وخاف احتيال البائع بأن
يكون قد ملكها لبعض ولده فله حيل النخ
- ٢١ اشترى العبد نفسه من سيده بمال يؤديه
اليه فأدي اليه معظمه ثم جحد السيد
فالحيلة النخ
- اذا خاف السيد نفسه الا يقر له
العبد بالمال ويقر به لغيره فالحيلة النخ
- ٢٢ تقسيم الحيل في هذا الباب —
الاعتداء على المعتدي — تفصيل ذلك
- ٢٣ حيل للكفيل ليتخلص من المطالبة
له داران اشترى منه اخداهما على أنه ان
استعنت فالدار الاخرى له بالثمن جاز ذلك
- ٢٤ الحيلة في التوثيق لمن اراد أن يشتري
جارية أو سلعة من رجل غريب النخ
- رجل قال لغيره اشتر هذه الدار وأنا
أربحك فيها فخاف فالحيلة النخ
- ٢٥ خاف المشتري انكار البائع قبض الثمن
بعد ان اطلع على عيب في البيع فالحيلة النخ
- صحيفة
- ٢٥ له عليه مال فأبى أن يقر له به حتى
يصاله على بعضه أو يؤجله فالحيلة النخ
- ٢٦ اذا أبى أن يقر بما عليه للمرأة حتى تقر
له بالزوجة فالحيلة لها النخ
- مسألة ايداع الشهادة
- ٢٧ اقرار المضطهد لا يؤخذ عليه بغير آثار
في ذلك — روح الشريعة تؤيد ذلك
- هل يملك البائع حبس السلعة على ثمنها
والمستأجر في عمل حبس الثمن بعد العمل
على الاجرة : الصحيح له ذلك
- ٢٧ أقوال الامة في ذلك
- ٢٩ البرهنة على الجواز
- ٣٢ اقرار المريض لو ارثه دين باطل للثمة
فان كان عليه دين فالحيلة على ذلك النخ
- ٣٣ يسأله بدينه على رجل فخاف أن يتوهم
بماله على الحال عليه فلا يمكن من
الرجوع على الحيل فله ثلاث حيل النخ
- له عليه دين حال واتفقا على تأجيله
وخاف أن لا يفي له بالتأجيل فالحيلة في
لزومه النخ
- يجوز للمريض الذي لا وارث له أن
يوصي بجميع ماله في أبواب البر
- فان خاف أن يبطل ذلك حاكم لا يراه
فالحيلة النخ
- ٣٤ رجل يكون له الدين وعليه الدين ويتوارى
غريمه فالحيلة النخ
- ٣٥ الحيلة في الحكم على الغائب
- ٣٦ ليس للمرتين الاتفاق بالرهن الا باذن
الراهن وله الرجوع فالحيلة أمنا من
الرجوع النخ
- له على رجل مال وبالمال رهن فادعي
صاحب الرهن به عند الحاكم فخاف
أن يقر بالرهن النخ فالحيلة النخ
- ٣٧ قال لامرأته ان لم أطاك الليلة فأنت

٣٧ طالق فقالت ان وطئني الليلة فامتي بغير

فالحلص النخ

مخالعة الزوجة الحامل على نفقتها وسكنها

بخارزة . اقوال الائمة

٣٨ اقرار بطلاق الثلاث ودين المرأة

ودين زوجها بمنتهى من التحليل

المستأجر فالحيلة النخ

٣٩ من خال قبل لامرأته أنت طالق ان لم

اجامعتك اليوم وأنت طالق انه اغتسلت

منك اليوم فالحيلة النخ

٤٠ المخرج من التحليل بالتيس المستعار

المخرج الاول أن يكون المطلق زائلاً

العقل يمجنون أو نحوه

اجماع الامة على هذا المخلص الا في شرب

مسكر لا يندر به

أحاديث البخاري . قصة حمزة . وهو

سكران

آثار من عثمان وابن عباس وعقبة بن

عامر في الموضوع

رجوع احمد رحمه الله الي أنه لا يجوز

طلاق السكران

رأي الطحاوي والكرخي وابي يوسف

وزفر وابن شريج

٤٢ المخرج الثاني أن يطلق أو يحلف في حال

غضب شديد يحول بينه وبين كمال قصده

وتصوره

حديث عائشة « لا طلاق ولاعتاق في

اغلاق » تفسير الاغلاق

٤٣ تقسيم بديع لابن تيمية رحمه الله للغضب

وما يقع فيه الطلاق وما لا يقع وما هو

محل اجتهاد

٤٣ نصوص عن مالك واحمد وابي يوسف رحمهم الله

المخرج الثالث أن يكون مكرها علي

الطلاق به أو الحلف به اقوال الائمة

الاستبدال بآية « الامن اكيدة وقلبه

مطمئن بالامانة

٤٤ حديث البيهقي والصحاحين « ان الله

تجاوز لي » النخ

آثار عن « لا طلاق لمكره »

٤٥ من لم يكره ان الطلاق فقولته

هل يلزمه

٤٦ المخرج الرابع الاستثناء في اختلاف

فيه وفي موضع الحديث والله لا تحزون الي

٤٨ نفع الاستثناء في الايمان

٤٩ رأى مالك رحمه الله في الاستثناء

٥٠ رأى احمد في الاستثناء

٥١ الحكم في أنت طالق الا ان يسأله الله

٥٢ حجج الموقعين مع الاستثناء

٥٥ رد المانعين من الوقوع على الموقعين

مع الاستثناء

٦٠ نقض حجج الموقعين مع الاستثناء

٦٥ نقض ادلة الموقعين مع الاستثناء

٦٦ التحقيق في المسألة . القرائن الاستثناء

وزمنها

٦٨ هل من شرط الاستثناء أن يتكلم به

٦٩ هل يشترط أن يسمع نفسه أو يكفي

تحريك لسانه

٧٠ المخرج الخامس أن يفعل المحلوف عليه

ذاهلاً أو ناسياً أو غلطاً أو جاهلاً أو

مكرها أو متأولاً : أمثلة ذلك والادلة عليه

٧١ الناسي والمكره والمغلوب على عقله

٧٢ الادلة على عدم حنث الجاهل والخطيء

والمكره

٧٣ من الادلة عفو الشارع صلى الله عليه

وسلم عن الاكل في رمضان ناسياً

أو غامداً متأولاً وعن التكلم في صلاته

عمداً الجاهل بالتحريم وواثق وهي

أدلة ناهضة

٧٤ بالروايات عند احمد في المكره

صحيحة	صحيحة
١٠٤ آخر فالجواهر على أنه أجماع وحجة النخ	٧٥ الطوباء عدم حث تناول
المحدثات من الأمور ضربان	٧٦ آثار في عدم مؤاخذه تناول
١٠٥ قسم الشافعي العلم إلى طبقات النخ	٧٧ رأي الشافعي وأصحابه
١٠٦ الرواية عن الشافعي وأبي حنيفة في تقديم قول السلف	٧٩ رأي مالك في النسيان
١٠٧ الأدلة على وجوب اتباع الصحابة	تغزير فعل الحلف عليه أو العجز عنه
١١٠ الرد على من لم يوجب الاتباع الاستدلال على وجوب الاتباع بمسند وأربعين وجها	أرأيه الأئمة في ذلك
١٢٥ ما بين آيات وأحاديث وآثار	٨٢ المخرج السادس من التحليل للمعول أخذه بقول من يقول أن التزام الطلاق لا يلزم ولا يقيم به قلاق ولا حث
١٢٦ أحاديث وآثار في منزلة عمر رضي الله عنه	٨٣ آراء صائبة للفقهاء وأصحاب أبي حنيفة وتوضيح لمسألة
١٢٧ بيان فضل الصحابة	٨٤ المخرج السابع أخذه بقول أشهب أن تعليق الطلاق على فعله لا يوقعه أن فعلته
١٢٨ آثار في وجوب الاتباع	٨٥ أخذه بقول من يقول أن الحلف بالطلاق لا يلزم ولا يقيم على الحانث به طلاق ولا لزمه كفارة ولا غيرها
١٢٩ فوائد تتعلق بالفتوى	٨٧ المخرج التاسع الأخذ بقول من يقول أن الطلاق المعلق بالشرط لا يقيم ولا يصح تعليق الطلاق بالشرط كالأصح تعليق النكاح
١٣٧ عدول المفتي عن جواب المستفتي عما سأل عنه إلى ما هو الأنفع له	النخ
٩٣٩ يجب على المفتي تحذير المستفتي عما يذهب إليه الوجه من فتواه	٩٠ المخرج العاشر مخرج زوال السبب
١٤٠ وجوب ذكر دليل الحكم	٩١ أمثلة توضح هذا المخرج
١٤٢ يجب على المفتي التهديد للحكم إذا كان مما لم تألفه النفوس والتمثيل بالآيات من الذكر الحكم	٩٥ المخرج الحادي عشر خلع اليمين عند من يجوز كاصحاب الشافعي وغيرهم النخ
١٤٣ يجوز للمفتي الحلف على فتواه	٩٧ وجوه رجحان الخلع على التحليل
١٤٤ جاء الدين مهدم الحيل واستقاطها	٩٨ المخرج الثاني عشر أخذه بقول من يقول الحلف بالطلاق من الإيمان الشرعية التي تدخلها الكفارة
١٤٦ بيع العينة منهى عنه شرعاً وعقلاً	٩٩ كلام ابن تيمية في أنه يمين مكفرة وهو مقتضى المنقول عن الصحابة
١٤٩ آثار في النهي عن بيع العينة	١٠٠ لم يزل في الإسلام من عصر الصحابة إلى الآن من يفتي في هذه المسألة بعدم لزوم
١٥٠ الأدلة على محريم الحيل في الدين	١٠٢ جواز افتيا بالآثار السلفية والفتاوى الصحابية
١٥٤ من أفتى بالحيل فهي كفره خلاف	١٠٤ ان اشتهر قول الصحابي ولم يخالفه صحابي
١٥٩ المفتي بالحيل ساع في فساد الدين وقضيه	
١٦١ أمثلة من شروط الوقف الباطلة	
١٦٢ اعتراض وجوابه	
١٦٣ ليس للمفتي أن يطلق الجواب عن مسألة فيها تفصيل إلا إذا علم أن السائل إنما يسأل عن أحد تلك الأنواع	
١٦٨ فتوى ابن تيمية رحمه الله في زني أهل الذمة	
١٦٩ إذا سئل عن مسألة من الفرائض لا يجب	

فهرست الجزء الرابع من أعلام الموقعين ٣٤٥

مصحف	مصحف
١٥٢ لا فرق بين القاضي وغيره في جواز الاستفتاء	١٧٠ لا يجوز للمفتي أن يقلد في دين الله بما هو
بما يجوز به الفتيا ووجهها إذا تميزت	مقلد فيه الخ
فتيا الحاكم ليست حكماً وحكم غيره	١٧١ حكم الفتنة في كتب الفتنة مع تصديره
بخلاف ما أفتي ليس مقتضاً لحكمه	في الكتاب والسنة والآراء فيه
١٩٣ حكم الاجابة عما لم يقع به لا يجوز	١٧٣ إذا عرف الإمام حكم حادثة بدليها
للمفتي تتبع الحيل الحرة	فيما لا أن يفتي به ويسوغ لغيره تقليده
زجوع المفتي عن فتواه وتقصيل في ذلك	والخلاف في ذلك
١٩٦ ظهور خطأ المفتي في النفس أو المال بعد	تحال اعتراضها بالإمام أحمد فيمن نصب
عمل المفتي به تفصيل طويل	فيهم للفتنة
١٩٨ حرمة الاقتداء بحل الغضب في جريمة	٢٧٥ كلام فيم جداً عن السكينة وحقيقتها
الافاء في الاقرار والامان والوضا	١٧٧ الأسباب الجالبة للسكينة
بما اعتاده وتعرف الحال في القرائح	١٧٨ كلام لاحد رحمه الله أيضاً في أمر الفتيا
أخذ الاجرة والهذبة والرزق	في دلالة الامام للمستفتي على غيره وبيان
٢٠٢ حكم تجديد الاجتهاد اذا وقعت حادثة	خطر هذا الامر
أفتي في مثلها الخ	١٨٢ حكم كذا في المفتي
حض الشافعي رحمه الله على ترك قوله	٢٨٣ افتاء المفتي لايه وابنه ومن لا يعمل
من خالف الحديث	شهادته له
٢٠٤ كل من عنده أحد كتب حديث الرسول	في الفتوى
صلي الله عليه وسلم أن يفتي	١٨٤ افتاء المفتي بما يشاء من الاقوال من
هل للمفتي الى امام معين أن يفتي	غير نظر في ترجيح
بقول غيره	تقسم المذاهب الى اربعة اقسام والى كلام
٢٠٧ الحكم عند اعتدال قولين لدى المفتي	تفصيل عن كل قسم
٢٠٨ حرمة الافتاء بضد لفظ النفس وايراد	١٨٧ حكم تقليد الميت والعمل بفتواه من غير
أمثلة كثيرة جداً على ذلك	لنهارها بالذليل
٢١٢ وجوب اجراء آيات الصفات والاسماء	١٨٨ قبول الاجتهاد للاقسام والتجزؤ فيكون
على ظواهرها بدون تأويل ولا تحريف	الرجل في نوع من العلم ومقلداً
١١٤ كلام للزالي فيها يجب بالنسبة لآيات	في غيره
الصفات	١٨٩ إثم من أفتي وليس بأهل وإثم الوالي
٢١٥ عقوبة السلف في آيات الصفات	الذي أقره
٢١٦ مبنيات التأويل على المسلمين	١٩١ نزول نازلة بالماي ووجهه من يسأله
٢١٧ حرمة العمل بالفتوى اذا لم يطعن اليها قلبه	وعكم النهي فيه
٢٢٢ تجديد المفتي كقوة الدعاء والتضرع الى الله	الفتيا أوسع من الشهادة فتجوز فتيا
٢٢٤ حكم الامسالك عن الفتيا اذا خالفت	العبد الخ
فرض السائل	

صحيفة

- ٢٥٠ تحكيم تقليد الميت المعلوم العدالة
٢٥٦ حكم الاجتهاد في اعيان المفتين
٢٢٧ نقض الفرية القائدة بوجوب اتباع مذهب
من المذاهب الاربعة بأدلة شافية كافية
٢٢٨ هل تصير الفتوى حجة علي المفتي لا يجوز
أن يخالفها ؟
٢٢٩ الحكم في جاذنة ليس فيها رأي لاحد
من العلماء
٢٣٠ فتاوى امام المفتين ورسول رب العالمين
في مسائل كثيرة وقضايا مختلفة ينبغي
الاطلاع عليها لتكون أسوة ودليلا للمفتي
كيف يسلك
٣٠٥ حد الزاني واخفاء اليهود آية الرجم
من التوراة
٣٠٦ حديث ماعز وذكر طرقها
٣٠٧ « التمامدية - سقوط الحد
بالصلاة والتوبة
٣٠٩ السياسة والشريعة
٣١٠ « الصحيحة من الشريعة
٢١٢ شمول الشريعة لكل صغيرة وكبيرة

صحيفة

- ٣١٣ بذة من كلام أحمد رحمه الله في السياسة الشرعية
٣١٥ أحاديث في الثوم والضب والسمن والدواب
واللحم لم يذكر عليه اسم الله
٣١٦ ما لم يذكر عليه اسم الله - آية أهل
الكتاب
٣١٧ أحاديث في الزكاة الحقيقية والزكاة الخفية
٢١٨ ذكاة ما أتت به الجوارح المذمومة
٣٠٠ أحاديث في المقة والشرب الجائز والحرم
٣٢١ أحاديث في الامان والنذور
٢٢٢ حديث « انما التذرية ما يتغنى به وجه الله »
٣٢٣ الصيام عن الميت - قتال الامراء الظلمة
٣٢٤ أحاديث في الجهاد - جزاء المجاهدين
٣٢٥ أحاديث في الطب
٣٢٦ أكثر الناس بلاء خيارهم - الاثبات
دليل المحبة
٣٢٧ أحاديث في الرقة والنشرة
٣٢٨ « في الطاعون والعدوى
٣٢٩ كثرة الذنوب للكبيرة - متفاوتة بتمفرقة
٣٣١ في بيان الكبار وسرد كثير منها : وبها
يتم الجزء الرابع من الكتاب



Bibliotheca Alexandrina



0460199